المُغْنِي في التَّفْسِيرِ

المُحَرِّرُ الجَامِعُ لِتَفَاسِيرِ السَّلَفِ

[تَهْذِيبُ التَّفْسِيرِ المُحَرَّرِ لِلدُّرَرِ السَّنِيَّةِ]

[مُطَرَّزًا بِحَاشِيَةٍ مِنْ تَحْرِيرَاتٍ وَتَرْجِيحَاتٍ وَتَعْلِيقَاتِ عُيُونِ تَفَاسِيرِ المُحَقِّقِينَ فِي التَّفْسِيرِ:

{ابْنِ جَرِيرٍ، وَابْنِ عَطِيَّةَ، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَابْنِ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ، وَابْنِ كَثِيرٍ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى}

كَتَبَهُ وَاعْتَنَى بِهِ

د/ هَانِي بْن عَبْده

د/ آلَاء رِضَا

«المُغْنِي فِي التَّفْسِيرِ»

المُحَرّرُ الجَامِعُ لِتَفَاسِيرِ السَّلَفِ

[تَهْذِيبُ التَّفْسِيرِ المُحَرَّرِ لِلدُّرَرِ السَّنِيَّةِ]

[مُطَرَّزًا بِحَاشِيَةٍ مِنْ تَحْرِيرَاتٍ وَتَرْجِيحَاتٍ وَتَعْلِيقَاتِ عُيُونِ تَفَاسِيرِ المُحَقِّقِينَ فِي التَّفْسِيرِ:

{ابْنِ جَرِيرٍ، وَابْنِ عَطِيَّةَ، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَابْنِ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ، وَابْنِ كَثِيرٍ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى}

مُقْتَبَسَةً مِنْ مُوسُوعَةِ التَّفْسِيرِ المَأْثُورِ]

كَتَبَهُ وَاعْتَنَى بِهِ

د/ هَانِي بْنُ عَبْدِهِ

د/ آلَاء رِضَا

غَفَرَ اللَّهُ لَهُمَا وَلِوَالِدَيْهِمَا وَلِمَشَايِخِهِمْ وَلِلْمُسْلِمِينَ

بسم الله الرحمن الرحيم

المُحَرِّرُ الجَامِعُ لِتَفَاسِيرِ السَّلَفِ

مُلْحَقٌ «المُغْنِي فِي التَّفْسِيرِ»

(الْمُجَلَّدُ الْخَامِسُ وَالْأَرْبَعُونَ)

"هَذِهِ مُسْوَدَّةُ نُسْخَةٍ إِلِكْتْرُونِيَّةٍ، جَمِيعُ حُقُوقِهَا مَحْفُوظَةٌ لِلْمُؤَلِّفِ.

لَا يُسْمَحُ بِنَشْرِهَا أَوْ تَدَاوُلِهَا إِلَّا بِإِذْنٍ كِتَابِيٍّ صَرِيحٍ مِنَ الْمُؤَلِّفِ."

نسخة إلكترونية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نحمدك اللهم حمد الشاكرين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

وصلاة وسلاما دائمين متلازمين على نبينا محمد عبد الله ورسوله، خير من قرأ كتاب الله، وخير من فسره، وخير من عمل به.

وبعد:

فإن علم التفسير من خير العلوم قاطبة، وشرف العلم من شرف المعلوم، وقدر المرء قدر ما يحسنه، ولا شك أن الاشتغال بكتاب الله تعالى وتفسيره شرف عظيم.

يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفاءٌ لِما فِي الصُّدُورِ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ [يونس: ٥٧].

وهذا الشفاء لن يتحصل عليه إلا من التزم بشرطه، وشرطه التدبر، قال تعالى:

كِتابٌ أَنْزَلْناهُ إِلَيْكَ مُبارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آياتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبابِ [ص: ٢٩].

ولما كانت حاجة الأمة ماسّة إلى معرفة تفسير كتاب ربها، والوقوف على أسراره– قمنا بإخراج هذا التفاسير المبارك ليكون تبصرة للمسلمين، وعونا لهم على فهم كتاب الله العزيز.

وفي هذا الملحق مباحث في التفسير والفقه مما يتعلق بالقرآن العظيم والمصحف الشريف، مع ملحق المصادر والمراجع.

وَاللهُ المُوَفِّقُ إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ.

التفسير والتّأويل[1]

التّفسير لغة:

الإيضـاح والتبيين ومنه قوله تعالى: وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْناكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا [الفرقان: ٣٣] أي: بيانا وتفصيلا، وهو مأخوذ من الفسر، وهو: الإبانة والكشف.

قال الفيروزآباديّ:

«الفسر: الإبانة وكشف المغطى كالتفسير، والفعل كضرب ونصر».[2]

وقال ابن منظور:

«الفسر: البيان، فسر الشيء يفسره– بالكسر– ويفسره– بالضم– فسرا، وفسّره:أبانه، والتفسير: مثله... والفسر: كشف المغطّى، والتفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل».[3]

---

(1) وما بعده من مباحث مُستفاد من مقدمة تحقيق الجواهر الحسان في تفسير القرآن.

(2) «القاموس المحيط» «فسر».

(3) «اللسان»: مادة «فسر».

وقال أبو حيان:

«... ويطلق التفسير أيضا على التّعرية للانطلاق قال ثعلب: «تقول: فسّرت الفرس: عريته لينطلق في حصره، وهو راجع لمعنى الكشف، فكأنه كشف ظهره لهذا الذي يريده منه من الجري».[4]

التفسير اصطلاحا:

عرفه السّيوطيّ قائلا:

«هو علم نزول الآيات وشؤونها وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيب مكّيّها ومدنيّها، وبيان محكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصّها وعامّها، ومطلقها ومقيّدها، ومجملها ومفسّرها، وحلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها، ونحو ذلك».[5]

وقال الزركشي:

«التفسير: علم يفهم به كتاب الله المنزّل على نبيّه محمّد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة، والنّحو والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النّزول، والناسخ والمنسوخ».[6]

---

(4) «البحر المحيط» ١/ ١٣.

(5) «الإتقان في علوم القرآن» / للسيوطي ٢/ ٢٩٤.

(6) «البرهان» ج ١/ ٣٣.

وهناك تعريفات أخرى وكلها تتفق «على أن علم التفسير علم يبحث عن مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية فهو شامل لكلّ ما يتوقّف عليه فهم المعنى، وبيان المراد».

التأويل لغة:

أصله: «من الأول، وهو الرّجوع».

قال ابن منظور:

«الأول: الرّجوع: آل الشّيء يؤول أولا ومآلا: رجع، وأوّل الشّيء: رجعه، وألت عن الشّيء: ارتددت» وفي الحديث: «من صام الدّهر، فلا صام ولا آل» أي: لا رجع إلى خير... وأوّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره، وأوّله وتأوّله: فسّره».[7]

وعليه:

فالتأويل: إرجاع الكلام إلى ما يحتمله من المعاني.

وقد ورد لفظ التأويل في القرآن الكريم على معان مختلفة:

من ذلك قوله تعالى: فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ... [آل عمران: ٧]. بمعنى: التفسير والتعيين.

(7) «اللسان» / مادة «أول» ١/ ١٧١ وما بعدها.

وقوله تعالى: فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِي شَـيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُـولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا [النساء: ٥٩] بمعنى: العاقبة والمصير.

وقوله تعالى: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ... [الأعراف: ٥٣] وقوله تعالى: بَلْ كَذَّبُوا بِما لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ... [يونس: ٣٩] بمعنى:

وقوع المخبر به.

ومن آيات سورة يوسف أريد بها: نفس مدلول الرؤيا.

ومن آيتي سـورة الكهف بمعنى بيان حقيقة الأعمال الّتي عملها العبد الصـالح، وليس تأويل الأقوال.

التأويل اصطلاحا:

التأويل عند السلف له معنيان:

أحدهما: تفسـير الكلام وبيان معناه، وبذلك يكون التأويل والتفسـير مترادفين، وهذا ما يعنيه «ابن جرير الطبري» في تفسيره حين يقول: «القول في تأويل قوله تعالى...»

وكذا قوله: «اختلف أهل التأويل في هذه الآية...». فالتفسير والتأويل كلاهما بمعنى.

ثانيهما: هو نفس المراد بالكلام فإن كان الكلام طلبا، كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبرا كان تأويله نفس الشيء المخبر به وعليه:

فالتأويل هنا نفس الأمور الموجودة في الخارج، سواء كانت ماضية أم مستقبلة، فإذا قيل: طلعت الشّمس، فتأويل هذا هو نفس طلوعها، وهذا في نظر «ابن تيميّة» هو لغة القرآن التي نزل بها وعلى هذا فيمكن إرجاع كلّ ما جاء في القرآن من لفظ التأويل إلى هذا المعنى الثاني.(8)

أما التأويل عند المتأخّرين من الأصوليين والكلاميّين وغيرهم:

فهو: «صـــرف اللّفظ عن المعنى الرّاجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به»، وهذا هو التأويل الذي يتكلّمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف.

الفرق بين التّفسير والتّأويل

اختلف علماء «التفسـير» في بيان الفرق بين التفسـير والتأويل، ولعل منشـأ هذا الخلاف «هو استعمال القرآن لكلمة «التأويل»، ثم ذهاب الأصوليين إلى اصطلاح خاصّ فيها، مع شيوع الكلمة على ألسنة المتكلمين من أصحاب المقالات والمذاهب».

(8) «التفسير والمفسرون» ١/ ١٩ (بتصرف وإيجاز).

– ومن العلماء من ذهب إلى أنهما بمعنى واحد، ومن هؤلاء: «أبو عبيد القاسم بن سلّام»، وطائفة معه.

– ومنهم من فرق بينهما.

والتأويل يستعمل أكثره في الكتب الإلهيّة، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها.

والتفسير أكثره يستعمل في مفردات الألفاظ، والتّأويل أكثره يستعمل في الجمل فالتفسير: إمّا أن يستعمل في غريب الألفاظ: «كالبحيرة، والسائبة، والوصيلة»، أو في تبيين المراد وشرحه كقوله تعالى: وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكاةَ [البقرة: ٤٣]، وإما في كلام مضمّن بقصّة لا يمكن تصوّره إلا بمعرفتها نحو قوله تعالى: إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيادَةٌ فِي الْكُفْرِ [التوبة: ٣٧]، وقوله تعالى: وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِها [البقرة: ١٨٩].

قال البغويّ:

«التأويل: هو صرف الآية إلى معنى محتمل يوافق ما قبلها وما بعدها، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط.

والتفسير: هو الكلام في أسباب نزول الآية وشأنها وقصّتها».[9]

(9) «تفسير البغوي» ١/ ١٨.

حاجة النّاس إلى التّفسير

نزل القرآن الكريم لغرضين أساسيّين:

أولهما: ليكون معجزة فلا يقدر البشـــر على أن يأتوا بمثله: قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كانَ بَعْضُـهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا [الإسـراء: ٨٨]، ولا بسـورة من مثله: قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ [يونس: ٣٨].

ثانيهما: ليكون منهج حياة، ودســـتورا للمســـلمين، فيه صـــلاحهم وفلاحهم إذ تكفّل بكلّ حاجاتهم من أمور الدين والدنيا: عقائد، وأخلاق، وعبادات، ومعاملات... إلخ.

يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِـــفاءٌ لِما فِي الصُّـــدُورِ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ [يونس: ٥٧].

وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِـفاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسـارًا [الاسـراء: ٨٢]، ففي اتباعه الهداية، وفي الإعراض عنه الشـقاء والضّـنك فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدىً فَمَنِ اتَّبَعَ هُدايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقى.[طه: ١٢٣– ١٢٦].

وبه مخرج الأمّة من أزماتها، ونجاتها من الفتن.

يقول ابن خلدون:

«إنّ القرآن نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم فكانوا كلّهم يفهمونه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه».[10]

وكان الصحابة– رضوان الله عليهم– حراصا على حفظ القرآن، وفهم معانيه، وفقه أحكامه...

يقول السّيوطيّ:

«ونحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه، وزيادة على ذلك مما لم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلّم، فنحن أشدّ احتياجا إلى التفسير».[11]

والحاجة إلى التفسير «إنّما هي حاجة عارضة نشأت من سببين:

السبب الأول: هو أن القرآن لم ينزل دفعة واحدة، وإنما كان نزوله وتبليغه في ظرف زمنيّ متسع جدّا قدره أكثر من عشرين عاما، فكان ينزل منجّما على أجزاء مع فواصل زمنيّة متراخية بين تلك الأجزاء، وكان نزوله في تقدم بعض أجزائه وتأخّر البعض الآخر، على ترتيب يختلف عن ترتيبه التعبّديّ لأنّ ترتيب تاريخ النزول كان منظورا فيه إلى مناسبة الظروف والوقائع، مناسبة ترجع إلى ركن من أركان مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وترتيب التلاوة أو الترتيب التعبدي، كان منظورا فيه إلى

(10) المقدمة ص ٣٦٧ ط الأزهرية سنة ١٩٣٠.

(11) «الإتقان» ٢/ ٢٩٦– ٢٩٧.

تسلسل المعاني وتناسب أجزاء الكلام بعضها مع بعض،... والترتيب الأوّل مؤقّت زائل بزوال ملابساته من الوقائع والأزمنة والأمكنة.

وأما السبب الثاني: فهو أنّ دلالات القرآن الأصليّة، التي هي واضحة بوضوح ما يقتضيه من الألفاظ والتراكيب– تتبعها معان تكون دلالة التراكيب عليها محلّ إجمال أو محلّ إبهام إذ يكون الترتيب صالحا على الترديد لمعان متباينة، يتصوّر فيها معناه الأصليّ ولا يتبيّن المراد منها، كأن يقع التعبير عن ذات بإحدى صفاتها، أو يكنى عن حقيقة بإحدى خواصّها، أو أحد لوازمها... فينشأ عن ذلك إجمال يتطلّب بيانا، أو إبهام يتطلّب تعيينا... ولما كان الذين اتصلوا أوّلا بتلك المجملات أو المبهمات أو المطلقات قد رجعوا إلى المبلّغ ﷺ في طلب بيانها أو تعيينها أو تقييدها فتلقّوا عند ما أفادهم فاطلعوا بأن الذين أتوا بعدهم احتاجوا إلى معرفة تلك الأمور المأثورة عن النبيّ ﷺ لتتّضح لهم تلك المعاني كما اتضحت لمن قبلهم...».

وبذا تبيّن أن التفسير نشأ منذ بدء الوحي إذ احتاج إليه الصحابة، ثم زادت حاجة التابعين إلى التفسير، ولا سيّما ما رآه الصحابة وسمعوه من الرسول ﷺ ولم يتمكّنوا هم من رؤيته ولا سماعه... ثم اشتدّت حاجة تابعي التابعين.

وهكذا كلّما بعد الناس عن عصر نزوله، زادت الحاجة إلى التفسير.

فهم الصّحابة للقرآن الكريم

نزل القرآن عربيّا على رسول عربيّ، وقوم عرب هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آياتِهِ... [الجمعة: ٢]، فكانوا أخبر بلغتهم، وفهموا القرآن حقّ فهمه، وقد يشكل عليهم فهم آية منه فيرجعون إلى القرآن نفسه، فقد يجدون فيه توضيحا أو تفصيلا، وإلا رجعوا إلى النبيّ ﷺ ليفسّر لهم ما أشكل عليهم...

وكان الصحابة يجتهدون في فهم القرآن الكريم مستعينين على ذلك ب:

١- معرفة أوضاع اللّغة وأسرارها.

٢- معرفة عادات العرب.

٣- معرفة أحوال اليهود والنصارى في الجزيرة وقت نزول القرآن.

٤- قوّة الفهم، وسعة الإدراك.

وبدهيّ أن يتفاوت الصحابة في توافر هذه الأدوات عندهم. وبالتّالي في فهم القرآن الكريم فلم يكونوا جميعا في مرتبة واحدة، ومن هنا كان الاختلاف اليسير بينهم في تفسير القرآن الكريم.

ومن ذلك:

– ما رواه البخاريّ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:

«كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر. فكأنّ بعضهم وجد في نفسه، وقال: لم يدخل هذا معنا، وإنّ لنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنّه من أعلمكم، فدعاهم ذات يوم فأدخلني معهم، فما رأيت أنه دعاني فيهم إلا ليريهم، فقال: ما تقولون في قوله تعالى: إِذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ [النصر: ١]؟

فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذ نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم، ولم يقل شيئا، فقال لي: أكذلك تقول يا ابن عبّاس؟

فقلت: لا، فقال: ما تقول؟

قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه الله له، قال: إِذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وما بعدها [النصر: ١]

فذلك علامة أجلك، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كانَ تَوَّابًا [النصر: ٣] فقال عمر: لا أعلم منها إلا ما تقول».[12]

(12) «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» ٨/ ٥١٩

– وقال ابن عباس:

«كنت لا أدري ما فاطِرِ السَّــماواتِ وَالْأَرْضِ [فاطر: ١]، حتّى أتاني أعرابيّان يتخاصــمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها يقول: أنا ابتدأتها».[13]

(13) «الإتقان» ٢/ ١١٣.

أشهر مفسّري القرآن من الصّحابة

عدّ السّيوطيّ عددا من مفسّري القرآن من الصحابة ذكر منهم:

الخلفاء الأربعة، وابن عبّاس، وابن مسعود، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبا موسى الأشعريّ، وعبد الله بن الزّبير رضي الله عنهم.

أما الخلفاء الثلاثة الأول، فالرواية عنهم في التفسير قليلة جدّا وذلك بسبب تقدّم وفاتهم، ولا نشغالهم بمهامّ الخلافة.

١- عليّ بن أبي طالب:

وأما عليّ- رضي الله عنه- فهو أكثرهم تفسيرا للقرآن وذلك لأنه لم يشغل بالخلافة، وإنما كان متفرّغا للعلم حتّى نهاية عصر عثمان...

وكثرة مرافقته للرسول ﷺ، وسكناه معه، وزواجه من ابنته فاطمة إلى جانب ما حباه الله من الفطرة السليمة... كلّ ذلك أورثه العلم الغزير.

٢- عبد الله بن مسعود:

هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن سمح، وقيل «شمخ»... ينتهي نسبه إلى مضر، يكنى بأبي عبد الرحمن، وأمّه: أمّ عبد بنت عبد ودّ من هذيل، وكان يقال له: ابن أمّ عبد.

أسلم قديما قبل عمر بن الخطّاب.

كان عبد الله من أحفظ الصحابة لكتاب الله وأقرئهم له، وكان ﷺ يطلب منه أن يقرأه عليه.

وطرق الرواية عن ابن مسعود متعدّدة، وأصحّ هذه الطرق ما جاء من:

١- طريق الأعمش، عن أبي الضّحى، عن مسروق، عن ابن مسعود.

٢- طريق مجاهد، عن أبي معمر، عن ابن مسعود.

٣- طريق الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود.

وهذه الطرق الثلاثة أخرج منها البخاريّ في صحيحه.

وهناك طرق أخرى ك:

١- طريق السّدّيّ الكبير عن مرّة الهمذانيّ عن ابن مسعود أخرج منها الحاكم في مستدركه، وابن جرير في تفسيره- كثيرا.

٢- طريق أبي روق عن الضّحّاك عن ابن مسعود، وهي طريق غير مرضيّة أخرج منها ابن جرير في تفسيره أيضا، وهي منقطعة لأن الضّحّاك لم يلق ابن مسعود.

وكان لابن مسعود تلاميذ كثير في الكوفة، وكان عمر رضي الله عنه– لمّا ولّى عمّار بن ياسر على الكوفة سيّر معه عبد الله بن مسعود معلّما ووزيرا، فجلس الكوفيّون إليه وتعلّموا منه.

ويقول العلماء:

إن ابن مسعود هو الذي وضع الأساس لطريقة الاستدلال، وقد أثرت هذه الطريقة في مدرسة التفسير، فكثر التفسير بالرأي والاجتهاد، وسوف يأتي ذكر تلاميذه عند حديثنا عن تفسير التابعين.

٣– أبيّ بن كعب:

هو: أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النّجّار، سـيّد القرّاء، كنيته: أبو المنذر أو أبو الطّفيل.

شهد بيعة العقبة مع السّبعين من الأنصار، وشهد بدرا وأحدا والخندق والمشاهد كلّها مع رسول الله ﷺ.

وهو أحد المشهورين بحفظ القرآن من الصحابة.

وهو أحد الذين تلمذ عليهم «ابن عبّاس»

كان أبيّ يكتب في مصحفه أشياء ليست من القرآن الكريم مما يعدّ شرحا، أو تفسيرا، أو سببا لنزول، أو مما نسخ.

وكان من أعلم الصحابة بكتاب الله لأنه كان من كتّاب الوحي للرسول ﷺ.

وقد تعدّدت طرق الرواية عنه، وأشهر هذه الطّرق:

١- طريق أبي جعفر الرّازيّ، عن الرّبيع بن أنس، عن أبي العالية، عنّ أبيّ، وهي طريق صحيحة، أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيرا، وأخرج الحاكم منها في مستدركه، والإمام أحمد في مسنده.

٢- طريق وكيع عن سفيان، عن عبد الله بن محمّد بن عقيل، عن الطّفيل بن أبيّ بن كعب، عن أبيه، وهذه يخرج منها الإمام أحمد في مسنده.

وتلاميذ أبيّ كثير منهم: أبو العالية، وزيد بن أسلم، ومحمّد بن كعب القرظيّ وغيرهم، ويعدّ أبيّ بن كعب أستاذ مدرسة التفسير في المدينة.

٤- عبد الله بن عبّاس:

هو: عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم... يلتقي مع الرسول ﷺ في الجدّ الأول (عبد المطلب)، فهو ابن عمّ رسول الله.

ولد إبّان المقاطعة الاقتصادية الّتي فرضتها قريش على بني المطّلب، أيّ: قبل الهجرة بثلاث سنوات.

لازم ابن عبّاس رسول الله ﷺ، لكنّ الرسول توفّي ولابن عباس من العمر ثلاث عشرة سنة، وقيل: خمس عشرة سنة.

وقد حظي ابن عبّاس بدعوة رسول الله له حين قال ﷺ: «اللهمّ، فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل».

واستجيبت دعوة الرسول ﷺ، فكان عبد الله بن عبّاس «ترجمان القرآن» يقول ابن مسعود: «نعم ترجمان القرآن ابن عبّاس» وذلك لبراعته في التفسير، كما لقّب بالحبر لغزارة علمه، وبالبحر كذلك.

وإذا كان ابن عبّاس قد فاته طول الصّحبة للرسول ﷺ، فقد استعاض عن ذلك بملازمة كبار الصحابة، يسألهم، ويتعرّف أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك.

لقد تتلمذ ابن عبّاس على رسول الله ﷺ أوّلا، فكان الرسول يعلّمه ويربّيه.

وفي خلافة عمر كان لابن عبّاس تقدير خاصّ عنده، فكان يدنيه من مجلسه، رغم حداثة سنّه.

وقد أفاد ابن عبّاس من هؤلاء الذين يعدّون بمثابة شيوخه:

عمر بن الخطّاب، وأبيّ بن كعب، وعليّ بن أبي طالب، وزيد بن ثابت.

لقد أوتي ابن عبّاس علما غزيرا جعله أبرز المفسّرين، وأتمّهم اضطلاعا بالتفسير حتّى إنه «لم يبق عند منتصف القرن الأوّل من الهجرة من بين الصحابة وغيرهم إلّا مذعن لابن عبّاس، مسلّم له مقدرته الموفّقة، وموهبته العجيبة، وعلمه الواسع في تفسير القرآن».

لقد امتلك ابن عبّاس أدوات المفسّر فكان عالما بأسرار العربيّة يحفظ الكثير من الشّعر القديم، ويحثّ النّاس على النّظر فيه.

وقد ذكر السّيوطيّ بسنده حوارا دار بين نافع بن الأزرق وابن عبّاس فقال:

بينا عبد الله بن عبّاس جالس بفناء الكعبة، قد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن، فقال نافع بن الأزرق لنجدة بن عويمر:

قم بنا إلى هذا الذي يجترىء على تفسير القرآن بما لا علم له به، فقاما إليه، فقالا:

إنّا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسّرها لنا، وتأتينا بمصادقة من كلام العرب فإنّ الله تعالى إنما أنزل القرآن بلسان عربيّ مبين، فقال ابن عبّاس: سلاني عما بدا لكما، فقال نافع:

أخبرني عن قول الله تعالى: عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ عِزِينَ [المعارج: ٣٧].

قال: العزون: حلق الرّفاق.

قال: وهل تعرف العرب ذلك؟

قال: نعم أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول: [الوافر]

فجاءوا يهرعون إليه حتّى... يكونوا حول منبره عزينا

قال: أخبرني عن قوله: وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ [المائدة: ٣٥].

قال: الوسيلة: الحاجة.

قال: وهل تعرف العرب ذلك؟

قال: نعم أما سمعت عنترة وهو يقول: [الكامل]

إنّ الرّجال لهم إليك وسيلة... إن يأخذوك تكحّلي وتخضّبي

إلى آخر المسائل وأجوبتها.[14]

وهي إن دلّت فإنما تدلّ على سعة علمه بلغة العرب، وقوّة ذاكرته مما جعله إمام التّفسير في عهد الصحابة، ومرجع المفسّرين في الأعصر التالية لعصره، وهو إمام مدرسة التفسير في مكّة، وأوّل من ابتدع الطريقة اللّغويّة في تفسير القرآن.

طرق الرواية عن ابن عبّاس:

تعدّدت طرق الرواية عن ابن عباس، واختلفت تلك الطّرق وأشهر هذه الطّرق وأصحّها:

(14) «الإتقان» ١/ ١٢٠.

١– طريق الزّهريّ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عبّاس، وتعدّ هذه الطريق من السلاسل الذهبيّة، وقد أخرج منها ابن جرير الطبريّ، وعبد الرّزاق في تفسيرهما.

٢– طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح– وعن عكرمة أحيانا– عن ابن عباس، وقد أخرج منها عبد الرّزّاق في تفسيره.

٣– طريق معاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عبّاس... وقالوا:

إن هذه أجود الطّرق عنه، وفيها قال الإمام أحمد رضي الله عنه– «إنّ بمصر صحيفة في التّفسير رواها عليّ بن أبي طلحة، لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصدا ما كان كثيرا».

وقال الحافظ ابن حجر:

«وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب اللّيث، رواها عن معاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عبّاس، وهي عند البخاريّ عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه فيما يعلّقه عن ابن عباس».

٤– طريق عطاء بن السّائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس.

وهناك طرق أخرى تلي هذه الطّرق.

وكان لابن عبّاس مدرسة في التفسير بمكّة، فكان يجلس لأصحابه من التابعين يفسّر لهم كتاب الله تعالى.

يقول الإمام ابن تيميّة.

«أما التفسير، فأعلم النّاس به أهل مكّة لأنهم أصحاب ابن عبّاس كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عبّاس، وغيرهم من أصحاب ابن عبّاس كطاوس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير، وأمثالهم..».[15]

(15) «مقدمة في أصول التفسير» ص ١٥.

قيمة التّفسير المأثور عن الصّحابة

بعض المحدّثين يعطي التفســـير المأثور عن الصـــحابيّ حكم المرفوع ومن هؤلاء الإمام الحاكم في «مستدركه» إذ يقول:

«ليعلم طالب الحديث أنّ تفسير الصحابيّ الذي شهد الوحي والتنزيل– عند الشيخين– حديث مسند».[16]

ولكن قيد ابن الصّلاح والنّوويّ وغيرهما هذا الإطلاق بما يرجع إلى أسباب النّزول، وما لا مجال للرّأي فيه.

وذكروا أن تفسير الصحابيّ له حكم المرفوع إذا لم يكن للرأي فيه مجال، وأما ما يكون للرأي فيه مجال، فله حكم الموقوف.

وما حكم عليه بالوقف:

قال بعض العلماء: لا يجب الأخذ به لأنه مجتهد فيه، وقد يصيب وقد يخطىء.

وقال بعضهم:

(16) راجع: «تدريب الراوي» ص ٦٤

يجب الأخذ به لأنه: إما سمعه من الرسول، وإما فسّره برأيه، وهم أدرى النّاس بكتاب الله، وهم أهل اللسان، ولما شاهدوه من القرائن والأحوال، ولا سيّما ما ورد عن الأئمّة الأربعة وابن مسعود وابن عبّاس وغيرهم.

يقول الزركشيّ:

«اعلم أنّ القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنّقل، وقسم لم يرد، والأوّل: إما أن يرد عن النبيّ ﷺ أو الصحابة، أو رءوس التابعين، فالأوّل: يبحث فيه عن صحّة السّند، والثاني: ينظر فيه تفسير الصحابيّ: فإن فسّره من حيث اللغة، فهم أهل اللسان فلا شكّ في اعتماده، أو بما شاهدوه من الأسباب والقرائن فلا شكّ فيه...».[17]

ويقول الحافظ ابن كثير:

«.. وحينئذ: إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السّنّة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصّحابة فإنّهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصّوا بها، ولما لهم من الفهم التامّ والعلم الصحيح والعمل الصالح، ولا سيّما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمّة الأربعة، والخلفاء الراشدين، والأئمة المهديّين، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم».[18]

---

(17) «البرهان» ٢/ ١٨٣.

(18) مقدمة «تفسير ابن كثير» / الجزء الأول.

مدرسة مكّة تلاميذ ابن عبّاس

١- سعيد بن جبير:

هو: سعيد بن جبير بن هشام الأسديّ، مولى بني والبة، يكنى بأبي محمّد أو بأبي عبد الله، كان حبشيّ الأصل، أسود اللّون، أبيض الخصال.

هو أحد كبار التابعين، وإمام من أئمّة الإسلام في التّفسير.

كان في أوّل أمره كاتبا لعبد الله بن عتبة بن مسعود، ثم لأبي بردة الأشعريّ، ثم تفرّغ للعلم حتّى صار إماما علما.

أخذ العلم عن ابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن مغفّل المزنيّ وغيرهم، وتخرّج من مدرسة ابن عبّاس.

وكان ابن عباس يثق بعلمه، ويحيل عليه من يستفتيه، وكان يقول لأهل الكوفة إذا أتوه ليسألوه عن شيء: أليس فيكم ابن أمّ الدّهماء؟! يعني: سعيد بن جبير.

وساعدته معرفته بالقراءات على معرفة معاني القرآن وأسراره، ومع ذلك كان يتورّع من القول في التفسير برأيه.

وقد شهد له التابعون بتفوّقه في العلم، ولا سيّما التفسير

قال قتادة: «وكان أعلم النّاس أربعة، كان عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالمناسك، وكان سعيد بن جبير أعلمهم بالتّفسير، وكان عكرمة أعلمهم بالسّير، وكان الحسن أعلمهم بالحلال والحرام».

وقال سفيان الثّوريّ: «خذوا التّفسير عن أربعة: سعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، وعكرمة، والضّحّاك».

وقال خصيف: «كان من أعلم التابعين بالطّلاق سعيد بن المسيّب، وبالحجّ عطاء، وبالحلال والحرام طاوس، وبالتّفسير أبو الحجّاج مجاهد بن جبر، وأجمعهم لذلك كلّه سعيد بن جبير».

قُتل رضي الله عنه– سنة أربع وتسعين من الهجرة، قتله الحجّاج بن يوسف الثّقفيّ صبرا.

ذكر عن الإمام أحمد أنه قال:

قتل سعيد بن جبير، وما على وجه الأرض أحد إلّا وهو محتاج– أو قال: مفتقر– إلى علمه.

٢– مجاهد بن جبر:

هو: مجاهد بن جبر، أبو الحجّاج القرشيّ المخزوميّ، مولى السّائب بن أبي السّائب المخزوميّ، ولد سنة ٢١ هـ– في خلافة عمر بن الخطاب، وتوفي سنة ١٠٣ هـ.

أحد أئمّة التابعين والمفسّرين، وأحد أعلام القرّاء، ومن خاصّة أصحاب ابن عبّاس، اشتهر بقوّة حافظته.

كان مجاهد شغوفا بالعلم، وخاصّة التفسير،

أسند مجاهد عن أعلام الصحابة وعلمائهم، عن ابن عمر، وابن عبّاس، وأبي هريرة، وابن عمرو، وأبي سعيد، ورافع بن خديج... وروى عنه خلق من التابعين.

مكانته في التّفسير: كان مجاهد أقلّ أصحاب ابن عبّاس رواية عنه في التفسير، وكان أوثقهم.

قال سفيان الثّوريّ: «إذا جاءك التّفسير عن مجاهد، فحسبك به».

٣- عكرمة:

هو: عكرمة بن عبد الله البربريّ المدنيّ، مولى عبد الله بن عبّاس، يكنى بأبي عبد الله، أصـــله من البربر بالمغرب.

سمع من مولاه «ابن عبّاس»، وعليّ بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، وعمرو بن العاص، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدريّ، وغيرهم.

تتلمذ على يدي عبد الله بن عبّاس، وكان ابن عبّاس لا يألو جهدا في تثقيفه وتعليمه، بل إنّه كان يقسو عليه حتّى يعلّمه.

قال شهر بن حوشب: «عكرمة حبر هذه الأمّة».

وقد شهد له الأئمّة الأعلام بالثّقة والعدالة.

قال المروزيّ: قلت لأحمد: يحتجّ بحديث عكرمة؟ فقال: نعم، يحتجّ به.

وقال ابن معين: إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمة وفي حمّاد بن سلمة، فاتّهمه على الإسلام.

وقال البخاريّ: ليس أحد من أصحابنا إلّا وهو يحتجّ بعكرمة.

وقد أخرج له: البخاريّ ومسلم وأبو داود والنّسائيّ.

علمه ومكانته في التّفسير:

كان عكرمة على درجة كبيرة من العلم، فهو من أعلم النّاس بالسّير والمغازي.

توفّي عكرمة رضي الله عنه– بالمدينة سنة سبع ومائة للهجرة، وقيل: سنة أربع ومائة.

٤– طاوس:

هو: طاوس بن كيسان الخولانيّ، أبو عبد الرّحمن.

أوّل طبقة أهل اليمن من التابعين، وهو من أبناء الفرس الذين أرسلهم كسرى إلى اليمن.

أدرك جماعة من الصحابة وروى عنهم، وروايته عن ابن عبّاس أكثر، وأخذه عنه في التفسير أكثر من غيره ولهذا عدّ من تلاميذ ابن عبّاس، وجاء ذكره في مدرسته بمكّة.

روى عنه خلق من التابعين، منهم: مجاهد، وعطاء، وعمرو بن دينار، وغيرهم، شـــهد له ابن عبّاس بالورع والتقوى، فقال: «إنّي لأظنّ طاوسا من أهل الجنّة».

وطاوس ثقة، أخرج له أصحاب الكتب السّتّة.

كان طاوس رضي الله عنه– جريئا في الحقّ، لا يخشى فيه لومة لائم.

وقد توفّي طاوس رضي الله عنه– يوم السابع من ذي الحجة سنة ١٠٦ هـــ، ووافته منيته وهو يحجّ بيت الله الحرام، وصلّى عليه هشام بن عبد الملك، وهو خليفة.

٥– عطاء بن أبي رباح:

هو: عطاء بن أبي رباح، وأبو رباح هو: أســلم بن صــفوان، مولى آل أبي ميســرة بن أبي حثيم الفهريّ.

سيّد التابعين علما وعملا وإتقانا في زمانه بمكّة.

روى عن عدد كثير من الصحابة، منهم: ابن عمر، وابن عمرو، وعبد الله بن الزّبير، وأبو هريرة، وغيرهم.

وسمع من ابن عبّاس التفســـير وغيره، وروى عنه من التابعين عدّة، منهم: الزّهري، وعمرو بن دينار، وقتادة، والأعمش، وغيرهم.

مكانته في التّفسير: كان ابن عبّاس يقول لأهل مكّة إذا جلسوا إليه: تجتمعون إليّ يأهل مكّة، وعندكم عطاء؟.

وقال قتادة:

كان أعلم التابعين أربعة: كان عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالمناسك، وكان سعيد بن جبير أعلمهم بالتفسير، وكان عكرمة أعلمهم بالسّير، وكان الحسن أعلمهم بالحلال والحرام.

لم يكن عطاء مكثرا من رواية التّفسير عن ابن عبّاس فضلا عن تفسيره هو، ولعلّ إقلاله في التفسير يرجع إلى تحرّجه من القول بالرّأي.

وتوفّي رضي الله عنه– سنة أربع عشرة ومائة من الهجرة.

فهذه هي مدرسة التّفسير بمكّة، تلك التي أسّسها حبر الأمّة عبد الله بن عبّاس، وهؤلاء أشهر شيوخها الذين تخرّجوا فيها على يدي ابن عبّاس، وفي نهاية مطافنا معها نرصد ما يلي:

كان لهذه المدرسة دور ضخم في نشر التفسير، وقد هيأ لها هذا الدّور: نبوغ شيوخها، بالإضافة إلى موطن المدرسة «مكّة» حيث البيت الحرام الذي يأتيه الناس من كلّ فجّ عميق.

لم يكتف شيوخ هذه المدرسة بنشر التفسير في مكّة، وإنما كان لهم دور بالغ الأهمية خارج مكّة فقد كان لسعيد بن جبير رحلة إلى الرّيّ نشر فيها الكثير من العلم، وكذلك كان لمجاهد رحلات

خارج مكّة، واســتقر طاوس باليمن ينشــر هناك علم ابن عباس وتفســيره، وأما عكرمة فقد طاف البلاد الإسلاميّة شرقا وغربا إذ رحل إلى خراسان، واليمن، والعراق، والشّام، ومصر، والحرمين.

جزى الله هؤلاء الأعلام عن القرآن والمسلمين خير الجزاء.

مدرسة المدينة تلاميذ أبيّ بن كعب

قامت مدرسة المدينة في التفسير على الصحابيّ الجليل أبيّ بن كعب رضي الله عنه– فهو أستاذها وأشهر مفسّريها.

وكان بالمدينة كثير من الصحابة، أقاموا بها، فجلسوا إلى أبيّ يعلمهم كتاب الله وسنّته، ومن أشهر هؤلاء:

١– أبو العالية:

هو: زياد، وقيل: رفيع بن مهران الرّياحيّ، مولاهم.

مخضرم، أدرك الجاهلية وأسلم بعد وفاة النبيّ ﷺ بسنتين.

روى عن: عليّ، وابن مسعود، وابن عبّاس. وابن عمر، وأبيّ بن كعب، وغيرهم.

كان من ثقات التابعين، وقد أجمع عليه أصحاب الكتب السّتّة.

كان يحفظ القرآن ويتقنه، قال:

«قرأت القرآن بعد وفاة نبيّكم بعشر سنين».

وقال: «قرأت القرآن على عهد عمر ثلاث مرّات».

وقال فيه ابن أبي داود:

«ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقراءة من أبي العالية».

رويت عنه نسخة كبيرة في التفسير، رواها أبو جعفر الرازيّ عن الرّبيع بن أنس عن أبي العالية عن أبيّ، وهو إسناد صحيح.

توفّي سنة تسعين من الهجرة، على أرجح الأقوال.

٢- محمّد بن كعب القرظيّ:

هو: محمد بن كعب بن سليم بن أسد القرظيّ، المدنيّ، أبو حمزة، أو أبو عبد الله، له روايات كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم:

عليّ، وابن مسعود، وابن عبّاس، وغيرهم، وروى عن أبيّ بن كعب بالواسطة.

توفي سنة مائة وثمان من الهجرة، وقيل: بعد ذلك.

٣- زيد بن أسلم:

هو: زيد بن أسلم العدويّ، المدنيّ، الفقيه، المفسّر، أبو أسامة، أو أبو عبد الله.

كان أبوه مولى عمر بن الخطّاب رضي الله عنه.

وكان زيد من كبار التّابعين الذين عرفوا القول بالتفسير.

قال فيه الإمام أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنّسائيّ: «ثقة»، وهو عند أصحاب الكتب السّتّة.

عرف بغزارة العلم، كان يقرأ القرآن برأيه، ولا يتحرّج من ذلك، إذ يرى جواز التّفسير بالرّأي.

وأشهر من أخذ التّفسير عن زيد بن أسلم من علماء المدينة: ابنه عبد الرّحمن بن زيد، ومالك بن أنس إمام دار الهجرة.

وتوفّي سنة ستّ وثلاثين ومائة للهجرة، وقيل غير ذلك.

مدرسة العراق تلاميذ عبد الله بن مسعود

قامت هذه المدرسة على عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه– وغيره، إلا أنّ ابن مسعود هو أشهر أساتذتها أو هو أستاذها الأوّل لطول باعه في هذا الميدان، بالإضافة إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه– حين ولّى عمّار بن ياسر على الكوفة، سيّر معه عبد الله بن مسعود، معلّما ووزيرا، فجلس إليه أهل الكوفة وأخذوا عنه أكثر من غيره.

ومن أهمّ سمات هذه المدرسة: شيوع طريقة الاستدلال فيها: نظرا إلى أنّ أهل العراق عرفوا بأنهم أهل الرّأيّ، وقد وضع حجر الأساس لهذه الطريقة عبد الله بن مسعود.

ومن أشهر رجال هذه المدرسة:

١– علقمة بن قيس:

هو: علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك، أبو شبل، النّخعيّ، الكوفيّ.

كان من أكابر أصحاب ابن مسعود وعلمائهم، وكان يشبّه بابن مسعود، وكان أعلم أصحابه بعلم ابن مسعود.

قال عثمان بن سـعيد: «قلت لابن معين: علقمة أحبّ إليك أم عبيدة؟ فلم يخيّر، قال عثمان: كلاهما ثقة، وعلقمة أعلم بعبد الله».

مات سنة إحدى وستين، وقيل: سنة اثنتين وستّين عن تسعين سنة.

٢- مسروق:

هو: مسروق بن الأجدع بن مالك بن أميّة الهمدانيّ، الكوفيّ، العابد، أبو عائشة.

روى عن الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وأبيّ بن كعب، وغيرهم.

وكان أعلم أصـحاب ابن مسـعود، وأكثرهم أخذا منه، قال عليّ بن المدينيّ: ما أقدّم على مسروق أحدا من أصحاب عبد الله، يعني: ابن مسعود.

وقال الشّعبيّ: ما رأيت أطلب للعلم منه.

وقد وثّقه علماء الجرح والتّعديل فقال ابن معين:

ثقة، لا يسأل عن مثله، وقال ابن سعد: «كان ثقة، وله أحاديث صالحة»، وقد أخرج له الستة.

توفّي رضي الله عنه- سنة ثلاث وستّين من الهجرة على الأشهر.

٣- عامر الشّعبيّ:

هو: عامر بن شراحيل الشّعبيّ، الحميريّ، الكوفيّ، التّابعيّ الجليل أبو عمرو.

قاضي الكوفة.

كان علّامة أهل الكوفة، إماما حافظا، ذا فنون.

وقد أدرك خلقا من الصحابة وروى عنهم، ومنهم: عمر، وعليّ، وابن مسعود، وإن لم يسمع منهم، وروى عن أبي هريرة، وعائشة، وابن عبّاس، وأبي موسى الأشعريّ، وغيرهم.

قال الشّعبيّ: أدركت خمسمائة من الصحابة.

والشّعبيّ ثقة، فهو عند أصحاب الكتب السّتّة، وقال ابن حبّان في الثقات: كان فقيها شاعرا.

وعن سليمان بن أبي مجلز قال: ما رأيت أحدا أفقه من الشّعبيّ، لا سعيد بن المسيّب، ولا طاوس، ولا عطاء، ولا الحسن، ولا ابن سيرين.

كان جلّة من السلف كسعيد بن المسيّب، وعامر الشّعبيّ يعظّمون تفسير القرآن، ويتوقّفون عنه تورّعا واحتياطا لأنفسهم، مع إدراكهم وتقدّمهم.

توفّي سنة أربع ومائة من الهجرة، وقيل: سنة تسع ومائة.

٤- الحسن البصريّ:

هو: الحسن بن أبي الحسن يسار البصريّ، أبو سعيد، مولى الأنصار، وأمّه خيرة مولاة أمّ سلمة زوج النبيّ ﷺ، ربّي في حجرها، وأرضعته بلبانها، فعادت عليه بركة النّبوّة.

ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطّاب.

وهو أحد كبار التابعين الأجلّاء علما وعملا وإخلاصا، شهد له بالعلم خلق كثير.

وتوفّي رحمه الله– سنة عشر ومائة من الهجرة عن ثمان وثمانين سنة.

٥– قتادة:

هو: قتادة بن دعامة السّدوسيّ: الأكمه، أبو الخطّاب، عربيّ الأصل، كان يسكن البصرة.

أحد علماء التّابعين، والأئمّة العاملين، روى عن أنس بن مالك وجماعة من التابعين، منهم: سعيد بن المسيّب، وأبو العالية، وزرارة بن أوفى، وعطاء، ومجاهد، وابن سيرين، ومسروق، وأبو مجلز، وغيرهم.

وحدّث عنه جماعات من الكبار كالأعمش، وشعبة، والأوزاعيّ، وغيرهم.

وكان قويّ الحافظة، واسع الاطّلاع في الشّعر العربيّ، بصيرا بأيّام العرب.

كان قتادة على مبلغ عظيم من العلم، فضلا عما اشتهر به من معرفته لتفسير كتاب الله تعالى، وقد شهد له بذلك كبار التّابعين والعلماء.

قال فيه سعيد بن المسيّب: «ما أتاني عراقيّ أحسن من قتادة».

وقد اســـتخدم قتادة معرفته باللّغة العربية في التفســـير، وأعمل فكره في تفهّم الآيات، بجانب روايته عن السّلف.

وقد توفّي رضـي الله عنه– سـنة سـبع عشـرة ومائة من الهجرة، عن سـتّ وخمسـين سـنة على المشهور، وقيل: سنة خمس عشرة ومائة.

فهذه هي مدارس التفسير المشهورة في عصر التابعين، الذين تلقّوا غالب أقوالهم في التفسير عن الصحابة، وبعضهم استعان بأهل الكتاب، ثم اجتهدوا مستعينين على ذلك بما بلغوا من العلم ودقّة الفهم، وقرب عهدهم من الرسول ﷺ، والعرب الخلّص، فلم تفسد سليقتهم.

وهناك مدارس أخرى غير هذه المدارس الثّلاث، ولكنّها لم ترق لشـهرة هذه الثلاث، ومن هذه:

مدرسة مصر التي اشتهر من شيوخها:

يزيد بن حبيب الأزديّ، وأبو الخير مرثد بن عبد الله، وغيرهما.

ومدرسة اليمن التي أرسى دعائمها طاوس بن كيسان، وكان من أشهر شيوخها:

وهب بن منبّه الصّنعانيّ.

وهكذا بذل هؤلاء التابعون جهدا ضــخما في حمل الأمانة عن الصــحابة، ثم جاء تابعو التّابعين ليكملوا المســيرة، وظلّت تتوارث حتّى وصــلت إلينا، فجزى الله كلّ من أســهم في هذا العلم خير الجزاء، ونفعنا الله بالقرآن وعلومه!!

قيمة التّفسير المأثور عن التّابعين

تفسير التّابعيّ: إما أن يكون مأثورا عن النبيّ ﷺ أو عن صحابته، أو لا، فإن كان مأثورا عن النبيّ، يأخذ حكم تفسيره ﷺ، وكذلك إن كان مأثورا عن الصحابة.

وإن لم يكن مأثورا عن النبيّ ولا عن الصحابة، فقد اختلف العلماء في الرّجوع إليه والأخذ بأقوال التابعين فيه.

فقد نقل عن أبي حنيفة أنّه قال:

ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرّأس والعين، وما جاء عن الصّحابة تخيّرنا، وما جاء عن التّابعين فهم رجال، ونحن رجال.

ونقلوا عن الإمام أحمد روايتين، إحداهما: بالقبول، والأخرى: بعدم القبول.

وذهب بعض العلماء إلى أنه لا يؤخذ بتفسير التابعين لأنهم لم يسمعوا من النبيّ ﷺ بخلاف تفسير الصّحابة الذين سمعوا من النبيّ ﷺ وشاهدوا القرائن والأحوال.

وأكثر المفسّرين على الأخذ بأقوال التابعين لأنهم تلقوا على أيدي الصحابة كما سبق أن ذكرنا.

قال ابن تيميّة:

«قال شعبة بن الحجّاج وغيره: أقوال التابعين ليست حجّة، فكيف تكون حجّة في التفسير!! يعني أنها لا تكون حجّة على غيرهم ممّن خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجّة، فإن اختلفوا، فلا يكون قول بعضهم حجّة على بعض، ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك».[19]

سمات التّفسير في تلك المرحلة

أتّسم التفسير في تلك المرحلة بعدّة سمات، من أبرزها:

أنه اعتمد على التلقّي والرواية، وغلب على التلقّي والرواية طابع الاختصاص، فكان لكلّ بلد مدرسته وأستاذه، فمكّة: أستاذها ابن عبّاس، والمدينة: أستاذها أبيّ بن كعب، والعراق: أستاذه ابن مسعود، وهكذا.

دخول أهل الكتاب في الإسلام كان سببا في تسلّل الدّخيل إلى علم التفسير، وقد تساهل التابعون في النّقل عنهم– فيما لا يتعلّق بالأحكام الشرعية– بدون تحرّ ونقد، وأكثر من روي عنه في ذلك من مسلمي أهل الكتاب:

(19) «مقدمة في أصول التفسير» ابن تيمية ٢٨– ٢٩

عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبّه، وغيرهم.

كان بدهيّا أن يختلف التابعون في التفسير نظرا لتعدّدهم وكثرتهم، واختلاف مدارسهم التي تخرّجوا فيها، ولكنه خلاف ليس بالكثير إذا ما قيس بالعصور اللاحقة.

كما ظهرت نواة الخلاف المذهبيّ إذ ظهرت بعض التفسيرات تحمل في طيّاتها بذورا لتلك المذاهب.

التّفسير في عصر التّدوين

تبدأ هذه المرحلة في أواخر العصر الأمويّ وأوائل العصر العباسيّ إذ انتشر التدوين بصورة واسعة، وعني العرب «بتدوين كلّ ما يتّصل بدينهم الحنيف، فقد تأسّست في كلّ بلدة إسلامية مدرسة دينية عنيت بتفسير الذّكر الحكيم، ورواية الحديث النبويّ، وتلقين الناس الفقه وشئون التشريع، وكان كثير من المتعلّمين في هذه المدارس يحرصون على تدوين ما يسمعونه...».

تدوين التّفسير: اختلف في أوّل من ألّف تفسيرا «مكتوبا»، فبعضهم يذكر أن عبد الملك بن جريج (ت ١٤٩ هـ.) هو أوّل من ألّف تفسيرا مكتوبا.

وذكر ابن النّديم: أن أبا العبّاس ثعلبا قال: كان السّبب في إملاء كتاب الفرّاء في المعاني أنّ عمر بن بكير كان من أصحابه، وكان منقطعا إلى الحسن بن سهل، فكتب إلى الفرّاء: إنّ الأمير الحسن بن سهل، ربّما سألني عن الشّيء بعد الشّيء من القرآن فلا يحضرني فيه جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولا، أو تجعل في ذلك كتابا أرجع إليه، فعلت، فقال الفرّاء لأصحابه: اجتمعوا حتّى أملي عليكم كتابا في القرآن... فقال الفرّاء لرجل: اقرأ بفاتحة الكتاب نفسّرها، ثم نوفي الكتاب كلّه، فقرأ الرجل وفسّر الفرّاء، قال أبو العبّاس: «لم يعمل أحد قبله مثله، ولا أحسب أنّ أحدا يزيد عليه».

وبذلك يكون ابن النّديم قد عدّ «الفرّاء» أوّل من ألّف تفسيرا للقرآن مدوّنا.

ولكن ابن حجر يذكر أن التفسير المدوّن كان قبل الفرّاء وقبل ابن جريج إذ يقول:

«وكان عبد الملك بن مروان (ت ٨٦ هـ.) سأل سعيد بن جبير (ت ٩٥ هـ.) أن يكتب إليه بتفسير القرآن فكتب سعيد بهذا التفسير، فوجده عطاء بن دينار في الديوان فأخذه فأرسله عن سعيد بن جبير.

ويبدو أنه من الصّعب تحديد أوّل من فسّر القرآن تفسيرا مدوّنا على تتابع آياته وسوره كما في المصحف.

أقسام التّفسير

ظل الخلف يحمل رسالة السّلف جيلا بعد جيل، حتّى وصلت مسيرة التفسير إلى تابعي التابعين، وهنا تعدّدت اتجاهات التفسير إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

أوّلا– الاتّجاه الأثريّ (التّفسير بالمأثور):

والمأثور: اســـم مفعول من أثرت الحديث أثرا: نقلته، والأثر: اســـم منه، وحديث مأثور، أي: منقول.

وعلى ذلك، فهو يشمل المنقول عن الله تبارك وتعالى– في القرآن الكريم، والمنقول عن النبيّ ﷺ والمنقول عن الصّحابة، والمنقول عن التّابعين.

ومعظم الذين يكتبون عن تاريخ التفسير يتحدّثون عن أن الاتجاه الأثريّ بدايته بالطبريّ.

وقد ذكر السّيوطيّ عددا من مفسّري هذا الاتجاه الأثريّ منهم:

يزيد بن هارون ت ١١٧ هـ.

شعبة بن الحجّاج ت ١٦٠ هـ.

وكيع بن الجرّاح ت ١٩٧ هـ.

سفيان بن عيينة ت ١٩٨ هـ، وغيرهم.

«وابن جرير» فقيه، عالم تبحّر في فنون شـتّى من العلم، فهو أحد المشـاهير من رجال التّاريخ، ويعدّ كتابه «تاريخ الأمم والملوك» فيه مرجع المراجع، وبه صار إمام المؤرّخين غير منازع.

لقد امتلك الطبريّ أدوات التّفسـير فاسـتخدمها بمهارة وحذق، ومن هنا عدّ تفسـيره «ذا أوّليّة بين كتب التفسير، أولية زمنية، وأولية من ناحية الفنّيّة والصياغة، أما أوليته الزمنية: فلأنه أقدم كتاب في التفسـير وصـل إلينا وما سـبقه من المحاولات التفسـيريّة، ذهبت بمرور الزّمن، ولم يصـل إلينا شـيء منها، اللهمّ، إلا ما وصل إلينا منها في ثنايا ذلك الكتاب الخالد الذي نحن بصدده».

رحم الله الطبري وجزاه عن القرآن وتفسيره خير الجزاء.

ثانيا– الاتّجاه اللّغويّ:

وقد بدا هذا الاتجاه واضـحا في أواخر القرن الثاني الهجريّ وأوائل القرن الثّالث إذ نشـأ علم النّحو، ونضـجت علوم اللغة على أيدي الرّوّاد أمثال أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيديّ، وغيرهم.

وكان الغرض الأسمى من تأصيل هذه العلوم وتقعيدها خدمة القرآن الكريم صيانة له من اللّحن، ولا سيما بعد اتصال العرب بالعجم.

وقد أثّرت هذه الدراسات في تفسير القرآن تأثيرا كبيرا إذ اشتغل اللغويّون أنفسهم بالقرآن ولغته، وكان من أشهر هؤلاء العلماء «أبو عبيدة معمر بن المثنّى»

وقد ألف كتابه «مجاز القرآن» سنة ١٨٨ هـ، ويعدّ هذا الكتاب أقدم مؤلّف في معاني القرآن وصل إلينا.

وأما أبو زكريّا الفرّاء المتوفّى سنة ٢٠٧ هـ، فكان يستعين بتفسيرات السّلف، مضيفا له ما أدّى إليه اجتهاده اللغويّ، وكذا الزّجّاج المتوفّى سنة ٣١١ هـ.

ثالثا– الاتّجاه البيانيّ:

وبذور هذا الاتجاه نجدها في تفسير ابن عبّاس المبثوث في ثنايا التفسير الأثريّ.

ونهج تلاميذ ابن عبّاس نهجه، وكان أكثرهم نتاجا في هذا الاتجاه «مجاهدا»، وأما تأصيل هذا الاتجاه فقد كان على يد «أبي عبيدة» صاحب «مجاز القرآن»، ويعدّ صاحب الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

وقد رتّب «أبو عبيدة» كتابه وفق ترتيب السّور القرآنية في المصحف، ومن هنا صار من اليسير أن يرجع الدّارس إلى ما ذكر أبو عبيدة في توجيه الآيات، ثم تلت هذه الخطوة خطوات ابن قتيبة وغيره...وَاللهُ المُوَفِّقُ إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ.

التَّعريفُ بأئمَّةِ التفسير الخمسة وطريقةُ تعاملِهم مع آثار السلف[20]

١ – ابن جرير الطبري

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، ولد بآمل بطبرستان سنة (٢٢٤ هـ)، ونشأ بها، وكان أسمر، أعين، مليح الوجه، مديد القامة، فصيح اللسان، لم يتزوج أو يتسرى.

حفظ القرآن وله سبع سنين، وأَمَّ الناس وهو ابن ثمان سنين، وكتب الحديث وله تسع سنين، ورحل عن بلده لطلب العلم وله ست عشرة سنةً. أخذ العلم عن كبار علماء عصره، فأخذ عن علماء بلده طبرستان، ثم رحل إلى العراق والشام ومصر مرات، وسافر أثناء ذلك للحج سنة (٢٤٠ هـ)، ثم رجع إلى بلده طبرستان، وعاد بعد ذلك إلى بغداد سنة (٢٩٠ هـ)، إلى أن توفاه اللَّه –عز وجل– بها.

كان من أئمة أهل السُّنَّة، وعلى اعتقاد السلف من الصحابة والتابعين والأئمة، ولم يثبت ما نسب إليه من التشيع، وكتبه وسيرة حياته شاهدةٍ ببطلان ذلك.

---

(20) مستفاد من بحث: د. نايف بن سعيد الزهراني.

وكان يقرأ في أول أمره بحرف حمزة (ت: ١٥٦ هـ)، ثم اختار لنفسه قراءة بعد ذلك؛ فصلها في كتابه «القراءات وتنزيل القرآن»، وفي مواضع كثيرة من تفسيره.

وتفقه في أول طلبه على مذهب الشافعي (ت: ٢٠٤ هـ)، وأفتى به في بغداد عشر سنين، ثم اختار لنفسه ما بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، وتسمى بمازندران، وتقع جنوب بحر الخزر (قزوين)، وشمال طهران عاصمة إيران اليوم.

وله تصانيف كثيرة فائقة الجودة والتحرير.

ومن أشهر تلك المصنفات:

١ – «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، وقد سماه بذلك ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ) في تاريخه، وهو كذلك في بعض إجازاته به.

روى الخطيب (ت: ٤٦٣ هـ): «أن أبا جعفر الطبري قال لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؛ قالوا: كم يكون قدره؟ قال: ثلاثون ألف ورقة. فقالوا: هذا مما تفنى الأعمار قبل تمامه. فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة. ثم قال: تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا؟ قالوا: كم قدره؟ فذكر

نحوًا مما ذكره فى التفسير، فأجابوه بمثل ذلك، فقال: إنا لله ماتت الهمم. فاختصره في نحو مما اختصر التفسير».[21]

وقد اجتهد ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ) في تحرير تفسيره غاية التحرير،

وقد شهد العلماء من زمن ابن جرير (ت: ٣١٠ هـــ) فمن بعده بجلالة هذا التفسير وتفرده وسبقه، فقال ابن خزيمة (ت: ٣١١ هـ): «نظرت فيه من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير».[22]

ووصف ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـــ) هذا التفسير بأنه: «من أجل التفاسير، وأعظمها قدرًا» ، وقال: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري؛ فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة»[23]

وقال السيوطي (ت: ٩١١ هـــ): «وهو أجل التفاسير وأعظمها»، وقال بعد أن عدد طبقات المفسرين ومناهجهم: «فإن قلت: فأي التفاسير ترشد إليه، وتأمر الناظر أن يعول عليه؟ قلت:

(21) تاريخ بغداد ٢/ ٥٥٠.
(22) تاريخ بغداد ٢/ ٥٥١.
(23) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦١.

تفسير الإمام أبي جعفر ابن جرير الطبري؛ الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله». [24]

٢ – «تاريخ الأمم والملوك»، ويسمى «تاريخ الرسل والملوك»، المعروف بـ «تاريخ الطبري»،

٣ – «تهذيب الآثار»

توفي ببغداد سنة (٣١٠ هـ)، عن ست وثمانين سنةً. [25]

(24) (٤) الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٣٤٢.

(25) للتوسع في ترجمته ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ٥٤٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٤٤١ – وهما أوفى من ترجم له–، والفهرست ص ٢٨٧، وإنباه الرواة ٣/ ٨٩، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٦٧، وطبقات المفسرين ص ٩٥.

٢ – ابن عطية

هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن عطية، أبو محمد المحاربي، يرجع نسبه إلى مضر، ولد بغرناطة سنة (٤٨١ هـ)، ونشأ بها في بيت علم وفضل، فأبوه كان من أكابر علماء غرناطة وفقهائهم، وأجداده أيضًا مشهورون بالعلم والفضل والكرم.

كان مبتدأ طلبه للعلم على يدي علماء غرناطة، ومنهم والده الذي قرأ عليه علوم الشريعة واللغة والتاريخ، واستمرت رعايته له؛ ففي الوقت الذي ألف فيه أبو محمد «المحرر الوجيز» كان والده ربما أيقظه في الليلة مرتين يقول له: «قم يا بني اكتب كذا وكذا في موضع كذا من تفسيرك».

ثم رحل إلى كبريات مدن الأندلس الزاخرة بالعلم والعلماء؛ كقرطبة، وإشبيلية، ومرسية، وبلنسية، وجيان، ولقي وجوه علمائها وقرأ عليهم، وراسل جماعةً من العلماء فأجازوه.

تولى قضاء «المرية» سنة (٥٢٩ هـ) زمن دولة «المرابطين» التي عاصرها ابن عطية (ت: ٥٤١ هـ) منذ توليها مقاليد حكم الأندلس من (٤٨٣ هـ) إلى (٥٤٠ هـ) تقريبًا، وقال لسان الدين ابن الخطيب عن قيامه بذلك: «توخى الحق، وعدل في الحكم، وأعز الخطة».

وقد شارك في جهاد النصارى في نواحي الأندلس، حتى وصف بأنه «كان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين»

وكان أشـــعري الاعتقاد (، كما هو ظاهر في مواضـــع كثيرة من تفســـيره، وله موافقات لأقوال السلف، وللمعتزلة في مواضع، كما أشار إلى ذلك ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـــ)، وابن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤ هـ).[26]

وقد جاءت مصنفات ابن عطية (ت: ٥٤١ هـــ) قليلةً في جنب سعة علمه، وما برع فيه من الفنون، والذي ذكر له من ذلك هو:

١ – «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، وهو أشهر كتبه، حتى قيل فيه: «لو لم يكن له إلا التفسير لكفى»، وبه ظهر فضله وعلمه، قال علي بن سعيد (ت: ٦٨٥ هـــ) في تذييله على رسالة ابن حزم (ت: ٤٥٦ هـــ) في «مفاخر أهل الأندلس»: «ولأبي محمد ابن عطية الغرناطي في تفسير القرآن الكتاب الكبير الذي اشتهر، وطار في الغرب والشرق»، وقد تفرغ له وأفنى فيه سني حياته كما أشار في مقدمته، فجاء محررًا مستوعبًا وجيزًا كما أراد.

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـــ): «وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسُّنَّة والجماعة وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل».[27]

---

(26) للتوسع في ترجمته ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ٥٤٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٤٤١ – وهما أوفى من ترجم له–، والفهرست ص ٢٨٧، وإنباه الرواة ٣/ ٨٩، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٦٧، وطبقات المفسرين ص ٩٥.

(27) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦١.

٣ – ابن تيمية

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد الحراني، تقي الدين أبو العباس ابن تيمية الدمشقي، شيخ الإسلام، ولد بحران سنة (٦٦١ هـ)، وكان أبيض، ربعة من الرجال، بعيد ما بين المنكبين، كأن عينيه لسانان ناطقان، فصيحًا، مفوهًا، لم يتزوج أو يتسرى.

خرج مع أسرته حين هاجرت إلى دمشق بسبب عسف التتار بحران سنة (٦٦٧ هـ)، وكان صغيرًا، ونشأ في بيت علم وفقه وعبادة، فحفظ القرآن في صغره، وتلقى العلوم من أول عمره على أبيه، وترقى في كنف أسرته في مراتب العفاف والتأله، عابدًا ناسكًا ذاكرًا لله على كل حال. ثم أخذ في طلب العلم عن علماء دمشق وغيرها؛ حتى زاد شيوخه عن مئتي شيخ، وأول من سمع منه: ابن عبد الدائم (ت: ٦٦٨ هـ) سنة (٦٦٧ هـ) ، «وعني بالحديث وقرأ ونسخ، وتعلم الخط والحساب في المكتب، وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن عبد القوي، ثم فهمها وأخذ يتأمل كتاب سيبويه حتى فهم في النحو، وأقبل على التفسير إقبالًا كليًّا، حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير ذلك؛ هذا كله وهو بعد ابن بضع عشرة سنة»، «ومات والده –وكان من كبار الحنابلة وأئمتهم– فدرس بعده بوظائفه وله إحدى وعشرون سنةً، واشتهر أمره، وبعد صيته في العالم».[28]

(28) العقود الدرية ص ٥ ومابعدها.

وكان على اعتقاد السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة، سالكًا طريقة أهل السُّنَّة والجماعة، شارحًا لها، ومدافعًا عنها بلسانه ويده، فألف التصانيف الكثيرة في بيان ذلك المعتقد، وجاهد بقلمه المشركين من أهل الكتاب وغيرهم، وناظر المبتدعة وأهل الأهواء، وأبطل كل ما خالف الهدي الأول من الأديان والمذاهب، وصارت مؤلفاته في ذلك أصولًا يرجع إليها، ويعول عليها.

ومع بلوغه درجة الاجتهاد المطلق، والالتزام بما يتبين له من الدليل دون تقليد إلا أن أصول نشأته كانت على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ)، وخلف أباه وغيره في التدريس في مدارس الحنابلة، وألف في المذهب كتبًا وتحريرات وفتاوى معتمدة،

قال الصفدي (ت: ٧٦٤ هـ): "تمذهب للإمام أحمد بن حنبل، فلم يكن أحد في مذهبه أنبه منه ولا أنبل»،

وقال ابن رجب (ت: ٧٩٥ هـ): «وفاق الناس في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، وفتاوى الصحابة والتابعين، بحيث إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل بما يقوم عليه الدليل عنده».

وصف العلماء علمه بالتفسير، فقال ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤ هـ): «وأخذ في تفسير الكتاب العزيز أيام الجمع على كرسي من حفظه، فكان يورد ما يقوله من غير توقف ولا تلعثم. .، وكان إذا ذكر التفسير أبهت الناس من كثرة محفوظه، وحسن إيراده، وإعطائه كل قول ما يستحقه

من الترجيح والتضـعيف والإبطال. .، وكان يجلس في صـبيحة كل جمعة على الناس يفسـر القرآن العظيم»،

وقال الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ): «كان آيةً من آيات اللَّه في التفسير، والتوسع فيه، لعله يبقى في تفسير الآية المجلس والمجلسين» (٤)،

وقال ابن رجب (ت: ٧٩٥ هـ): «وبرع في تفسير القرآن، وغاص في دقيق معانيه بطبع سيال، وخاطر إلى مواقع الإشكال ميال، واستنبط منه أشياء لم يسبق إليها، وبقي يفسر في سورة نوح عدة سنين أيام الجمع»،

وقال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) لأحد أخص أصحابه ابن رشيق المغربي (ت: ٧٤٩ هـ): «ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مئة تفسير، ثم أسأل اللَّه الفهم؛ وأقول: يا معلم إبراهيم علمني».

أما مصـنفاته فقد بلغت الغاية كثرةً وشـهرةً وتحريرًا وتأثيرًا، فقد بدأ التصـنيف وله سـبع عشـرة سـنة، وكان سـريع التأليف؛ كتب بعض مصـنفاته في قعدة، ويكتب في اليوم ما يبيض منه في مجلد، وكثيرًا ما يكتب من حفظه الكتب الكبار، ومنها ما كتبه في السـجن في غاية التحرير من حفظه بلا مراجع.

وذكر الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ) أن مصنفاته تزيد على خمسمئة مجلد، أما فتاويه فلا تدخل تحت الحصر.

ومن أشـــهر مؤلفاته: درء تعارض العقل والنقل، وبيان تلبيس الجهمية، ومنهاج السُّـــنَّة النبوية، والجواب الصـحيح لمن بدل دين المسـيح، والاسـتقامة، والتدمرية، والحموية، والواسـطية، وتلخيص كتاب الاستغاثة، وغيرها.

ومما كتب في التفسير وعلومه: تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء، والمقدمة في أصول التفســير. وجمع تفســيره المفرق وكلامه على الآيات في أكثر من مجموع، كما جمع كلامه على علوم القرآن وأصول التفسير.

وقد اجتمعت كلمة من رآه وعرفه على الثناء عليه، والإقرار بإمامته ونبوغه وعلمه وفضـــله واجتهاده وتألهه؛

قال ابن الزملكاني (ت: ٧٢٧ هـ): «كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدًا لا يعرفه مثله، وكان الفقهاء من ســائر الطوائف إذا جلســوا معه اســتفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه، ولا تكلم في علم من العلوم –ســواء كان من علوم الشــرع أو غيرها– إلا فاق فيه أهله والمنســوبين إليه»،

وقال ابن سيد الناس (ت: ٧٣٤ هـ): «ألفيته ممن أدرك من العلم حظًّا، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظًا، برز في كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه»

وقال البرزالي (ت: ٧٣٩ هـــ): «الإمام المجمع على فضله ونبله ودينه، كان إمامًا لا يلحق له غبار في كل شيء، وبلغ رتبة الاجتهاد، واجتمعت فيه شروط المجتهدين»،

وقال المزي (ت: ٧٤٢ هـــ): «ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحدًا أعلم بكتاب الله وسُنَّة رسوله، ولا أتبع لهما منه»،

وقال الذهبي (ت: ٧٤٨ هـــ): "كان آيةً في الذكاء وسرعة الإدراك، رأسًا في معرفة الكتاب والسُّنَّة والاختلاف، بحرًا في النقليات، هو في زمانه فريد عصره علمًا وزهدًا وشجاعةً وسخاءً، وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر، وكثرة تصانيف، وهو أعظم من أن تصفه كلمي، أو ينبه على شأوه قلمي».

توفي مسجونًا بقلعة دمشق، سنة (٧٢٨ هـ)، عن سبع وستين سنة.[29]

(29) للتوسع في ترجمته ينظر: العقود الدرية، لابن عبد الهادي، والأعلام العلية، للبزار، وتاريخ ابن الوردي ٢/ ٢٧٥، والبداية والنهاية ١٨/ ٢٩٦، والجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية.

٤ – ابن القيم

هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله شمس الدين، الشهير: بابن قيم الجوزية.

ولد سنة (٦٩١ هـ)، ونشأ بدمشق في رعاية والده «الشيخ الصالح العابد الناسك.، وكانت له في الفرائض اليد الطولى»، فأخذ علم الفرائض عن أبيه، ثم جد في طلب العلم عن جلة من علماء وقته، ورحل إلى القاهرة غير مرة، وحج مرات كثيرةً، وأَمَّ في المدرسة الجوزية وغيرها.

وممن أخذ عنهم من العلماء الشهاب العابر (ت: ٦٩٧ هـ)، وأبو الفتح البعلبكي (ت: ٧٠٩ هـ)، وبدر الدين ابن جماعة (ت: ٧٣٣ هـ)، والمزي (ت: ٧٤٢ هـ)، وابن مفلح (ت: ٧٦٣ هـ). ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) من سنة (٧١٢ هـ) بعد عودة ابن القيم (ت: ٧٥١ هـ) من القاهرة، وأكثر عنه، وتأثر به غايةً، حتى صار أبرز تلاميذه؛ قال الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ): «كان من عيون أصحاب ابن تيمية»،

وقال الصفدي (ت: ٧٦٤ هـ): «ولم يخلف الشيخ العلامة تقي الدين ابن تيمية مثله» (٧)، ولذا تتلمذ له جماعة من كبار علماء وقته؛ كابن عبد اللهادي (ت: ٧٤٤ هـ)، والذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، وابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ)، وابن رجب (ت: ٧٩٥ هـ) (٨).

وقد كان على اعتقاد السلف أهل السُّنَّة والجماعة، شارحًا له، داعيًا إليه، وكتبه في تقرير ذلك كثيرة مشهورة.

وكان من علماء الحنابلة فقهًا وتدريسًا، مع غير التزام بالتقليد إذا بان له الدليل، وهو في هذا على ما كان عليه شيخه ابن تيمية، كما حكى عنه فقال: «وقد أنكر بعض المقلدين على شيخ الإسلام في تدريسه بمدرسة ابن الحنبلي، وهي وقف على الحنابلة، والمجتهد ليس منهم. فقال: إنما أتناول ما أتناوله منها على معرفتي بمذهب أحمد، لا على تقليدي له»، وقال: «كثيرًا ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب، فلا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقده، فنحكي المذهب الراجح ونرجحه، ونقول هذا هو الصواب».

وقد بورك له فى التصنيف، فقاربت مصنفاته مئة مصنف، واشتهرت وانتشرت، قال ابن رجب (ت: ٧٩٥ هـ): «صنف تصانيف كثيرةً جدًّا في أنواع العلم»،

وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ): «وكل تصانيفه مرغوب فيها بين الطوائف»،

ومن أشهرها: مفتاح دار السعادة، وزاد المعاد في هدي خير العباد، وروضة المحبين، وبدائع الفوائد، وتهذيب مختصر سنن أبي داود، والفروسية. وهذه الستة السابقة ألفها في حال سفره، وبعده عن مكتبته، وكتب أيضًا: إعلام الموقعين عن رب العالمين، وأحكام أهل الذمة، والروح، وحادي الأرواح، وغيرها كثير.

وكتب في علوم القرآن: التبيان في أيمان القرآن، وأمثال القرآن، وقصد إلى تفسير «المعوذتين» وسورة «الكافرون»، وله مباحث وتحقيقات في مسائل من علوم القرآن، وتفسير لجملة من الآيات، جمعت في أكثر من مصنف؛ من أجمعها: بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن القيم الجوزية.

وقد كثرت عبارات العلماء في الثناء عليه، وبيان مكانة علمه وفضله، قال المزي (ت: ٧٤٢ هـ): «هو في هذا الزمان كابن خزيمة في زمانه»، وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ): «كان جريء الجنان، واسع العلم، عارفًا بالخلاف ومذاهب السلف»، وقال السيوطي (ت: ٩١١ هـ): «صنف وناظر واجتهد، وصار من الأئمة الكبار في التفسير والحديث والفروع والأصلين والعربية».

توفي بدمشق سنة (٧٥١ هـ)، عن ستين سنة.[30]

(30) للتوسع في ترجمته ينظر: العبر ٤/ ١٥٥، والوافي بالوفيات ٢/ ١٩٥، والبداية والنهاية ١٨/ ٥٢٣، وذيل طبقات الحنابلة ٥/ ١٧٠، والدرر الكامنة ٥/ ١٣٧، وابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده.

٥ – ابن كثير

هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القرشي، عماد الدين أبو الفداء الدمشقي، ولد ببصرى الشام حدود سنة (٧٠٠ هـ)، ونشأ في بيت علم؛ فقد كان أبوه فقيهًا عالمًا، لكنه توفي سنة (٧٠٣ هـ) فلم يأخذ عنه، وانتقل بعد ذلك بصحبة أخيه عبد الوهاب إلى دمشق سنة (٧٠٧ هـ)، واشتغل على يديه بالعلم.

ثم حفظ القرآن وعمره سنة، واجتهد في طلب العلم على من أدرك وقته من العلماء، فأخذ عن ابن عساكر (ت: ٧٢٣ هـ)، وابن قاضي شهبة (ت: ٧٢٦ هـ)، والبرزالي (ت: ٧٣٩ هـ)، والمزي (ت: ٧٤٢ هـ)، والذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، وابن القيم (ت: ٧٥١ هـ)، وغيرهم. وأخذ وأكثر عن شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ)، ولازمه وتأثر به، وكانت له به خصوصية، قال ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ): «وأخذ عن ابن تيمية، ففتن بحبه، وامتحن بسببه».

وأخذ عنه جماعة من العلماء، كبدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ)، وزين الدين العراقي (ت: ٨٠٦ هـ)، وابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ)، وغيرهم (٤).

وقد كان على اعتقاد السلف أهل السُّنَّة والجماعة، مقررًا لها، ومدافعًا عنها، يظهر ذلك جليًّا في مواضع كثيرة من تفسيره.

وكان من أئمة الشـــافعية في وقته، وأفتى، ودرس في عدد من مدارس الشـــام، وكتب في طبقات الشافعية.

أما مصـنفاته فقد «سـارت في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته» (٥)، واشـتهر منها تفسـيره: «تفسـير القرآن العظيم»، وذاع به صـيته، وصـار موضـع عناية من بعده؛ تهذيبًا واختصـارًا وحواشي وإقراءً،

قال السيوطي (ت: ٩١١ هـ): «له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله».

وكتب في التاريخ: «البداية والنهاية»، قال ابن تغري بردي (ت: ٨٧٤ هـــــ): «وهو في غاية الجودة» (٢)، وله أيضًـا: جامع المسـانيد والسـنن، واختصـار علوم الحديث، والفصـول في سـيرة الرسول -ﷺ-، وغيرها كثير.

وقد أثنى عليه علماء عصره ومن بعدهم، فقال الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ): «الإمام الفقيه المحدث البارع، فقيه متفنن، ومحدث متقن، ومفســر نقال، وله تصــانيف مفيدة»، وقال ابن ناصــر الدين الدمشقي (ت: ٧٤٢ هـ): «الشيخ العلامة الحافظ، ثقة المحدثين، عمدة المؤرخين، علم المفسرين»، وقال ابن تغري بردي (ت: ٨٧٤ هـــ): «الإمام العلامة، كان له اطلاع عظيم في الحديث والتفسير والفقه والعربية».

وقد أضر في آخر عمره، وتوفي بدمشق سنة (٧٧٤ هـ)، عن أربع وسبعين سنة.[31]

(31) للتوسع في ترجمته ينظر: الدرر الكامنة ١/ ٤٤٥، وإنباء الغمر ١/ ٣٩، والرد الوافر ص ٩٢، والمنهل الصافي ٢/ ٤١٤، وطبقات الحفاظ، للسيوطي ص ٥٣٤.

تعامل أئمة التفسير الخمسة مع آثار السلف[32]

يمكن إجمال طريقة تعامل الأئمة الخمسة مع آثار السلف في التفسير من خلال خمسة عناصر:

١ – تعظيم آثار السلف.

٢ – جمعها واستيعابها.

٣ – توجيهها.

٤ – نقدها.

٥ – الاستدلال بها والاعتماد عليها.

وفيما يأتي بيان ذلك، مع التنبه إلى أمرين:

أولهما: أن هذه العناصر شائعة في كلام الأئمة الخمسة وتطبيقاتهم في التفسير، وعليها قامت تفاسيرهم، ولا تغيب عن الناظر في أي موضع من كتبهم، وإنما قصدنا فيما يأتي إلى الإشارة بنماذج للإيضاح من داخل الموسوعة، مع ما تفيده من إثبات المنهج العام للأئمة في هذا الباب.

(32) مختصرا من بحث: د. نايف بن سعيد الزهراني.

ثانيهما: أن هناك نوعًا من التفاوت غير القادح في أصل المنهج العام للأئمة الخمسة في التعامل مع آثار السلف من حيث الجملة؛ فابن جرير (ت: ٣١٠ هـ) مثلًا فاق غيره في الجمع والسرد والترجيح والتعليل، وابن عطية (ت: ٥٤١ هـ) فاق غيره في التوجيه، وابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) تميز في نقد الأقوال، واستيعاب الأدلة، وتنويعها، وابن القيم (ت: ٧٥١ هـ) برز في جانب التوجيه، والجمع بين الأقوال، وابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ) أبرز جانب الاستدلال بالسُّنَّة، وهكذا.

١ – تعظيم آثار السلف:

انعقدت كلمة الأئمة الخمسة على تعظيم السلف، والإقرار بفضلهم، واعتقاد تقدمهم على من بعدهم في كل دين وعلم وخير وهدى، وذلك ظاهر من تفاسير الأئمة للآيات التي أثنت على السلف، مع نصوص من صريح كلامهم، ومن أصرح ذلك نقل ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) الإجماع على فضل السلف على من بعدهم في كل فضيلة، حيث قال: «من المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسُّنَّة وما اتفق عليه أهل السُّنَّة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير هذه الأمة في الأعمال والأقوال والاعتقادات وغيرها من كل فضيلة، أن خيرها القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كما ثبت ذلك عن النبي –ﷺ– من غير وجه، وأنهم أفضل من

الخلف في كل فضـــيلة؛ من علم وعمل وإيمان وعقل ودين وبيان وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل. هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام».[33]

وقال ابن القيم (ت: ٧٥١ هـ): «وحقيق بمن كانت آراؤهم بهذه المنزلة أن يكون رأيهم لنا خيرًا من رأينا لأنفســنا، وكيف لا وهو الرأي الصــادر من قلوب ممتلئة نورًا وإيمانًا وحكمةً وعلمًا ومعرفةً وفهمًا عن الله ورســوله ونصــيحةً للأمة، وقلوبهم على قلب نبيهم، ولا واســطة بينهم وبينه، وهم ينقلون العلم والإيمان من مشـكاة النبوة غضًـا طريًّا لم يشـبه إشـكال، ولم يشـبه خلاف، ولم تدنسـه معارضة، فقياس رأي غيرهم بآرائهم من أفسد القياس».[34]

وقال ابن عطية (ت: ٥٤١ هـ): «كل ما أخذ عن الصحابة فحسن متقدم».[35]

وفي قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُـدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْـلِهِ﴾ [النســاء: ٥٤] قال ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ): «دلالة ظاهر هذه الآية تدل على أنها تقريظ للنبي -ﷺ- وأصحابه -رضي الله عنهم-».[36]

---

(33) مجموع الفتاوى ٤/ ١٥٨.
(34) إعلام الموقعين ١/ ٦٤.
(35) المحرر الوجيز ١/ ٢٣.
(36) جامع البيان ٧/ ١٥٧.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]: «رضي الله عن جميعهم لما أطاعوه، وأجابوا نبيّه إلى ما دعاهم إليه من أمره ونهيه».[37]

وقال ابن عطية (ت: ٥٤١ هـ): "قال عامر بن شراحيل الشعبي: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ﴾ من أدرك بيعة الرضوان. ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ يريد سائر الصحابة، ويدخل في هذا اللفظ التابعون وسائر الأمة لكن بشريطة الإحسان، وقد لزم هذا الاسم الطبقة التي رأت من رأى النبي -ﷺ-، ولو قال قائل: إن السابقين الأولين هم جميع من هاجر إلى أن انقطعت الهجرة. لكان قولًا يقتضيه اللفظ، وتكون ﴿مِنَ﴾ لبيان الجنس، و﴿وَالَّذِينَ﴾ في هذه الآية عطف على قوله ﴿وَالسَّابِقُونَ﴾».[38]

قال ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ): «يخبر تعالى عن رضاه عن السابقين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان. .، وأما أهل السُّنَّة فإنهم يترضون عمن رضي الله عنه، ويسبون من سبَّه الله

(37) جامع البيان ١١/ ٦٤٢.
(38) المحرر الوجيز ٤/ ٣٩٢.

ورســـوله، ويوالون من يوالي الله، ويعادون من يعادي الله، وهم متبعون لا مبتدعون، ويقتدون ولا يبتدئون، ولهذا هم حزب الله المفلحون، وعباده المؤمنون».[39]

وقال ابن عطية (ت: ٥٤١ هـــــ) عند قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُـولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]: «إشارة إلى جميع الصحابة عند الجمهور».[40]

وقال ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ): «ثنى بالثناء على أصحابه –رضي الله عنهم–».[41]

٢ – جمع آثار السلف واستيعابها في التفسير:

وهذا فرع عن اعتقاد إمامتهم على من بعدهم في كل دين وعلم وفضـل، مع ما فيه من حسـن تحقيق للمعاني بمعرفة كل ما قيل فيها من الأقوال، ومن ثم حسـن توجيهها بما يوافق مقاصـدهم. قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـــــ) مبينًا أهمية ذلك المنهج: «أحســـن ما يكون في حكاية الخلاف: أن تســتوعب الأقوال في ذلك المقام وأن ينبه على الصــحيح منها ويبطل الباطل وتذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته فيشــتغل به عن الأهم فأما من حكى خلافًا في مســألة ولم يســتوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص؛ إذ قد يكون الصــواب في الذي تركه أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضًا فإن صحح غير الصحيح عامدًا

(39) تفسير القرآن العظيم ٤/ ١٧٧.
(40) المحرر الوجيز ٧/ ٦٨٩.
(41) تفسير القرآن العظيم ١٣/ ١٣٢.

فقد تعمد الكذب أو جاهلًا فقد أخطأ كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالًا متعددةً لفظًا ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنًى فقد ضيع الزمان وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور والله الموفق للصواب».[42]

بل نص ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) على خطأ من لا ينقل عن بعض السلف ما يراه قد أخطأ فيه، وذكر أن: «الصواب ذكر أقوال السلف وإن كان فيها ضعيف؛ فالحجة تبين ضعفه، فلا يعدل عن ذكر أقوالهم»،

وهذا من مقتضى العدل والإنصاف.[43]

وقد تميز ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ) بجمع واستيعاب أقوال السلف في تفسير الآيات، بل نص على ذلك في مقدمة تفسيره، فقال: «ونحن في شرح تأويله، وبيان ما فيه من معانيه: منشئون -إن شاء الله ذلك- كتابًا مستوعبًا لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه جامعًا، ومن سائر الكتب غيره في ذلك كافيًا، ومخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه الأمة، واختلافها فيما اختلفت فيه منه».[44]

---

(42) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦٨. ونقل ذلك عنه ابن كثير في مقدمة تفسيره ١/ ١١.

(43) مجموع الفتاوى ١٤/ ٤٨.

(44) جامع البيان ١/ ٧.

وصار تفسير ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ) بذلك مصدرًا متقدمًا معتمدًا لدى من بعده من العلماء في معرفة ما ورد عن السلف في معنى الآية،

قال ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ): «الذين اعتنوا بجمع التفسير من طبقة الأئمة الستة: أبو جعفر بن جرير الطبري، ويليه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الرازي، ومن طبقة شيوخهم: عبد بن حميد بن نصر الكشي.

فهذه التفاسير الأربعة قلَّ أن يشذ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة والمقطوع عن التابعين. وقد أضاف الطبري إلى النقل المستوعب أشياء لم يشاركوه فيها، كاستيعاب القراءات والإعراب والكلام في أكثر الآيات على المعاني والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض، وكل من صنف بعده لم يجتمع له ما اجتمع فيه؛ لأنه في هذه الأمور في مرتبة متقاربة، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه ويقصر في غيره».[45]

وقد قام منهج الأئمة الأربعة بعد ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ) على ذلك المنهج في استيعاب أقوال السلف في الآيات، وهذا ظاهر في تفسير ابن عطية (ت: ٥٤١ هـ)، ومما يشير إلى ذلك قوله في مقدمة تفسيره مبينًا منهجه: «وأثبت أقوال العلماء في المعاني منسوبةً إليهم على ما تلقى السلف

(45) العجاب في بيان الأسباب ١/ ٢٠٢.

الصالح –رضوان الله عليهم– كتاب الله من مقاصده العربية، السليمة من إلحاد أهل القول بالرموز، وأهل القول بعلم الباطن، وغيرهم» (٤)،

قال ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ): "إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السُّنَّة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك؛ لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين» (46)

وهو في هذا متابع لابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) وآخذ عنه.

وهذا المنهج ظاهر جدًّا في تفاسير هؤلاء الأئمة بما يغني عن الاستشهاد له.

٣ – توجيه آثار السلف:

ومعنى التوجيه: بيان وجه القول، ومقصده. كما هو مقتضاه في اللغة، واستعمال أهل العلم، ولا سيما المفسرون له.

وقد تميز الأئمة الخمسة بين عامة المفسرين بحسن توجيه أقوال السلف إلى ما يليق بها من المعاني؛ من جهة مقاصدهم، ومراتبهم في العلم والدين.

(46) تفسير القرآن العظيم ١/ ٧.

وكان المقدم فيهم إمام المفسرين ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ)، فقد أبان في تفسيره عن صحة فهم لمقاصد السلف من أقوالهم، مع دقة البيان عنهم، وقدرته على جمع المعاني المؤتلفة في معنًى عام يتقن التعبير عنه. ومن شـــواهد ذلك قوله عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ [الأنعام: ٨٩]: «﴿وَالْحُكْمَ﴾؛ يعني: الفهم بالكتاب ومعرفة ما فيه من الأحكام. وروي عن مجاهد في ذلك. .، قال: الحكم هو اللب. وعنى مجاهد إن شـــاء الله ما قلت؛ لأن اللب هو العقل، فكأنه أراد أن الله آتاهم العقل بالكتاب، وهو بمعنى ما قلنا من أنه الفهم به» (٣)، وقال: «روي عن قتادة في تأويل قوله: ﴿سُـــبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِـــفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] أنه: يكذبون. وأحســـب أن قتادة عنى بتأويله ذلك كذلك أنهم يكذبون في وصـــفهم الله بما كانوا يصـــفونه به؛ من ادعائهم له بنين وبنات، لا أنه وجه تأويل الوصف إلى الكذب»[47]

وقال بعد أن أورد أقوال السلف في معنى قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]: «وهذه الأقوال التي حكيناها عمن حكيناها عنه، وإن كانت مختلفة الألفاظ، فإن معانيها متفقة. . .».

وقرر ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ) في هذا الباب أنه لا وجه لتوجيه كلام أحد من السلف بعد بيانه هو عن مقصـــده منه، كما في قوله بعد أن أورد قولًا لابن عباس –رضـــي الله عنهما–، ومجاهد (ت:

(47) جامع البيان ٩/ ٤٥٧.

١٠٤ هـــ): «وقد بيَّن ابن عباس ومجاهد ما أرادا من المعنى في قراءتهما ذلك على ما قرآ، فلا وجه لقول هذا القائل ما قال مع بيانهما عن أنفسهما ما قصدا إليه من معنى ذلك».[48]

وتلا ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ) في ذلك المنهج باقي الأئمة، ومن شواهد ذلك توجيه ابن عطية (ت: ٥٤١ هـــ): أثر قتادة: (﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]؛ أي: خيارًا كله لا رذل فيه، يشبه ثمار الدنيا)، حيث قال: «كأنه يريد متناسبًا في أن كل صنف هو أعلى جنسه، فهذا تشابه ما»[49]

وكذا توجيه ابن عطية (ت: ٥٤١ هـ) قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، حيث ذكر أقوال السلف فيها، وبيَّن أن «الآية تعم الجميع، وهذه الأقوال تمثيل لا خلاف».[50]

ومثله توجيه ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـــ) تفسير جماعة من السلف بأن (الريب: الشك)، حيث قال: «هذا تقريب؛ وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة، فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة، فالريب ضده ضمن الاضطراب والحركة، ولفظ (الشك) وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى. لكن لفظه لا يدل عليه».[51]

---

(48) جامع البيان ١٠/ ٣٧٠.
(49) المحرر الوجيز ١/ ١٥٢.
(50) المحرر الوجيز ١/ ١٠٧.
(51) تفسيره ١/ ١٣٧ بتصرف.

وذكر ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ) قول زيد بن أسلم: (﴿الم﴾ [البقرة: ١] اسم من أسماء القرآن)، وقال: «ولعل هذا يرجع إلى معنى قول عبد الرحمن بن زيد: أنه اسم من أسماء السور، فإن كل سورة يطلق عليها اسم القرآن، فإنه يبعد أن يكون ﴿المص﴾ [الأعراف: ١] اسمًا للقرآن كله؛ لأن المتبادر إلى فهم سامع من يقول: قرأت ﴿المص﴾، إنما ذلك عبارة عن سورة الأعراف، لا لمجموع القرآن».[52]

٤ – نقد آثار السلف:

اعتنى الأئمة الخمسة بنقد أقوال السلف عناية ظاهرةً؛ فصححوا وأبطلوا، ورجحوا وضعفوا، ووازنوا بين الأقوال، وأشاروا إلى ما في بعضها من نكارة أو غرابة؛ وذلك أنه لا تلازم بين اعتقاد فضل السلف وإمامتهم في العلم والدين، واعتقاد عصمتهم عن الخطأ، بل يقع من آحادهم ما يقع من غيرهم من الخطأ والسهو والنسيان، ونحو ذلك.

وقد جاء نقد الأئمة الخمسة لآثار السلف في صورتين:

أ – نقد متون مرويات السلف، كما في قول ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ) بعد أن أورد قول ابن عباس –رضي الله عنهما–: «﴿لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٩]، يقول: معرضة»، ثم قال: «وأخشى

(52) تفسير القرآن العظيم ١/ ٢٥١.

أن يكون خبر علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس هذا، غلطًا، وأن يكون موضع (معرضةً) (مغيرةً)، لكن صحف فيه»[53]

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢] قال الحسن بن صالح: «استحملوه النعال»، فقال ابن عطية (ت: ٥٤١ هـ): «وهذا بعيد شاذ»[54]

وقال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) منتقدًا قول سفيان الثوري: ﴿تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]: تظلمون أنفسكم. «وهذا القول فيه نظر؛ فإن كل ذنب يذنبه الإنسان فقد ظلم فيه نفسه، سواءً فعله سرًّا أو علانيةً».[55]

وفي قول سعيد بن المسيب عند قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ [النور: ٣]، قال: (يرون أن هذه الآية التي بعدها نسختها: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، فهن من أيامى المسلمين)، قال ابن القيم (ت: ٧٥١ هـ) منتقدًا: «هذا أفسد من الكل؛ فإنه لا تعارض بين هاتين الآيتين، ولا تناقض إحداهما الأخرى، بل أمر سبحانه بإنكاح الأيامي، وحرم نكاح الزانية كما حرم نكاح المعتدة والمحرمة وذوات المحارم، فأين الناسخ والمنسوخ في هذا؟ !»[56]

---

(53) جامع البيان ٢٣/ ٤٣٥. ويصحح ذلك أن ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ) أخرجه بلفظ: «مغيرةً». كما في الإتقان ٢/ ٤١، ط. محمد أبو الفضل.

(54) المحرر الوجيز ٤/ ٣٨٥.

(55) تفسيره ١/ ٤٤٢.

(56) تفسيره ٢/ ٢٣٣.

وفي خبر زيد بن ثابت –رضي الله عنه– قال:

أملى علي رسول الله –ﷺ– هذه الآية ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]، إلى قوله ﴿خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]. فقال معاذ بن جبل: فتبارك الله أحسن الخالقين. فضحك رسول الله –ﷺ–. فقال له معاذ: مم ضحكت يا رسول الله؟! قال: «بها ختمت: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]».

قال ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ) منتقدًا: «جابر بن يزيد الجعفي ضعيف جدًّا، وفي خبره هذا نكارة شديدة؛ وذلك أن السورة مكية، وزيد بن ثابت إنما كتب الوحي بالمدينة، وكذلك إسلام معاذ بن جبل إنما كان بالمدينة أيضًا».[57]

ب – نقد أسانيد مرويات السلف، كما في قول ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ): «وذلك قول يروى عن ابن عباس، تركنا ذكره؛ لأن في إسناده من لا نستجيز ذكره»[58]

وعلق ابن عطية (ت: ٥٤١ هـ) على أثر لابن عباس –رضي الله عنهما– بقوله: «الإسناد في مثل هذا غير وثيق»[59]

(57) تفسير القرآن العظيم ١٠/ ١١٦.
(58) جامع البيان ١٩/ ٦٠٦.
(59) المحرر الوجيز ١/ ١٨٠.

وقال ابن تيميه (ت: ٧٢٨ هـ) معلقًا على بعض الآثار في التفسير: «وهذا الحديث رواه الحاكم في مستدركه، وهذا مما أنكره عليه العلماء، فإن عبد الملك بن هارون من أضعف الناس، وهو عند أهل العلم بالرجال متروك، بل كذاب».[60]

وقال ابن القيم (ت: ٧٥١ هـ) عن قول ينسب لابن عباس –رضي الله عنهما–: «وهذا القول ضعيف جدًّا، وهو منقطع عن ابن عباس، والصحيح عنه خلافه».[61]

وقال ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ) عن أثر متكرر في التفسير: «هذا الإسناد ضعيف لا يعتمد عليه، ورفع هذا الحديث منكر، وقد يكون من كلام الصحابي، أو من دونه، والله أعلم. وكثيرًا ما يأتي بهذا الإسناد تفاسير فيها نكارة، فلا يغتر بها؛ فإن السند ضعيف».[62]

٥ – الاستدلال بآثار السلف والاعتماد عليها:

من جليل ما يتنبه إليه هنا: أن تعظيم هؤلاء الأئمة للسلف، والاستدلال بآثارهم، واعتقاد تقدمهم على من بعدهم في كل علم ودين ليس أثرًا من الإيمان بالنصوص الموجبة لذلك فحسب؛ وإنما جاء نابعًا أيضًا من مقتضيات ومزايا توفرت لعلومهم ولم تتوفر لمن بعدهم، أو لم تكن فيمن بعدهم كما كانت فيهم؛ كمعاصرة النزول، ومشاهدة قرائن التنزيل، وسليقية اللغة، وشدة حرصهم

---

(60) تفسيره ١/ ٢٧١.

(61) تفسيره ١/ ١٧١.

(62) تفسير القرآن العظيم ٢/ ٣٨.

على تعرف ألفاظ القرآن ومعانيه، ونحو ذلك. فدلالة العقل، ومقتضى الفطرة، والعادة المطردة أيدت مقتضى النصوص في تقرير هذا الأصل العلمي المنهجي،

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ): «التفسير الثابت عن الصحابة والتابعين إنما قبلوه لأنهم قد علموا أن الصحابة بلغوا عن النبي -ﷺ- لفظ القرآن ومعانيه جميعًا، كما ثبت ذلك عنهم، مع أن هذا مما يعلم بالضرورة عن عادتهم؛ فإن الرجل لو صنف كتاب علم في طب أو حساب أو غير ذلك، وحفظه تلامذته، لكان يعلم بالاضطرار أن هممهم تشوق إلى فهم كلامه ومعرفة مراده، وأن بمجرد حفظ الحروف لا تكتفي به القلوب، فكيف بكتاب اللَّه الذي أمر ببيانه لهم، وهو عصمتهم، وهداهم، وبه فرق اللَّه بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وقد أمرهم بالإيمان بما أخبر به فيه، والعمل بما فيه، وهم يتلقونه شيئًا بعد شيء، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ الآية [الفرقان: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وهل يتوهم عاقل أنهم كانوا إنما يأخذون منه مجرد حروفه وهم لا يفقهون ما يتلوه عليهم، ولا ما يقرؤونه، ولا تشتاق نفوسهم إلى فهم هذا القول، ولا يسألونه عن ذلك، ولا يبتدئ هو بيانه لهم! ! هذا مما يعلم بطلانه أعظم مما يعلم بطلان كتمانهم ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله»[63]

(63) بغية المرتاد ص ٣٣٠.

وقال أيضًا: "من المحال أن تكون القرون الفاضلة؛ القرن الذي بعث فيه رسول الله -ﷺ-، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم،كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع؛ أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة، وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب، والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه. .؛ وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي -الذي هو من أقوى المقتضيات- أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة، في مجموع عصورهم، هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكبابًا على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله تعالى، فكيف يقع في أولئك! وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه، فهذا لا يعتقده مسلم، ولا عاقل عرف حال القوم». (64)

وقد أقام الأئمة الخمسة تفاسيرهم على اعتماد أقوال السلف أصلًا في فهم معاني القرآن؛ يحتكم إليه، ويعتمد عليه، وتوزن به الأقوال صوابًا وخطأً، وقبولًا وردًّا؛ فقد قرر ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ) في مقدمة تفسيره أن ضابط إصابة الحق في التفسير: عدم الخروج عن أقوال السلف؛ فقال: «أحق المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن الذي إلى علم تأويله للعباد السبيل أوضحهم حجةً فيما تأول

(64) مجموع الفتاوى ٥/ ٧.

وفسر. .، كائنًا من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد ألا يكون خارجًا تأويله وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخلف من التابعين وعلماء الأمة».[65]

بل جعل الخروج عن أقوال السلف شاهدًا كافيًا على خطأ ذلك القول، كما في قوله: «وذلك قول لقول أهل التأويل مخالف، وكفى بخروجه عن قول أهل العلم من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من الخالفين، على خطئه شاهدًا».[66]

وبيَّن في كثير من المواضع من تفسيره عدم جواز القول بخلاف قول السلف وإن كان محتملًا.

و كان ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ) يتقي ما لم يسبقه إليه أحد من السلف، كما في قوله عند قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]: «وقد كان –لو أن المفسرين كانوا فسروه كذلك–: وهزي إليك رطبًا بجذع النخلة. بمعنى: على جذع النخلة وجهًا صحيحًا، ولكن لست أحفظ عن أحد أنه فسره كذلك».[67]

واعتمد ابن عطية (ت: ٥٤١ هـ) أقوال السلف في استدلاله في مواضع، كما في قوله: «ولفظ الآية إنما يعطي طلب المغفرة، وهكذا تأوله من ذكرناه من الصحابة».[68]

---

(65) جامع البيان ١/ ٨٩.
(66) جامع البيان ٧/ ١١٦.
(67) جامع البيان ١٥/ ٥١٢.
(68) المحرر الوجيز ١/ ٤١١.

أما ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) فقد تصدى لتقرير هذا الأصل العظيم في كثير من كلامه؛ فبيَّن أن الصحابة تلقوا بيان القرآن عن رسول الله -ﷺ-، كما في قوله: «يجب أن يعلم أن النبي -ﷺ- بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى (﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا»[69]

وقال: «بل من المعلوم أن رغبة الرسول في تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه؛ فإن معرفة الحروف بدون المعاني لا تحصل المقصود، إذ اللفظ إنما يراد للمعنى».[70]

وبيَّن وجه اقتضاء ذلك من جهة العادة فقال: "التفسير الثابت عن الصحابة والتابعين إنما قبلوه لأنهم قد علموا أن الصحابة بلغوا عن النبي -ﷺ- لفظ القرآن ومعانيه جميعًا، كما ثبت ذلك عنهم، مع أن هذا مما يعلم بالضرورة عن عادتهم؛ فإن الرجل لو صنف كتاب علم في طب أو حساب أو غير ذلك، وحفظه تلامذته، لكان يعلم بالاضطرار أن هممهم تشوق إلى فهم كلامه ومعرفة مراده، وأن بمجرد حفظ الحروف لا تكتفي به القلوب، فكيف بكتاب الله الذي أمر ببيانه لهم، وهو عصمتهم، وهداهم، وبه فرق الله بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وقد أمرهم بالإيمان بما أخبر به فيه، والعمل بما فيه، وهم يتلقونه شيئًا بعد شيء، كما قال تعالى:

(69) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٣١.
(70) مجموع الفتاوى ٥/ ١٥٧.

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ الآية [الفرقان: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وهل يتوهم عاقل أنهم كانوا إنما يأخذون منه مجرد حروفه وهم لا يفقهون ما يتلوه عليهم، ولا ما يقرؤونه، ولا تشتاق نفوسهم إلى فهم هذا القول، ولا يسألونه عن ذلك، ولا يبتدئ هو بيانه لهم! ! هذا مما يعلم بطلانه أعظم مما يعلم بطلان كتمانهم ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله».[71]

وبيَّن ذلك من جهة العقل والفطرة أيضًا فقال: «من المحال أن تكون القرون الفاضلة؛ القرن الذي بعث فيه رسول الله -ﷺ-، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع؛ أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة، وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب، والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه. .، وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي -الذي هو من أقوى المقتضيات- أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة، في مجموع عصورهم، هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكبابًا على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله تعالى، فكيف يقع في أولئك! وأما

(71) بغية المرتاد ص ٣٣٠.

كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه، فهذا لا يعتقده مسلم، ولا عاقل عرف حال القوم».[72]

ثم بيَّن اللوازم الباطلة المترتبة على القول بجهل الصحابة ببعض معاني القرآن الكريم، فقال: «ومن زعم أنه لم يبين لهم معاني القرآن، أو أنه بيَّنها وكتموها عن التابعين، فهو بمنزلة من زعم أنه بيَّن لهم النص على علي، وشيئًا آخر من الشرائع والواجبات، وأنهم كتموا ذلك، أو أنه لم يبين لهم معنى الصلاة والزكاة والصيام والحج، ونحو ذلك مما يزعم القرامطة أن له باطنًا يخالف الظاهر، كما يقولون: إن الصلاة معرفة أسرارهم، والصيام كتمان أسرارهم، والحج زيارة شيوخهم. .، ونحو ذلك من تفسير القرامطة».[73]

ومن ثم يتقرر أن العدول عن فهم السلف أصل الضلال والخطأ في تفسير القرآن الكريم، وقال في هذا: «أصل وقوع أهل الضلال في مثل هذا التحريف: الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون»[74]

(72) مجموع الفتاوى ٧/ ٥.
(73) بغية المرتاد ص ٣٣١.
(74) درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٣٨٣.

وقال: «من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا».[75]

وقد اعتنى ابن القيم (ت: ٧٥١ هـ) ببيان وجوب اعتماد الأقوال السلفية في فهم الدين، ففصل دلالة قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] في عشر صفحات، وذكر بعدها ستةً وأربعين وجهًا مستدلًا بها على هذا المعنى.[76]

أما ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ) فقد نقل في مقدمة تفسيره ما بيَّنه ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) في هذا المعنى، وقرر صحة اعتماد أقوال السلف في التفسير.[77]

(75) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦١.

(76) إعلام الموقعين ٥/ ٥٥٦.

(77) ينظر: مقدمة تفسير القرآن العظيم ١/ ٧، ١١ – ١٢.

مستندات التفسير تعريفها وتصنيفها وتعامل الأئمة معها[78]

دلَّ استقراء المستندات المستعملة في إثبات المعاني أو نفيها في التفسير على انحصارها في الوجوه الآتية:

١ – القرآن الكريم:

وهو: كلام اللَّه المنزل على نبيِّه محمد –ﷺ–، المعجز بنفسه، المتعبد بتلاوته.

وهو أجلّ ما يستند إليه في بيان معاني الآيات؛ فإن خير من يفسر القرآن من تكلم به؛ وهو اللَّه سبحانه، إذ لا أحد أعلم من اللَّه جلَّ وعلا بمعاني كلامه،

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ): «فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن؛ فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر».[79]

وانعقد إجماع العلماء على أنه أعلى درجات البيان لمعاني القرآن،

---

(78) مختصرا من بحث: د. نايف بن سعيد الزهراني.

(79) مجموع الفتاوي ١٣/ ٣٦٣.

قال الفراهي (ت: ١٣٤٩ هـــ): "أجمع أهل التأويل من السلف إلى الخلف أن القرآن يفسر بعضه بعضًا، وأنه هو أوثق تعويلًا، وأحسن تأويلًا».[80]

وقال الشنقيطي (ت: ١٣٩٣ هـ) في مقدمة تفسيره: «واعلم أن من أهم المقصود بتأليفه أمران: أحدهما: بيان القرآن بالقرآن، لإجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها: تفسير كتاب الله بكتاب الله».[81]

٢ – القراءات القرآنية:

والمقصود بها: كيفية أداء الكلمات القرآنية اتفاقًا واختلافًا، مع عزو كل وجه لناقله. وتنقسم إلى قسمين:

الأول: القراءة الصحيحة، وهي ما اجتمع فيها ثلاثة شروط:

١ – استفاضتها وشهرتها بين القراء.

٢ – موافقتها وجهًا صحيحًا في العربية.

٣ – موافقتها لرسم مصاحف المسلمين.

---

(80) دلائل النظام ص ٨٣.

(81) أضواء البيان ١/ ٨.

الثاني: القراءة الشاذة، وهي كل قراءة تخلف عنها شرط من شروط القراءة الصحيحة.

والفرق بينهما هنا: أن القراءة الشاذة لا يقطع بقرآنيتها، ولا تصح الصلاة بها.

أما الاستناد إليهما في بيان المعاني فصحيح معتبر؛ فإن الاحتجاج بالقراءة الصحيحة –بشروطها الثلاثة السابقة– من جنس الاحتجاج بالقرآن الكريم؛ لأن كل قراءة صحيحة بمثابة آية مستقلة، وذلك أن كيفيات أداء الكلمات القرآنية إنما ثبتت بتنزيل من الله تعالى ذكره.

أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة على المعاني فالعلماء فيه على رأيين، أصحهما: صحة الاحتجاج بالقراءات الشاذة، وهو مذهب أبي حنيفة (ت: ١٥٠ هـ)، والشافعي (ت: ٢٠٤ هـ)، وأحمد (ت: ٢٤١ هـ)، وعليه أكثر العلماء، وعامة المفسرين، وذكره ابن عبد البر (ت: ٤٦٣ هـ) إجماعًا.[82]

ولا يكاد يرى أثر هذا الخلاف في كتب التفسير، بل الأصل فيها نقل هذه القراءات، والاحتجاج بها ضمن قواعد الاستدلال المعتبرة.

٣ – السُّنَّة النبوية:

(82) الاستذكار ٢/ ٣٥. وينظر: فضائل القرآن، لأبي عبيد ص ١٩٥، ومجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٦٠، ومختصر ابن اللحام ص ٧٢، وشرح الكوكب المنير ٢/ ١٣٩.

ويراد بها: كل ما أثر عن النبي -ﷺ- من قول، أو فعل، أو تقرير، مما لم ينطق به الكتاب العزيز.

وهي من أجلِّ ما يستند إليه في بيان معاني القرآن بإجماع من المسلمين.

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ): «السُّنَّة إذا ثبتت فإن المسلمين كلهم متفقون على وجوب اتباعها»[83]

٤ – إجماع أهل التأويل:

ويراد به: اتفاق مجتهدي أمة محمد -ﷺ- من المفسرين بعد وفاته في عصر من العصور على معنًى لآيات القرآن الكريم.

وقد اتفق أهل العلم على أن الإجماع حجة شرعية، يجب الأخذ به، وتحرم مخالفته، وأن الله تعالى عصم هذه الأمة في إجماعها؛ فلا تجتمع على باطل أبدًا، وإذا أجمعت على أمر فهو الحق، قال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ): «إجماع أهل الاجتهاد في كل عصر حجة من حجج الشرع، ودليل من أدلة الأحكام، مقطوع على مغيبه، ولا يجوز أن تجتمع الأمة على الخطأ»،[84]

٥ – أقوال السلف:

---

(83) مجموع الفتاوى ١٩/ ٨٥.

(84) الفقيه والمتفقه ١/ ٣٩٧. وينظر: الرسالة ص ٤٧٢، ٤٧٥، ومجموع الفتاوى ١٩/ ١٧٦، ٢٠/ ١٠.

يطلق مصطلح «السلف» ويراد به أحد مفهومين:

الأول: الصـــحابة والتابعون وأتباع التابعين. أو هم: جمهور الصـــحابة والتابعين وأتباع التابعين. وهذه الدلالة التاريخية لهذا المصطلح، ومستندها حديث ابن مسعود –رضي الله عنه– مرفوعًا: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[85]

والقرن هم: أهل كل زمان واحد متقارب يشتركون في أمرٍ مقصودٍ.

ومن ثم فقرن النبي –ﷺ– هم الصحابة، والثاني: التابعون، والثالث: تابعوهم.

الثاني: الصـــحابة والتابعون وأتباعهم؛ ممن التزم الكتاب والسُّـــنَّة ولم يتلبس ببدعة، ومن تبعهم بإحسان. وهذه الدلالة المنهجية لهذا المصطلح، ومستندها ما ورد في بيان الفرقة الناجية في حديث الافتراق المشهور: «مما أنا عليه وأصحابي»[86]؛ حيث ربط النبي –ﷺ– الفرقة الناجية بما كانوا عليه من منهج محدد واضح المعالم، لا بحقبة زمنية مجردة.

---

(85) أخرجه البخاري في صحيحه ٣/ ١٧١ (٢٦٥٢)، ومسلم في صحيحه ٦/ ٦٨ (٢٥٣٣).

(86) أخرجه الترمذي في الجامع ٥/ ٢٦ (٢٦٤١)، والمروزي في السُّـــنَّة ص ٢٣ (٥٩)، والحاكم في المســـتدرك ١/ ٢١٨ (٤٤٤). وقال الترمذي (ت: ٢٩٧ هـــ): «حديث مفسر غريب»، وله شواهد صحيحة يرتقي بها إلى القبول؛ ذكر بعضها الحاكم (ت: ٤٠٥ هـــ) وقال: «هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث». وقد جاء في تفسير هذه اللفظة ومعناها نصوص شرعية كثيرة تنظر في: الاعتصام ص ٤٧٠، ٤٧٦.

ومفهوم السلف بهذه الدلالة أساس للدلالة التاريخية السابقة؛ فإنه ما يشترك فيه أهل تلك القرون، ويجتمعون عليه، كما أنه صفة جمهورهم كذلك. ويزيد هذا المفهوم عن الدلالة التاريخية باشتماله من انتسب إلى السلف ممن تأخر به الزمن عنهم، والانتساب إليهم صحيح مقبول، كما قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ): «لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق؛ فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا»، وحقيقة الانتساب إلى السلف: التزام منهجهم في تلقي النصوص، وفهمها، والاستدلال بها.[87]

وفي حجية هذا المستند يتقرر أنه إذا أجمع السلف على قول فهو الحق، واتباعهم فيه واجب تحرم مخالفته، كما سبق بيان ذلك في مستند الإجماع.

أما ما دون ذلك من أقوال السلف؛ مما قاله بعضهم وانتشر عنه أو لم ينتشر، فالصحيح أنه حجة في دين الله بشرطين:

الأول: ألا يخالف نصًّا ثابتًا من كتاب أو سُنَّة.

الثاني: ألا يخالفه أحد من الصحابة، فإن خالفه صحابي فالأولى منهما ما شهد له دليل الوحي.

وما كان كذلك فيصح الاحتجاج به، وتحرم مخالفته، ولا يجوز الإحداث بعده.

---

(87) ينظر: مجموع الفتاوى ٤/ ١٤٩.

وقد تظاهرت الأدلة النقلية والعقلية على تقرير ذلك، ومنها:

أولًا: قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فالآية صريحة في الثناء على من اتبع السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار؛ وهم أئمة السلف وقادتهم -رضي الله عنهم-، والاتباع يتضمن صحة ما هم عليه من الدين؛ ومن ذلك سلامة فهمهم لكتاب الله تعالى، والثناء على من اتبعهم في ذلك، وقد احتج الإمام مالك (ت: ١٧٩ هـ) بهذه الآية على وجوب اتباع الصحابة -رضي الله عنهم-.[88]

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧]، فعلق الله تعالى الهداية بالإيمان لمثل ما آمن به النبي -ﷺ- وأصحابه -رضي الله عنهم-، فالإيمان التام إيمانهم، ولا شك أن ذلك نتيجة فهمهم السليم لكتاب الله تعالى، فمن أخذ بما كانوا عليه في ذلك فقد أخذ بالهدى والحق، وسلم من الشقاق.

(88) ينظر: إعلام الموقعين ٥/ ٥٥٦. وقد اعتنى ابن القيم (ت: ٧٥١ هـ) ببيان وجوب اعتماد الأقوال السلفية في كتابه هذا، ففصل دلالة هذه الآية في (١٠) صفحات ٥/ ٥٥٦ - ٥٦٦، وذكر بعدها (٤٦) وجهًا مستدلًا بها على هذا المعنى ٥/ ٥٥٦، وكذلك فعل الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ) في الموافقات ٤/ ٤٤٦، وينظر: فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السُّنَّة ٢/ ٥٠١.

ثالثًا: أن الصحابة هم أهل اللسان الذي نزل به القرآن، فاعتبار أقوالهم من هذا الوجه مكمل للوجه الشرعي الموجب لذلك، قال الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ): «وأما بيان الصحابة فإن أجمعوا على ما بيَّنوه فلا إشكال في صحته. .، وإن لم يجمعوا عليه فهل يكون بيانهم حجةً، أم لا؟ هذا فيه نظر وتفصيل، ولكنهم يترجح الاعتماد عليهم في البيان من وجهين: أحدهما: معرفتهم باللسان العربي؛ فإنهم عرب فصحاء، لم تتغير ألسنتهم، ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحتهم، فهم أعرف في فهم الكتاب والسُّنَّة من غيرهم، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان صح اعتماده من هذه الجهة»(89)

رابعًا: أن الصحابة أعرف الناس بأسباب النزول وملابساته، وحال من نزل عليهم القرآن، وذلك من أعظم ما يستعان به على فهم مراد الله تعالى ورسوله -ﷺ-، وهذا مما اختصوا به عن غيرهم، ولم يشركهم فيه أحد ممن بعدهم.

خامسًا: أن القول بخلاف ذلك يلزم منه القول بباطل كثير؛ من مثل عدم تمام بيان النبي -ﷺ- للقرآن، أو جهل الصحابة بشيء من معاني كتاب الله الذي أنزله الله بلسانهم، وبيَّنه لهم نبيّهم، أو كتمهم لشيء من تلك المعاني عمن بعدهم، وما يتبع ذلك من تصحيح استدلال أهل الأهواء والبدع بجنس ذلك من وجوه الأدلة الباطلة.

(89) الموافقات ٤/ ١٢٧.

ومن ثم قرر جمهور العلماء أن الصـــحابة إذا اختلفوا على قولين أو أكثر فلا يجوز لمن بعدهم إحداث قول ثالث مخالف؛ لأمرين:

أولهما: أن اختلافهم على قولين بمثابة اتفاقهم على قول واحد في أن الحق في أحدهما.

وثانيهما: أن في القول بجواز إحداث قول بعد ما اســتقر خلاف الســلف عليه نســبة الأمة إلى إضاعة شيء من الدين، وعدم اهتدائها إلى الحق في تلك الأزمان، وعلم من بعدهم به، وكل ذلك مما تظاهرت الأدلة ببطلانه كما مر.

٦ – لغة العرب:

وهي: ما تعبِّر به العرب عن مقاصدها؛ من ألفاظها، وأساليب معانيها التي تورد بها.

والأدلة على صحة الاحتجاج بلغة العرب على معاني كلام الله تعالى كثيرة متوافرة، فقد وصف الله تعالى كتابه بأنه عربي؛ فقال تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوســف: ٢]، وبين أنه بلســان العرب نازل؛ فقال ســبحانه: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢ – ١٩٥]، ونفى عنه كل لسان غير لسان العرب فقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ

الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، قال الشافعي (ت: ٢٠٤ هـ): «والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب». (90)

فلما كان ذلك كذلك كانت لغة العرب أولى ما يستدل بها على معاني القرآن الكريم؛ لنزوله مطابقًا لألفاظها وأساليبها وعادتها في كلامها،

قال ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ): «الواجب أن تكون معاني كتاب الله المنزل على نبيّنا محمد -ﷺ-، لمعاني كلام العرب موافقةً، وظاهره لظاهر كلامها ملائمًا. .، فإذ كان ذلك كذلك، فبيَّن إذ كان موجودًا في كلام العرب الإيجاز والاختصار، والاجتزاء بالإخفاء من الإظهار، وبالقلة من الإكثار في بعض الأحوال، واستعمال الإطالة والإكثار، والترداد والتكرار. .، أن يكون ما في كتاب الله المنزل على نبيّه محمد -ﷺ- من ذلك في كل ذلك له نظيرًا، وله مثلًا وشبيهًا» (91)

ومن هذا الوجه كان توجيه الصحابة الناس إلى اعتماد كلام العرب في فهم القرآن؛ فقال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: «أيها الناس: عليكم بديوانكم شعر الجاهلية؛ فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم» (92)

---

(90) الرسالة ص ٤٢.

(91) جامع البيان ١/ ١٢. وقارن بما في الرسالة ص ٥٢.

(92) الكشف والبيان ٦/ ١٩، والجامع لأحكام القرآن ١٢/ ٣٣٢.

وقال ابن عباس –رضي الله عنهما–: «إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر؛ فإنه ديوان العرب».[93]

كما اتفق عمل المفسرين من السلف فمن بعدهم على صحة الاستدلال بلغة العرب على المعاني القرآنية، وذلك منهم إجماع عملي، وقد سبقهم «إجماع أصحاب رسول الله –ﷺ– على تفسير القرآن على شرائط اللغة»

٧ – أحوال النزول:

والمراد بها: ما يحتف بنزول القرآن الكريم من هيئات وأوقات يتوصل بها إلى معرفة معانيه.[94]

ويشمل ذلك: زمن النزول ومكانه، وسبب النزول، وقصص الآي من أحوال وأخبار من نزل عليهم القرآن من العرب، ومن قبلهم من الأمم.

ويشهد لصحة الاستناد إلى أحوال النزول في بيان معاني القرآن أن القرآن نزل على معهود العرب، ومجاري أحوالهم وعاداتهم وعلومهم،

---

(93) عزاه السيوطي في الدر ٨/ ٢٣٧ لعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وغيرهم. وينظر: الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٩٥.

(94) ينظر في استعمال هذا المصطلح: المحرر الوجيز ١١/ ٤٠٢، ٤١٧، وتفسير ابن كثير ١٢/ ٢٤٢، ١٣/ ١٤١.

ومن ثم يتقرر أنه: كما لا يصح فهم القرآن بغير لسان العرب، فكذلك لا يصح فهمه على غير معهود العرب ومجاري أحوالها.

كما أن من القرآن ما لا يمكن فهمه على الصـــواب بغير معرفة أحوال من نزل فيهم؛ لأنه جار على عرفهم.

ومن هنا شـــرط العلماء العلم بأحوال النزول في العالم ومن أراد أن يتكلم في التفســـير، فقال الشـــافعي (ت: ٢٠٤ هـــ): "لا يحل لأحد يفتي في دين اللَّه إلا رجلًا عارفًا بكتاب اللَّه؛ بناســخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما أريد به، وفيما أنزل».[95]

والعقل يشهد بأن أحوال النزول خير ما يستعان بها على تعيين المراد من المعاني.

٨ – الإسرائيليات:

والمقصـــود بها: ما نقل عن كتب بني إســـرائيل في أخبار أقوامهم، والأمم الســـابقة لأمة محمد – ﷺ –، والمبدأ، والمعاد.

ولا يخفى أن الاســـتدلال بأخبار بني إســـرائيل هو من جنس الاســـتدلال بأخبار العرب وأحوالهم التي نزل فيها القرآن، ومن ثم فما ذكر في (قصص الآي) في أحوال النزول: من صحة الاستدلال بها

(95) الفقيه والمتفقه ٢/ ٣٣١.

لتمام بيان المعنى، وتعيين المراد، وإزالة الشبه والإشكالات يقال مثله في الإسرائيليات، بل أكثر؛ وذلك لمزيد عناية الشريعة بهذا النوع من الأخبار، وقد تجلت تلك العناية في صور؛ منها: بيان الموقف العام من أقوالهم وأخبارهم، وقد جاء ذلك نصًّا في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

ثم: الإذن لهذه الأمة في أن تحدث عن بني إسرائيل، وقد جاء ذلك صريحًا في قوله -ﷺ-:

«حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»[96]

٩ – النظائر:

ويراد بها: حمل معنى الآية على نظيره؛ وهو معنى اللفظ الذي يشابهه ويماثله.

وهذا نوع من الاستدلال وقياس المعاني على بعضها، وهو صحيح مقبول، فإن معاني الوحي كلها حق وصدق، وبعضها يصدق بعضا ويشهد له، كما أن من معانيه ما يتكرر في غير ما موضع، بمعان متشابهة أحيانًا، وبمزيد تفصيل وبيان أحيانًا أخرى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، وهذا نوع من البيان يشتمله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩]، وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

(96) أخرجه البخاري في صحيحه ٤/ ١٧٠ (٣٤٦١).

كما أن حمل النظير على النظير، والجمع بين المتماثلات، والتفريق بين المختلفات مما تقتضيه العقول السليمة، والفطر المستقيمة.

وقد ظهر اعتماد السلف على هذا النوع من البيان لكتاب الله كثيرًا، ومنه قول قتادة (ت: ١١٧ هـ): «﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾ [النحل: ٥٢]، قال: دائمًا؛ ألا ترى أنه يقول: ﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ [الصافات: ٩]؛ أي: دائم»[97]

١٠ – السياق:

وهو مجموع المعنى المتصل بالآية مما قبلها وبعدها (سباق الآية ولحاقها).

والأخذ به لازم، ودلالته معتبرة، ولا يصح الخروج عنه إلا بمقتضى دليل، إذ به يتبين مراد المتكلم، وتكشف مشكلات المعاني،

قال ابن جرير (ت: ٣١٠ هـ): «غير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره، إلا بحجة يجب التسليم لها؛ من دلالة ظاهر التنزيل، أو خبر عن الرسول تقوم به حجة، فأما الدعاوى فلا تتعذر على أحد»[98]

(97) جامع البيان ١٤/ ٢٤٨.
(98) جامع البيان ٧/ ٦٧٥.

١١ – الدلالات العقلية:

وهي جملة المعارف الفطرية، والعلوم الضرورية، التي تقضي بتصحيح بعض المعاني القرآنية أو إبطالها؛ ومنها دلالة الوأقع المحسوس، والعادة الجارية، والجمع بين المتماثلات، والتفريق بين المختلفات، ونحو ذلك مما تقتضيه غريزة العقل.

واعتبار هذا الوجه مستندًا في بيان المعاني القرآنية راجع إلى اعتباره كذلك في سائر العلوم والمعارف، وعند عامة العلماء والعقلاء، وذلك أن الله تعالى أنزل كتابه فرقانًا بين الحق والباطل: ﴿تبَارَكَ الَّذِى نَزَّلَ الفُرقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]، وأنزله بالحق والميزان: ﴿اللَّهُ الَّذِى أَنزَلَ الكِتَابَ بِالحَقِّ وَالمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧]، وبعث بهما جميع رسله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]؛ فالكتاب هو: القرآن الكريم؛ المشتمل على الحق، والصدق، واليقين، بأحسن المسائل، وأوضح الدلائل.

والميزان هو: العدل، والاعتبار، والأمثال المضروبة، والقياس الصحيح، والعقل الرجيح، «وكل الدلائل العقلية، من الآيات الآفاقية والنفسية، والاعتبارات الشرعية، والمناسبات والعلل، والأحكام والحكم داخلة في الميزان الذي أنزله الله تعالى، ووضعه بين عباده».

وقد أشار قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] إلى أن الرسل جاءت باعتبار هذا النوع من الدلالات الموصلة إلى الحق، وأرشدت إليه،

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ): «إن الرسل دلت الناس وأرشدتهم إلى ما به يعرفون العدل، ويعرفون الأقيسة العقلية الصحيحة، التي يستدل بها على المطالب الدينية، فليست العلوم النبوية مقصورةً على مجرد الخبر، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام، ويجعلون ما يعلم بالعقل قسيمًا للعلوم النبوية، بل الرسل -صلوات الله عليهم- بيَّنت العلوم العقلية التي بها يتم دين الناس علمًا وعملًا. .، والقرآن والحديث مملوء من هذا؛ يبين الله الحقائق بالمقاييس العقلية، والأمثال المضروبة، ويبين طرق التسوية بين المتماثلين، والفرق بين المختلفين، وينكر على من يخرج عن ذلك».[99]

ومن ثم فالدليل العقلي دليل شرعي صحيح مأذون فيه، وليس بخارج عن الشرع، ولا يقابل الدليل الشرعي، وإنما الذي يقابله الدليل غير الشرعي، أو الدليل البدعي. ولذلك لا يصح شرعًا ولا عقلًا ولا واقعًا أن يشهد العقل بما يبطل الشرع أو يخالفه.

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ): «وإذا تبين أن الكتاب والميزان منزلان فلا يجوز أن يتناقض الكتاب والميزان؛ فلا تتناقض دلالة النصوص الصحيحة، والأقيسة الصحيحة، ولا دلالة النص

(99) الرد على المنطقيين ١/ ٣٨٢. وينظر: مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٠٦

الصحيح، والقياس الصحيح، وإنما يكون التناقض بين الحق الصحيح، والباطل الذي ليس بصحيح، فأما الصحيح الذي كله حق فلا يتناقض؛ بل يصدق بعضه بعضًا»[100]

ويمكن تصنيف هذه المستندات بحسب مصدرها إلى قسمين:

الأول: المستندات النقلية؛ وتشمل:

القرآن الكريم، والقراءات، والسُّـــنَّة النبوية، والإجماع، وأقوال الســـلف، ولغة العرب، وأحوال النزول، والإسرائيليات.

الثاني: المستندات العقلية، وتشمل:

النظائر، والسياق، والدلالات العقلية.

(100) جامع المسائل، لابن تيمية، المجموعة الثانية، تحقيق: محمد عزير شمس ص ٢٧٢.

الأصول العامة في تعامل الأئمة مع مستندات التفسير[101]

يقوم تعامل الأئمة الخمسة (ابن جرير، وابن عطية، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير) مع مستندات التفسير على جملة أصول، يمكن إجمالها فيما يأتي:

الأول: أن جميع هذه المستندات عندهم أصول معتبرة، يصح الاستناد إليها، والتعويل عليها في قبول المعاني، وردها، والترجيح بينها، وشواهد هذا من استشهاداتهم على المعاني واستدلالهم بها أكثر من أن تحصر، كما هو ظاهر في الأمثلة السابقة في أنواع المستندات. والتفاوت الحاصل بين هؤلاء الأئمة في الإكثار من استعمال بعض هذه المستندات أو الإقلال من بعضها الآخر لا يخرجها عن أن تكون معولًا يستدل به ويعتمد عليه عندهم، وإنما مرد ذلك إلى تفاوت القدرة العلمية، والقوة العقلية، واختلاف مقامات التأليف والفتيا، والقصد إلى التفسير أو الاقتصار على الترجيح مع ما تيسر من الأدلة، ونحو ذلك من الأحوال والمقامات التي تعرض للمفسر منهم.

الثاني: كل قول في التفسير لا يستند إلى أحد هذه المستندات فهو باطل مردود، وذلك فرع عن اعتمادها والاستناد إليها دون غيرها، فلا حجة صحيحةً في غيرها.

---

(101) مختصرا من بحث: د. نايف بن سعيد الزهراني.

الثالث: لا فرق بين المستندات النقلية والعقلية في استعمال الأئمة الخمسة، ولا يتقدم أحدها على الآخر بهذا الاعتبار؛ إذ كلاهما دليل شرعي معتبر.

الرابع: التفاوت بين المستندات في التقديم والاعتبار عند الأئمة الخمسة يقع من جهة قوة المستند في نفسه، وصراحته في الدلالة.

مَبَاحِث فِقْهِيَّة مُتَعَلِّقَة بِالْقُرْآنِ(102)

قُرْآنٌ

التَّعْرِيفُ:

– الْقُرْآنُ لُغَةً: فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ مِنْ قَرَأَ بِمَعْنَى الْجَمْعِ، يُقَالُ: قَرَأَ قُرْآنًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾(103) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِذَا جَمَعْنَاهُ وَأَثْبَتْنَاهُ فِي صَدْرِكَ فَاعْمَلْ بِهِ، وَخُصَّ بِالْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَصَارَ لَهُ كَالْعَلَمِ(104).

وَفِي الاِصْطِلاَحِ: قَالَ الْبَزْدَوِيُّ: هُوَ الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، الْمَكْتُوبُ فِي الْمَصَاحِفِ، الْمَنْقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَقْلاً مُتَوَاتِرًا، بِلاَ شُبْهَةٍ، وَهُوَ النَّظْمُ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ(105).

---

(102) مختصرة من الموسوعة الفقهية الكويتية

(103) سورة القيامة / 17، 18.

(104) القاموس المحيط، والمفردات في غريب القرآن.

(105) أصول البزدوي مع كشف الأسرار 1 / 67 . 72 نشر دار الكتاب العربي.

وَالْقُرْآنُ عِنْدَ الأُصُولِيِّينَ يُطْلَقُ عَلَى الْمَجْمُوعِ وَعَلَى كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ يَبْحَثُونَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الْحُكْمِ، وَذَلِكَ آيَةٌ آيَةٌ لاَ مَجْمُوعُ الْقُرْآنِ(106).

وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ بِخَمْسَةٍ وَخَمْسِينَ اسْمًا: سَمَّاهُ كِتَابًا، وَمُبِينًا، وَقُرْآنًا، وَكَرِيمًا، وَكَلاَمًا، وَنُورًا، وَهُدًى، وَرَحْمَةً، وَفُرْقَانًا، وَشِفَاءً، وَمَوْعِظَةً، وَذِكْرًا، وَمُبَارَكًا، وَعَلِيًّا، وَحِكْمَةً(107).

الأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ:

الْمُصْحَفُ:

– الْمُصْحَفُ – بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا وَفَتْحِهَا(108) –، مَا جُعِلَ جَامِعًا لِلصُّحُفِ الْمَكْتُوبَةِ، وَجَمْعُهُ مَصَاحِفُ(109).

وَرَوَى السُّيُوطِيُّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه كَانَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ كِتَابَ اللَّهِ وَسَمَّاهُ الْمُصْحَفَ(110).

وَالصِّلَةُ أَنَّ الْمُصْحَفَ مَا جُمِعَ فِيهِ الْقُرْآنُ.

---

(106) التلويح على التوضيح 1 / 157.

(107) الإتقان في علوم القرآن 1 / 159 . 161.

(108) تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص 34 نشر دار القلم، والقاموس المحيط.

(109) المفردات للراغب الأصفهاني.

(110) الإتقان في علوم القرآن 1 / 164 ط. دار ابن كثير، والبرهان في علوم القرآن 1 / 273 . 276.

حُجِّيَّةُ الْقُرْآنِ:

– الْقُرْآنُ هُوَ الأَصْلُ الأَوَّلُ مِنْ أُصُولِ الشَّرْعِ، وَهُوَ حُجَّةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ لِتَوَقُّفِ حُجِّيَّةِ غَيْرِهِ مِنَ الأُصُولِ عَلَيْهِ لِثُبُوتِهَا بِهِ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُخْبِرُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ إِنَّمَا صَارَ حُجَّةً بِالْكِتَابِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[111] وَكَذَا الإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ[112].

خَصَائِصُ الْقُرْآنِ:

أ – الْكِتَابَةُ فِي الْمَصَاحِفِ:

– الْقُرْآنُ هُوَ مَا نُقِلَ إِلَيْنَا بَيْنَ دَفَّتَيِ الْمُصْحَفِ نَقْلاً مُتَوَاتِرًا، وَقُيِّدَ بِالْمَصَاحِفِ؛ لأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم بَالَغُوا فِي نَقْلِهِ وَتَجْرِيدِهِ عَمَّا سِوَاهُ، حَتَّى كَرِهُوا التَّعَاشِيرَ وَالنَّقْطَ كَيْ لاَ يَخْتَلِطَ بِغَيْرِهِ، فَنَعْلَمَ أَنَّ الْمَكْتُوبَ فِي الْمُصْحَفِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ هُوَ الْقُرْآنُ، وَأَنَّ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْهُ لَيْسَ مِنْهُ، إِذْ يَسْتَحِيلُ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ مَعَ تَوَافُرِ الدَّوَاعِي عَلَى حِفْظِ الْقُرْآنِ أَنْ يُهْمَلَ بَعْضُهُ فَلاَ يُنْقَلُ أَوْ يُخْلَطُ بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ[113].

ب – التَّوَاتُرُ:

---

(111) سورة الحشر / 7.

(112) شرح المنار وحواشيه من علم الأصول ص 25 ط. دار سعادت.

(113) روضة الناظر لابن قدامة المقدسي ص 34 ط. دار الكتب العلمية، والمستصفى 1 / 101.

– لاَ خِلاَفَ أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ يَجِبُ

أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا فِي أَصْلِهِ وَأَجْزَائِهِ، وَأَمَّا فِي مَحَلِّهِ وَوَضْعِهِ وَتَرْتِيبِهِ فَعِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ كَذَلِكَ، أَيْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا[114].

فَقَدْ جَاءَ فِي مُسَلَّمِ الثُّبُوتِ وَشَرْحِهِ فَوَاتِحِ الرَّحَمُوتِ: مَا نُقِلَ آحَادًا فَلَيْسَ بِقُرْآنٍ قَطْعًا، وَلَمْ يُعْرَفْ فِيهِ خِلاَفٌ لِوَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ، وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مِمَّا تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ لِتَضَمُّنِهِ التَّحَدِّيَ؛ وَلِأَنَّهُ أَصْلُ الأَحْكَامِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى وَالنَّظْمِ جَمِيعًا حَتَّى تَعَلَّقَ بِنَظْمِهِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ؛ وَلِأَنَّهُ يُتَبَرَّكُ بِهِ فِي كُلِّ عَصْرٍ بِالْقِرَاءَةِ وَالْكِتَابَةِ، وَلِذَا عُلِمَ جَهْدُ الصَّحَابَةِ فِي حِفْظِهِ بِالتَّوَاتُرِ الْقَاطِعِ، وَكُلُّ مَا تَتَوَفَّرُ دَوَاعِي نَقْلِهِ يُنْقَلُ مُتَوَاتِرًا عَادَةً، فَوُجُودُهُ مَلْزُومٌ لِلتَّوَاتُرِ عِنْدَ الْكُلِّ عَادَةً، فَإِذَا انْتَفَى اللاَّزِمُ وَهُوَ التَّوَاتُرُ انْتَفَى الْمَلْزُومُ قَطْعًا، وَالْمَنْقُولُ آحَادًا لَيْسَ مُتَوَاتِرًا، فَلَيْسَ قُرْآنًا.

كَمَا جَاءَ فِيهِ: عَلَى أَنَّ تَرْتِيبَ آيِ كُلِّ سُورَةٍ تَوْقِيفِيٌّ بِأَمْرِ اللَّهِ وَبِأَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ وَعَلَى هَذَا انْعَقَدَ الإِجْمَاعُ، وَجَاءَ أَيْضًا: بَقِيَ أَمْرُ تَرْتِيبِ السُّوَرِ فَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ وَقِيلَ هَذَا التَّرْتِيبُ بِاجْتِهَادٍ مِنَ الصَّحَابَةِ..

وَالْحَقُّ هُوَ الأَوَّلُ[115].

---

(114) البرهان في علوم القرآن 2 / 125.

(115) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت مع المستصفى 2 / 9.

ج – الإِعْجَازُ:

– مِنْ خَصَائِصِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ كَلاَمُ اللَّهِ الْمُعْجِزُ، الْمُتَحَدَّى بِإِعْجَازِهِ، وَالْمُرَادُ بِالإِعْجَازِ ارْتِقَاؤُهُ فِي الْبَلاَغَةِ إِلَى حَدٍّ خَارِجٍ عَنْ طَوْقِ الْبَشَرِ[116]

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَلاَ خِلاَفَ بَيْنَ الْعُقَلاَءِ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ مُعْجِزٌ؛ لأَنَّ الْعَرَبَ عَجَزُوا عَنْ مُعَارَضَتِهِ[117] قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[118].

قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ: ذَهَبَ عَامَّةُ أَصْحَابِنَا – وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ فِي كُتُبِهِ – إِلَى أَنَّ أَقَلَّ مَا يُعْجَزُ عَنْهُ مِنَ الْقُرْآنِ السُّورَةُ قَصِيرَةً كَانَتْ أَوْ طَوِيلَةً، أَوْ مَا كَانَ بِقَدْرِهَا، قَالَ: فَإِذَا كَانَتِ الآيَةُ بِقَدْرِ حُرُوفِ سُورَةٍ وَإِنْ كَانَتْ كَسُورَةِ الْكَوْثَرِ، فَذَلِكَ مُعْجِزٌ[119].

د – كَوْنُهُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ:

(116) إرشاد الفحول ص 30، والتلويح على التوضيح 1 / 157.
(117) البحر المحيط 1 / 446.
(118) سورة البقرة / 23، 24.
(119) البرهان في علوم القرآن 2 / 108.

– لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ[120] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[121].

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: لاَ خِلاَفَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ كَلاَمٌ مُرَكَّبٌ عَلَى غَيْرِ أَسَالِيبِ الْعَرَبِ، وَأَنَّ فِيهِ أَسْمَاءَ أَعْلاَمٍ لِمَنْ لِسَانُهُ غَيْرُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، كَإِسْرَائِيلَ، وَجَبْرَائِيلَ، وَنُوحٍ، وَلُوطٍ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ فِي الْقُرْآنِ أَلْفَاظٌ غَيْرُ أَعْلاَمٍ مُفْرَدَةٍ مِنْ غَيْرِ كَلاَمِ الْعَرَبِ؟

فَذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى أَنَّهُ لاَ يُوجَدُ ذَلِكَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ نُقِلَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ[122].

وَاحْتَجَّ هَذَا الْفَرِيقُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلاَ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾[123] وَلَوْ كَانَ فِيهِ لُغَةُ الْعَجَمِ لَمْ يَكُنْ عَرَبِيًّا مَحْضًا، وَآيَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى؛ وَلِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ تَحَدَّاهُمْ بِالإِتْيَانِ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ، وَلاَ يَتَحَدَّاهُمْ بِمَا لَيْسَ مِنْ لِسَانِهِمْ وَلاَ يُحْسِنُونَهُ[124].

قَالَ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنْ لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ إِلاَّ بِلِسَانِ الْعَرَبِ[125].

---

(120) البحر المحيط 1 / 444.
(121) سورة إبراهيم / 4.
(122) البحر المحيط 1 / 449.
(123) سورة فصلت / 44.
(124) روضة الناظر ص 35.
(125) الرسالة ص 42 ط. الحلبي.

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ فِيهِ لُغَةُ غَيْرِ الْعَرَبِ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ «الْمِشْكَاةَ» هِنْدِيَّةٌ، «وَالإِسْتَبْرَقَ» فَارِسِيَّةٌ(126).

وَقَالَ مَنْ نَصَرَ هَذَا: اشْتِمَالُ الْقُرْآنِ عَلَى كَلِمَتَيْنِ وَنَحْوِهِمَا أَعْجَمِيَّةٍ لاَ يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ عَرَبِيًّا وَعَنْ إِطْلاَقِ هَذَا الاِسْمِ عَلَيْهِ، وَلاَ يُمَهِّدُ لِلْعَرَبِ حُجَّةً، فَإِنَّ الشِّعْرَ الْفَارِسِيَّ يُسَمَّى فَارِسِيًّا وَإِنْ كَانَ فِيهِ آحَادُ كَلِمَاتٍ عَرَبِيَّةٍ(127).

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِأَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ أَصْلُهَا بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ثُمَّ عَرَّبَتْهَا الْعَرَبُ وَاسْتَعْمَلَتْهَا، فَصَارَتْ مِنْ لِسَانِهَا بِتَعْرِيبِهَا وَاسْتِعْمَالِهَا لَهَا، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا أَعْجَمِيًّا(128).

هـ – كَوْنُهُ مَحْفُوظًا بِحِفْظِ اللَّهِ تَعَالَى:

– تَكَفَّلَ اللَّهُ تَعَالَى بِحِفْظِ كِتَابِهِ الْكَرِيمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(129)

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْمُرَادُ بِالذِّكْرِ الْقُرْآنُ وَالْمُرَادُ بِالْحِفْظِ أَنْ يُحْفَظَ مِنْ أَنْ يُزَادَ فِيهِ

أَوْ يُنْقَصَ مِنْهُ، قَالَ قَتَادَةُ وَثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ: حَفِظَهُ اللَّهُ مِنْ أَنْ تَزِيدَ فِيهِ الشَّيَاطِينُ بَاطِلاً أَوْ تُنْقِصَ مِنْهُ حَقًّا، فَتَوَلَّى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حِفْظَهُ، فَلَمْ يَزَلْ مَحْفُوظًا، وَقَالَ فِي غَيْرِهِ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى

(126) المستصفى 1 / 105، وانظر إرشاد الفحول ص 32.
(127) روضة الناظر ص 35، وانظر المستصفى 1 / 106.
(128) روضة الناظر 1 / 35.
(129) سورة الحجر / 9.

وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾[130] فَوَكَّلَ حِفْظَهُ إِلَيْهِمْ فَبَدَّلُوا وَغَيَّرُوا[131].

و – نَسْخُ الْقُرْآنِ:

– اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ وَاخْتَلَفُوا فِي نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ عَلَى أَقْوَالٍ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي شُرُوطِ النَّسْخِ وَأَحْوَالِهِ.

ز – جَمْعُ الْقُرْآنِ:

– جُمِعَ الْقُرْآنُ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَثَانِيَةً فِي عَهْدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ح – تَنْجِيمُ الْقُرْآنِ:

– نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُنَجَّمًا لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ.

---

(130) سورة المائدة / 44.

(131) القرطبي 10 / 5.

ط – رَسْمُ الْمُصْحَفِ:

12 – كُتِبَ الْقُرْآنُ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى شَكْلٍ مُعَيَّنٍ وَعَلَى يَدِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَوُزِّعَتِ النُّسَخُ الَّتِي كَتَبُوهَا عَلَى الْعَوَاصِمِ الإِسْلاَمِيَّةِ وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ الرَّسْمَ الْعُثْمَانِيَّ، وَقَدِ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي وُجُوبِ الْتِزَامِهَا فِي كِتَابَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَوْ جَوَازِ الْخُرُوجِ عَنْهَا.

الأَحْكَامُ الْفِقْهِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْقُرْآنِ:

أَوَّلاً: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الصَّلاَةِ:

– اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فِي الصَّلاَةِ رُكْنٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِ الْفَاتِحَةِ لِهَذِهِ الْفَرِيضَةِ[132] وَفِي صِحَّةِ الصَّلاَةِ بِالْقِرَاءَةِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ.

ثَانِيًا: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ خَارِجَ الصَّلاَةِ:

– يُسْتَحَبُّ الإِكْثَارُ مِنْ تِلاَوَةِ الْقُرْآنِ خَارِجَ الصَّلاَةِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ﴾[133]

(132) ابن عابدين 1 / 300، والاختيار لتعليل المختار 1 / 56 نشر دار المعرفة، والقوانين الفقهية ص 63 دار الكتاب العربي، ومغني المحتاج 1 / 156، ومطالب أولي النهى 1 / 494.

(133) سورة فاطر / 29.

وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لاَ أَقُولُ الم حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلاَمٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ»[134]،

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ»[135]،

وَقَالَ ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ»[136].

آدَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ:

– يَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَسْتَحْضِرَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ يُنَاجِي اللَّهَ تَعَالَى، وَيَقْرَأُ عَلَى حَالِ مَنْ يَرَى اللَّهَ تَعَالَى، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَرَاهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرَاهُ[137] وَيَنْبَغِي إِذَا أَرَادَ الْقِرَاءَةَ أَنْ يُنَظِّفَ فَاهُ بِالسِّوَاكِ وَغَيْرِهِ[138].

---

(134) حديث: «من قرأ حرفا من كتاب الله..» أخرجه الترمذي (5 / 175) من حديث ابن مسعود وقال: حديث حسن صحيح.

(135) حديث عائشة: «الماهر بالقرآن مع السفرة..» أخرجه مسلم (1 / 55). والتتعتع: التردد في الكلام عيا وصعوبة (تفسير القرطبي 1 / 7).

(136) حديث: «اقرأوا القرآن..» أخرجه مسلم (1 / 553) من حديث أبي أمامة، وتفسير القرطبي 1 / 7، وإحياء علوم الدين 1 / 279.

(137) التبيان في آداب حملة القرآن ص 95 نشر دار الدعوة.

(138) التبيان ص 95، والإتقان في علوم القرآن 1 / 329 ط. دار ابن كثير.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ وَإِنْ قَرَأَ مُحْدِثًا حَدَثًا أَصْغَرَ دُونَ مَسِّ الْمُصْحَفِ جَازَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ[139].

وَالْجُنُبُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ[140].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَقْرَأُ الْجُنُبُ وِرْدَهُ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ: يَقْرَأُ الْقُرْآنَ[141].

وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَائِضِ وَالنُّفَسَاءِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الْجُمْلَةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ[142].

وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ تَجُوزُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ لِلْحَائِضِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَلَبِّسَةً بِجَنَابَةٍ قَبْلَ الْحَيْضِ، إِلاَّ أَنْ يَنْقَطِعَ عَنْهَا دَمُهُ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا كَمُسْتَحَاضَةٍ، فَإِنَّهَا لاَ تَقْرَأُ إِنْ كَانَتْ مُتَلَبِّسَةً بِجَنَابَةٍ[143].

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ فِي مَكَانٍ نَظِيفٍ مُخْتَارٍ، وَلِهَذَا اسْتَحَبَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ فِي الْمَسْجِدِ، لِكَوْنِهِ جَامِعًا لِلنَّظَافَةِ وَشَرَفِ الْبُقْعَةِ، وَمُحَصِّلاً لِفَضِيلَةٍ أُخْرَى وَهِيَ الاِعْتِكَافُ[144].

---

(139) التبيان ص 97، والآداب الشرعية لابن مفلح 2 / 325، والإتقان 1 / 328، والمجموع 2 / 69 نشر المكتبة السلفية.

(140) الاختيار لتعليل المختار 1 / 13، والقوانين الفقهية ص 36 ط. دار الكتاب العربي، والمجموع 2 / 162، والمغني 1 / 143، 144.

(141) المغني 1 / 144، والموسوعة الفقهية 16 / 53، 54.

(142) الاختيار 1 / 13، والمجموع 2 / 162، والمغني 1 / 143، والقوانين الفقهية ص 44.

(143) الزرقاني 1 / 138.

(144) التبيان ص 100، والإتقان 1 / 329.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْقَارِئِ فِي غَيْرِ الصَّلاَةِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، وَيَجْلِسَ مُتَخَشِّعًا بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ مُطْرِقًا رَأْسَهُ، وَيَكُونَ جُلُوسُهُ وَحْدَهُ فِي تَحْسِينِ أَدَبِهِ وَخُضُوعِهِ كَجُلُوسِهِ بَيْنَ يَدَيْ مُعَلِّمِهِ، فَهَذَا هُوَ الأَكْمَلُ، وَلَوْ قَرَأَ قَائِمًا أَوْ مُضْطَجِعًا أَوْ فِي فِرَاشِهِ أَوْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَحْوَالِ جَازَ وَلَهُ أَجْرٌ، وَلَكِنْ دُونَ الأَوَّلِ[145].

وَإِذَا أَرَادَ الشُّرُوعَ فِي الْقِرَاءَةِ اسْتَعَاذَ فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، هَكَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: يَتَعَوَّذُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ[146]

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: يُسْتَحَبُّ التَّعَوُّذُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ فَإِنْ قَطَعَهَا قَطْعَ تَرْكٍ وَأَرَادَ الْعَوْدَ جَدَّدَ، وَإِنْ قَطَعَهَا لِعُذْرٍ عَازِمًا عَلَى الْعَوْدِ كَفَاهُ التَّعَوُّذُ الأَوَّلُ مَا لَمْ يَطُلِ الْفَصْلُ[147].

وَيَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى قِرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ سِوَى سُورَةِ «بَرَاءَةٌ[148]»،

فَإِذَا شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيَكُنْ شَأْنُهُ الْخُشُوعَ وَالتَّدَبُّرَ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ، فَهُوَ الْمَقْصُودُ وَالْمَطْلُوبُ، وَبِهِ تَنْشَرِحُ الصُّدُورُ وَتَسْتَنِيرُ الْقُلُوبُ[149].

---

(145) التبيان ص 102 . 104، والإتقان 1 / 329 ط. دار ابن كثير، والآداب الشرعية 2 / 325.
(146) التبيان ص 105، والإتقان 1 / 329.
(147) البرهان في علوم القرآن 1 / 460.
(148) البرهان في علوم القرآن 1 / 460، والإتقان 1 / 331، والتبيان ص 106.
(149) التبيان ص 107.

وَيُسْتَحَبُّ الْبُكَاءُ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالتَّبَاكِي لِمَنْ لاَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَالْحُزْنُ وَالْخُشُوعُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾[150]

وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَفِي حَدِيثِهِ: «فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ»[151].

وَطَرِيقُهُ فِي تَحْصِيلِ الْبُكَاءِ أَنْ يَحْضُرَ فِي قَلْبِهِ الْحُزْنُ بِأَنْ يَتَأَمَّلَ مَا فِيهِ مِنَ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ وَالْمَوَاثِيقِ وَالْعُهُودِ، ثُمَّ يَتَأَمَّلَ تَقْصِيرَهُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ حُزْنٌ وَبُكَاءٌ كَمَا يَحْضُرُ الْخَوَاصَّ فَلْيَبْكِ عَلَى فَقْدِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الْمَصَائِبِ[152].

وَيُسَنُّ التَّرْتِيلُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ[153] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾[154].

وَمِمَّا يُعْتَنَى بِهِ وَيَتَأَكَّدُ الأَمْرُ بِهِ احْتِرَامُ الْقُرْآنِ مِنْ أُمُورٍ قَدْ يَتَسَاهَلُ فِيهَا بَعْضُ الْغَافِلِينَ الْقَارِئِينَ مُجْتَمِعِينَ، فَمِنْ ذَلِكَ اجْتِنَابُ الضَّحِكِ وَاللَّغَطِ وَالْحَدِيثِ فِي خِلاَلِ الْقِرَاءَةِ إِلاَّ كَلاَمًا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْعَبَثُ بِالْيَدِ وَغَيْرِهَا فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَلاَ يَعْبَثُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

---

(150) سورة الإسراء / 109.

(151) الإتقان 1 / 335، والتبيان ص 112. وحديث «فإذا عيناه تذرفان» أخرجه البخاري (فتح الباري 9 / 94)، ومسلم (1 / 551) واللفظ للبخاري.

(152) التبيان ص 114، وإحياء علوم الدين 1 / 284 ط. الحلبي، والإتقان 1 / 335.

(153) الإتقان 1 / 331، والتبيان ص 114.

(154) سورة المزمل / 4.

وَمِنْ ذَلِكَ النَّظَرُ إِلَى مَا يُلْهِي وَيُبَدِّدُ الذِّهْنَ[155].

آدَابُ اسْتِمَاعِ الْقُرْآنِ:

– اسْتِمَاعُ الْقُرْآنِ وَالتَّفَهُّمُ لِمَعَانِيهِ مِنَ الآْدَابِ الْمَحْثُوثِ عَلَيْهَا، وَيُكْرَهُ التَّحَدُّثُ بِحُضُورِ الْقِرَاءَةِ[156].

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ: وَالاِشْتِغَالُ عَنِ السَّمَاعِ بِالتَّحَدُّثِ بِمَا لاَ يَكُونُ أَفْضَلَ مِنَ الاِسْتِمَاعِ سُوءُ أَدَبٍ عَلَى الشَّرْعِ، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لاَ بَأْسَ بِالتَّحَدُّثِ لِلْمَصْلَحَةِ[157].

وَصَرَّحَ الْحَنَفِيَّةُ بِوُجُوبِ الاِسْتِمَاعِ لِلْقِرَاءَةِ مُطْلَقًا، أَيْ فِي الصَّلاَةِ وَخَارِجِهَا[158].

آدَابُ حَامِلِ الْقُرْآنِ:

– مِنْ آدَابِهِ: أَنْ يَكُونَ عَلَى أَكْمَلِ الأَْحْوَالِ وَأَكْرَمِ الشَّمَائِلِ، وَأَنْ يَرْفَعَ نَفْسَهُ عَنْ كُلِّ مَا نَهَى الْقُرْآنُ عَنْهُ إِجْلاَلاً لِلْقُرْآنِ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَصَوِّنًا عَنْ دَنِيءِ الاِكْتِسَابِ، شَرِيفَ النَّفْسِ، مُتَرَفِّعًا عَلَى الْجَبَابِرَةِ وَالْجُفَاةِ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، مُتَوَاضِعًا لِلصَّالِحِينَ وَأَهْلِ الْخَيْرِ وَالْمَسَاكِينِ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَخَشِّعًا ذَا

---

(155) التبيان ص 120.

(156) الإتقان 1 / 343، والبرهان في علوم القرآن 1 / 475، وشرح منتهى الإرادات 1 / 242.

(157) البرهان في علوم القرآن 1 / 475.

(158) ابن عابدين 1 / 366، وتفسير الجصاص 1 / 49 ط. البهية المصرية.

سَكِينَةٍ وَوَقَارٍ، فَقَدْ جَاءَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ ارْفَعُوا رُءُوسَكُمْ فَقَدْ وَضَحَ لَكُمُ الطَّرِيقُ، وَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ لاَ تَكُونُوا عِيَالاً عَلَى النَّاسِ[159].

وَمِنْ أَهَمِّ مَا يُؤْمَرُ بِهِ أَنْ يَحْذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنِ اتِّخَاذِ الْقُرْآنِ مَعِيشَةً يَكْتَسِبُ بِهَا[160]

فَقَدْ جَاءَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِبْلٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ وَلاَ تَغْلُوا فِيهِ وَلاَ تَجْفُوا عَنْهُ وَلاَ تَأْكُلُوا بِهِ»[161].

وَقَدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَخْذِ الأُجْرَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ، مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ أَخْذَ الأُجْرَةِ عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى تِلاَوَتِهِ وَيُكْثِرَ مِنْهَا[162] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُثْنِيًا عَلَى مَنْ كَانَ دَأْبُهُ تِلاَوَةَ آيَاتِ اللَّهِ: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾[163] وَسَمَّاهُ ذِكْرًا وَتَوَعَّدَ الْمُعْرِضَ عَنْهُ،

---

(159) التبيان في آداب حملة القرآن ص 71.

(160) التبيان ص 73.

(161) حديث: «اقرءوا القرآن ولا تغلوا فيه..» أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (4 / 73) وقال: رواه الطبراني، ورجاله ثقات.

(162) التبيان ص 78.

(163) سورة آل عمران / 113.

وَمَنْ تَعَلَّمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ[164] فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَاهَدُوا هَذَا الْقُرْآنَ فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتًا مِنَ الإِبِلِ فِي عُقُلِهَا»[165]

وَقَالَ: «بِئْسَمَا لِأَحَدِهِمْ يَقُولُ: نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ، بَلْ هُوَ نُسِّيَ، اسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ فَلَهُوَ أَشَدُّ تَفَصِّيًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ بِعُقُلِهَا»[166].

آدَابُ النَّاسِ كُلِّهِمْ مَعَ الْقُرْآنِ:

– أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وُجُوبِ تَعْظِيمِ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ عَلَى الإِطْلاَقِ وَتَنْزِيهِهِ وَصِيَانَتِهِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ جَحَدَ مِنْهُ حَرْفًا مِمَّا أُجْمِعَ عَلَيْهِ، أَوْ زَادَ حَرْفًا لَمْ يَقْرَأْ بِهِ أَحَدٌ وَهُوَ عَالِمٌ بِذَلِكَ، فَهُوَ كَافِرٌ[167].

تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ:

– كِتَابُ اللَّهِ بَحْرُهُ عَمِيقٌ، وَفَهْمُهُ دَقِيقٌ، لاَ يَصِلُ إِلَى فَهْمِهِ إِلاَّ مَنْ تَبَحَّرَ فِي الْعُلُومِ وَعَامَلَ اللَّهَ بِتَقْوَاهُ فِي السِّرِّ وَالْعَلاَنِيَةِ، وَأَجَلَّهُ عِنْدَ مَوَاقِفِ الشُّبُهَاتِ[168] وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَحْرُمُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِغَيْرِ

---

(164) البرهان في علوم القرآن 1 / 458.

(165) حديث: «تعاهدوا هذا القرآن..» أخرجه البخاري (فتح الباري 9 / 79)، ومسلم (1 / 545) من حديث أبي موسى الأشعري،واللفظ لمسلم.

(166) حديث: «بئس ما لأحدهم أن يقول نسيت آية كيت..» أخرجه البخاري (فتح الباري 9 / 79)، ومسلم (1 / 544) واللفظ لمسلم.

(167) التبيان ص 202.

(168) البرهان في علوم القرآن 2 / 153.

عِلْمٍ، وَالْكَلاَمُ فِي مَعَانِيهِ لِمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا، وَأَمَّا تَفْسِيرُهُ لِلْعُلَمَاءِ فَجَائِزٌ حَسَنٌ، وَالإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَيْهِ، فَمَنْ كَانَ أَهْلاً لِلتَّفْسِيرِ جَامِعًا لِلأَدَوَاتِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا مَعْنَاهُ، غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْمُرَادُ، فَسَّرَهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُدْرَكُ بِالاِجْتِهَادِ، كَالْمَعَانِي وَالأَحْكَامِ الْخَفِيَّةِ وَالْجَلِيَّةِ وَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ وَالإِعْرَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لاَ يُدْرَكُ بِالاِجْتِهَادِ، كَالأُمُورِ الَّتِي طَرِيقُهَا النَّقْلُ وَتَفْسِيرُ الأَلْفَاظِ اللُّغَوِيَّةِ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ الْكَلاَمُ فِيهِ إِلاَّ بِنَقْلٍ صَحِيحٍ مِنْ جِهَةِ الْمُعْتَمَدِينَ مِنْ أَهْلِهِ[169].

وَأَمَّا مَنْ كَانَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ لِكَوْنِهِ غَيْرَ جَامِعٍ لِأَدَوَاتِهِ، فَحَرَامٌ عَلَيْهِ التَّفْسِيرُ، لَكِنْ لَهُ أَنْ يَنْقُلَ التَّفْسِيرَ عَنِ الْمُعْتَمَدِينَ مِنْ أَهْلِهِ.

تَرْجَمَةُ الْقُرْآنِ:

– اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي جَوَازِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلاَةِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لاَ تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ سَوَاءٌ أَحْسَنَ الْقِرَاءَةَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَمْ لَمْ يُحْسِنْ[170].

---

(169) التبيان ص 204.

(170) مواهب الجليل 1 / 519، وروضة الطالبين 1 / 244، وكشاف القناع 1 / 340.

وَيَرَى أَبُو حَنِيفَةَ جَوَازَ الْقِرَاءَةِ بِالْفَارِسِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ سَوَاءٌ كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ أَوْ لاَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لاَ تَجُوزُ إِذَا كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ اسْمٌ لِمَنْظُومٍ عَرَبِيٍّ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[171] وَالْمُرَادُ نَظْمُهُ[172].

وَأَمَّا تَرْجَمَةُ الْقُرْآنِ خَارِجَ الصَّلاَةِ، وَبَيَانُ مَعْنَاهُ لِلْعَامَّةِ، وَمَنْ لَيْسَ لَهُ فَهْمٌ يَقْوَى عَلَى تَحْصِيلِ مَعْنَاهُ، فَهُوَ جَائِزٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الإِسْلاَمِ[173].

وَتَكُونُ تِلْكَ التَّرْجَمَةُ عِبَارَةً عَنْ مَعْنَى الْقُرْآنِ، وَتَفْسِيرًا لَهُ بِتِلْكَ اللُّغَةِ[174].

سُوَرُ الْقُرْآنِ:

– انْعَقَدَ إِجْمَاعُ الأَئِمَّةِ عَلَى أَنَّ عَدَدَ سُوَرِ الْقُرْآنِ مِائَةٌ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ سُورَةً، الَّتِي جَمَعَهَا عُثْمَانُ رضي الله عنه وَكَتَبَ بِهَا الْمَصَاحِفَ، وَبَعَثَ كُلَّ مُصْحَفٍ إِلَى مَدِينَةٍ مِنْ مُدُنِ الإِسْلاَمِ، وَلاَ يُعَرَّجُ إِلَى مَا رُوِيَ عَنْ أُبَيٍّ أَنَّ عَدَدَهَا مِائَةٌ وَسِتَّ عَشْرَةَ سُورَةً، وَلاَ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: مِائَةٌ وَثَلاَثَ عَشْرَةَ سُورَةً بِجَعْلِ الأَنْفَالِ

(171) سورة الزخرف / 3.
(172) بدائع الصنائع 1 / 112، وتبيين الحقائق 1 / 110.
(173) الموافقات 2 / 68.
(174) كشاف القناع 1 / 340 . 341.

وَبَرَاءَةٌ سُورَةً، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ سُورَةَ الْفِيلِ وَسُورَةَ قُرَيْشٍ سُورَةً وَاحِدَةً، وَبَعْضُهُمْ جَعَلَ الْمُعَوِّذَتَيْنِ سُورَةً، وَكُلُّ ذَلِكَ أَقْوَالٌ شَاذَّةٌ لاَ الْتِفَاتَ إِلَيْهَا[175].

خَتْمُ الْقُرْآنِ:

– كَانَ السَّلَفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَهُمْ عَادَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي قَدْرِ مَا يَخْتِمُونَ فِيهِ[176].

فَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتِمُ الْقُرْآنَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَرَّةً، وَبَعْضُهُمْ مَرَّتَيْنِ، وَانْتَهَى بَعْضُهُمْ إِلَى ثَلاَثٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتِمُ فِي الشَّهْرِ[177].

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالاِخْتِيَارُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلاَفِ الأَشْخَاصِ فَمَنْ كَانَ يَظْهَرُ لَهُ بِدَقِيقِ الْفِكْرِ لَطَائِفُ وَمَعَارِفُ فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى قَدْرِ مَا يَحْصُلُ لَهُ كَمَالُ فَهْمِ مَا يَقْرَؤُهُ، وَكَذَا مَنْ كَانَ مَشْغُولاً بِنَشْرِ الْعِلْمِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ مُهِمَّاتِ الدِّينِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ، فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى قَدْرٍ لاَ يَحْصُلُ بِسَبَبِهِ إِخْلاَلٌ بِمَا هُوَ مُرْصَدٌ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَؤُلاَءِ الْمَذْكُورِينَ فَلْيَسْتَكْثِرْ مَا أَمْكَنَهُ مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ إِلَى حَدِّ الْمَلَلِ وَالْهَذْرَمَةِ[178].

---

(175) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز لمجد الدين الفيروز آبادي 1 / 97 ط. المكتبة العلمية.

(176) التبيان ص 78.

(177) إحياء علوم الدين 1 / 282.

(178) التبيان ص 81 . 82 (والهذرمة: السرعة في القراءة).

وَقَدْ كَرِهَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ الْخَتْمَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ[179].

وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو أَنْ يَخْتِمَ فِي سَبْعٍ أَوْ ثَلاَثٍ»[180] يُحْتَمَلُ أَنَّهُ الأَفْضَلُ فِي الْجُمْلَةِ، أَوْ أَنَّهُ الأَفْضَلُ فِي حَقِّ ابْنِ عَمْرٍو، لِمَا عُلِمَ مِنْ تَرْتِيلِهِ فِي قِرَاءَتِهِ، وَعُلِمَ مِنْ ضَعْفِهِ عَنِ اسْتِدَامَتِهِ أَكْثَرُ مِمَّا حُدَّ لَهُ، وَأَمَّا مَنِ اسْتَطَاعَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلاَ تُمْنَعُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَخْتِمُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ فَقَالَ: مَا أُحْسِنُ ذَلِكَ.

إِنَّ الْقُرْآنَ إِمَامُ كُلِّ خَيْرٍ[181].

– وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ عَقِبَ خَتْمِ الْقُرْآنِ، لِحَدِيثِ الطَّبَرَانِيِّ وَغَيْرِهِ عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ فَلَهُ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ»[182].

وَيُسَنُّ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْخَتْمَةِ أَنْ يَشْرَعَ فِي أُخْرَى عَقِبَ الْخَتْمِ[183]

---

(179) التبيان ص 82.

(180) حديث: «أمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو أن يختم في سبع أو ثلاث» ورد ضمن حديثين الأول فيه ذكر السبع. أخرجه البخاري (فتح الباري 9 / 94) والثانية فيه ذكر الثلاث. أخرجه أحمد (2 / 198).

(181) البرهان في علوم القرآن 1 / 471.

(182) حديث: «من ختم القرآن فله دعوة مستجابة» أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (18 / 259) وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (7 / 172) وقال: فيه عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف.

(183) الإتقان 1 / 346.

لِحَدِيثِ: «أَحَبُّ الأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ الْحَالُّ الْمُرْتَحِلُ، الَّذِي يَضْرِبُ مِنْ أَوَّلِ الْقُرْآنِ إِلَى آخِرِهِ، كُلَّمَا حَلَّ ارْتَحَلَ»[184].

نَقْشُ الْخِيطَانِ بِالْقُرْآنِ:

– ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَبَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ نَقْشُ الْخِيطَانِ بِالْقُرْآنِ:

وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ: يُرْجَى أَنْ يَجُوزَ[185].

النُّشْرَةُ:

– اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي النُّشْرَةِ وَهِيَ أَنْ يَكْتُبَ شَيْئًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ أَوْ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ يَغْسِلَهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ يَمْسَحَ بِهِ الْمَرِيضَ أَوْ يَسْقِيَهُ، فَأَجَازَهَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، قِيلَ: الرَّجُلُ يُؤْخَذُ عَنِ امْرَأَتِهِ أَيُحَلُّ عَنْهُ وَيُنَشَّرُ؟ قَالَ: لاَ بَأْسَ بِهِ، وَمَا يَنْفَعُ لَمْ يُنْهَ عَنْهُ[186].

---

(184) حديث: «أحب الأعمال إلى الله الحال المرتحل..» أخرجه الترمذي (5 / 198) من حديث ابن عباس وقال: إسناده ليس بالقوي.

(185) الفتاوى الهندية 5 / 323، والزرقاني 1 / 93، وروضة الطالبين 1 / 80، والتبيان ص 213، وكشاف القناع 1 / 137.

(186) تفسير القرطبي 10 / 318، والآداب الشرعية 3 / 73.

وَمِمَّنْ صَرحَ بِالْجَوَازِ الْحَنَابِلَةُ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ مِنْهُمُ الْعِمَادُ النِّيهِيُّ تِلْمِيذُ الْبَغَوِيِّ قَالَ: لاَ يَجُوزُ ابْتِلاَعُ رُقْعَةٍ فِيهَا آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَلَوْ غَسَلَهَا وَشَرِبَ مَاءَهَا جَازَ، وَجَزَمَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالرَّافِعِيُّ بِجَوَازِ أَكْلِ الأَطْعِمَةِ الَّتِي كُتِبَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ[187].

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: النُّشْرَةُ مِنْ جِنْسِ الطِّبِّ فَهِيَ غُسَالَةُ شَيْءٍ لَهُ فَضْلٌ، فَهِيَ كَوُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[188]، وَقَالَ ﷺ: «لاَ بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ»[189]، وَ «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ»[190].

وَمَنَعَهَا الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ[191].

(187) البرهان في علوم القرآن 1 / 476، وكشاف القناع 2 / 77، وشرح منتهى الإرادات 1 / 320، ومطالب أولي النهى 1 / 836.

(188) تفسير القرطبي 10 / 319.

(189) حديث: «لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك» أخرجه مسلم (4 / 1727) من حديث عوف بن مالك الأشجعي.

(190) حديث: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل» أخرجه مسلم (4 / 1726) من حديث جابر بن عبد الله.

(191) تفسير القرطبي 10 / 318.

قِرَاءَاتٌ

التَّعْرِيفُ:

– الْقِرَاءَاتُ فِي اللُّغَةِ جَمْعُ قِرَاءَةٍ وَهِيَ التِّلاَوَةُ[192].

وَالْقِرَاءَاتُ فِي الاِصْطِلاَحِ: عِلْمٌ بِكَيْفِيَّةِ أَدَاءِ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَاخْتِلاَفِهَا مَعْزُوًّا لِنَاقِلِهِ.

وَمَوْضُوعُ عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ: كَلِمَاتُ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ.

وَفَائِدَتُهُ: صِيَانَتُهُ عَنِ التَّحْرِيفِ وَالتَّغْيِيرِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ فَوَائِدَ كَثِيرَةٍ تُبْنَى عَلَيْهَا الأَحْكَامُ[193].

الأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ:

الْقُرْآنُ:

– الْقُرْآنُ: هُوَ الْكَلاَمُ الْمُنَزَّلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ الْمَكْتُوبُ فِي الْمَصَاحِفِ، الْمَنْقُولُ إِلَيْنَا نَقْلاً مُتَوَاتِرًا[194].

---

(192) القاموس المحيط، والمعجم الوسيط مادة (قرأ).

(193) إتحاف فضلاء البشر ص 5، وإبراز المعاني من حرز الأماني ص 12.

(194) إرشاد الفحول للشوكاني ص 29.

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: الْقُرْآنُ وَالْقِرَاءَاتُ حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ، فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِلْبَيَانِ وَالإِعْجَازِ، وَالْقِرَاءَاتُ اخْتِلاَفُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ، مِنَ الْحُرُوفِ وَكَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَشْدِيدٍ وَغَيْرِهِمَا[195].

أَرْكَانُ الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ:

– قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيّ: كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ – وَلَوْ بِوَجْهٍ – وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ – وَلَوِ احْتِمَالاً – وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لاَ يَجُوزُ رَدُّهَا، وَلاَ يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ، وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشَرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الأَرْكَانِ الثَّلاَثَةِ، أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةً، أَوْ شَاذَّةً، أَوْ بَاطِلَةً، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.

قَالَ أَبُو شَامَةَ: فَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يُغْتَرَّ بِكُلِّ قِرَاءَةٍ تُعْزَى إِلَى أَحَدِ السَّبْعَةِ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهَا لَفْظُ الصِّحَّةِ، وَأَنَّهَا أُنْزِلَتْ هَكَذَا، إِلاَّ إِذَا دَخَلَتْ فِي ذَلِكَ الضَّابِطِ، فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى كُلِّ قَارِئٍ مِنَ السَّبْعَةِ

(195) الإتقان في علوم القرآن 1 / 80، وإتحاف فضلاء البشر ص 5.

وَغَيْرِهِمْ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ وَالشَّاذِّ، غَيْرَ أَنَّ هَؤُلاَءِ السَّبْعَةَ لِشُهْرَتِهِمْ وَكَثْرَةِ الصَّحِيحِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ فِي قِرَاءَتِهِمْ تَرْكَنُ النَّفْسُ إِلَى مَا نُقِلَ عَنْهُمْ فَوْقَ مَا يُنْقَلُ عَنْ غَيْرِهِمْ(196).

الْفَرْقُ بَيْنَ الْقِرَاءَاتِ وَالرِّوَايَاتِ وَالطُّرُقِ:

– الْخِلاَفُ فِي الْقِرَاءَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَى الإِمَامِ، أَوْ إِلَى الرَّاوِي عَنِ الإِمَامِ، أَوْ إِلَى الآْخِذِ عَنِ الرَّاوِي.

فَإِنْ كَانَ الْخِلاَفُ مَنْسُوبًا لإِمَامٍ مِنَ الأَْئِمَّةِ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الرُّوَاةُ فَهُوَ قِرَاءَةٌ، وَإِنْ كَانَ مَنْسُوبًا لِلرَّاوِي عَنِ الإِمَامِ فَهُوَ رِوَايَةٌ، وَكُلُّ مَا نُسِبَ لِلآْخِذِ عَنِ الرَّاوِي وَإِنْ سَفَلَ فَهُوَ طَرِيقٌ.

وَهَذَا هُوَ الْخِلاَفُ الْوَاجِبُ، فَهُوَ عَيْنُ الْقِرَاءَاتِ وَالرِّوَايَاتِ وَالطُّرُقِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْقَارِئَ مُلْزَمٌ بِالإِْتْيَانِ بِجَمِيعِهَا، فَلَوْ أَخَلَّ بِشَيْءٍ مِنْهَا عُدَّ ذَلِكَ نَقْصًا فِي رِوَايَتِهِ.

وَأَمَّا الْخِلاَفُ الْجَائِزُ، فَهُوَ خِلاَفُ الأَْوْجُهِ الَّتِي عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ وَالإِْبَاحَةِ، كَأَوْجُهِ الْبَسْمَلَةِ، وَأَوْجُهِ الْوَقْفِ عَلَى عَارِضِ السُّكُونِ، فَالْقَارِئُ مُخَيَّرٌ فِي الإِْتْيَانِ بِأَيِّ وَجْهٍ مِنْهَا، غَيْرُ مُلْزَمٍ بِالإِْتْيَانِ بِهَا كُلِّهَا، فَلَوْ أَتَى بِوَجْهٍ وَاحِدٍ مِنْهَا أَجْزَأَهُ، وَلاَ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ تَقْصِيرًا مِنْهُ، وَلاَ نَقْصًا فِي رِوَايَتِهِ.

---

(196) النشر في القراءات العشر 1 / 9 ط. المكتبة التجارية الكبرى، والإتقان 1 / 75 ط. مصطفى الحلبي 1935 م، وإتحاف فضلاء البشر ص 6.

وَهَذِهِ الأَوْجُهُ الاِخْتِيَارِيَّةُ لاَ يُقَالُ لَهَا قِرَاءَاتٌ، وَلاَ رِوَايَاتٌ، وَلاَ طُرُقٌ، بَلْ يُقَالُ لَهَا أَوْجُهٌ فَقَطْ[197].

أَنْوَاعُ الْقِرَاءَاتِ:

– قَالَ الإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ: جَمِيعُ مَا رُوِيَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ يُقْرَأُ بِهِ الْيَوْمَ، وَذَلِكَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلاَثُ خِلاَلٍ وَهُنَّ: أَنْ يُنْقَلَ عَنِ الثِّقَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَكُونَ وَجْهُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ سَائِغًا، وَيَكُونَ مُوَافِقًا لِخَطِّ الْمُصْحَفِ، فَإِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الْخِلاَلُ الثَّلاَثُ قُرِئَ بِهِ، وَقُطِعَ عَلَى مَغِيبِهِ وَصِحَّتِهِ وَصِدْقِهِ؛ لأَنَّهُ أُخِذَ عَنْ إِجْمَاعٍ مِنْ جِهَةِ مُوَافَقَةِ خَطِّ الْمُصْحَفِ، وَكَفَرَ مَنْ جَحَدَهُ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا صَحَّ نَقْلُهُ عَنِ الآحَادِ، وَصَحَّ وَجْهُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَخَالَفَ لَفْظُهُ خَطَّ الْمُصْحَفِ، فَهَذَا يُقْبَلُ وَلاَ يُقْرَأُ بِهِ لِعِلَّتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ بِإِجْمَاعٍ، إِنَّمَا أُخِذَ بِأَخْبَارِ الآحَادِ، وَلاَ يَثْبُتُ قُرْآنٌ يُقْرَأُ بِهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

وَالْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا قَدْ أُجْمِعَ عَلَيْهِ، فَلاَ يُقْطَعُ عَلَى مَغِيبِهِ وَصِحَّتِهِ، وَمَا لَمْ يُقْطَعْ عَلَى صِحَّتِهِ لاَ يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِ، وَلاَ يَكْفُرُ مَنْ جَحَدَهُ، وَلَبِئْسَ مَا صَنَعَ إِذَا جَحَدَهُ.

---

(197) إتحاف فضلاء البشر 17 . 18، والبدور الزاهرة ص 10.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: هُوَ مَا نَقَلَهُ غَيْرُ ثِقَةٍ، أَوْ نَقَلَهُ ثِقَةٌ وَلاَ وَجْهَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَهَذَا لاَ يُقْبَلُ وَإِنْ وَافَقَ خَطَّ الْمُصْحَفِ.

وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْجَزَرِيّ وَالسُّيُوطِيُّ كَلاَمَ أَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ[198].

– وَتَنْقَسِمُ الْقِرَاءَاتُ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ إِلَى الأَنْوَاعِ الآتِيَةِ:

الأَوَّلُ: الْمُتَوَاتِرُ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ جَمْعٌ لاَ يُمْكِنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، عَنْ مِثْلِهِمْ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَغَالِبُ الْقِرَاءَاتِ كَذَلِكَ.

الثَّانِي: الْمَشْهُورُ، وَهُوَ مَا صَحَّ سَنَدُهُ وَلَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ الْمُتَوَاتِرِ، وَوَافَقَ الْعَرَبِيَّةَ وَالرَّسْمَ، وَاشْتَهَرَ عِنْدَ الْقُرَّاءِ فَلَمْ يَعُدُّوهُ مِنَ الْغَلَطِ، وَلاَ مِنَ الشُّذُوذِ، وَيُقْرَأُ بِهِ، وَمِثَالُهُ مَا اخْتَلَفَتِ الطُّرُقُ فِي نَقْلِهِ عَنِ السَّبْعَةِ، فَرَوَاهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنْهُمْ دُونَ بَعْضٍ.

الثَّالِثُ: الآحَادُ، وَهُوَ مَا صَحَّ سَنَدُهُ، وَخَالَفَ الرَّسْمَ أَوِ الْعَرَبِيَّةَ، أَوْ لَمْ يَشْتَهِرِ الاِشْتِهَارَ الْمَذْكُورَ، وَلاَ يُقْرَأُ بِهِ، وَقَدْ عَقَدَ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ لِذَلِكَ بَابًا أَخْرَجَا فِيهِ شَيْئًا كَثِيرًا صَحِيحَ الإِسْنَادِ.

الرَّابِعُ: الشَّاذُّ، وَهُوَ مَا لَمْ يَصِحَّ سَنَدُهُ.

---

(198) النشر في القراءات العشر 1 / 14 ط، المكتبة التجارية الكبرى. والإتقان في علوم القرآن 1 / 76 ط. مصطفى الحلبي 1935 م.

الْخَامِسُ: الْمَوْضُوعُ، كَقِرَاءَاتِ الْخُزَاعِيِّ.

قَالَ السُّيُوطِيُّ: وَظَهَرَ لِي سَادِسٌ يُشْبِهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ الْمُدْرَجِ، وَهُوَ مَا زِيدَ فِي الْقِرَاءَاتِ عَلَى وَجْهِ التَّفْسِيرِ، كَقِرَاءَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ)[199] وَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ)[200]

الْقِرَاءَاتُ الْمُتَوَاتِرَةُ وَالشَّاذَّةُ:

– اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الْمُتَوَاتِرِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ.

فَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ فِي الصَّحِيحِ، وَالْمَالِكِيَّةُ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَالْحَنَابِلَةُ، إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةَ هِيَ قِرَاءَاتُ قُرَّاءِ الإِسْلاَمِ الْمَشْهُورِينَ الْعَشَرَةِ.

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: الْقُرْآنُ الَّذِي تَجُوزُ بِهِ الصَّلاَةُ بِالاِتِّفَاقِ هُوَ الْمَضْبُوطُ فِي الْمَصَاحِفِ الأَئِمَّةِ الَّتِي بَعَثَ بِهَا عُثْمَانُ رضي الله عنه إِلَى الأَمْصَارِ، وَهُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ الأَئِمَّةُ الْعَشَرَةُ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَوَاتِرُ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، فَمَا فَوْقَ السَّبْعَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ غَيْرُ شَاذٍّ، وَإِنَّمَا الشَّاذُّ مَا وَرَاءَ الْعَشَرَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

---

(199) قوله تعالى: (وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) سورة النساء / 12.

(200) قوله تعالى: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) سورة البقرة / 198. انظر الإتقان في علوم القرآن 1 / 241، 242، 243 ط. دار ابن كثير 1987 م.

وَقَالَ الْعَدَوِيُّ: الشَّاذُّ عِنْدَ ابْنِ السُّبْكِيِّ مَا وَرَاءَ الْعَشَرَةِ، وَعِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي أُصُولِهِ مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ، وَقَوْلُ ابْنِ السُّبْكِيِّ هُوَ الصَّحِيحُ فِي الأُصُولِ، وَقَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ مَرْجُوعٌ فِيهِ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةَ هِيَ سَبْعٌ فَقَطْ، وَهِيَ قِرَاءَاتُ أَبِي عَمْرٍو، وَنَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَعَاصِمٍ، وَحَمْزَةَ، وَالْكِسَائِيِّ، وَمَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ شَاذٌّ

وَذَهَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى أَنَّ الشَّاذَّ مَا وَرَاءَ الْعَشَرَةِ، وَصَوَّبَهُ ابْنُ السُّبْكِيِّ وَغَيْرُهُ[201].

أَشْهَرُ الْقُرَّاءِ وَرُوَاتُهُمْ:

– الْقِرَاءَاتُ ثَلاَثَةُ أَصْنَافٍ، قِرَاءَاتٌ مُتَّفَقٌ عَلَى تَوَاتُرِهَا، وَقِرَاءَاتٌ مُخْتَلَفٌ فِي تَوَاتُرِهَا، وَقِرَاءَاتٌ شَاذَّةٌ.

فَأَصْحَابُ الْقِرَاءَاتِ الْمُتَّفَقِ عَلَى تَوَاتُرِهَا

سَبْعَةٌ، وَهُمْ:

1 – نَافِعٌ الْمَدَنِيُّ: وَهُوَ أَبُو رُوَيْمٍ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ اللَّيْثِيُّ وَرَاوِيَاهُ: قَالُونُ، وَوَرْشٌ.

2 – ابْنُ كَثِيرٍ: وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ الْمَكِّيُّ.

(201) حاشية ابن عابدين 1 / 326، وحاشية العدوي على الخرشي 2 / 25، وشرح روض الطالب 1 / 63، ومطالب أولي النهى 1 / 439، وكشاف القناع 1 / 345.

وَهُوَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَرَاوِيَاهُ: الْبَزِّيُّ، وَقُنْبُلٌ.

3 – أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ: وَهُوَ زَبَّانُ بْنُ الْعَلاَءِ بْنِ عَمَّارٍ الْمَازِنِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَرَاوِيَاهُ: الدُّورِيُّ، وَالسُّوسِيُّ.

4 – ابْنُ عَامِرٍ الشَّامِيُّ: وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الشَّامِيُّ الْيَحْصُبِيُّ، وَهُوَ مِنَ التَّابِعِينَ، قَاضِي دِمَشْقَ فِي خِلاَفَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَيُكَنَّى أَبَا عِمْرَانَ، وَرَاوِيَاهُ: هِشَامٌ، وَابْنُ ذَكْوَانَ.

5 – عَاصِمٌ الْكُوفِيُّ: وَهُوَ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ، وَيُقَالُ لَهُ ابْنُ بَهْدَلَةَ، وَيُكَنَّى أَبَا بَكْرٍ، وَهُوَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَرَاوِيَاهُ: شُعْبَةُ، وَحَفْصٌ.

6 – حَمْزَةُ الْكُوفِيُّ: وَهُوَ حَمْزَةُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ عُمَارَةَ الزَّيَّاتُ الْفَرَضِيُّ التَّيْمِيُّ، وَيُكَنَّى أَبَا عُمَارَةَ، وَرَاوِيَاهُ: خَلَفٌ، وَخَلاَّدٌ.

7 – الْكِسَائِيُّ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ النَّحْوِيُّ، وَيُكَنَّى أَبَا الْحَسَنِ، وَرَاوِيَاهُ: أَبُو الْحَارِثِ، وَحَفْصٌ الدُّورِيُّ.

وَأَصْحَابُ الْقِرَاءَاتِ الْمُخْتَلَفِ فِي تَوَاتُرِهَا ثَلاَثَةٌ، وَهُمْ:

1 – أَبُو جَعْفَرٍ الْمَدَنِيُّ: وَهُوَ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، وَرَاوِيَاهُ: ابْنُ وَرْدَانَ، وَابْنُ جَمَّازٍ.

2 – يَعْقُوبُ الْبَصْرِيُّ: وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ زَيْدٍ الْحَضْرَمِيُّ، وَرَاوِيَاهُ: رُوَيْسٌ، وَرَوْحٌ.

3 – خَلَفٌ: وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ خَلَفُ بْنُ هِشَامِ بْنِ ثَعْلَبٍ الْبَزَّازُ الْبَغْدَادِيُّ، وَرَاوِيَاهُ: إِسْحَاقُ، وَإِدْرِيسُ.

وَأَصْحَابُ الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ هُمْ:

1 – ابْنُ مُحَيصٍ: وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَكِّيُّ، وَرَاوِيَاهُ: الْبَزِّيُّ السَّابِقُ، وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ شَنَبُوذَ.

2 – الْيَزِيدِيُّ: وَهُوَ يَحْيَى بْنُ الْمُبَارَكِ، وَرَاوِيَاهُ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ، وَأَحْمَدُ بْنُ فَرْحٍ.

3 – الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: وَهُوَ أَبُو سَعِيدِ بْنُ يَسَارٍ، وَرَاوِيَاهُ: شُجَاعُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ الْبَلْخِيُّ، وَالدُّورِيُّ أَحَدُ رَاوِيَيْ أَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلاَءِ.

4 – الأَعْمَشُ: وَهُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، وَرَاوِيَاهُ: الْحَسَنُ بْنُ سَعِيدٍ الْمُطَّوِّعِيُّ، وَأَبُو الْفَرَجِ الشَّنَبُوذِيُّ الشَّطَوِيُّ[202].

الْقِرَاءَةُ بِالْقِرَاءَاتِ فِي الصَّلاَةِ:

9 – اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِالْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ فِي الصَّلاَةِ فِي الْجُمْلَةِ.

وَاخْتَارَ الْحَنَفِيَّةُ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو، وَحَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ.

(202) النشر في القراءات العشر 1 / 54، وإتحاف فضلاء البشر ص 7.

وَاخْتَارَ الْحَنَابِلَةُ قِرَاءَةَ نَافِعٍ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، ثُمَّ قِرَاءَةَ عَاصِمٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَيَّاشٍ[203].

(203) حاشية ابن عابدين 326، وحاشية العدوي على الخرشي 2 / 25، والمجموع شرح المهذب 3 / 392، وكشاف القناع 1 / 345.

قِرَاءَةٌ

التَّعْرِيفُ:

– الْقِرَاءَةُ فِي اللُّغَةِ: التِّلاَوَةُ، يُقَالُ قَرَأَ الْكِتَاب قِرَاءَةً وَقُرْآنًا: تَتَبَّعَ كَلِمَاتِهِ نَظَرًا، نَطَقَ بِهَا أَوْ لَمْ يَنْطِقْ.

وَقَرَأَ الآْيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: نَطَقَ بِأَلْفَاظِهَا عَنْ نَظَرٍ أَوْ عَنْ حِفْظٍ فَهُوَ قَارِئٌ، وَالْجَمْعُ قُرَّاءٌ، وَقَرَأَ السَّلاَمَ عَلَيْهِ قِرَاءَةً: أَبْلَغَهُ إِيَّاهُ، وَقَرَأَ الشَّيْءَ قُرْءًا وَقُرْآنًا: جَمَعَهُ وَضَمَّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ.

وَاقْتَرَأَ الْقُرْآنَ وَالْكِتَابَ: قَرَأَهُ، وَاسْتَقْرَأَهُ: طَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ، وَقَارَأَهُ مُقَارَأَةً وَقِرَاءً: دَارَسَهُ.

وَالْقَرَّاءُ: الْحَسَنُ الْقِرَاءَةِ[204].

وَالْقِرَاءَةُ اصْطِلاَحًا: هِيَ تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ بِلِسَانِهِ بِحَيْثُ يُسْمِعُ نَفْسَهُ، وَفِي قَوْلٍ وَإِنْ لَمْ يُسْمِعْ نَفْسَهُ[205].

الأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ:

أ – التِّلاَوَةُ:

---

(204) القاموس المحيط والمعجم الوسيط مادة (قرأ).

(205) غنية المتملي في شرح منية المصلي 275 ط. دار سعادت 1325 هـ، وجواهر الإكليل 1 / 47، وشرح روض الطالب 1 / 150، وكشاف القناع 1 / 332.

– التِّلاَوَةُ فِي اللُّغَةِ: الْقِرَاءَةُ، تَقُولُ: تَلَوْتُ الْقُرْآنَ تِلاَوَةً قَرَأْتَهُ، وَتَأْتِي بِمَعْنَى تَبِعَ، تَقُولُ: تَلَوْتُ الرَّجُلَ أَتْلُوهُ تُلُوًّا: تَبِعْتَهُ، وَتَتَالَتِ الأُمُورُ: تَلاَ بَعْضُهَا بَعْضًا.

وَتَأْتِي بِمَعْنَى التَّرْكِ وَالْخِذْلاَنِ[206].

وَالتِّلاَوَةُ اصْطِلاَحًا: هِيَ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ مُتَتَابِعَةً[207].

وَفِي فُرُوقِ أَبِي هِلاَلٍ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ وَالتِّلاَوَةِ: أَنَّ التِّلاَوَةَ لاَ تَكُونُ إِلاَّ لِكَلِمَتَيْنِ فَصَاعِدًا، وَالْقِرَاءَةُ تَكُونُ لِلْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، يُقَالُ قَرَأَ فُلاَنٌ اسْمَهُ، وَلاَ يُقَالُ تَلاَ اسْمَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ التِّلاَوَةِ اتِّبَاعُ الشَّيْءِ الشَّيْءَ، يُقَالُ تَلاَهُ: إِذَا تَبِعَهُ، فَتَكُونُ التِّلاَوَةُ فِي الْكَلِمَاتِ يَتْبَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَلاَ تَكُونُ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ إِذْ لاَ يَصِحُّ فِيهَا التُّلُوُّ[208].

وَقَالَ صَاحِبُ الْكُلِّيَّاتِ: الْقِرَاءَةُ أَعَمُّ مِنَ التِّلاَوَةِ[209].

ب – التَّرْتِيلُ:

– التَّرْتِيلُ فِي اللُّغَةِ: التَّمَهُّلُ وَالإِبَانَةُ.

يُقَالُ رَتَّلَ الْكَلاَمَ: أَحْسَنَ تَأْلِيفَهُ وَأَبَانَهُ وَتَمَهَّلَ فِيهِ.

---

(206) لسان العرب، والمصباح المنير مادة (تلو).
(207) الكليات 2 / 95.
(208) الفروق لأبي هلال العسكري ص 48.
(209) الكليات 2 / 95.

وَالتَّرْتِيلُ فِي الْقِرَاءَةِ: التَّرَسُّلُ فِيهَا وَالتَّبْيِينُ مِنْ غَيْرِ بَغْيٍ[210].

وَالتَّرْتِيلُ اصْطِلاَحًا: التَّأَنِّي فِي الْقِرَاءَةِ وَالتَّمَهُّلُ وَتَبْيِينُ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ[211].

وَالصِّلَةُ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ وَالتَّرْتِيلِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ.

الأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ:

أ – الْقِرَاءَةُ فِي الصَّلاَةِ:

مَا يَجِبُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلاَةِ:

– ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلاَةِ، فَتَجِبُ قِرَاءَتُهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْ كُلِّ صَلاَةٍ، فَرْضًا أَوْ نَفْلاً، جَهْرِيَّةً كَانَتْ أَوْ سِرِّيَّةً، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لاَ صَلاَةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «لاَ تُجْزِئُ صَلاَةٌ لاَ يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»[212].

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ رُكْنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلاَةِ يَتَحَقَّقُ بِقِرَاءَةِ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾[213].

---

(210) لسان العرب والمصباح المنير.

(211) تفسير القرطبي 1 / 17 ط. دار الكتب المصرية، والمغرب 183.

(212) حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» أخرجه البخاري (فتح الباري 2 / 237)، ومسلم (1 / 295) من حديث عبادة بن الصامت، والرواية الأخرى أخرجها الدارقطني (1 / 322). وصحح إسنادها.

(213) سورة المزمل / 20.

أَمَّا قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فَهِيَ مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلاَةِ وَلَيْسَتْ بِرُكْنٍ.

وَيَقْصِدُونَ بِالآيَةِ هُنَا الطَّائِفَةَ مِنَ الْقُرْآنِ مُتَرْجَمَةً – أَيِ اعْتُبِرَ لَهَا مَبْدَأٌ وَمَقْطَعٌ – وَأَقَلُّهَا سِتَّةُ أَحْرُفٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾[214].

وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: أَدْنَى مَا يُجْزِئُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلاَةِ ثَلاَثُ آيَاتٍ قِصَارٍ أَوْ آيَةٌ طَوِيلَةٌ[215].

مَا يُسَنُّ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلاَةِ:

– ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ يُسَنُّ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَقْرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ.

كَمَا ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ قِرَاءَةَ أَقْصَرِ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَاجِبٌ وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ، فَإِنْ أَتَى بِهَا انْتَفَتِ الْكَرَاهَةُ التَّحْرِيمِيَّةُ.

الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي الْمُفَصَّلِ:

فَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ طِوَالَ الْمُفَصَّلِ مِنَ (الْحُجُرَاتِ) إِلَى (الْبُرُوجِ)، وَالأَوْسَاطَ مِنْهَا إِلَى (لَمْ يَكُنْ)، وَالْقِصَارَ مِنْهَا إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ.

---

(214) سورة الإخلاص / 3.

(215) حاشية ابن عابدين 1 / 300، 360، وفتح القدير 1 / 234، وحاشية الدسوقي 1 / 231، 236، ومغني المحتاج 1 / 155، 156، وكشاف القناع 1 / 336، 386.

وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ طِوَالُ الْمُفَصَّلِ مِنَ (الْحُجُرَاتِ) إِلَى (النَّازِعَاتِ)، وَأَوْسَاطُهُ مِنْ (عَبَسَ) إِلَى (الضُّحَى)، وَقِصَارُهُ مِنَ (الضُّحَى) إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: طِوَالُ الْمُفَصَّلِ كَالْحُجُرَاتِ وَاقْتَرَبَتْ وَالرَّحْمَنُ، وَأَوْسَاطُهُ كَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَقِصَارُهُ كَالْعَصْرِ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ.

وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ أَوَّلَ الْمُفَصَّلِ سُورَةُ ق، لِحَدِيثِ أَوْسِ بْنِ حُذَيْفَةَ قَالَ: «سَأَلْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ يُحَزِّبُونَ الْقُرْآنَ؟ قَالُوا: ثَلَاثٌ وَخَمْسٌ، وَسَبْعٌ، وَتِسْعٌ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَحِزْبُ الْمُفَصَّلِ وَحْدَهُ»[216].

قَالُوا: وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ أَوَّلَ الْمُفَصَّلِ السُّورَةُ التَّاسِعَةُ وَالْأَرْبَعُونَ مِنْ أَوَّلِ الْبَقَرَةِ لاَ مِنَ الْفَاتِحَةِ.

وَآخِرَ طِوَالِهِ سُورَةُ عَمَّ، وَأَوْسَاطَهُ مِنْهَا لِلضُّحَى، وَقِصَارَهُ مِنْهَا لِآخِرِ الْقُرْآنِ[217].

---

(216) حديث أوس بن حذيفة: سألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. أخرجه أبو داود (2 / 116).

(217) حاشية ابن عابدين 1 / 362، وتبيين الحقائق 1 / 129، وحاشية الدسوقي 1 / 242، 247، والخرشي على خليل 1 / 274، وشرح روض الطالب 1 / 154، ومغني المحتاج 1 / 161، وكشاف القناع 1 / 342، ومطالب أولي النهى 1 / 435، 436.

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَمَا يَجُوزُ فِي الصَّلاَةِ:

6 – ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى جَوَازِ قِرَاءَةِ سُورَةٍ مَخْصُوصَةٍ فِي الصَّلاَةِ، بَلِ اسْتَحَبَّ الشَّافِعِيَّةُ قِرَاءَةَ السَّجْدَةِ وَالإِنْسَانِ فِي صُبْحِ الْجُمُعَةِ، وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ لاَ تُسْتَحَبُّ الْمُدَاوَمَةُ عَلَيْهِمَا لِيُعْرَفَ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ.

قَالَ الْحَنَابِلَةُ: لاَ يُكْرَهُ مُلاَزَمَةُ سُورَةٍ يُحْسِنُ غَيْرَهَا مَعَ اعْتِقَادِهِ جَوَازَ غَيْرِهَا.

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يُوَقِّتَ بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ لِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ كَالسَّجْدَةِ وَالإِنْسَانِ لِفَجْرِ الْجُمُعَةِ، وَالْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ لِلْجُمُعَةِ.

قَالَ الْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ: الْمُدَاوَمَةُ مُطْلَقًا مَكْرُوهَةٌ سَوَاءٌ رَآهُ حَتْمًا يُكْرَهُ غَيْرُهُ أَوْ لاَ، لإِيهَامِهِ التَّعْيِينَ، كَمَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ بِذَلِكَ أَحْيَانًا تَبَرُّكًا بِالْمَأْثُورِ[218].

وَكَرِهَ مَالِكٌ الاِقْتِصَارَ عَلَى بَعْضِ السُّورَةِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ.

كَمَا يُكْرَهُ عِنْدَ الأَكْثَرِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ أَنْ يَقْرَأَ آخِرَ سُورَةٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ آخِرَ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ.

---

(218) فتح القدير 1 / 238، حاشية الدسوقي 1 / 242، مغني

=

وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يُكْرَهُ قِرَاءَةُ بَعْضِ السُّورَةِ، لِعُمُومِ قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾[219] لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ يَقْرَأُ فِي الأُولَى مِنْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾[220] وَفِي الثَّانِيَةِ قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾»[221].

لَكِنْ صَرَّحَ الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّ السُّورَةَ الْكَامِلَةَ أَفْضَلُ مِنْ قَدْرِهَا مِنْ طَوِيلَةٍ؛ لِأَنَّ الاِبْتِدَاءَ بِهَا وَالْوَقْفَ عَلَى آخِرِهَا صَحِيحَانِ بِالْقَطْعِ بِخِلاَفِهِمَا فِي بَعْضِ السُّورَةِ، فَإِنَّهُمَا يَخْفَيَانِ، وَمَحَلُّهُ فِي غَيْرِ التَّرَاوِيحِ، أَمَّا فِيهَا فَقِرَاءَةُ بَعْضِ الطَّوِيلَةِ أَفْضَلُ، وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّ السُّنَّةَ فِيهَا الْقِيَامُ بِجَمِيعِ الْقُرْآنِ، بَلْ صَرَّحُوا بِأَنَّ كُلَّ مَحَلٍّ وَرَدَ فِيهِ الأَمْرُ بِالْبَعْضِ فَالاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ كَقِرَاءَةِ آيَتَيِ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ[222].

وَصَرَّحَ الْحَنَفِيَّةُ بِأَنَّهُ إِذَا قَرَأَ الْمُصَلِّي سُورَةً وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ فَالأَصَحُّ أَنَّهُ لاَ يُكْرَهُ، لَكِنْ لاَ يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ، وَلَوْ فَعَلَ لاَ بَأْسَ بِهِ.

=المحتاج 1 / 163، شرح روض الطالب 1 / 155، كشاف القناع 1 / 374.

(219) سورة المزمل / 20.

(220) سورة البقرة / 136.

(221) سورة آل عمران / 64، والحديث أخرجه مسلم (1 / 502).

(222) فتح القدير 1 / 242، وحاشية الدسوقي 1 / 242، ومغني المحتاج 1 / 162، كشاف القناع 1 / 374.

وَصَرَّحُوا أَيْضًا بِكَرَاهَةِ الِانْتِقَالِ مِنْ آيَةٍ مِنْ سُورَةٍ إِلَى آيَةٍ مِنْ سُورَةٍ أُخْرَى، أَوْ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ وَبَيْنَهُمَا آيَاتٌ(223).

وَصَرَّحَ الْحَنَابِلَةُ بِكَرَاهَةِ قِرَاءَةِ كُلِّ الْقُرْآنِ فِي فَرْضٍ وَاحِدٍ لِعَدَمِ نَقْلِهِ وَلِلإِطَالَةِ، وَلاَ تُكْرَهُ قِرَاءَتُهُ كُلِّهِ فِي نَفْلٍ؛ لأَنَّ عُثْمَانَ ﷺ كَانَ يَخْتِمُ الْقُرْآنَ فِي رَكْعَةٍ، وَلاَ تُكْرَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ كُلِّهِ فِي الْفَرَائِضِ عَلَى تَرْتِيبِهِ.

قَالَ حَرْبٌ: قُلْتُ لأَحْمَدَ: الرَّجُلُ يَقْرَأُ عَلَى التَّأْلِيفِ فِي الصَّلاَةِ، الْيَوْمَ سُورَةً وَغَدًا الَّتِي تَلِيهَا؟ قَالَ: لَيْسَ فِي هَذَا شَيْءٌ، إِلاَّ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْمُفَصَّلِ وَحْدَهُ(224).

مَا يَحْرُمُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلاَةِ:

– نَصَّ الْحَنَفِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَوْ تَرَكَ تَرْتِيبَ السُّوَرِ لاَ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مَعَ كَوْنِهِ وَاجِبًا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ وَاجِبًا أَصْلِيًّا مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلاَةِ(225).

وَصَرَّحَ الْمَالِكِيَّةُ بِحُرْمَةِ تَنْكِيسِ الآيَاتِ الْمُتَلاَصِقَةِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنَّهُ يُبْطِلُ الصَّلاَةَ؛ لأَنَّهُ كَكَلاَمٍ أَجْنَبِيٍّ(226).

---

(223) فتح القدير 1 / 242 . 243.
(224) كشاف القناع 1 / 375.
(225) ابن عابدين 1 / 497.
(226) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1 / 242.

وَنَصَّ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَاتِحَةِ مُرَتَّبَةً فَإِذَا بَدَأَ بِنِصْفِهَا الثَّانِي لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ مُطْلَقًا سَوَاءٌ بَدَأَ بِهِ عَامِدًا أَمْ سَاهِيًا وَيَسْتَأْنِفُ الْقِرَاءَةَ.

هَذَا مَا لَمْ يُغَيِّرِ الْمَعْنَى.

فَإِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى بَطَلَتْ صَلاَتُهُ[227].

كَمَا صَرَّحَ الْحَنَابِلَةُ بِحُرْمَةِ تَنْكِيسِ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ وَتَبْطُلُ الصَّلاَةُ بِهِ، قَالُوا: لأَنَّهُ يَصِيرُ بِإِخْلاَلِ نَظْمِهِ كَلاَمًا أَجْنَبِيًّا يُبْطِلُ الصَّلاَةَ عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ، كَمَا صَرَّحُوا بِحُرْمَةِ الْقِرَاءَةِ عَمَّا يَخْرُجُ عَنْ مُصْحَفِ عُثْمَانَ لِعَدَمِ تَوَاتُرِهِ وَلاَ تَصِحُّ صَلاَتُهُ.

قَالَ الْبُهُوتِيُّ: قَالَ فِي شَرْحِ الْفُرُوعِ «وَظَاهِرُهُ وَلَوْ وَافَقَ قِرَاءَةَ أَحَدٍ مِنَ الْعَشَرَةِ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ»[228]

الْجَهْرُ وَالإِسْرَارُ فِي الْقِرَاءَةِ:

– ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ يُسَنُّ لِلإِمَامِ أَنْ يَجْهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلاَةِ الْجَهْرِيَّةِ: كَالصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ وَالأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَيُسِرُّ فِي الصَّلاَةِ السِّرِّيَّةِ.

---

(227) حاشية القليوبي وعميرة 1 / 149، وروض الطالب 1 / 151.

(228) كشاف القناع 1 / 345.

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى وُجُوبِ الْجَهْرِ عَلَى الإِمَامِ فِي الصَّلاَةِ الْجَهْرِيَّةِ وَالإِسْرَارِ فِي الصَّلاَةِ غَيْرِ الْجَهْرِيَّةِ(229).

كَمَا يُسَنُّ لِلْمُنْفَرِدِ الْجَهْرُ فِي الصُّبْحِ وَالأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ.

وَيَرَى الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ أَنَّ الْمُنْفَرِدَ يُخَيَّرُ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ إِنْ شَاءَ جَهَرَ وَإِنْ شَاءَ خَافَتْ، وَالْجَهْرُ أَفْضَلُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ(230).

وَاشْتَرَطَ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ لِاعْتِبَارِ الْقِرَاءَةِ أَنْ يُسْمِعَ الْقَارِئُ نَفْسَهُ، فَلاَ تَكْفِي حَرَكَةُ اللِّسَانِ مِنْ غَيْرِ إِسْمَاعٍ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ حَرَكَةِ اللِّسَانِ لاَ يُسَمَّى قِرَاءَةً بِلاَ صَوْتٍ؛ لِأَنَّ الْكَلاَمَ اسْمٌ لِمَسْمُوعٍ مَفْهُومٍ، وَهَذَا اخْتِيَارُ الْهِنْدُوَانِيِّ وَالْفَضْلِيِّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَرَجَّحَهُ الْمَشَايِخُ.

وَاخْتَارَ الْكَرْخِيُّ عَدَمَ اعْتِبَارِ السَّمَاعِ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فِعْلُ اللِّسَانِ وَذَلِكَ بِإِقَامَةِ الْحُرُوفِ دُونَ الصِّمَاخِ؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ فِعْلُ السَّامِعِ لاَ الْقَارِئِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ أَيْضًا.

---

(229) تبيين الحقائق 1 / 126، 127، وحاشية الدسوقي 1 / 242، 243، ومغني المحتاج 1 / 162، وكشاف القناع 1 / 332.

(230) المراجع السابقة، وكشاف القناع 1 / 343.

وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْمَالِكِيَّةُ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ وَتَكْفِي عِنْدَهُمْ حَرَكَةُ اللِّسَانِ، أَمَّا إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْقَلْبِ دُونَ تَحْرِيكِ اللِّسَانِ فَلاَ يَكْفِي، لَكِنْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ إِسْمَاعَ نَفْسِهِ أَوْلَى مُرَاعَاةً لِمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ[231].

اللَّحْنُ فِي الْقِرَاءَةِ:

– اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ اللَّحْنَ فِي الْقِرَاءَةِ إِنْ كَانَ لاَ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ لاَ يَضُرُّ وَتَصِحُّ الصَّلاَةُ مَعَهُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي اللَّحْنِ الَّذِي يُغَيِّرُ الْمَعْنَى.

فَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ اللَّحْنَ إِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى تَغْيِيرًا فَاحِشًا بِأَنْ قَرَأَ: ﴿وَعَصَى آدَمَ رَبُّهُ﴾[232] بِنَصْبِ الْمِيمِ وَرَفْعِ الرَّبِّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ – مِمَّا لَوْ تَعَمَّدَ بِهِ يَكْفُرُ – إِذَا قَرَأَهُ خَطَأً فَسَدَتْ صَلاَتُهُ فِي قَوْلِ الْمُتَقَدِّمِينَ.

وَقَالَ الْمُتَأَخِّرُونَ مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، وَأَبُو نَصْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَّمٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ سَعِيدٍ الْبَلْخِيُّ، وَالْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْهِنْدُوَانِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، وَالشَّيْخُ الإِمَامُ الزَّاهِدُ وَشَمْسُ الأَئِمَّةِ الْحَلْوَانِيُّ: لاَ تَفْسُدُ صَلاَتُهُ.

---

(231) غنية المتملي 275، وفتح القدير 1 / 233، وجواهر الإكليل 1 / 47، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1 / 237، ومغني المحتاج 1 / 156، وكشاف القناع 1 / 332.

(232) والآية (وعصى آدم ربه فغوى) سورة طه / 121.

وَفِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ: مَا قَالَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ أَحْوَطُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَمَّدَ يَكُونُ كُفْرًا، وَمَا يَكُونُ كُفْرًا لاَ يَكُونُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَا قَالَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ أَوْسَعُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لاَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ إِعْرَابٍ وَإِعْرَابٍ، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ فِي الْمُعْتَمَدِ عِنْدَهُمْ إِلَى أَنَّ اللَّحْنَ وَلَوْ غَيَّرَ الْمَعْنَى لاَ يُبْطِلُ الصَّلاَةَ، وَسَوَاءٌ ذَلِكَ فِي الْفَاتِحَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ السُّوَرِ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ اللَّحْنَ إِذَا كَانَ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ لاَ يَضُرُّ فِي غَيْرِ الْفَاتِحَةِ إِلاَّ إِذَا كَانَ عَامِدًا عَالِمًا قَادِرًا، وَأَمَّا فِي الْفَاتِحَةِ فَإِنْ قَدَرَ وَأَمْكَنَهُ التَّعَلُّمُ لَمْ تَصِحَّ صَلاَتُهُ، وَإِلاَّ فَصَلاَتُهُ صَحِيحَةٌ.

وَنَصَّ الْحَنَابِلَةُ عَلَى أَنَّ اللَّحْنَ إِنْ كَانَ يُحِيلُ الْمَعْنَى فَإِنْ كَانَ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى إِصْلاَحِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلاَتُهُ، لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنْ كَوْنِهِ قُرْآنًا، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ إِصْلاَحِهِ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فَقَطِ الَّتِي هِيَ فَرْضُ الْقِرَاءَةِ لِحَدِيثِ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»[233] وَلاَ يَقْرَأُ مَا زَادَ عَنِ الْفَاتِحَةِ، فَإِنْ قَرَأَ عَامِدًا بَطَلَتْ صَلاَتُهُ وَيَكْفُرُ إِنِ اعْتَقَدَ إِبَاحَتَهُ، وَإِنْ قَرَأَ نِسْيَانًا أَوْ جَهْلاً أَوْ خَطَأً لَمْ تَبْطُلْ صَلاَتُهُ[234].

---

(233) حديث: «إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم» أخرجه البخاري (فتح الباري 13 / 251)، ومسلم (2 / 975).

(234) الفتاوى الهندية 1 / 81، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1 / 236، والقليوبي وعميرة 1 / 231، وكشاف القناع 1 / 481، والإنصاف 2 / 270.

قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ خَلْفَ الإِمَامِ:

– اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ خَلْفَ الإِمَامِ.

فَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لاَ تَجِبُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْمَأْمُومِ سَوَاءٌ كَانَتِ الصَّلاَةُ جَهْرِيَّةً أَوْ سِرِّيَّةً لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»[235] قَالَ ابْنُ قُنْدُسٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قِرَاءَةَ الإِمَامِ إِنَّمَا تَقُومُ عَنْ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ إِذَا كَانَتْ صَلاَةُ الإِمَامِ صَحِيحَةً، احْتِزَازًا عَنِ الإِمَامِ إِذَا كَانَ مُحْدِثًا أَوْ نَجِسًا وَلَوْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَقُلْنَا بِصِحَّةِ صَلاَةِ الْمَأْمُومِ، فَإِنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ لِعَدَمِ صِحَّةِ صَلاَةِ الإِمَامِ، فَتَكُونُ قِرَاءَتُهُ غَيْرَ مُعْتَبَرَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى رُكْنِ الصَّلاَةِ فَلاَ تَسْقُطُ عَنِ الْمَأْمُومِ.

وَهَذَا ظَاهِرٌ، لَكِنْ لَمْ أَجِدْ مِنْ أَعْيَانِ مَشَايِخِ الْمَذْهَبِ مَنِ اسْتَثْنَاهُ.

نَعَمْ وَجَدْتُهُ فِي بَعْضِ كَلاَمِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

قَالَ الْبُهُوتِيُّ: وَظَاهِرُ كَلاَمِ الأَشْيَاخِ وَالأَخْبَارِ خِلاَفُهُ لِلْمَشَقَّةِ.

وَنَصَّ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْمَأْمُومِ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي السِّرِّيَّةِ.

---

(235) حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» أخرجه ابن ماجه (1 / 277) من حديث جابر بن عبد الله، وضعف إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة (1 / 175).

وَعَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أَنَّهَا تَجِبُ فِي صَلاَةِ السِّرِّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ حَيْثُ قَالَ بِلُزُومِهَا لِلْمَأْمُومِ فِي السِّرِّيَّةِ(236).

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْمَأْمُومَ لاَ يَقْرَأُ مُطْلَقًا خَلْفَ الإِمَامِ حَتَّى فِي الصَّلاَةِ السِّرِّيَّةِ، وَيُكْرَهُ تَحْرِيمًا أَنْ يَقْرَأَ خَلْفَ الإِمَامِ، فَإِنْ قَرَأَ صَحَّتْ صَلاَتُهُ فِي الأَْصَحِّ.

قَالُوا: وَيَسْتَمِعُ الْمَأْمُومُ إِذَا جَهَرَ الإِمَامُ وَيُنْصِتُ إِذَا أَسَرَّ، لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَ خَلْفَهُ قَوْمٌ، فَنَزَلَتْ ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾(237).

قَالَ أَحْمَدُ: أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الآْيَةَ فِي الصَّلاَةِ.

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ نَقْلاً عَنِ الْبَحْرِ: وَحَاصِلُ الآْيَةِ: أَنَّ الْمَطْلُوبَ بِهَا أَمْرَانِ: الاِسْتِمَاعُ وَالسُّكُوتُ فَيُعْمَلُ بِكُلٍّ مِنْهُمَا، وَالأَْوَّلُ يُخَصُّ بِالْجَهْرِيَّةِ وَالثَّانِي لاَ، فَيَجْرِي عَلَى إِطْلاَقِهِ فَيَجِبُ السُّكُوتُ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ مُطْلَقًا.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: لاَ قِرَاءَةَ مَعَ الإِمَامِ فِي شَيْءٍ.

---

(236) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1 / 236 . 237، والخرشي على خليل 1 / 269، وكشاف القناع 1 / 386، والإنصاف 2 / 228.

(237) حديث ابن عباس: «صلى النبي صلى الله عليه وسلم..». أخرجه ابن مردويه كما في الدر المنثور للسيوطي (3 / 155). والآية من سورة الأعراف / 204.

وَمَنْعُ الْمُؤْتَمِّ مِنَ الْقِرَاءَةِ مَأْثُورٌ عَنْ ثَمَانِينَ نَفَرًا مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ؛ وَلِأَنَّ الْمَأْمُومَ مُخَاطَبٌ بِالِاسْتِمَاعِ إِجْمَاعًا فَلاَ يَجِبُ عَلَيْهِ مَا يُنَافِيهِ، إِذْ لاَ قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، فَصَارَ نَظِيرَ الْخُطْبَةِ، فَإِنَّهُ لَمَّا أُمِرَ بِالِاسْتِمَاعِ لاَ يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَخْطُبَ لِنَفْسِهِ بَلْ لاَ يَجُوزُ، فَكَذَا هَذَا[238].

وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى وُجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ عَلَى الْمَأْمُومِ فِي الصَّلاَةِ مُطْلَقًا سِرِّيَّةً كَانَتْ أَوْ جَهْرِيَّةً[239] لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لاَ صَلاَةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»[240]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «لاَ تُجْزِئُ صَلاَةٌ لاَ يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»[241].

وَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ عَلَى كَرَاهَةِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ حَالَ جَهْرِ الإِمَامِ، وَاسْتَثْنَى الشَّافِعِيَّةُ حَالَ مَا إِذَا كَانَ يَخَافُ فَوْتَ بَعْضِ الْفَاتِحَةِ.

وَنَصَّ الشَّافِعِيَّةُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ إِمَامَهُ لاَ يَقْرَأُ السُّورَةَ أَوْ إِلاَّ سُورَةً قَصِيرَةً وَلاَ يَتَمَكَّنُ مِنْ إِتْمَامِ الْفَاتِحَةِ فَإِنَّهُ يَقْرَؤُهَا مَعَ الإِمَامِ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَقْرَأَ فِي سَكَتَاتِ الإِمَامِ أَوْ إِذَا كَانَ لاَ يَسْمَعُ الإِمَامَ لِبُعْدِهِ أَوْ لِصَمَمٍ.

---

(238) تبيين الحقائق 1 / 131، وحاشية ابن عابدين 1 / 366.

(239) مغني المحتاج 1 / 156، وشرح روض الطالب 1 / 149.

(240) حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» تقدم فقرة 4.

(241) حديث: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها..». تقدم ف 4.

قَالَ الْحَنَابِلَةُ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي سَكَتَاتِ الإِمَامِ الْفَاتِحَةَ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: مُقْتَضَى نُصُوصِ الإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِغَيْرِ الْفَاتِحَةِ أَفْضَلُ.

قَالَ فِي جَامِعِ الاِخْتِيَارَاتِ: مُقْتَضَى هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ غَيْرُهَا أَفْضَلَ إِذَا سَمِعَهَا وَإِلاَّ فَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا[242].

الْقِرَاءَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ:

– اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى كَرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَلاَ وَإِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ»[243].

وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَنَا رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ»[244].

وَلِأَنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ حَالَتَا ذُلٍّ فِي الظَّاهِرِ، وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْقَارِئِ التَّلَبُّسُ بِحَالَةِ الرِّفْعَةِ وَالْعَظَمَةِ ظَاهِرًا تَعْظِيمًا لِلْقُرْآنِ.

---

(242) البجيرمي على الخطيب 1 / 58، والإنصاف 2 / 229 وما بعدها.

(243) حديث: «ألا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راكعا..» أخرجه مسلم (1 / 348) من حديث ابن عباس.

(244) حديث: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن وأنا راكع أو ساجد» أخرجه مسلم (1 / 349).

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: مَحَلُّ الْكَرَاهَةِ مَا إِذَا قَصَدَ بِهَا الْقِرَاءَةَ، فَإِنْ قَصَدَ بِهَا الدُّعَاءَ وَالثَّنَاءَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ قَنَتَ بِآيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ(245).

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الصَّلاَةِ:

– ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ لاَ تَجُوزُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الصَّلاَةِ مُطْلَقًا سَوَاءٌ قَدَرَ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالْعَرَبِيَّةِ أَوْ عَجَزَ وَتَفْسُدُ بِذَلِكَ.

وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: «سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلاَةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: كَذَبْتَ.

فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ.

---

(245) حاشية ابن عابدين 1 / 440، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1 / 253، وشرح روض الطالب 1 / 157، والمجموع شرح المهذب للنووي 3 / 414، وكشاف القناع 1 / 348.

ثُمَّ قَالَ: اقْرَأْ يَا عُمَرُ، فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»[246].

قَالَ النَّوَوِيُّ: فَلَوْ جَازَتِ التَّرْجَمَةُ لأَنْكَرَ عَلَيْهِ ﷺ اعْتِرَاضَهُ فِي شَيْءٍ جَائِزٍ.

وَلأَنَّ تَرْجَمَةَ الْقُرْآنِ لَيْسَتْ قُرْآنًا؛ لأَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ هَذَا النَّظْمُ الْمُعْجِزُ، وَبِالتَّرْجَمَةِ يَزُولُ الإِعْجَازُ فَلَمْ تَجُزْ، وَكَمَا أَنَّ الشِّعْرَ يُخْرِجُهُ تَرْجَمَتُهُ عَنْ كَوْنِهِ شِعْرًا فَكَذَا الْقُرْآنُ إِضَافَةً إِلَى أَنَّ الصَّلاَةَ مَبْنَاهَا عَلَى التَّعَبُّدِ وَالاِتِّبَاعِ وَالنَّهْيِ عَنِ الاِخْتِرَاعِ، وَطَرِيقُ الْقِيَاسِ مَفْسَدَةٌ فِيهَا[247].

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى جَوَازِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلاَةِ بِالْفَارِسِيَّةِ وَبِأَيِّ لِسَانٍ آخَرَ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الأَوَّلِينَ﴾[248] وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا بِهَذَا النَّظْمِ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَى صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾[249] فَصُحُفُ إِبْرَاهِيمَ كَانَتْ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، وَصُحُفُ مُوسَى بِالْعِبْرَانِيَّةِ فَدَلَّ عَلَى كَوْنِ ذَلِكَ قُرْآنًا؛ لأَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ النَّظْمُ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا حَيْثُ وَقَعَ الإِعْجَازُ بِهِمَا، إِلاَّ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ النَّظْمَ رُكْنًا لاَزِمًا فِي حَقِّ جَوَازِ الصَّلاَةِ خَاصَّةً رُخْصَةً؛ لأَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَالَةِ الإِعْجَازِ، وَقَدْ جَاءَ التَّخْفِيفُ فِي حَقِّ التِّلاَوَةِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» فَكَذَا هُنَا.

---

(246) حديث عمر بن الخطاب: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان..» أخرجه البخاري (فتح الباري 9 / 23).

(247) المجموع شرح المهذب للنووي 3 / 379 . 381، وكشاف القناع 1 / 340.

(248) سورة الشعراء / 196.

(249) سورة الأعلى / 18 – 19.

وَذَهَبَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ صَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ لاَ تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ؛ لأَنَّ الْقُرْآنَ اسْمٌ لِمَنْظُومٍ عَرَبِيٍّ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[250] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[251] وَالْمُرَادُ نَظْمُهُ، وَلأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَهُوَ اسْمٌ لِلْمُنَزَّلِ بِاللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الْمَنْظُومِ هَذَا النَّظْمَ الْخَاصَّ الْمَكْتُوبِ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَنْقُولِ إِلَيْنَا نَقْلاً مُتَوَاتِرًا، وَالأَعْجَمِيُّ إِنَّمَا يُسَمَّى قُرْآنًا مَجَازًا وَلِذَا يَصِحُّ نَفْيُ اسْمِ الْقُرْآنِ عَنْهُ.

وَالْفَتْوَى عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ عَلَى قَوْلِ الصَّاحِبَيْنِ، وَيُرْوَى رُجُوعُ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى قَوْلِهِمَا.

قَالَ الشَّلَبِيُّ نَقْلاً عَنِ الْعَيْنِيِّ: صَحَّ رُجُوعُ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى قَوْلِهِمَا.

وَقَدِ اتَّفَقَ الثَّلاَثَةُ – أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ – عَلَى جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِالْفَارِسِيَّةِ وَصِحَّةِ الصَّلاَةِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْقِرَاءَةِ بِالْعَرَبِيَّةِ[252].

الْقِرَاءَةُ بِالْمُتَوَاتِرِ وَالشَّاذِّ مِنَ الْقِرَاءَاتِ:

– ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ إِلَى جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِالْمُتَوَاتِرِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ فِي الصَّلاَةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ الْمُتَوَاتِرَةِ.

---

(250) سورة الزخرف / 3.

(251) سورة يوسف / 2.

(252) تبيين الحقائق 1 / 109 . 110، وحاشية ابن عابدين 1 / 325.

وَصَرَّحَ الْحَنَفِيَّةُ بِأَنَّ الأَوْلَى أَنْ لاَ يَقْرَأَ بِالرِّوَايَاتِ الْغَرِيبَةِ وَالإِمَالاَتِ عِنْدَ الْعَوَامِّ صِيَانَةً لِدِينِهِمْ؛ لأَنَّ بَعْضَ السُّفَهَاءِ يَقُولُونَ مَا لاَ يَعْلَمُونَ فَيَقَعُونَ فِي الإِثْمِ وَالشَّقَاءِ، وَلاَ يَنْبَغِي لِلأَئِمَّةِ أَنْ يَحْمِلُوا الْعَوَامَّ عَلَى مَا فِيهِ نُقْصَانُ دِينِهِمْ فَلاَ يُقْرَأُ عِنْدَهُمْ مِثْلُ قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَعَلِيِّ بْنِ حَمْزَةَ، إِذْ لَعَلَّهُمْ يَسْتَخِفُّونَ وَيَضْحَكُونَ وَإِنْ كَانَ كُلُّ الْقِرَاءَاتِ وَالرِّوَايَاتِ صَحِيحَةً فَصِيحَةً.

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: وَمَشَايِخُنَا اخْتَارُوا قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ.

وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى صِحَّةِ الصَّلاَةِ بِقِرَاءَةِ مَا وَافَقَ الْمُصْحَفَ الْعُثْمَانِيَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَشَرَةِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي مُصْحَفِ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

زَادَ فِي الرِّعَايَةِ: وَصَحَّ سَنَدُهُ عَنْ صَحَابِيٍّ، قَالَ فِي شَرْحِ الْفُرُوعِ: وَلاَ بُدَّ مِنِ اعْتِبَارِ ذَلِكَ.

وَكَرِهَ الإِمَامُ أَحْمَدُ قِرَاءَةَ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْكَسْرِ وَالإِدْغَامِ وَزِيَادَةِ الْمَدِّ، وَأَنْكَرَهَا بَعْضُ السَّلَفِ كَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَيَزِيدَ بْنِ هَارُونَ.

وَاخْتَارَ الإِمَامُ أَحْمَدُ قِرَاءَةَ نَافِعٍ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، ثُمَّ قِرَاءَةَ عَاصِمٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَيَّاشٍ.

وَعِنْدَ الْفُقَهَاءِ تَفْصِيلٌ فِي الْقِرَاءَةِ بِالشَّاذِّ مِنَ الْقِرَاءَاتِ فِي الصَّلاَةِ.

فَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ الصَّلاَةَ لاَ تَفْسُدُ بِقِرَاءَةِ الشَّاذِّ، وَلَكِنْ لاَ تُجْزِئُهُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْمَفْرُوضَةِ، وَمِنْ ثَمَّ تَفْسُدُ صَلاَتُهُ إِذَا لَمْ يَقْرَأْ مَعَهُ بِالتَّوَاتُرِ، فَالْفَسَادُ لِتَرْكِهِ الْقِرَاءَةَ بِالْمُتَوَاتِرِ لاَ لِلْقِرَاءَةِ بِالشَّاذِّ.

وَنَصَّ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى حُرْمَةِ الْقِرَاءَةِ بِالشَّاذِّ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، لَكِنْ لاَ تَبْطُلُ الصَّلاَةُ بِالشَّاذِّ إِلاَّ إِذَا خَالَفَ الْمُصْحَفَ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لاَ تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ فِي الصَّلاَةِ بِالشَّاذِّ؛ لأَنَّهَا لَيْسَتْ قُرْآنًا، فَإِنَّ الْقُرْآنَ لاَ يَثْبُتُ إِلاَّ بِالتَّوَاتُرِ، وَتَبْطُلُ بِهِ الصَّلاَةُ إِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى فِي الْفَاتِحَةِ.

وَمَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ حُرْمَةُ قِرَاءَةِ مَا خَرَجَ عَنْ مُصْحَفِ عُثْمَانَ وَلَوْ وَافَقَ قِرَاءَةَ أَحَدٍ مِنَ الْعَشَرَةِ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ وَلاَ تَصِحُّ الصَّلاَةُ بِهِ.

وَعَنْهُ رِوَايَةٌ: يُكْرَهُ أَنْ يُقْرَأَ بِمَا يَخْرُجُ عَنْ مُصْحَفِ عُثْمَانَ، وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ تَصِحُّ صَلاَتُهُ إِذَا صَحَّ سَنَدُهُ، لأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ بِقِرَاءَاتِهِمْ فِي عَصْرِهِ ﷺ وَبَعْدَهُ، وَكَانَتْ صَلاَتُهُمْ صَحِيحَةً بِغَيْرِ شَكٍّ[253].

الْقِرَاءَةُ مِنَ الْمُصْحَفِ فِي الصَّلاَةِ:

– ذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى جَوَازِ الْقِرَاءَةِ مِنَ الْمُصْحَفِ فِي الصَّلاَةِ، قَالَ أَحْمَدُ: لاَ بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ الْقِيَامَ وَهُوَ يَنْظُرُ فِي الْمُصْحَفِ، قِيلَ لَهُ: الْفَرِيضَةُ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ فِيهَا شَيْئًا.

(253) حاشية ابن عابدين على الدر المختار 1 / 326، 363 . 364، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1 / 328، وحاشية العدوي على شرح الخرشي 2 / 25، والمجموع شرح المهذب 3 / 392، وشرح روض الطالب 1 / 63، 151، والبجيرمي على الخطيب 2 / 22، وكشاف القناع 1 / 345.

وَسُئِلَ الزُّهْرِيُّ عَنْ رَجُلٍ يَقْرَأُ فِي رَمَضَانَ فِي الْمُصْحَفِ، فَقَالَ: كَانَ خِيَارُنَا يَقْرَءُونَ فِي الْمَصَاحِفِ.

وَفِي شَرْحِ رَوْضِ الطَّالِبِ لِلشَّيْخِ زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيِّ: قَرَأَ فِي مُصْحَفٍ وَلَوْ قَلَّبَ أَوْرَاقَهُ أَحْيَانًا لَمْ تَبْطُلْ – أَيِ الصَّلاَةُ – لأَنَّ ذَلِكَ يَسِيرٌ

أَوْ غَيْرُ مُتَوَالٍ لاَ يُشْعِرُ بِالإِعْرَاضِ، وَالْقَلِيلُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي يُبْطِلُ كَثِيرُهُ إِذَا تَعَمَّدَهُ بِلاَ حَاجَةٍ مَكْرُوهٌ(254).

وَكَرِهَ الْمَالِكِيَّةُ الْقِرَاءَةَ مِنَ الْمُصْحَفِ فِي صَلاَةِ الْفَرْضِ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كَانَتِ الْقِرَاءَةُ فِي أَوَّلِهِ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ، وَفَرَّقُوا فِي صَلاَةِ النَّفْلِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ مِنَ الْمُصْحَفِ فِي أَثْنَائِهَا وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ فِي أَوَّلِهَا، فَكَرِهُوا الْقِرَاءَةَ مِنَ الْمُصْحَفِ فِي أَثْنَائِهَا لِكَثْرَةِ اشْتِغَالِهِ بِهِ، وَجَوَّزُوا الْقِرَاءَةَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ فِي أَوَّلِهَا؛ لأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا لاَ يُغْتَفَرُ فِي الْفَرْضِ(255).

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى فَسَادِ الصَّلاَةِ بِالْقِرَاءَةِ مِنَ الْمُصْحَفِ مُطْلَقًا، قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيرًا إِمَامًا أَوْ مُنْفَرِدًا أُمِّيًّا لاَ يُمْكِنُهُ الْقِرَاءَةُ إِلاَّ مِنْهُ أَوْ لاَ، وَذَكَرُوا لأَبِي حَنِيفَةَ فِي عِلَّةِ الْفَسَادِ وَجْهَيْنِ:

(254) مغني المحتاج 1 / 156، مطالب أولي النهى 1 / 483 . 484، شرح روض الطالب 1 / 183.
(255) جواهر الإكليل 1 / 74.

أَحَدُهُمَا: أَنَّ حَمْلَ الْمُصْحَفِ وَالنَّظَرَ فِيهِ وَتَقْلِيبَ الأَوْرَاقِ عَمَلٌ كَثِيرٌ، وَالثَّانِي أَنَّهُ تَلَقَّنَ مِنَ الْمُصْحَفِ فَصَارَ كَمَا لَوْ تَلَقَّنَ مِنْ غَيْرِهِ، وَعَلَى الثَّانِي لاَ فَرْقَ بَيْنَ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ عِنْدَهُ، وَعَلَى الأَوَّلِ يَفْتَرِقَانِ.

وَاسْتُثْنِيَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ حَافِظًا لِمَا قَرَأَهُ وَقَرَأَ بِلاَ حَمْلٍ فَإِنَّهُ لاَ تَفْسُدُ صَلاَتُهُ؛ لأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مُضَافَةٌ إِلَى حِفْظِهِ لاَ إِلَى تَلَقُّنِهِ مِنَ الْمُصْحَفِ وَمُجَرَّدُ النَّظَرِ بِلاَ حَمْلٍ غَيْرُ مُفْسِدٍ لِعَدَمِ وَجْهَيِ الْفَسَادِ.

وَقِيلَ: لاَ تَفْسُدُ مَا لَمْ يَقْرَأْ آيَةً؛ لأَنَّهُ مِقْدَارُ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلاَةُ عِنْدَهُ.

وَذَهَبَ الصَّاحِبَانِ – أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ – إِلَى كَرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ مِنَ الْمُصْحَفِ إِنْ قَصَدَ التَّشَبُّهَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ[256].

ب – الْقِرَاءَةُ خَارِجَ الصَّلاَةِ

– يُسْتَحَبُّ الإِكْثَارُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ خَارِجَ الصَّلاَةِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾[257] وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لاَ حَسَدَ إِلاَّ فِي اثْنَتَيْنِ، رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ..»[258].

---

(256) حاشية ابن عابدين على الدر المختار 1 / 419.

(257) سورة آل عمران / 113.

(258) التبيان في آداب حملة القرآن 78، شرح روض الطالب 1 / 64. وحديث: «لا حسد إلا في اثنتين..» أخرجه البخاري (فتح الباري 13 / 502)، ومسلم (1 / 558) من حديث ابن عمر، واللفظ لمسلم.

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي عَدَدِ الأَيَّامِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَخْتِمَ فِيهَا الْقُرْآنَ.

ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ يُسَنُّ خَتْمُ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «اقْرَأْهُ فِي سَبْعٍ، وَلاَ تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ»[259].

قَالُوا: وَإِنْ قَرَأَهُ فِي ثَلاَثٍ فَحَسَنٌ، لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّ لِي قُوَّةً، قَالَ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ ثَلاَثٍ»[260].

لَكِنْ نَصَّ الْمَالِكِيَّةُ بِأَنَّ التَّفَهُّمَ مَعَ قِلَّةِ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ مِنْ سَرْدِ حُرُوفِهِ **لقوله تعالى**: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾[261].

وَصَرَّحَ الْحَنَابِلَةُ بِكَرَاهَةِ تَأْخِيرِ خَتْمِ الْقُرْآنِ فَوْقَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا بِلاَ عُذْرٍ لأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى نِسْيَانِهِ وَالتَّهَاوُنِ فِيهِ، وَبِتَحْرِيمِ تَأْخِيرِ الْخَتْمِ فَوْقَ أَرْبَعِينَ إِنْ خَافَ نِسْيَانَهُ[262].

وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: يَنْبَغِي لِحَافِظِ الْقُرْآنِ أَنْ يَخْتِمَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مَرَّةً؛ لأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَهْمُ مَعَانِيهِ وَالاِعْتِبَارُ بِمَا فِيهِ لاَ مُجَرَّدُ التِّلاَوَةِ.

---

(259) حديث: «اقرأه في سبع ولا تزد على ذلك» أخرجه البخاري (فتح الباري 9 / 95)، ومسلم (2 / 823).

(260) حديث: «اقرأ القرآن في كل ثلاث..» أخرجه أحمد (2 / 198).

(261) سورة النساء / 82.

(262) العدوي على شرح الرسالة 2 / 448، ومطالب أولي النهى 1 / 604.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[263] وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالتَّأَنِّي لاَ بِالتَّوَانِي فِي الْمَعَانِي، فَقَدَّرَ لِلْخَتْمِ أَقَلَّهُ بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا، كُلَّ يَوْمٍ حِزْبٌ وَنِصْفٌ أَوْ ثُلُثَا حِزْبٍ، وَقِيلَ: يَنْبَغِي أَنْ يَخْتِمَهُ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ، رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمه الله تعالى أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ فَقَدْ قَضَى حَقَّهُ.

وَصَرَّحَ الْحَنَفِيَّةُ بِأَنَّهُ لاَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْتِمَ فِي أَقَلَّ مِنْ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ[264] لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ يَفْقَهْ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلَّ مِنْ ثَلاَثٍ»[265].

قَالَ النَّوَوِيُّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ آثَارًا عَنِ السَّلَفِ فِي مُدَّةِ خَتْمِ الْقُرْآنِ: وَالاِخْتِيَارُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلاَفِ الأَشْخَاصِ، فَمَنْ كَانَ يَظْهَرُ لَهُ بِدَقِيقِ الْفِكْرِ لَطَائِفُ وَمَعَارِفُ فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى قَدْرِ مَا يَحْصُلُ لَهُ كَمَالُ فَهْمِ مَا يَقْرَؤُهُ، وَكَذَا مَنْ كَانَ مَشْغُولاً بِنَشْرِ الْعِلْمِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ مُهِمَّاتِ الدِّينِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى قَدْرٍ لاَ يَحْصُلُ بِسَبَبِهِ إِخْلاَلٌ بِمَا هُوَ مُرْصَدٌ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَؤُلاَءِ الْمَذْكُورِينَ فَلْيَسْتَكْثِرْ مَا أَمْكَنَهُ مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ إِلَى حَدِّ الْمَلَلِ وَالْهَذْرَمَةِ[266]

---

(263) سورة محمد / 24.

(264) غنية المتملي 496، تبيين الحقائق 6 / 229، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين 5 / 482.

(265) حديث: «لم يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث» أخرجه الترمذي (5 / 198) وقال: حديث حسن صحيح.

(266) التبيان في آداب حملة القرآن 81 . 82، والفتاوى الحديثية 58.

قِرَاءَةُ الْحَائِضِ وَالنُّفَسَاءِ وَالْجُنُبِ لِلْقُرْآنِ:

– ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْحَائِضِ وَالنُّفَسَاءِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لاَ تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلاَ الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»[267].

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى جَوَازِ قِرَاءَةِ الْحَائِضِ وَالنُّفَسَاءِ لِلْقُرْآنِ[268].

وَاتَّفَقَ فُقَهَاءُ الْمَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْجُنُبِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ[269] لِمَا رُوِيَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لاَ يَحْجُبُهُ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جُنُبًا»[270].

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَلَى الْمُحْتَضَرِ وَالْقَبْرِ:

17 – ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى نَدْبِ قِرَاءَةِ سُورَةِ يس عِنْدَ الْمُحْتَضَرِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اقْرَءُوا يس عَلَى مَوْتَاكُمْ»[271]،

---

(267) حديث: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن» أخرجه الترمذي (1 / 236) من حديث ابن عمر، ونقل عن البخاري إعلاله بأحد رواته.

(268) حاشية ابن عابدين 1 / 195، 199، وحاشية الدسوقي 1 / 174 . 175، ومغني المحتاج 1 / 72، والمجموع 1 / 356، وكشاف القناع 1 / 147، والإنصاف 1 / 347.

(269) بدائع الصنائع 1 / 72، حاشية الصاوي على الشرح الصغير 1 / 67، مغني المحتاج 1 / 37، والمغني لابن قدامة 1 / 143، 144.

(270) حديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يحجبه عن قراءة القرآن..» أخرجه الترمذي (1 / 204)، والدارقطني (1 / 119) واللفظ للدارقطني، وذكره النووي في المجموع (2 / 159) ونقل عن الشافعي أنه قال: لم يكن أهل الحديث يثبتونه.

(271) حديث: «اقرءوا يس على موتاكم» أخرجه أبو داود (3 / 489)، ونقل ابن حجر في التلخيص (2 / 104) عن ابن القطان أنه أعله بالاضطراب والوقف.

أَيْ مَنْ حَضَرَهُ مُقَدِّمَاتُ الْمَوْتِ[272].

كَمَا ذَهَبُوا إِلَى اسْتِحْبَابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الْقَبْرِ[273] لِمَا رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ سُورَةَ يس خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَكَانَ لَهُ بِعَدَدِ مَنْ دُفِنَ فِيهَا حَسَنَاتٌ»[274] وَلِمَا صَحَّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَهُ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتِهَا.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى كَرَاهَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْمُحْتَضَرِ وَعَلَى الْقَبْرِ[275].

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ لِلْمَيِّتِ وَإِهْدَاءُ ثَوَابِهَا لَهُ:

– ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى جَوَازِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلْمَيِّتِ وَإِهْدَاءِ ثَوَابِهَا لَهُ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ نَقْلاً عَنِ الْبَدَائِعِ: وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَجْعُولُ لَهُ مَيِّتًا أَوْ حَيًّا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْوِيَ بِهِ عِنْدَ الْفِعْلِ لِلْغَيْرِ أَوْ يَفْعَلَهُ لِنَفْسِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَجْعَلُ ثَوَابَهُ لِغَيْرِهِ.

وَقَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: الْمَيِّتُ يَصِلُ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ، لِلنُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِيهِ؛ وَلأَنَّ النَّاسَ يَجْتَمِعُونَ فِي كُلِّ مِصْرٍ وَيَقْرَءُونَ يُهْدُونَ لِمَوْتَاهُمْ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ فَكَانَ إِجْمَاعًا، قَالَهُ الْبُهُوتِيُّ مِنَ الْحَنَابِلَةِ[276].

---

(272) الفتاوى الهندية 1 / 157، ونهاية المحتاج 2 / 427، 428، والمغني 2 / 450.

(273) حاشية ابن عابدين 1 / 605، 607، والقليوبي وعميرة 1 / 351، وكشاف القناع 2 / 147.

(274) حديث: «من دخل المقابر فقرأ سورة يس..» أورده الزبيدي في إتحاف السادة (10 / 173) وعزاه إلى عبد العزيز صاحب الخلال.

(275) حاشية الدسوقي 1 / 423، والشرح الصغير 1 / 228.

(276) حاشية ابن عابدين على الدر المختار 1 / 605، وكشاف القناع 2 / 147، الإنصاف 2 / 558 . 560.

وَذَهَبَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى كَرَاهَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلْمَيِّتِ وَعَدَمِ وُصُولِ ثَوَابِهَا إِلَيْهِ، لَكِنِ الْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى أَنَّهُ لاَ بَأْسَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ وَجَعْلِ الثَّوَابِ لِلْمَيِّتِ وَيَحْصُلُ لَهُ الأَجْرُ.

قَالَ الدُّسُوقِيُّ: فِي آخِرِ نَوَازِلِ ابْنِ رُشْدٍ فِي السُّؤَالِ عَنْ **قوله تعالى**: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾[277] قَالَ: وَإِنْ قَرَأَ الرَّجُلُ وَأَهْدَى ثَوَابَ قِرَاءَتِهِ لِلْمَيِّتِ جَازَ ذَلِكَ وَحَصَلَ لِلْمَيِّتِ أَجْرُهُ.

وَقَالَ ابْنُ هِلاَلٍ: الَّذِي أَفْتَى بِهِ ابْنُ رُشْدٍ وَذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَئِمَّتِنَا الأَنْدَلُسِيِّينَ أَنَّ الْمَيِّتَ يَنْتَفِعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَيَصِلُ إِلَيْهِ نَفْعُهُ وَيَحْصُلُ لَهُ أَجْرُهُ إِذَا وَهَبَ الْقَارِئُ ثَوَابَهُ لَهُ، وَبِهِ جَرَى عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَوَقَّفُوا عَلَى ذَلِكَ أَوْقَافًا، وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ الأَمْرُ مُنْذُ أَزْمِنَةٍ سَالِفَةٍ[278].

وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لاَ يَصِلُ ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ إِلَى الْمَيِّتِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى وُصُولِ ثَوَابِ الْقِرَاءَةِ لِلْمَيِّتِ.

قَالَ سُلَيْمَانُ الْجَمَلُ: ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ – لِلْقَارِئِ، وَيَحْصُلُ مِثْلُهُ أَيْضًا لِلْمَيِّتِ لَكِنْ إِنْ كَانَ بِحَضْرَتِهِ، أَوْ بِنِيَّتِهِ، أَوْ يَجْعَلُ ثَوَابَهَا لَهُ بَعْدَ فَرَاغِهَا عَلَى الْمُعْتَمَدِ فِي ذَلِكَ.

وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ سَقَطَ ثَوَابُ الْقَارِئِ لِمُسْقِطٍ كَأَنْ غَلَبَ الْبَاعِثُ الدُّنْيَوِيُّ كَقِرَاءَتِهِ بِأُجْرَةٍ فَإِنَّهُ لاَ يَسْقُطُ مِثْلُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَيِّتِ.

---

(277) سورة النجم / 39.

(278) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1 / 423.

وَنَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لَوِ اسْتُؤْجِرَ لِلْقِرَاءَةِ لِلْمَيِّتِ وَلَمْ يَنْوِهِ وَلاَ دَعَا لَهُ بَعْدَهَا وَلاَ قَرَأَ لَهُ عِنْدَ قَبْرِهِ لَمْ يَبْرَأْ مِنْ وَاجِبِ الإِْجَارَةِ[279].

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ لِلاِسْتِشْفَاءِ:

– صَرَّحَ الْفُقَهَاءُ بِجَوَازِ الاِسْتِشْفَاءِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الْمَرِيضِ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: وَعَلَى الْجَوَازِ عَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمَ وَبِهِ وَرَدَتِ الآْثَارُ، فَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَرِضَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ نَفَثَ عَلَيْهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ، فَلَمَّا مَرِضَ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ جَعَلْتُ أَنْفُثُ عَلَيْهِ وَأَمْسَحُهُ بِيَدِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ أَعْظَمَ بَرَكَةً مِنْ يَدِي»[280].

قَالَ النَّوَوِيُّ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَ الْمَرِيضِ بِالْفَاتِحَةِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ»[281].

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، وَ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ مَعَ النَّفْثِ فِي الْيَدَيْنِ، فَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[282].

الاِجْتِمَاعُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ:

---

(279) نهاية المحتاج 6 / 93، وحاشية القليوبي وعميرة 3 / 175 . 176، وحاشية الجمل على شرح المنهج 4 / 67، 68.

(280) حديث عائشة: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات..» أخرجه مسلم (4 / 1723).

(281) حديث: «وما أدراك أنها رقية» أخرجه البخاري (فتح الباري 10 / 198)، ومسلم (4 / 1727).

(282) حاشية ابن عابدين على الدر المختار 5 / 232، وحاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني 2 / 453، والتبيان في آداب حملة القرآن للنووي 225 ط. دار الدعوة 1987 م، والآداب الشرعية لابن مفلح 2 / 363.

– صَرَّحَ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ بِأَنَّ الاِجْتِمَاعَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مُسْتَحَبٌّ، لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلاَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلاَئِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ»[283].

وَرَوَى ابْنُ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه كَانَ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ مَعَ نَفَرٍ يَقْرَءُونَ جَمِيعًا.

قَالَ الرَّحِيبَانِيُّ مِنَ الْحَنَابِلَةِ: وَكَرِهَ أَصْحَابُنَا قِرَاءَةَ الإِدَارَةِ، وَهِيَ أَنْ يَقْرَأَ قَارِئٌ ثُمَّ يَقْطَعَ، ثُمَّ يَقْرَأَ غَيْرُهُ بِمَا بَعْدَ قِرَاءَتِهِ، وَأَمَّا لَوْ أَعَادَ مَا قَرَأَهُ الأَوَّلُ وَهَكَذَا فَلاَ يُكْرَهُ؛ لأَِنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُدَارِسُ النَّبِيَّ ﷺ الْقُرْآنَ بِرَمَضَانَ[284].

حَكَى ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ قِرَاءَةَ الإِدَارَةِ حَسَنَةٌ كَالْقِرَاءَةِ مُجْتَمِعِينَ بِصَوْتٍ وَاحِدٍ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ عَنْ قِرَاءَةِ الإِدَارَةِ: هَذَا جَائِزٌ حَسَنٌ، قَدْ سُئِلَ مَالِكٌ رحمه الله تعالى عَنْهُ فَقَالَ: لاَ بَأْسَ بِهِ، وَصَوَّبَهُ الْبُنَانِيُّ وَالدُّسُوقِيُّ.

لَكِنْ صَرَّحَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ بِكَرَاهَةِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ مَعًا بِصَوْتٍ وَاحِدٍ لِتَضَمُّنِهَا تَرْكَ الاِسْتِمَاعِ وَالإِنْصَاتِ وَلِلُزُومِ تَخْلِيطِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ.

---

(283) حديث: «ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله..» أخرجه مسلم (4 / 2074).

(284) حديث مدارسة جبريل النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن أخرجه البخاري (فتح الباري 1 / 30).

قَالَ صَاحِبُ غُنْيَةِ الْمُتَمَلِّي: يُكْرَهُ لِلْقَوْمِ أَنْ يَقْرَءُوا الْقُرْآنَ جُمْلَةً لِتَضَمُّنِهَا تَرْكَ الاِسْتِمَاعِ وَالإِنْصَاتِ، وَقِيلَ: لاَ بَأْسَ بِهِ[285].

الأَمَاكِنُ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ:

– يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ فِي مَكَانٍ نَظِيفٍ مُخْتَارٍ، وَلِهَذَا اسْتَحَبَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ فِي الْمَسْجِدِ لِكَوْنِهِ جَامِعًا لِلنَّظَافَةِ وَشَرَفِ الْبُقْعَةِ، قَالَهُ النَّوَوِيُّ.

وَصَرَّحَ فُقَهَاءُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ بِكَرَاهَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْمَوَاضِعِ الْقَذِرَةِ، وَاسْتَثْنَى الْمَالِكِيَّةُ الآيَاتِ الْيَسِيرَةَ لِلتَّعَوُّذِ وَنَحْوِهِ.

قَالَ الْحَنَفِيَّةُ: تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ فِي الْمَسْلَخِ وَالْمُغْتَسَلِ وَمَوَاضِعِ النَّجَاسَةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَّامِ، فَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى جَوَازِهَا مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ، وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ بِكَرَاهَتِهَا إِلاَّ الآيَاتِ الْيَسِيرَةَ لِلتَّعَوُّذِ وَنَحْوِهِ.

وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: الْقِرَاءَةُ فِي الْحَمَّامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَحَدٌ مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ وَكَانَ الْحَمَّامُ طَاهِرًا تَجُوزُ جَهْرًا وَخُفْيَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنْ قَرَأَ فِي نَفْسِهِ فَلاَ بَأْسَ بِهِ وَيُكْرَهُ الْجَهْرُ.

---

(285) غنية المتملي شرح منية المصلي 497. ط. دار سعادت 1325 هـ، وحاشية الدسوقي 1 / 308، والتبيان في آداب حملة القرآن 128، 134، ومطالب أولي النهى 1 / 597 . 598.

وَكَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقُبُورِ، وَأَجَازَهَا مُحَمَّدٌ وَبِقَوْلِهِ أَخَذَ مَشَايِخُ الْحَنَفِيَّةِ لِوُرُودِ الآْثَارِ بِهِ، مِنْهَا مَا رُوِيَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما اسْتَحَبَّ أَنْ يُقْرَأَ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ الدَّفْنِ أَوَّلُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتُهَا.

وَنَصَّ الْحَنَابِلَةُ عَلَى كَرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ بِأَسْوَاقٍ يُنَادَى فِيهَا بِبَيْعٍ، وَيَحْرُمُ رَفْعُ صَوْتِ الْقَارِئِ بِهَا، لِمَا فِيهِ مِنَ الاِمْتِهَانِ لِلْقُرْآنِ(286).

الأَحْوَالُ الَّتِي تَجُوزُ فِيهَا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَالَّتِي تُكْرَهُ:

22 – ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ إِلَى جَوَازِ الْقِرَاءَةِ فِي الطَّرِيقِ إِذَا لَمْ يَلْتَهِ عَنْهَا صَاحِبُهَا، فَإِنِ الْتَهَى صَاحِبُهَا عَنْهَا كُرِهَتْ.

قَالَ فِي غُنْيَةِ الْمُتَمَلِّي: الْقِرَاءَةُ مَاشِيًا أَوْ وَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلاً إِنْ كَانَ مُنْتَبِهًا لاَ يَشْغَلُ قَلْبَهُ الْمَشْيُ وَالْعَمَلُ جَائِزَةٌ وَإِلاَّ تُكْرَهْ.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى جَوَازِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِلْمَاشِي فِي الطَّرِيقِ وَالرَّاكِبِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ.

وَخَصَّ الْمَالِكِيَّةُ ذَلِكَ لِلْمَاشِي مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ أَوْ إِلَى حَائِطِهِ، وَكَرِهُوا الْقِرَاءَةَ لِلْمَاشِي إِلَى السُّوقِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمَاشِيَ لِلسُّوقِ فِي قِرَاءَتِهِ ضَرْبٌ مِنَ الإِْهَانَةِ لِلْقُرْآنِ بِقِرَاءَتِهِ فِي الطُّرُقَاتِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَاشِي مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ؛ لأَِنَّ قِرَاءَتَهُ مُعِينَةٌ لَهُ عَلَى طَرِيقِهِ.

---

(286) غنية المتملي في شرح منية المصلي 496 ط. دار سعادت 1325 هـ، حاشية العدوي على شرح الرسالة 2 / 447، التبيان في آداب حملة القرآن ص 100 . 101، مطالب أولي النهى 1 / 596.

وَأَجَازَ الْفُقَهَاءُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ لِلْمُضْطَجِعِ، لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ﵂ قَالَتْ:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَّكِئُ فِي حِجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ» وَفِي رِوَايَةٍ: «يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِي»[287].

قَالَ الْحَنَفِيَّةُ: وَيَضُمُّ رِجْلَيْهِ لِمُرَاعَاةِ التَّعْظِيمِ بِحَسَبِ الإِمْكَانِ[288].

وَقَالُوا: يَجِبُ عَلَى الْقَارِئِ احْتِرَامُ الْقُرْآنِ بِأَنْ لاَ يَقْرَأَهُ فِي الأَسْوَاقِ وَمَوَاضِعِ الاِشْتِغَالِ، فَإِذَا قَرَأَهُ فِيهِمَا كَانَ هُوَ الْمُضَيِّعُ لِحُرْمَتِهِ فَيَكُونُ الإِثْمُ عَلَيْهِ دُونَ أَهْلِ الاِشْتِغَالِ دَفْعًا لِلْحَرَجِ فِي إِلْزَامِهِمْ تَرْكَ أَسْبَابِهِمُ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا، فَلَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَبِجَنْبِهِ رَجُلٌ يَكْتُبُ الْفِقْهَ وَلاَ يُمْكِنُ الْكَاتِبَ الاِسْتِمَاعُ فَالإِثْمُ عَلَى الْقَارِئِ لِقِرَاءَتِهِ جَهْرًا فِي مَوْضِعِ اشْتِغَالِ النَّاسِ بِأَعْمَالِهِمْ وَلاَ شَيْءَ عَلَى الْكَاتِبِ، وَلَوْ قَرَأَ عَلَى السَّطْحِ فِي اللَّيْلِ جَهْرًا وَالنَّاسُ نِيَامٌ يَأْثَمُ[289].

وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْحَنَابِلَةُ مِنْ كَرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ بِأَسْوَاقٍ يُنَادَى فِيهَا بِبَيْعٍ، وَمُحَرَّمٌ عَلَى الْقَارِئِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا[290].

---

(287) حديث عائشة: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكئ في حجري وأنا حائض..» أخرجه البخاري (فتح الباري 1 / 401)، والرواية الأخرى لمسلم (1 / 246).

(288) غنية المتملي 496، والعدوي على شرح الرسالة 2 / 448، والتبيان في آداب حملة القرآن 102 . 104، مطالب أولي النهى 1 / 596.

(289) غنية المتملي 496 . 497.

(290) مطالب أولي النهى 1 / 596.

وَصَرَّحَ النَّوَوِيُّ بِكَرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ لِلنَّاعِسِ، قَالَ: كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الْقِرَاءَةَ لِلنَّاعِسِ مَخَافَةً مِنَ الْغَلَطِ[291].

وَنَصَّ الْحَنَابِلَةُ عَلَى كَرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ حَالَ خُرُوجِ الرِّيحِ، فَإِذَا غَلَبَهُ الرِّيحُ أَمْسَكَ عَنِ الْقِرَاءَةِ حَتَّى يُخْرِجَهُ ثُمَّ يَشْرَعَ بِهَا.

قَالَ النَّوَوِيُّ: يَنْبَغِي أَنْ يُمْسِكَ عَنِ الْقِرَاءَةِ حَتَّى يَتَكَامَلَ خُرُوجُهُ ثُمَّ يَعُودَ إِلَى الْقِرَاءَةِ، وَهُوَ أَدَبٌ حَسَنٌ، وَإِذَا تَثَاءَبَ أَمْسَكَ عَنِ الْقِرَاءَةِ حَتَّى يَنْقَضِيَ التَّثَاؤُبُ ثُمَّ يَقْرَأَ[292].

آدَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ:

23 – يُسْتَحَبُّ لِلْقَارِئِ فِي غَيْرِ الصَّلاَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَكْمَلِ أَحْوَالِهِ مِنْ طَهَارَةِ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ مُسْتَقْبِلاً لِلْقِبْلَةِ، وَيَجْلِسَ مُتَخَشِّعًا بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ[293].

الِاسْتِئْجَارُ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ:

24 – اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي جَوَازِ الِاسْتِئْجَارِ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَخْذِ الأُجْرَةِ عَلَيْهَا.

فَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ إِلَى جَوَازِ الِاسْتِئْجَارِ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.

---

(291) التبيان في آداب حملة القرآن ص 102، وحديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كره القراءة للناعس»، ورد من حديث أبي هريرة ونصه: «إذا قام أحدكم من الليل فاستعجم القرآن على لسانه فلم يدر ما يقول فليضطجع». أخرجه مسلم (1 / 543).

(292) مطالب أولي النهى 1 / 596، والتبيان في آداب حملة القرآن.

(293) مطالب أولي النهى 1 / 596، التبيان في آداب حملة القرآن 102.

قَالَ الشَّافِعِيَّةُ: وَإِذَا قَرَأَ جُنُبًا وَلَوْ نَاسِيًا لاَ يَسْتَحِقُّ أُجْرَةً.

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ الاِسْتِئْجَارُ عَلَى الْقِرَاءَةِ.

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: وَالاِسْتِئْجَارُ عَلَى التِّلاَوَةِ وَإِنْ صَارَ مُتَعَارَفًا، فَالْعُرْفُ لاَ يُجِيزُهُ؛ لأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلنَّصِّ، وَهُوَ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ أَئِمَّتُنَا مِنْ قَوْلِهِ عليه الصلاة والسلام: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ وَلاَ تَغْلُوا فِيهِ، وَلاَ تَجْفُوا عَنْهُ، وَلاَ تَأْكُلُوا بِهِ، وَلاَ تَسْتَكْبِرُوا بِهِ»[294]، وَالْعُرْفُ إِذَا خَالَفَ النَّصَّ يُرَدُّ بِالاِتِّفَاقِ، وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ الْمُتَأَخِّرُونَ جَوَازُ الاِسْتِئْجَارِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ لاَ عَلَى تِلاَوَتِهِ خِلاَفًا لِمَنْ وَهَمَ.

لَكِنْ صَرَّحَ الْحَنَابِلَةُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُ الْجَعَالَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ بِلاَ شَرْطٍ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ[295].

قِرَاءَةُ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ:

– نَصَّ الْحَنَابِلَةُ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ النَّظَرُ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ حِينَ رَأَى مَعَ عُمَرَ صَحِيفَةً مِنَ التَّوْرَاةِ[296].

---

(294) حديث: «اقرءوا القرآن ولا تغلوا فيه..» أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (40 / 73) وقال: رواه الطبراني ورجاله ثقات.

(295) حاشية ابن عابدين 5 / 442، جواهر الإكليل 2 / 189، القليوبي وعميرة 3 / 73، كشاف القناع 4 / 12، الإنصاف 6 / 46، 47.

(296) حديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم غضب حين رأى مع عمر صحيفة من التوراة» أخرجه أحمد (3 / 387) وأورده ابن حجر في الفتح (13 / 334) وقال: رجاله موثقون إلا أن في مجالد ضعفا.

وَمِثْلُ الْحَنَابِلَةِ الشَّافِعِيَّةُ حَيْثُ نَصُّوا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الِاسْتِئْجَارِ لِتَعْلِيمِ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَعَدُّوهُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ(297).

(297) نهاية المحتاج 5 / 272، القليوبي وعميرة 3 / 70، مطالب أولي النهى 1 / 607.

مُصْحَفٌ

التَّعْرِيفُ:

– الْمُصْحَفُ بِضَمِّ الْمِيمِ، وَيَجُوزُ الْمِصْحَفُ بِكَسْرِهَا، وَهِيَ لُغَةُ تَمِيمٍ، وَهُوَ لُغَةً: اسْمٌ لِكُلِّ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الصُّحُفِ الْمَكْتُوبَةِ ضُمَّتْ بَيْنَ دَفَّتَيْنِ، قَالَ الأَزْهَرِيُّ: وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْمُصْحَفُ مُصْحَفًا لِأَنَّهُ أُصْحِفَ، أَيْ جُعِلَ جَامِعًا لِلصُّحُفِ الْمَكْتُوبَةِ بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ[298].

وَالْمُصْحَفُ فِي الاِصْطِلاَحِ: اسْمٌ لِلْمَكْتُوبِ فِيهِ كَلاَمُ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ.

وَيَصْدُقُ الْمُصْحَفُ عَلَى مَا كَانَ حَاوِيًا لِلْقُرْآنِ كُلِّهِ، أَوْ كَانَ مِمَّا يُسَمَّى مُصْحَفًا عُرْفًا وَلَوْ قَلِيلاً كَحِزْبٍ، عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْقَلْيُوبِيُّ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: يَشْمَلُ مَا كَانَ مُصْحَفًا جَامِعًا أَوْ جُزْءًا أَوْ وَرَقَةً فِيهَا بَعْضُ سُورَةٍ أَوْ لَوْحًا أَوْ كَتِفًا مَكْتُوبَةً[299].

---

(298) لسان العرب، والمعجم الوسيط.

(299) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1 / 125، وحاشية القليوبي على شرح المنهاج 1 / 35.

الأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ:

الْقُرْآنُ:

- الْقُرْآنُ لُغَةً: الْقِرَاءَةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾[300].

وَهُوَ فِي الاِصْطِلاَحِ: اسْمٌ لِكَلاَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُنَزَّلِ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ الْمُتَعَبَّدِ بِتِلاَوَتِهِ، الْمَكْتُوبِ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَنْقُولِ إِلَيْنَا نَقْلاً مُتَوَاتِرًا[301].

فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُصْحَفِ: أَنَّ الْمُصْحَفَ اسْمٌ لِلْمَكْتُوبِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْمَجْمُوعِ بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ وَالْجِلْدِ، وَالْقُرْآنُ اسْمٌ لِكَلاَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَكْتُوبِ فِيهِ[302].

الأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمُصْحَفِ:

تَتَعَلَّقُ بِالْمُصْحَفِ أَحْكَامٌ مِنْهَا:

---

(300) سورة القيامة / 18.

(301) البحر المحيط للزركشي 1 / 441، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1409هـ، والمستصفى للغزالي 1 / 64 القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى 1356هـ.

(302) بدائع الصنائع 3 / 8، 9.

لَمْسُ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ لِلْمُصْحَفِ

– ذَهَبَ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لِلْمُحْدِثِ حَدَثًا أَكْبَرَ أَنْ يَمَسَّ الْمُصْحَفَ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَالْحَسَنِ وَقَتَادَةَ وَعَطَاءٍ وَالشَّعْبِيِّ، قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: وَلاَ نَعْلَمُ مُخَالِفًا فِي ذَلِكَ إِلاَّ دَاوُدَ[303].

وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْجَنَابَةُ وَالْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ، فَلاَ يَجُوزُ لأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الأَحْدَاثِ أَنْ يَمَسَّ الْمُصْحَفَ حَتَّى يَتَطَهَّرَ، إِلاَّ مَا يَأْتِي اسْتِثْنَاؤُهُ.

وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ ﴾[304].

وَبِمَا فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ[305] وَهُوَ قَوْلُهُ «لاَ يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلاَّ طَاهِرٌ»[306] وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ النَّبِيُّ – ﷺ: «لاَ يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلاَّ طَاهِرٌ»[307].

---

(303) ابن عابدين 1 / 116، 195، والفتاوى الهندية 1 / 38، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي 1 / 125، وتفسير القرطبي 17 / 225، والمغني 1 / 147، القاهرة، دار المنار 1967م، وشرح منتهى الإرادات 1 / 105، 72، القاهرة، مطبعة أنصار السنة.

(304) سورة الواقعة / 79.

(305) تفسير القرطبي 17 / 225، والمغني 1 / 147، وشرح المنهاج بحاشية القليوبي 1 / 35، ومغني المحتاج 1 / 37.،

(306) حديث: «لا يمس القرآن إلا طاهر». أخرجه الدارمي (2 / 161)، والدارقطني (1 / 122) وصححه إسحاق بن راهويه كما نقل عنه ابن المنذر في «الأوسط» (2 / 102).

(307) حديث: «لا يمس القرآن إلا طاهر». أخرجه الطبراني في «الكبير» (12 / 313)، وقال ابن حجر في «التلخيص» (1 / 133) إسناده لا بأس به.

لَمْسُ الْمُحْدِثِ حَدَثًا أَصْغَرَ لِلْمُصْحَفِ

4 – ذَهَبَ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لِلْمُحْدِثِ حَدَثًا أَصْغَرَ أَنْ يَمَسَّ الْمُصْحَفَ، وَجَعَلَهُ ابْنُ قُدَامَةَ مِمَّا لاَ يَعْلَمُ فِيهِ خِلاَفًا عَنْ غَيْرِ دَاوُدَ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَقِيلَ: يَجُوزُ مَسُّهُ بِغَيْرِ وُضُوءٍ، وَقَالَ الْقَلْيُوبِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: وَحَكَى ابْنُ الصَّلاَحِ قَوْلاً غَرِيبًا بِعَدَمِ حُرْمَةِ مَسِّهِ مُطْلَقًا(308).

وَلاَ يُبَاحُ لِلْمُحْدِثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ إِلاَّ إِذَا أَتَمَّ طَهَارَتَهُ، فَلَوْ غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ لَمْ يَجُزْ مَسُّ الْمُصْحَفِ بِهِ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ وُضُوءَهُ، وَفِي قَوْلٍ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: يَجُوزُ مَسُّهُ بِالْعُضْوِ الَّذِي تَمَّ غَسْلُهُ(309).

مَسُّ الْجُنُبِ وَالْمُحْدِثِ لِلْمُصْحَفِ بِغَيْرِ بَاطِنِ الْيَدِ

– يُسَوِّي عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ بَيْنَ مَسِّ الْمُصْحَفِ بِبَاطِنِ الْيَدِ، وَبَيْنَ مَسِّهِ بِغَيْرِهَا مِنَ الأَعْضَاءِ، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لاَقَى شَيْئًا، فَقَدْ مَسَّهُ إِلاَّ الْحَكَمَ وَحَمَّادًا، فَقَدْ قَالاَ: يَجُوزُ مَسُّهُ بِظَاهِرِ الْيَدِ وَبِغَيْرِ الْيَدِ مِنَ الأَعْضَاءِ، لِأَنَّ آلَةَ الْمَسِّ الْيَدُ.

---

(308) تفسير القرطبي 17 / 226، والدسوقي 1 / 125، وحاشية ابن عابدين 1 / 116، والفتاوى الهندية 1 / 38، والمغني 1 / 147، وشرح المنتهى 1 / 72، وشرح المنهاج بحاشية القليوبي 1 / 35.

(309) المغني 1 / 149، وشرح المنتهى 1 / 73، والفتاوى الهندية 1 / 39.

وَفِي قَوْلٍ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: يُمْنَعُ مَسُّهُ بِأَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ وَلاَ يُمْنَعُ مَسُّهُ بِغَيْرِهَا، وَنُقِلَ فِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ عَنِ الزَّاهِدِيِّ أَنَّ الْمَنْعَ أَصَحُّ(310).

مَسُّ جِلْدِ الْمُصْحَفِ وَمَا لاَ كِتَابَةَ فِيهِ مِنْ وَرَقِهِ:

– ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ إِلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَى غَيْرِ الْمُتَطَهِّرِ مَسُّ جِلْدِ الْمُصْحَفِ الْمُتَّصِلِ، وَالْحَوَاشِي الَّتِي لاَ كِتَابَةَ فِيهَا مِنْ أَوْرَاقِ الْمُصْحَفِ، وَالْبَيَاضِ بَيْنَ السُّطُورِ، وَكَذَا مَا فِيهِ مِنْ صَحَائِفَ خَالِيَةٍ مِنَ الْكِتَابَةِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَذَلِكَ لأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْمَكْتُوبِ وَحَرِيمٌ لَهُ، وَحَرِيمُ الشَّيْءِ تَبَعٌ لَهُ وَيَأْخُذُ حُكْمَهُ(311).

وَذَهَبَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ(312).

حَمْلُ غَيْرِ الْمُتَطَهِّرِ لِلْمُصْحَفِ وَتَقْلِيبُهُ لأَوْرَاقِهِ وَكِتَابَتُهُ لَهُ

– ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ وَالشَّعْبِيِّ وَالْقَاسِمِ وَالْحَكَمِ وَحَمَّادٍ، إِلَى أَنَّهُ لاَ بَأْسَ أَنْ يَحْمِلَ الْجُنُبُ أَوِ الْمُحْدِثُ الْمُصْحَفَ بِعِلاَقَةٍ، أَوْ مَعَ حَائِلٍ غَيْرِ تَابِعٍ لَهُ، لأَنَّهُ لاَ يَكُونُ مَاسًّا لَهُ

(310) المغني 1 / 147، وشرح المنتهى 1 / 72، والفتاوى الهندية 1 / 39، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي 1 / 125.

(311) قاله ابن العربي المالكي كما في تفسير القرطبي 17 / 226، وانظر قاعدة: «حريم الشيء له حكم ما هو حريم له» في الأشباه والنظائر الفقهية للسيوطي ص 124 القاهرة، مصطفى الحلبي، 1378هـ.

(312) حاشية ابن عابدين 1 / 195، والفتاوى الهندية 1 / 38، والدسوقي على الشرح الكبير 1 / 125، والقليوبي على شرح منهاج الطالبين 1 / 35، وشرح منتهى الإرادات 1 / 72.

فَلاَ يَمْنَعُ مِنْهُ كَمَا لَوْ حَمَلَهُ فِي مَتَاعِهِ، وَلأَنَّ النَّهْيَ الْوَارِدَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْمَسِّ وَلاَ مَسَّ هُنَا، قَالَ الْحَنَفِيَّةُ: فَلَوْ حَمَلَهُ بِغِلاَفٍ غَيْرِ مُحِيطٍ بِهِ، أَوْ فِي خَرِيطَةٍ – وَهِيَ الْكِيسُ – أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، لَمْ يُكْرَهْ.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالأَوْزَاعِيُّ، وَهُوَ رِوَايَةٌ خَرَّجَهَا الْقَاضِي عَنْ أَحْمَدَ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ، قَالَ الْمَالِكِيَّةُ: وَلاَ يَحْمِلُهُ غَيْرُ الطَّاهِرِ وَلَوْ عَلَى وِسَادَةٍ أَوْ نَحْوِهَا، كَكُرْسِيِّ الْمُصْحَفِ، أَوْ فِي غِلاَفٍ أَوْ بِعِلاَقَةٍ، وَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيَّةُ فِي الأَصَحِّ عِنْدَهُمْ: لاَ يَجُوزُ لَهُ حَمْلُ وَمَسُّ خَرِيطَةٍ أَوْ صُنْدُوقٍ فِيهِمَا مُصْحَفٌ، أَيْ إِنْ أُعِدَّا لَهُ، وَلاَ يَمْتَنِعُ مَسُّ أَوْ حَمْلُ صُنْدُوقٍ أُعِدَّ لِلأُمْتِعَةِ وَفِيهِ مُصْحَفٌ.

وَلَوْ قَلَّبَ غَيْرُ الْمُتَطَهِّرِ أَوْرَاقَ الْمُصْحَفِ بِعُودٍ فِي يَدِهِ جَازَ عِنْدَ كُلٍّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَلَمْ يَجُزْ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى الرَّاجِحِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ صَحَّحَ النَّوَوِيُّ جَوَازَ ذَلِكَ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمَسٍّ وَلاَ حَمْلٍ، قَالَ: وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ التَّتَائِيُّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: لاَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَكْتُبُ الْقُرْآنَ عَلَى طَهَارَةٍ لِمَشَقَّةِ الْوُضُوءِ كُلَّ سَاعَةٍ.

وَنُقِلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكْتُبَ الْمُصْحَفَ الْمُحْدِثُ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ بِالْيَدِ، لأَنَّهُ يَكُونُ مَاسًّا بِالْقَلَمِ.

وَفِي تَقْلِيبِ الْقَارِئِ غَيْرِ الْمُتَطَهِّرِ أَوْرَاقَ الْمُصْحَفِ بِكُمِّهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي هُوَ لاَبِسُهَا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ اخْتِلاَفٌ.

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: وَالْمَنْعُ أَوْلَى لأَنَّ الْمَلْبُوسَ تَابِعٌ لِلاَبِسِهِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ.

وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: لَوْ وَضَعَ عَلَى يَدِهِ مِنْدِيلاً أَوْ نَحْوَهُ مِنْ حَائِلٍ لَيْسَ تَابِعًا لِلْمُصْحَفِ وَلاَ هُوَ مِنْ مُلاَبَسِ الْمَاسِّ فَلاَ بَأْسَ بِهِ، وَمَنَعَهُ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَلَوِ اسْتَخْدَمَ لِذَلِكَ وِسَادَةً أَوْ نَحْوَهَا[313].

عَلَى أَنَّهُ يُبَاحُ لِغَيْرِ الْمُتَطَهِّرِ عِنْدَ الْمَانِعِينَ حَمْلُ الْمُصْحَفِ وَمَسُّهُ لِلضَّرُورَةِ، قَالَ الشَّافِعِيَّةُ: يَجُوزُ لِلْمُحْدِثِ حَمْلُهُ لِخَوْفِ حَرْقٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ تَنَجُّسٍ أَوْ خِيفَ وُقُوعُهُ فِي يَدِ كَافِرٍ أَوْ خِيفَ

ضَيَاعُهُ أَوْ سَرِقَتُهُ، وَيَجِبُ عِنْدَ إِرَادَةِ حَمْلِهِ التَّيَمُّمُ أَيْ حَيْثُ لاَ يَجِدُ الْمَاءَ، وَصَرَّحَ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْمَالِكِيَّةُ[314].

مَنْ يُسْتَثْنَى مِنْ تَحْرِيمِ مَسِّ الْمُصْحَفِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ

أ – الصَّغِيرُ:

– ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلصَّغِيرِ غَيْرِ الْمُتَطَهِّرِ أَنْ يَمَسَّ الْمُصْحَفَ، قَالُوا: لِمَا فِي مَنْعِ الصِّبْيَانِ مِنْ مَسِّهِ إِلاَّ بِالطَّهَارَةِ مِنَ الْحَرَجِ، لِمَشَقَّةِ اسْتِمْرَارِهِمْ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَلأَنَّهُ لَوْ مُنِعُوا مِنْ ذَلِكَ لأَدَّى إِلَى تَنْفِيرِهِمْ مِنْ حِفْظِ الْقُرْآنِ وَتَعَلُّمِهِ، وَتَعَلُّمُهُ فِي حَالِ الصِّغَرِ أَرْسَخُ وَأَثْبَتُ.

---

(313) حاشية ابن عابدين 1 / 117، 118، والفتاوى الهندية 1 / 38، وتفسير القرطبي 17 / 227، وشرح المنهاج 1 / 36، والمغني 1 / 148، وشرح المنتهى 1 / 72.

(314) حاشية القليوبي 1 / 35 . 37، ومغني المحتاج 1 / 37، والدسوقي 1 / 125، 126.

قَالَ الْحَنَفِيَّةُ: وَلاَ بَأْسَ لِلْكَبِيرِ الْمُتَطَهِّرِ أَنْ يَدْفَعَ الْمُصْحَفَ إِلَى صَبِيٍّ.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ فِي قَوْلٍ آخَرَ عِنْدَهُمْ إِلَى أَنَّ الصَّغِيرَ لاَ يَمَسُّ الْمُصْحَفَ إِلاَّ بِالطَّهَارَةِ، كَالْبَالِغِ[315].

وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: لاَ يُمْنَعُ الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ الْمُحْدِثُ وَلَوْ حَدَثًا أَكْبَرَ مِنْ مَسٍّ وَلاَ مِنْ حَمْلِ لَوْحٍ وَلاَ مُصْحَفٍ يَتَعَلَّمُ مِنْهُ، أَيْ لاَ يَجِبُ مَنْعُهُ مِنْ ذَلِكَ لِحَاجَةِ تَعَلُّمِهِ وَمَشَقَّةِ اسْتِمْرَارِهِ مُتَطَهِّرًا، بَلْ يُسْتَحَبُّ.

قَالُوا: وَذَلِكَ فِي الْحَمْلِ الْمُتَعَلِّقِ بِالدِّرَاسَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِغَرَضٍ، أَوْ كَانَ لِغَرَضٍ آخَرَ مُنِعَ مِنْهُ جَزْمًا.

أَمَّا الصَّبِيُّ غَيْرُ الْمُمَيِّزِ فَيَحْرُمُ تَمْكِينُهُ مِنْ ذَلِكَ لِئَلاَّ يَنْتَهِكَهُ[316].

وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ فِي الْمَذْهَبِ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لِلصَّبِيِّ مَسُّ الْمُصْحَفِ، أَيْ لاَ يَجُوزُ لِوَلِيِّهِ تَمْكِينُهُ مِنْ مَسِّهِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي رِوَايَةً بِالْجَوَازِ وَهُوَ وَجْهٌ فِي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا.

وَأَمَّا الأَْلْوَاحُ الْمَكْتُوبُ فِيهَا الْقُرْآنُ فَلاَ يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ عِنْدَهُمْ مَسُّ الصَّبِيِّ الْمَكْتُوبِ فِي الأَْلْوَاحِ، وَعَنْهُ يَجُوزُ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي التَّلْخِيصِ.

وَأَمَّا مَسُّ الصَّبِيِّ اللَّوْحَ أَوْ حَمْلُهُ فَيَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ[317].

---

(315) تفسير القرطبي 17 / 227، وابن عابدين 1 / 117، والفتاوى الهندية 1 / 39، وشرح المنهاج وحاشية القليوبي 1 / 37، والمغني 1 / 148.

(316) مغني المحتاج 1 / 38.

(317) الإنصاف 1 / 223، وكشاف القناع 1 / 134.

ب – الْمُتَعَلِّمُ وَالْمُعَلِّمُ وَنَحْوُهُمَا:

– يَرَى الْمَالِكِيَّةُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ الَّتِي تَتَعَلَّمُ الْقُرْآنَ، أَوْ تُعَلِّمُهُ حَالَ التَّعْلِيمِ مَسَّ الْمُصْحَفِ سَوَاءٌ كَانَ كَامِلاً أَوْ جُزْءًا مِنْهُ أَوِ اللَّوْحِ الَّذِي كُتِبَ فِيهِ الْقُرْآنُ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلْجُنُبِ، لِأَنَّ رَفْعَ حَدَثِهِ بِيَدِهِ وَلاَ يَشُقُّ، كَالْوُضُوءِ، بِخِلاَفِ الْحَائِضِ فَإِنَّ رَفْعَ حَدَثِهَا لَيْسَ بِيَدِهَا، لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْجُنُبَ رَجُلاً كَانَ أَوِ امْرَأَةً، صَغِيرًا كَانَ أَوْ بَالِغًا يَجُوزُ لَهُ الْمَسُّ وَالْحَمْلُ حَالَ التَّعَلُّمِ وَالتَّعْلِيمِ لِلْمَشَقَّةِ.

وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْمُصْحَفِ لِلْمُطَالَعَةِ، أَوْ كَانَتْ لِلتَّذَكُّرِ بِنِيَّةِ الْحِفْظِ[318].

مَسُّ الْمُحْدِثِ كُتُبَ التَّفْسِيرِ وَنَحْوَهَا مِمَّا فِيهِ قُرْآنٌ

– اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِ مَسِّ الْمُحْدِثِ كُتُبَ التَّفْسِيرِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى حُرْمَةِ ذَلِكَ، وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى الْجَوَازِ.

مَسُّ غَيْرِ الْمُتَطَهِّرِ الْمُصْحَفَ الْمَكْتُوبَ بِحُرُوفٍ أَعْجَمِيَّةٍ وَكُتُبَ تَرْجَمَةِ مَعَانِي الْقُرْآنِ

– الْمُصْحَفُ إِنْ كُتِبَ عَلَى لَفْظِهِ الْعَرَبِيِّ بِحُرُوفٍ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ فَهُوَ مُصْحَفٌ وَلَهُ أَحْكَامُ الْمُصْحَفِ، وَبِهَذَا صَرَّحَ الْحَنَفِيَّةُ فَفِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ وَتَنْوِيرِ الأَبْصَارِ: يُكْرَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِغَيْرِ الْمُتَطَهِّرِ مَسُّ الْمُصْحَفِ وَلَوْ مَكْتُوبًا بِالْفَارِسِيَّةِ، وَكَذَا عِنْدَ الصَّاحِبَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ.

---

(318) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي 1 / 126.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ مِثْلُ ذَلِكَ، قَالَ الْقَلْيُوبِيُّ:

تَجُوزُ كِتَابَةُ الْمُصْحَفِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لاَ قِرَاءَتُهُ بِهَا، وَلَهَا حُكْمُ الْمُصْحَفِ فِي الْمَسِّ وَالْحَمْلِ.

أَمَّا تَرْجَمَةُ مَعَانِي الْقُرْآنِ بِاللُّغَاتِ الأَعْجَمِيَّةِ فَلَيْسَتْ قُرْآنًا، بَلْ هِيَ نَوْعٌ مِنَ التَّفْسِيرِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْمَالِكِيَّةُ، وَعَلَيْهِ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَمَسَّهَا الْمُحْدِثُ، عِنْدَ مَنْ لاَ يَمْنَعُ مَسَّ الْمُحْدِثِ لِكُتُبِ التَّفْسِيرِ[319].

صِيَانَةُ الْمُصْحَفِ عَنِ الاِتِّصَالِ بِالنَّجَاسَاتِ

– يَحْرُمُ تَنْجِيسُ الْمُصْحَفِ، فَمَنْ أَلْقَى الْمُصْحَفَ فِي النَّجَاسَاتِ أَوِ الْقَاذُورَاتِ مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا يُحْكَمُ بِرِدَّتِهِ، قَالَ الشَّافِعِيَّةُ: يَحْرُمُ وَضْعُ أَوْرَاقِ الْمُصْحَفِ عَلَى نَجِسٍ، وَمَسُّهَا بِشَيْءٍ نَجِسٍ وَلَوْ عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ، وَيَجِبُ غَسْلُ الْمُصْحَفِ إِنْ تَنَجَّسَ وَلَوْ أَدَّى غَسْلُهُ إِلَى تَلَفِهِ، وَلَوْ كَانَ لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ، وَيَحْرُمُ كِتَابَتُهُ بِشَيْءٍ نَجِسٍ، وَصَرَّحَ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْحَنَابِلَةُ.

وَذَكَرَ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ أَنَّهُ يَحْرُمُ مَسُّ الْمُصْحَفِ بِعُضْوٍ نَجِسٍ قِيَاسًا عَلَى مَسِّهِ مَعَ الْحَدَثِ، أَمَّا إِنْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ عَلَى عُضْوٍ وَمَسَّهُ بِعُضْوٍ آخَرَ طَاهِرٍ فَلاَ يَحْرُمُ، وَذَكَرَ الْحَنَابِلَةُ أَيْضًا أَنَّهُ يَحْرُمُ كِتَابَةُ الْقُرْآنِ بِحَيْثُ يَتَنَجَّسُ بِبَوْلِ حَيَوَانٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

---

(319) تفسير القرطبي 2 / 368، والدسوقي على الشرح الكبير 1 / 125، وحاشية ابن عابدين 1 / 18، والفتاوى الهندية 1 / 39، والقليوبي 1 / 36.

وَيَحْرُمُ كِتَابَةُ الْمُصْحَفِ فِي وَرَقٍ نَجِسٍ أَوْ بِمِدَادٍ نَجِسٍ[320].

دُخُولُ الْخَلاَءِ بِمُصْحَفٍ

– ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ – وَلاَ يَحْرُمُ – أَنْ يَدْخُلَ الْخَلاَءَ وَمَعَهُ خَاتَمٌ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ تَعْظِيمًا لَهُ، قَالَ الْقَلْيُوبِيُّ: هُوَ مَكْرُوهٌ وَإِنْ حَرُمَ مِنْ حَيْثُ الْحَدَثُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلاَمِ الْحَنَابِلَةِ، لِمَا وَرَدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلاَءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ»[321]، قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْتَهَى: وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِتَحْرِيمِهِ فِي الْمُصْحَفِ، وَقَالَ صَاحِبُ الإِنْصَافِ: لاَ شَكَّ فِي تَحْرِيمِهِ قَطْعًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ دُخُولُ الْخَلاَءِ سَوَاءٌ أَكَانَ كَنِيفًا أَوْ غَيْرَهُ بِمُصْحَفٍ، كَامِلٍ أَوْ بَعْضِ مُصْحَفٍ، قَالُوا: لَكِنْ إِنْ دَخَلَهُ بِمَا فِيهِ بَعْضٌ مِنَ الآيَاتِ لاَ بَالَ لَهُ – أَيْ مِنْ حَيْثُ الْكَثْرَةُ – فَالْحُكْمُ الْكَرَاهَةُ لاَ التَّحْرِيمُ.

---

(320) شرح المنهاج وحاشية القليوبي 1 / 36، والتبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص 116، وشرح منتهى الإرادات 1 / 73.

(321) حديث: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمه». أخرجه أبو داود (1 / 25) وقال: هذا حديث منكر.

قَالُوا: وَإِنْ خَافَ ضَيَاعَهُ جَازَ أَنْ يَدْخُلَ بِهِ مَعَهُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِي سَاتِرٍ يَمْنَعُ وُصُولَ الرَّائِحَةِ إِلَيْهِ، وَلاَ يَكْفِي وَضْعُهُ فِي جَيْبِهِ، لِأَنَّهُ ظَرْفٌ مُتَّسِعٌ(322).

جَعْلُ الْمُصْحَفِ فِي قِبْلَةِ الصَّلاَةِ

– يُكْرَهُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ جَعْلُ الْمُصْحَفِ فِي قِبْلَةِ الْمُصَلِّي لِأَنَّهُ يُلْهِيهِ، قَالَ أَحْمَدُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَجْعَلُوا فِي الْقِبْلَةِ شَيْئًا حَتَّى الْمُصْحَفَ، لَكِنَّ الْمَكْرُوهَ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ تَعَمُّدُ جَعْلِهِ فِي الْقِبْلَةِ لِيُصَلِّيَ إِلَيْهِ، وَلاَ يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ، كَمَا لَوْ كَانَ ذَاكَ مَوْضِعَهُ الَّذِي يُعَلَّقُ فِيهِ عَادَةً(323).

وَلاَ يُكْرَهُ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَعَلَهُ لِيَقْرَأَ مِنْهُ، قَالُوا: لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِيمَا يُكْرَهُ اسْتِقْبَالُهُ فِي الصَّلاَةِ بِاعْتِبَارِ التَّشَبُّهِ بِعُبَّادِهَا، وَالْمُصْحَفُ لَمْ يَعْبُدْهُ أَحَدٌ، وَاسْتِقْبَالُ أَهْلُ الْكِتَابِ مَصَاحِفَهُمْ لِلْقِرَاءَةِ مِنْهَا لاَ لِعِبَادَتِهَا، وَمِنْ هُنَا كَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ الْقِرَاءَةَ فِي الصَّلاَةِ مِنَ الْمُصْحَفِ(324).

---

(322) الفتاوى الهندية 1 / 50، وابن عابدين 1 / 119، والدسوقي على الشرح الكبير 1 / 107، والقليوبي على شرح المنهاج 1 / 38، وشرح منتهى الإرادات 1 / 30.

(323) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي 1 / 255، وشرح منتهى الإرادات 1 / 197.

(324) الدر المختار وحاشية ابن عابدين 1 / 438.

الْقِرَاءَةُ مِنَ الْمُصْحَفِ فِي الصَّلاَةِ وَغَيْرِهَا

– ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَقْرَأَ مِنَ الْمُصْحَفِ، فَإِنْ قَرَأَ بِالنَّظَرِ فِي الْمُصْحَفِ فَسَدَتْ صَلاَتُهُ مُطْلَقًا، أَيْ قَلِيلاً كَانَ مَا قَرَأَهُ أَوْ كَثِيرًا، إِمَامًا كَانَ أَوْ مُنْفَرِدًا، وَكَذَا لَوْ كَانَ مِمَّنْ لاَ يُمْكِنُهُ الْقِرَاءَةُ إِلاَّ مِنْهُ لِكَوْنِهِ غَيْرَ حَافِظٍ.

وَقَدِ اخْتَلَفَ الْحَنَفِيَّةُ فِي تَعْلِيلِ قَوْلِهِ، فَقِيلَ: لأَِنَّ حَمْلَ الْمُصْحَفِ وَالنَّظَرَ فِيهِ وَتَقْلِيبَ الأَْوْرَاقِ عَمَلٌ كَثِيرٌ، وَقِيلَ: لأَِنَّهُ تَلَقَّنَ مِنَ الْمُصْحَفِ، فَصَارَ كَمَا إِذَا تَلَقَّنَ مِنْ غَيْرِهِ، وَصَحَّحَ هَذَا الْوَجْهَ فِي الْكَافِي تَبَعًا لِتَصْحِيحِ السَّرَخْسِيِّ، وَعَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَى الْقِرَاءَةِ إِلاَّ مِنَ الْمُصْحَفِ فَصَلَّى بِلاَ قِرَاءَةٍ فَإِنَّهَا تُجْزِئُهُ.

وَذَهَبَ الصَّاحِبَانِ إِلَى تَجْوِيزِ الْقِرَاءَةِ لِلْمُصَلِّي مِنَ الْمُصْحَفِ مَعَ الْكَرَاهَةِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّشَبُّهِ بِأَهْلِ الْكِتَابِ[325].

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي الْقِرَاءَةُ مِنَ الْمُصْحَفِ فِي فَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ لِكَثْرَةِ الشُّغْلِ بِذَلِكَ، لَكِنَّ كَرَاهَتَهُ عِنْدَهُمْ فِي النَّفْلِ إِنْ قَرَأَ فِي أَثْنَائِهِ، وَلاَ يُكْرَهُ إِنْ قَرَأَ فِي أَوَّلِهِ، لأَِنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي النَّفْلِ مَا لاَ

(325) حاشية ابن عابدين 1 / 419.

يُغْتَفَرُ فِي الْفَرْضِ[326] قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: وَرُوِيَتِ الْكَرَاهِيَةُ فِي ذَلِكَ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ وَمُجَاهِدٍ وَالرَّبِيعِ.

وَأَجَازَ الْحَنَابِلَةُ الْقِرَاءَةَ فِي الْمُصْحَفِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَافِظًا، لِمَا وَرَدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي مَوْلًى لَهَا اسْمُهُ ذَكْوَانُ كَانَ يَؤُمُّهَا مِنَ الْمُصْحَفِ[327] وَيُكْرَهُ فِي الْفَرْضِ عَلَى الإِطْلاَقِ، لأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّهُ لاَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ، وَيُكْرَهُ لِلْحَافِظِ حَتَّى فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، لأَنَّهُ يُشْغَلُ عَنِ الْخُشُوعِ وَعَنِ النَّظَرِ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ[328].

وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَوْ قَرَأَ فِي مُصْحَفٍ وَلَوْ قَلَّبَ أَوْرَاقَهُ أَحْيَانًا لَمْ تَبْطُلْ صَلاَتُهُ، لأَنَّ ذَلِكَ يَسِيرٌ أَوْ غَيْرُ مُتَوَالٍ لاَ يُشْعِرُ بِالإِعْرَاضِ[329].

أَمَّا فِي غَيْرِ الصَّلاَةِ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ مِنَ الْمُصْحَفِ مُسْتَحَبَّةٌ لاِشْتِغَالِ الْبَصَرِ بِالْعِبَادَةِ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ إِلَى تَفْضِيلِ الْقِرَاءَةِ مِنَ الْمُصْحَفِ عَلَى الْقِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ، لأَنَّهُ يَجْمَعُ مَعَ الْقِرَاءَةِ النَّظَرَ فِي الْمُصْحَفِ، وَهُوَ عِبَادَةٌ أُخْرَى، لَكِنْ قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنْ زَادَ خُشُوعُهُ وَحُضُورُ قَلْبِهِ فِي الْقِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ فَهُوَ أَفْضَلُ فِي حَقِّهِ[330].

---

(326) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي 1 / 316.،

(327) المغني 1 / 575.،

(328) شرح منتهى الإرادات 1 / 241.

(329) أسنى المطالب 1 / 183.

(330) التبيان في آداب حملة القرآن ص 55، والفتاوى الهندية 5 / 317.

اتِّبَاعُ رَسْمِ الْمُصْحَفِ الإِمَامِ:

- ذَهَبَ جُمْهُورُ فُقَهَاءِ الأُمَّةِ إِلَى وُجُوبِ الاِقْتِدَاءِ فِي رَسْمِ الْمَصَاحِفِ بِرَسْمِ مُصْحَفِ عُثْمَانَ رضي الله عنه، لِكَوْنِهِ قَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ(331).

سُئِلَ الإِمَامُ مَالِكٌ: أَرَأَيْتَ مَنِ اسْتُكْتِبَ مُصْحَفًا الْيَوْمَ، أَتَرَى أَنْ يَكْتُبَ عَلَى مَا أَحْدَثَ النَّاسُ مِنَ الْهِجَاءِ الْيَوْمَ؟ فَقَالَ: لاَ أَرَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ يُكْتَبُ عَلَى الْكِتْبَةِ الأُولَى، وَرُوِيَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْحُرُوفِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْقُرْآنِ مِثْلُ الْوَاوِ وَالأَلِفِ، أَتَرَى أَنْ تُغَيَّرَ مِنَ الْمُصْحَفِ إِذَا وُجِدَتْ فِيهِ كَذَلِكَ؟ فَقَالَ: لاَ، قَالَ الدَّانِيُّ: يَعْنِي الْوَاوَ وَالأَلِفَ الزَّائِدَتَيْنِ فِي الرَّسْمِ الْمَعْدُومَتَيْنِ فِي اللَّفْظِ قَالَ: وَلاَ مُخَالِفَ لِمَالِكٍ فِي ذَلِكَ مِنْ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: تَحْرُمُ مُخَالَفَةُ مُصْحَفِ الإِمَامِ فِي وَاوٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ أَلِفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ(332).

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الإِيمَانِ: مَنْ كَتَبَ مُصْحَفًا فَيَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى الْهِجَاءِ الَّذِي كَتَبُوا بِهِ هَذِهِ الْمَصَاحِفَ وَلاَ يُخَالِفَهُمْ فِيهِ، وَلاَ يُغَيِّرَ مِمَّا كَتَبُوا شَيْئًا، فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَكْثَرَ عِلْمًا وَأَصْدَقَ لِسَانًا وَأَعْظَمَ أَمَانَةً مِنَّا، فَلاَ يَنْبَغِي أَنْ نَظُنَّ بِأَنْفُسِنَا اسْتِدْرَاكًا عَلَيْهِمْ(333).

---

(331) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار للداني، دمشق 1940م، البرهان في علوم القرآن للزركشي 1 / 379، ط عيسى البابي الحلبي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي 2 / 166 وما بعدها.

(332) المقنع في معرفة مرسوم المصاحف للداني (ص 9 . 10)، وعنه نقله السيوطي في الإتقان 2 / 167، وشرح المنتهى 1 / 74.

(333) الإتقان للسيوطي 2 / 167.

وَمِنْ هُنَا صَرَّحَ الْحَنَابِلَةُ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ لاَ يَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ فِي الصَّلاَةِ بِمَا يَخْرُجُ عَنْ مُصْحَفِ عُثْمَانَ كَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهَا، لِأَنَّ الْقُرْآنَ ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ، وَهَذِهِ لَمْ يَثْبُتِ التَّوَاتُرُ بِهَا، فَلاَ يَثْبُتُ كَوْنُهَا قُرْآنًا، وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ صَلاَتِهِ إِذَا قَرَأَ بِشَيْءٍ مِنْهَا مِمَّا صَحَّتْ بِهِ الرِّوَايَةُ، كَبَعْضِ مَا رُوِيَ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[334].

وَصَحَّحَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ الصَّحِيحَةَ لاَ بُدَّ أَنْ تُوَافِقَ رَسْمَ مُصْحَفِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَوِ احْتِمَالاً[335].

وَالْخِلاَفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَنْقُولٌ عَنْ عِزِّ الدِّينِ ابْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الزَّرْكَشِيُّ قَوْلَهُ: لاَ تَجُوزُ كِتَابَةُ الْمُصْحَفِ الآنَ عَلَى الرُّسُومِ الأُولَى بِاصْطِلاَحِ الأَئِمَّةِ لِئَلاَّ يُوقِعَ فِي تَغْيِيرِ الْجُهَّالِ.

وَتَعَقَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ بِقَوْلِهِ: لاَ يَنْبَغِي إِجْرَاءُ هَذَا عَلَى إِطْلاَقِهِ لِئَلاَّ يُؤَدِّيَ إِلَى دُرُوسِ الْعِلْمِ، وَشَيْءٍ أَحْكَمَتْهُ الْقُدَمَاءُ لاَ يُتْرَكُ مُرَاعَاةً لِجَهْلِ الْجَاهِلِينَ، وَلَنْ تَخْلُوَ الأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِالْحُجَّةِ[336].

وَنُقِلَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلاَّنِيِّ مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ[337].

---

(334) المغني 1 / 492.

(335) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 1 / 9 بيروت، دار الكتاب العربي، مصور عن طبعة القاهرة.

(336) البرهان في علوم القرآن 1 / 379، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1376هـ.

(337) مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ عبد العظيم الزرقاني 1 / 373 . 374.

آدَابُ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ

– اسْتَحَبَّ الْعُلَمَاءُ كِتَابَةَ الْمَصَاحِفِ، وَتَحْسِينَ كِتَابَتِهَا وَتَجْوِيدَهَا، وَالتَّأَنُّقَ فِيهَا.

وَاسْتَحَبُّوا تَبْيِينَ الْحُرُوفِ وَإِيضَاحَهَا وَتَفْخِيمَهَا، وَالتَّفْرِيجَ بَيْنَ السُّطُورِ، وَتَحْقِيقَ الْخَطِّ وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَكْرَهُ أَنْ تُمَدَّ الْبَاءُ مِنْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِلَى الْمِيمِ حَتَّى تُكْتَبَ السِّينُ، قَالَ: لِأَنَّ فِي ذَلِكَ نَقْصًا.

وَنُقِلَتْ: كَرَاهَةُ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ بِخَطٍّ دَقِيقٍ، وَتَصْغِيرِ حَجْمِ الْمُصْحَفِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَيَحْرُمُ أَنْ يُكْتَبَ الْمُصْحَفُ بِمِدَادٍ نَجِسٍ أَوْ فِي وَرَقٍ أَوْ شَيْءٍ نَجِسٍ.

وَنَقَلَ أَبُو عُبَيْدٍ بِسَنَدِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَرِهُوا كِتَابَتَهُ بِالذَّهَبِ، وَنَقَلَ السُّيُوطِيُّ عَنِ الْغَزَالِيِّ أَنَّهُ اسْتَحْسَنَ كِتَابَتَهُ بِالذَّهَبِ، وَأَجَازَ الْبُرْزُلِيُّ وَالْعَدَوِيُّ وَالْأُجْهُورِيُّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ ذَلِكَ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ كَرَاهَةُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَشْغَلُ الْقَارِئَ عَنِ التَّدَبُّرِ[338].

إِصْلَاحُ مَا قَدْ يَقَعُ فِي كِتَابَةِ بَعْضِ الْمَصَاحِفِ مِنَ الْخَطَأِ

– يَنُصُّ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ عَلَى أَنَّ إِصْلَاحَ مَا قَدْ يَقَعُ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ مِنَ الْخَطَأِ فِي كِتَابَتِهَا وَاجِبٌ، وَإِنْ تَرَكَ إِصْلَاحَهُ أَثِمَ، حَتَّى لَوْ كَانَ الْمُصْحَفُ لَيْسَ لَهُ بَلْ كَانَ عَارِيَّةً عِنْدَهُ، فَعَلَيْهِ إِصْلَاحُهُ

---

(338) الإتقان للسيوطي 2 / 170، والفتاوى الهندية 5 / 322، وحاشية ابن عابدين 5 / 247، والدسوقي على الشرح الكبير 1 / 63، والتبيان في آداب حملة القرآن ص 113.

وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ رِضَا صَاحِبِهِ بِذَلِكَ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ إِلاَّ بِرِضَا مَالِكِهِ، وَقَالَ الْقَلْيُوبِيُّ: مَحَلُّ الْجَوَازِ إِذَا كَانَ بِخَطٍّ مُنَاسِبٍ وَإِلاَّ فَلاَ(339).

النَّقْطُ وَالشَّكْلُ وَنَحْوُ ذَلِكَ فِي الْمَصَاحِفِ

– نُقِلَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كَرَاهَةُ إِدْخَالِ شَيْءٍ مِنَ النَّقْطِ وَنَحْوِهِ، وَأَمَرُوا بِتَجْرِيدِ الْمُصْحَفِ مِنْ ذَلِكَ، فَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: جَرِّدُوا الْمُصْحَفَ وَلاَ تَخْلِطُوهُ بِشَيْءٍ، وَكَرِهَ النَّخَعِيُّ نَقْطَ الْمَصَاحِفِ، وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ النَّقْطَ وَالْفَوَاتِحَ وَالْخَوَاتِمَ.

وَكَانَ الْمُصْحَفُ الْعُثْمَانِيُّ خَالِيًا مِنَ النَّقْطِ حَتَّى إِنَّ الْبَاءَ وَالتَّاءَ وَالثَّاءَ مَثَلاً كَانَتْ بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ لاَ تَتَمَيَّزُ فِي الْكِتَابَةِ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُهَا الْقَارِئُ بِالْمَعْنَى.

وَالنَّقْطُ كَانَ أَوَّلاً لِبَيَانِ إِعْرَابِ الْحُرُوفِ، أَيْ حَرَكَاتِهَا، وَهُوَ الَّذِي عَمِلَهُ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَتْ عَلاَمَاتُ الشَّكْلِ الَّتِي اخْتَرَعَهَا الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، وَاسْتُخْدِمَ النَّقْطُ لِتَمْيِيزِ الْحُرُوفِ الْمُتَشَابِهَةِ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ كَالْبَاءِ وَالتَّاءِ وَالثَّاءِ.

وَوَرَدَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمُ التَّرْخِيصُ فِي ذَلِكَ، قَالَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: لاَ بَأْسَ بِشَكْلِهِ وَقَالَ مَالِكٌ: لاَ بَأْسَ بِالنَّقْطِ فِي الْمَصَاحِفِ الَّتِي تَتَعَلَّمُ فِيهَا الْعُلَمَاءُ، أَمَّا الأُمَّهَاتُ فَلاَ.

---

(339) الدر المختار بهامش حاشية ابن عابدين 4 / 507، وشرح المنهاج وحاشية القليوبي عليه 3 / 19.

وَقَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ وَالدَّانِيُّ: لاَ يُشْكَلُ إِلاَّ مَا يُشْكِلُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: نَقْطُ الْمُصْحَفِ وَشَكْلُهُ مُسْتَحَبٌّ لأَنَّهُ صِيَانَةٌ لَهُ مِنَ اللَّحْنِ وَالتَّحْرِيفِ، قَالَ: وَأَمَّا كَرَاهَةُ الشَّعْبِيِّ وَالنَّخَعِيِّ النَّقْطَ فَإِنَّمَا كَرِهَاهُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ خَوْفًا مِنَ التَّغْيِيرِ فِيهِ، وَقَدْ أُمِنَ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ فَلاَ مَنْعَ(340).

وَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ الْعَمَلُ مُنْذُ أَمَدٍ طَوِيلٍ فِي الْمَصَاحِفِ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَالْعَمَلُ عَلَى قَوْلِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَالدَّانِيِّ.

التَّعْشِيرُ وَالتَّحْزِيبُ وَالْعَلاَمَاتُ الأُخْرَى فِي الْمَصَاحِفِ

– التَّعْشِيرُ: أَنْ يُجْعَلَ عَلاَمَةٌ عِنْدَ انْتِهَاءِ كُلِّ عَشْرِ آيَاتٍ، وَالتَّخْمِيسُ: أَنْ يُجْعَلَ عَلاَمَةٌ عِنْدَ انْتِهَاءِ كُلِّ خَمْسٍ، وَالتَّحْزِيبُ أَنْ يُجْعَلَ عَلاَمَةٌ عِنْدَ مُبْتَدَإِ كُلِّ حِزْبٍ.

وَمِنْ أَوَّلِ الْعَلاَمَاتِ الَّتِي أُدْخِلَتْ فِي الْمَصَاحِفِ جَعْلُ ثَلاَثِ نِقَاطٍ عِنْدَ رُءُوسِ الآْيِ، قَالَ يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ: مَا كَانُوا يَعْرِفُونَ شَيْئًا مِمَّا أُحْدِثَ فِي الْمَصَاحِفِ إِلاَّ النُّقَطَ الثَّلاَثَ عِنْدَ رُءُوسِ الآْيِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: أَوَّلُ مَا أَحْدَثُوا النُّقَطُ عِنْدَ آخِرِ الآْيِ، ثُمَّ الْفَوَاتِحُ وَالْخَوَاتِمُ، أَيْ فَوَاتِحُ السُّوَرِ وَخَوَاتِمُهَا، وَقَدْ أَنْكَرَهُ

(340) المحكم في نقط المصاحف للداني ص 2 وما بعدها، ط1 دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد، 1960م، وتفسير القرطبي 1 / 63، 59، والفتاوى الهندية 5 / 323، وابن عابدين 5 / 247، والإتقان في علوم القرآن 2 / 171، والتبيان في آداب حملة القرآن ص 113.

بَعْضُ السَّلَفِ، وَرَخَّصَ فِيهِ غَيْرُهُمْ وَاسْتَقَرَّ الْعَمَلُ عَلَى إِدْخَالِ تِلْكَ الْعَلاَمَاتِ لِنَفْعِهَا لِقُرَّاءِ الْقُرْآنِ، وَأُدْخِلَتْ أَيْضًا عَلاَمَاتُ السَّجَدَاتِ وَالْوُقُوفِ وَأَسْمَاءُ السُّوَرِ وَعَدَدُ الأَجْزَاءِ وَعَدَدُ الآيَاتِ وَغَيْرُ ذَلِكَ، لَكِنْ بِوَضْعٍ يُمَيِّزُهَا عَمَّا هُوَ كَلاَمُ اللَّهِ تَعَالَى[341].

أَخْذُ الأُجْرِ عَلَى كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ

– اخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنِ السَّلَفِ فِي أَخْذِ الأُجْرَةِ

عَلَى كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ، فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَصَاحِفِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَرِهَ أَخْذَ الأُجْرَةِ عَلَى كِتَابَةِ الْمَصَاحِفِ، وَمِثْلُهُ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيّ وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ.

وَأَخْرَجَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ أَنَّهُمْ قَالُوا: لاَ بَأْسَ بِذَلِكَ.

وَإِلَى هَذَا الأَخِيرِ ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ، فَفِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ: لَوِ اسْتَأْجَرَ رَجُلاً لِيَكْتُبَ لَهُ مُصْحَفًا وَبَيَّنَ الْخَطَّ جَازَ[342].

---

(341) الإتقان في علوم القرآن 2 / 117، وتفسير القرطبي 1 / 63، 59.

(342) الفتاوى الهندية 4 / 449، مثله في فتاوى قاضيخان بهامش الهندية 3 / 323.

تَحْلِيَةُ الْمَصَاحِفِ

– ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ إِلَى جَوَازِ تَحْلِيَةِ الْمَصَاحِفِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ سَوَاءٌ كَانَتْ لِلرِّجَالِ أَوِ النِّسَاءِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعْظِيمِ الْقُرْآنِ، لَكِنْ قَالَ الْمَالِكِيَّةُ: إِنَّ الَّذِي يَجُوزُ تَحْلِيَتُهُ جِلْدُهُ مِنْ خَارِجٍ لاَ كِتَابَتُهُ بِالذَّهَبِ، وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ، وَأَجَازُوا أَيْضًا كِتَابَتَهُ فِي الْحَرِيرِ وَتَحْلِيَتَهُ بِهِ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ فِي الْمُعْتَمَدِ عِنْدَهُمْ إِلَى جَوَازِ تَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ بِالْفِضَّةِ مُطْلَقًا، وَبِالذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، وَتَحْرِيمِهِ بِالذَّهَبِ فِي مَصَاحِفِ الرِّجَالِ.

وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى كَرَاهَةِ تَحْلِيَتِهِ بِشَيْءٍ مِنَ النَّقْدَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ فِي قَوْلٍ إِلَى تَحْرِيمِ تَحْلِيَةِ الْقُرْآنِ بِالذَّهَبِ، وَقَالَ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ مِنَ الْحَنَابِلَةِ: يَحْرُمُ سَوَاءٌ حَلاَّهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ(343).

بَيْعُ الْمُصْحَفِ وَشِرَاؤُهُ

– اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ سَلَفًا وَخَلَفًا فِي بَيْعِ الْمَصَاحِفِ وَشِرَائِهَا، فَذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى كَرَاهَةِ بَيْعِهَا وَشِرَائِهَا تَعْظِيمًا لَهَا وَتَكْرِيمًا، لِمَا فِي تَدَاوُلِهَا بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مِنَ الاِبْتِذَالِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيَّةِ وَقَوْلٌ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَرُوِيَتْ كَرَاهِيَةُ بَيْعِهَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَإِسْحَاقَ وَالنَّخَعِيِّ، قَالَ ابْنُ

(343) الفتاوى الهندية 5 / 323، وابن عابدين 1 / 658، والمجموع للنووي 6 / 42، وشرح المنهاج مع حاشية القليوبي 2 / 24، 25، وشرح منتهى الإرادات 1 / 73.

عُمَرَ: وَدِدْتُ أَنَّ الأَيْدِيَ تُقْطَعُ فِي بَيْعِهَا، وَوَرَدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُشَدِّدُونَ فِي بَيْعِ الْمَصَاحِفِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلَى إِجَازَةِ بَيْعِهَا، مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنَفِيَّةِ، وَالْحَسَنُ، وَعِكْرِمَةُ، وَالشَّعْبِيُّ، لأَنَّ الْبَيْعَ يَقَعُ عَلَى الْوَرَقِ وَالْجِلْدِ وَبَدَلَ عَمَلِ يَدِ الْكَاتِبِ، وَبَيْعُ ذَلِكَ مُبَاحٌ، قَالَ الشَّعْبِيُّ: لاَ بَأْسَ بِبَيْعِ الْمُصْحَفِ، إِنَّمَا يَبِيعُ الْوَرَقَ وَعَمَلَ يَدَيْهِ.

وَفَرَّقَ الشَّافِعِيَّةُ فِي الأَصَحِّ – وَنَقَلُوهُ عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ – وَالْحَنَابِلَةُ فِي مُعْتَمَدِهِمْ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، فَكَرِهُوا الْبَيْعَ – وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ يَحْرُمُ وَيَصِحُّ – وَأَجَازُوا الشِّرَاءَ وَالاِسْتِبْدَالَ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: اشْتَرِ الْمَصَاحِفَ وَلاَ تَبِعْهَا، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ فِي الْبَيْعِ ابْتِذَالاً بِخِلاَفِ الشِّرَاءِ، فَفِيهِ اسْتِنْقَاذُ الْمُصْحَفِ وَبَذْلٌ لِلْمَالِ فِي سَبِيلِ اقْتِنَائِهِ وَذَلِكَ إِكْرَامٌ، قَالُوا: وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ كَرَاهَةِ الْبَيْعِ كَرَاهَةُ الشِّرَاءِ، كَشِرَاءِ دُورِ مَكَّةَ وَرِبَاعِهَا، وَشِرَاءِ أَرْضِ السَّوَادِ، لاَ يُكْرَهُ، وَيُكْرَهُ لِلْبَائِعِ[344].

إِجَارَةُ الْمُصْحَفِ

– ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَابْنُ حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ إِجَارَةِ الْمُصْحَفِ.

(344) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 4 / 18، وشرح المنهاج بحاشية القليوبي 2 / 157، والإتقان للسيوطي 2 / 172، والمغني 4 / 263، وشرح المنتهى 2 / 143.

أَمَّا الْحَنَفِيَّةُ فَعِلَّةُ الْمَنْعِ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْمُصْحَفِ أَكْثَرُ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ، وَلاَ تَجُوزُ الإِجَارَةُ لِمِثْلِ ذَلِكَ، كَمَا لاَ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ سَقْفًا لِيَنْظُرَ إِلَى مَا فِيهِ مِنَ النُّقُوشِ أَوِ التَّصَاوِيرِ، أَوْ يَسْتَأْجِرَ كَرْمًا لِيَنْظُرَ فِيهِ لِلاِسْتِئْنَاسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَهُ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لاَ تَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَيْضًا إِجَارَةُ سَائِرِ الْكُتُبِ.

وَأَمَّا الْحَنَابِلَةُ فِي الْوَجْهِ الْمُعْتَمَدِ عِنْدَهُمْ فَقَدْ بَنَوْا تَحْرِيمَ إِجَارَتِهِ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِهِ، قَالُوا: وَلِمَا فِي إِجَارَتِهِ مِنَ الاِبْتِذَالِ لَهُ.

وَأَمَّا ابْنُ حَبِيبٍ فَقَدْ مَنَعَ إِجَارَتَهُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ يَرَى جَوَازَ بَيْعِهِ، لِأَنَّ الأُجْرَةَ تَكُونُ كَالثَّمَنِ لِلْقُرْآنِ، أَمَّا بَيْعُهُ فَهُوَ ثَمَنٌ لِلْوَرَقِ وَالْجِلْدِ وَالْخَطِّ.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى جَوَازِ إِجَارَةِ الْمُصْحَفِ لِلْقِرَاءَةِ فِيهِ، قَالُوا: مَا لَمْ يَقْصِدْ بِإِجَارَتِهِ التِّجَارَةَ، وَإِلاَّ كُرِهَتْ.

وَوَجْهُ الْجَوَازِ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ نَفْعٌ مُبَاحٌ تَجُوزُ الإِعَارَةُ فِيهِ، فَجَازَتْ فِيهِ الإِجَارَةُ كَسَائِرِ الْكُتُبِ الَّتِي يَجُوزُ بَيْعُهَا[345].

(345) الفتاوى الهندية 4 / 449، والدسوقي على الشرح الكبير 4 / 20، والمغني 5 / 504، وشرح المنتهى 2 / 357.

رَهْنُ الْمُصْحَفِ

25 – الْقَاعِدَةُ: أَنَّ مَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ رَهْنُهُ، وَمَا لاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ لاَ يَجُوزُ رَهْنُهُ، وَلِذَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمُصْحَفِ عِنْدَ كُلِّ مَنْ جَوَّزَ بَيْعَهُ، لأَنَّهُ يُمْكِنُ بَيْعُهُ وَاسْتِيفَاءُ الدَّيْنِ مِنْ ثَمَنِهِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُجَوِّزْ بَيْعَهُ فَلاَ يَجُوزُ عِنْدَهُ رَهْنُهُ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ(346).

وَقْفُ الْمُصْحَفِ

– يَجُوزُ وَقْفُ الْمَصَاحِفِ لِلْقِرَاءَةِ فِيهَا عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، اسْتِثْنَاءً مِنْ عَدَمِ جَوَازِ وَقْفِ الْمَنْقُولاَتِ لِجَرَيَانِ التَّعَارُفِ بِوَقْفِ الْمَصَاحِفِ، وَإِلَى قَوْلِهِ هَذَا ذَهَبَ عَامَّةُ مَشَايِخِ الْحَنَفِيَّةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى عِنْدَهُمْ، وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ بِجَوَازِ وَقْفِ الْمَنْقُولاَتِ.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ وَقْفِهَا كَسَائِرِ الْمَنْقُولاَتِ غَيْرِ آلاَتِ الْجِهَادِ.

ثُمَّ إِنْ وَقَفَهُ عَلَى مَسْجِدٍ مُعَيَّنٍ يَجُوزُ، وَيَقْرَأُ بِهِ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ خَاصَّةً، نَصَّ عَلَيْهِ الْحَنَفِيَّةُ، وَفِي قَوْلٍ عِنْدَهُمْ: لاَ يَكُونُ مَقْصُورًا عَلَى هَذَا الْمَسْجِدِ بِعَيْنِهِ(347).

---

(346) المغني 4 / 343، والفتاوى الهندية 5 / 435.

(347) الفتاوى الهندية 2 / 361.

إِرْثُ الْمُصْحَفِ

– يُورَّثُ الْمُصْحَفُ عَلَى الْقَوْلِ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَهُوَ مُقْتَضَى قَوَاعِدِ غَيْرِهِمْ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَمْلُوكٍ يُورَّثُ عَنْ مَالِكِهِ.

وَفِي قَوْلٍ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: لاَ يُورَّثُ، وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ، فَلَوْ كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلَدَانِ أَحَدُهُمَا قَارِئٌ وَالآْخَرُ غَيْرُ قَارِئٍ، يُعْطَى الْمُصْحَفُ لِلْقَارِئِ[348].

الْقَطْعُ بِسَرِقَةِ الْمُصْحَفِ

– ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى مِنَ الْحَنَابِلَةِ إِلَى أَنَّ سَارِقَ الْمُصْحَفِ لاَ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: لأِنَّ آخُذَهُ يَتَأَوَّلُ فِي أَخْذِهِ الْقِرَاءَةَ وَالنَّظَرَ فِيهِ، وَلأِنَّهُ لاَ مَالِيَّةَ لَهُ لاِعْتِبَارِ الْمَكْتُوبِ فِيهِ وَهُوَ كَلاَمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ لاَ يَجُوزُ أَخْذُ الْعِوَضِ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يُقْتَنَى الْمُصْحَفُ لأِجْلِهِ، لاَ لأِجْلِ أَوْرَاقِهِ أَوْ جِلْدِهِ.

وَيَسْرِي ذَلِكَ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ عَلَى مَا عَلَى الْمُصْحَفِ مِنَ الْحِلْيَةِ لِكَوْنِهِ فِي حُكْمِ التَّابِعِ لَهُ، وَلِلتَّابِعِ حُكْمُ الْمَتْبُوعِ، كَمَنْ سَرَقَ صَبِيًّا عَلَيْهِ ثِيَابٌ قِيمَتُهَا أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ فَلاَ يُقْطَعُ بِهَا، لأِنَّهَا تَابِعَةٌ لِلصَّبِيِّ وَلاَ

(348) الدر المختار بهامش حاشية ابن عابدين 5 / 486، والفتاوى الهندية 2 / 361، والإتقان للسيوطي 2 / 172.

قَطْعَ فِي سَرِقَتِهِ، وَفِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ نَقَلَ عَنِ السِّرَاجِ الْوَهَّاجِ: لاَ قَطْعَ فِي سَرِقَةِ الْمُصْحَفِ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ حِلْيَةٌ تُسَاوِي أَلْفَ دِينَارٍ.

وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَهُوَ مَا اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ قُدَامَةَ مِنْ كَلاَمِ الإِمَامِ أَحْمَدَ إِلَى أَنَّهُ يُقْطَعُ بِسَرِقَةِ الْمُصْحَفِ، لِعُمُومِ آيَةِ السَّرِقَةِ، وَلأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ تَبْلُغُ قِيمَتُهُ نِصَابًا فَوَجَبَ الْقَطْعُ بِسَرِقَتِهِ، كَكُتُبِ الْفِقْهِ وَالتَّارِيخِ وَغَيْرِهَا[349].

مَنْعُ الْكَافِرِ مِنْ تَمَلُّكِ الْمُصْحَفِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ

– لاَ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْكَافِرُ مُصْحَفًا، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الإِهَانَةِ فَإِنِ اشْتَرَاهُ فَالشِّرَاءُ فَاسِدٌ، وَاحْتَجَّ الْفُقَهَاءُ لِذَلِكَ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ تَنَالَهُ أَيْدِيهِمْ»[350].

وَالشَّافِعِيَّةُ يَرَوْنَ حُرْمَةَ بَيْعِ الْمُصْحَفِ لِلْكَافِرِ، لَكِنْ إِنْ بَاعَهُ لَهُ فَفِي صِحَّةِ الْبَيْعِ عِنْدَهُمْ وَجْهَانِ: أَظْهَرُهُمَا: لاَ يَصِحُّ الْبَيْعُ، وَالثَّانِي: يَصِحُّ وَيُؤْمَرُ فِي الْحَالِ بِإِزَالَةِ مِلْكِهِ عَنْهُ[351].

---

(349) الفتاوى الهندية 2 / 177، وابن عابدين 3 / 199، والمغني 8 / 247.

(350) الفتاوى الهندية 3 / 115، والمغني 4 / 292، والقليوبي على شرح المنهاج 156/2. وحديث: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يسافر..». أخرج البخاري (فتح الباري 10 / 133) الشطر الأول منه، وأخرجه مسلم (3 / 1491) بتمامه.

(351) التبيان في آداب حملة القرآن ص 113.

قَالَ الْقَلْيُوبِيُّ: وَلَوْ وَكَّلَ الْكَافِرُ مُسْلِمًا بِشِرَاءِ مُصْحَفٍ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَهُ يَقَعُ، وَلَوْ وَكَّلَ الْمُسْلِمُ كَافِرًا بِالشِّرَاءِ صَحَّ لِأَنَّهُ يَقَعُ لِلْمُسْلِمِ، وَكَذَا لَوْ قَارَضَ مُسْلِمٌ كَافِرًا فَاشْتَرَى الْكَافِرُ مُصْحَفًا لِلْقِرَاضِ صَحَّ، لِأَنَّهُ لِلْقِرَاضِ، وَلاَ مِلْكَ لِلْمُضَارِبِ فِيهِ[352].

وَلاَ تَصِحُّ هِبَةُ الْكَافِرِ مُصْحَفًا وَلاَ الْوَصِيَّةُ لَهُ بِهِ[353].

وَلاَ يَصِحُّ وَقْفُ الْمُصْحَفِ عَلَى كَافِرٍ[354].

وَيَحْرُمُ أَنْ يُعْطِيَ كَافِرًا مُصْحَفًا عَارِيَّةً لِيَقْرَأَ فِيهِ وَيَرُدَّهُ، وَلاَ تَصِحُّ الإِعَارَةُ، وَقَالَ الرَّمْلِيُّ: تَصِحُّ الإِعَارَةُ فِيهِ مَعَ الْحُرْمَةِ[355].

مَسُّ الْكَافِرِ الْمُصْحَفَ وَعَمَلُهُ فِي نَسْخِ الْمَصَاحِفِ وَتَصْنِيعِهَا

– يُمْنَعُ الْكَافِرُ مِنْ مَسِّ الْمُصْحَفِ، كَمَا يُمْنَعُ مِنْهُ الْمُسْلِمُ الْجُنُبُ، بَلِ الْكَافِرُ أَوْلَى بِالْمَنْعِ، وَيُمْنَعُ مِنْهُ مُطْلَقًا، أَيْ سَوَاءٌ اغْتَسَلَ أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ، وَفِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ: أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: إِنِ اغْتَسَلَ جَازَ أَنْ يَمَسَّهُ، وَحُكِيَ فِي الْبَحْرِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ الْمَنْعَ مُطْلَقًا[356].

---

(352) القليوبي على شرح المنهاج 2 / 156، 3 / 57.
(353) المغني 6 / 104.
(354) شرح المنهاج وحاشية القليوبي 3 / 99.
(355) شرح المنهاج وحاشية القليوبي 3 / 19.
(356) الفتاوى الهندية 5 / 323، وابن عابدين 1 / 119، وشرح منتهى الإرادات 1 / 74.

وَيُمْنَعُ الْكَافِرُ مِنَ الْعَمَلِ فِي تَصْنِيعِ الْمَصَاحِفِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ الْقَلْيُوبِيُّ: يُمْنَعُ الْكَافِرُ مِنْ تَجْلِيدِ الْمُصْحَفِ وَتَذْهِيبِهِ، لَكِنْ قَالَ الْبُهُوتِيُّ: يَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ الْكَافِرُ الْمَصَاحِفَ دُونَ مَسٍّ أَوْ حَمْلٍ(357).

السَّفَرُ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ

– لاَ يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ الْمُسْلِمُ بِالْمُصْحَفِ إِلَى بَلَدِ الْعَدُوِّ الْكَافِرِ، سَوَاءٌ كَانَ فِي جِهَادٍ أَوْ غَيْرِهِ، لِئَلاَّ يَقَعَ فِي أَيْدِيهِمْ فَيُهِينُوهُ أَوْ يَمَسُّوهُ وَهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ، لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «لاَ تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ، مَخَافَةَ أَنْ تَنَالَهُ أَيْدِيهِمْ»(358).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ أَنْ لاَ يُسَافَرَ بِالْمُصْحَفِ فِي السَّرَايَا وَالْعَسْكَرِ الضَّعِيفِ الْمَخُوفِ عَلَيْهِ.

أَمَّا إِنْ كَانَ يُؤْمَنُ عَلَى الْمُصْحَفِ فِي ذَلِكَ السَّفَرِ مِنْ نَيْلِ الْعَدُوِّ لَهُ فَقَدِ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ، فَأَجَازَ الْحَنَفِيَّةُ السَّفَرَ بِهِ، وَذَكَرُوا مِنْ ذَلِكَ صُورَتَيْنِ:

الأُولَى: أَنْ يَكُونَ الْخَارِجُ بِهِ فِي جَيْشٍ كَبِيرٍ يُؤْمَنُ عَلَيْهِ فَلاَ كَرَاهَةَ حِينَئِذٍ.

---

(357) شرح منتهى الإرادات 1 / 74، والقليوبي على شرح المنهاج 3 / 19، ومغني المحتاج 1 / 38.

(358) حديث: «لا تسافروا بالقرآن..» تقدم تخريجه ف (29).

الثَّانِيَةُ: إِذَا دَخَلَ إِلَيْهِمْ مُسْلِمٌ بِأَمَانٍ، وَكَانُوا يُوفُونَ بِالْعَهْدِ، جَازَ أَنْ يَحْمِلَ الْمُصْحَفَ مَعَهُ.

وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ: يَحْرُمُ أَيْضًا لِنَصِّ الْحَدِيثِ وَلَوْ فِي جَيْشٍ آمِنٍ، لِأَنَّهُ قَدْ يَسْقُطُ مِنْهُمْ وَلاَ يَشْعُرُونَ بِهِ فَيَأْخُذُهُ الْعَدُوُّ فَتَنَالُهُ الإِهَانَةُ، وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ أَيْضًا: وَلَوْ أَنَّ الْعَدُوَّ طَلَبَ أَنْ يُرْسَلَ إِلَيْهِمْ مُصْحَفٌ لِيَتَدَبَّرُوهُ، حَرُمَ إِرْسَالُهُ إِلَيْهِمْ خَشْيَةَ إِهَانَتِهِمْ لَهُ، فَلَوْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ كِتَابٌ فِيهِ آيَةٌ أَوْ نَحْوُهَا لَمْ يَحْرُمْ ذَلِكَ[359] وَقَدْ أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ كِتَابًا فِي ضِمْنِهِ الآيَةُ: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ﴾[360] الآيَةَ.

اسْتِثْنَاءُ الْمُصْحَفِ مِنْ جَزَاءِ الْغَالِّ بِحَرْقِ مَتَاعِهِ

– إِنْ غَلَّ أَحَدُ الْغَانِمِينَ فِي الْجِهَادِ شَيْئًا مِنَ الْغَنِيمَةِ فَقَدْ ذَهَبَ الأَوْزَاعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ – خِلاَفًا لِلْجُمْهُورِ – إِلَى أَنَّهُ يُحْرَقُ مَتَاعُهُ، لَكِنْ لاَ يُحْرَقُ الْمُصْحَفُ، لِمَا رَوَى صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَائِدَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ مَسْلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَرْضَ الرُّومِ، فَأُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ غَلَّ، فَسَأَلَ سَالِمًا عَنْهُ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ

---

(359) حاشية ابن عابدين 3 / 223، 224، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي 2 / 178، والمغني 1 / 149، وشرح المنتهى 1 / 73، وفتح الباري 6 / 134 ط السلفية، والتبيان في آداب حملة القرآن ص 113.،

(360) سورة آل عمران / 64.

عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غَلَّ فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ»[361]، قَالَ: فَوَجَدْنَا فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفًا، فَسَأَلَ سَالِمًا عَنْهُ فَقَالَ: بِعْهُ وَتَصَدَّقْ بِثَمَنِهِ[362].

الرِّدَّةُ بِإِهَانَةِ الْمُصْحَفِ

– إِذَا أَهَانَ الْمُسْلِمُ مُصْحَفًا مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا يَكُونُ مُرْتَدًّا وَيُقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ الرِّدَّةِ.

وَقَدِ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى ذَلِكَ، فَمِنْ صُوَرِ ذَلِكَ مَا قَالَ الْحَنَفِيَّةُ: لَوْ وَطِئَ بِرِجْلِهِ الْمُصْحَفَ اسْتِخْفَافًا وَإِهَانَةً يَكُونُ كَافِرًا، وَكَذَا مَنْ أَمَرَ بِوَطْئِهِ يَكُونُ كَافِرًا[363].

وَلَوْ أَلْقَى مُصْحَفًا فِي قَاذُورَةٍ مُتَعَمِّدًا قَاصِدًا الإِهَانَةَ فَقَدِ ارْتَدَّ عِنْدَ الْجَمِيعِ، قَالَ الشَّافِعِيَّةُ: وَكَذَا لَوْ مَسَّهُ بِالْقَاذُورَةِ وَلَوْ كَانَتْ طَاهِرَةً كَالْبُصَاقِ وَالْمُخَاطِ.

فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَنْ سَهْوٍ أَوْ غَفْلَةٍ أَوْ فِي نَوْمٍ لَمْ يَكْفُرْ.

وَكَذَا إِنْ كَانَ مُكْرَهًا أَوْ مُضْطَرًّا فَفَعَلَهُ لاَ يَكْفُرُ[364].

---

(361) حديث: «إذا وجدتم الرجل قد غل..». أخرجه أبو داود (3 / 157)، والترمذي (4 / 61) وقال: حديث غريب، ونقل عن البخاري تضعيفه.

(362) المغني 8 / 471.

(363) حاشية ابن عابدين 3 / 284، 56، وشرح المحلي على المنهاج 4 / 176، ومنار السبيل شرح دليل الطالب 2 / 404.

(364) حاشية ابن عابدين 1 / 119، وشرح المنهاج 4 / 176.

الْحَلِفُ بِالْمُصْحَفِ

– يَرَى الْحَنَفِيَّةُ أَنَّ الْحَلِفَ بِالْمُصْحَفِ لَيْسَ بِيَمِينٍ لأَنَّهُ الْوَرَقُ وَالْجِلْدُ وَلَيْسَ صِفَةً لِلَّهِ تَعَالَى وَلاَ اسْمًا لَهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلاَ يَحْلِفْ إِلاَّ بِاللَّهِ»[365].

وَعَلَى هَذَا لَوْ حَلَفَ بِهِ لاَ تَنْعَقِدُ يَمِينُهُ وَلَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ إِنْ لَمْ يَفِ، وَقَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: إِنْ تَعَارَفَ النَّاسُ الْحَلِفَ بِالْمُصْحَفِ وَرَغِبَ الْعَوَامُّ فِي الْحَلِفِ بِهِ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا أَيْضًا، وَإِلاَّ لَكَانَ الْحَلِفُ بِالنَّبِيِّ وَالْكَعْبَةِ يَمِينًا لأَنَّهُ مُتَعَارَفٌ، وَكَذَا بِحَيَاةِ رَأْسِكَ وَنَحْوِهِ، وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: لَكِنْ لَوْ أَقْسَمَ بِمَا فِي هَذَا الْمُصْحَفِ مِنْ كَلاَمِ اللَّهِ تَعَالَى يَكُونُ يَمِينًا[366].

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ الْحَلِفَ بِالْمُصْحَفِ يَمِينٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الرَّوْضَةِ: يُنْدَبُ وَضْعُ الْمُصْحَفِ فِي حِجْرِ الْحَالِفِ بِهِ وَأَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِ[367].

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً ﴾[368].

---

(365) حديث: «من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله». أخرجه البخاري (فتح الباري 11 / 530)، ومسلم (3 / 1268).

(366) فتح القدير 3 / 10، وبدائع الصنائع 3 / 8، 9، والفتاوى الهندية 2 / 52، وفتاوى قاضيخان بهامش الهندية 2 / 5، وابن عابدين 3 / 52.

(367) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي 2 / 127، وشرح المنهاج وحاشية القليوبي 4 / 271، ونهاية المحتاج 8 / 167.

(368) سورة آل عمران / 77.

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: وَلَمْ يَكْرَهْ ذَلِكَ إِمَامُنَا وَإِسْحَاقُ لِأَنَّ الْحَالِفَ بِالْمُصْحَفِ إِنَّمَا قَصَدَ الْحَلِفَ بِالْمَكْتُوبِ فِيهِ وَهُوَ كَلاَمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَنُقِلَ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ يَحْلِفُ بِالْمُصْحَفِ(369).

آدَابُ تَنَاوُلِ الْمُصْحَفِ وَتَكْرِيمِهِ وَحِفْظِهِ

– اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَقْبِيلِ الْمُصْحَفِ فَقِيلَ: هُوَ جَائِزٌ، وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ تَقْبِيلُهُ، تَكْرِيمًا لَهُ، وَقِيلَ: هُوَ بِدْعَةٌ لَمْ تُعْهَدْ عَنِ السَّلَفِ(370).

وَأَمَّا الْقِيَامُ لِلْمُصْحَفِ فَقَالَ النَّوَوِيُّ وَصَوَّبَهُ السُّيُوطِيُّ: يُسْتَحَبُّ الْقِيَامُ لِلْمُصْحَفِ إِذَا قُدِمَ بِهِ عَلَيْهِ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْظِيمِ وَعَدَمِ التَّهَاوُنِ بِهِ، وَلِأَنَّ الْقِيَامَ مُسْتَحَبٌّ لِلْفُضَلاَءِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالأَخْيَارِ، فَالْمُصْحَفُ أَوْلَى، وَقَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ: هُوَ بِدْعَةٌ لَمْ تُعْهَدْ فِي الصَّدْرِ الأَوَّلِ(371).

وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنْوَاعًا مِنْ تَكْرِيمِ الْمُصْحَفِ.

فَمِنْ ذَلِكَ تَطْيِيبُهُ، وَجَعْلُهُ عَلَى كُرْسِيٍّ لِئَلاَّ يُوضَعَ بِالأَرْضِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ كُتُبٌ أُخْرَى يُوضَعُ فَوْقَهَا وَلاَ يُوضَعُ تَحْتَ شَيْءٍ مِنْهَا.

---

(369) المغني 8 / 695، ومطالب أولي النهي 6 / 361.

(370) ابن عابدين 1 / 162، 5 / 246، والإتقان للسيوطي 2 / 172، وشرح المنتهى 1 / 73.،

(371) الإتقان للسيوطي 2 / 172، والتبيان في آداب حملة القرآن ص 112.

وَأَمَّا تَوَسُّدُ الْمُصْحَفِ فَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ: يَحْرُمُ تَوَسُّدُ الْمُصْحَفِ لأَنَّ ذَلِكَ ابْتِذَالٌ لَهُ، وَأَضَافَ الشَّافِعِيَّةُ: وَلَوْ خَافَ سَرِقَتَهُ أَيْ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ.

وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: يُكْرَهُ وَضْعُ الْمُصْحَفِ تَحْتَ رَأْسِهِ إِلاَّ لِحِفْظِهِ مِنْ سَارِقٍ وَغَيْرِهِ.

وَأَمَّا مَدُّ رِجْلَيْهِ إِلَى جِهَةِ الْمُصْحَفِ فَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ – كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَابِدِينَ – يُكْرَهُ تَحْرِيمًا مَدُّ رِجْلَيْهِ أَوْ رِجْلٍ وَاحِدَةٍ، سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْبَالِغِ أَوِ الصَّبِيِّ عَمْدًا وَمِنْ غَيْرِ عُذْرٍ.

وَفِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ: مَدُّ الرِّجْلَيْنِ إِلَى جَانِبِ الْمُصْحَفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِحِذَائِهِ لاَ يُكْرَهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمُصْحَفُ مُعَلَّقًا فِي الْوَتَدِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: يَجُوزُ مَدُّ رِجْلِهِ إِلَى جِهَةِ الْمُصْحَفِ لاَ بِقَصْدِ الإِهَانَةِ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ: يُكْرَهُ مَدُّ الرِّجْلَيْنِ إِلَى جِهَةِ الْمُصْحَفِ[372].

مَا يُصْنَعُ بِالْمُصْحَفِ إِذَا بَلِيَ

– ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْمُصْحَفَ إِذَا بَلِيَ وَصَارَ بِحَالٍ لاَ يُقْرَأُ فِيهِ يُجْعَلُ فِي خِرْقَةٍ طَاهِرَةٍ وَيُدْفَنُ فِي مَحَلٍّ غَيْرِ مُمْتَهَنٍ لاَ يُوطَأُ، كَمَا أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا مَاتَ يُدْفَنُ إِكْرَامًا لَهُ، وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: وَلاَ يُهَالُ عَلَيْهِ التُّرَابُ إِلاَّ إِذَا جُعِلَ فَوْقَهُ سَقْفٌ بِحَيْثُ لاَ يَصِلُ إِلَيْهِ التُّرَابُ.

---

(372) ابن عابدين 1 / 119، 441، والفتاوى الهندية 5 / 322، ومغني المحتاج 1 / 38، والقليوبي 1 / 36، وكشاف القناع 1 / 136.

وَقَالُوا: وَلاَ يَجُوزُ إِحْرَاقُهُ بِالنَّارِ، وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَوَافَقَهُمُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: يُكْرَهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ: يَجُوزُ إِحْرَاقُهُ، بَلْ رُبَّمَا وَجَبَ، وَذَلِكَ إِكْرَامٌ لَهُ، وَصِيَانَةٌ عَنِ الْوَطْءِ بِالأَقْدَامِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: قَدْ فَعَلَهُ عُثْمَانُ رضي الله عنه حِينَ كَتَبَ الْمَصَاحِفَ وَبَعَثَ بِهَا إِلَى الأَمْصَارِ، فَقَدْ أَمَرَ بِمَا سِوَاهَا مِنْ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ، وَوَافَقَهُ الصَّحَابَةُ رضوان الله عليهم عَلَى ذَلِكَ[373].

وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ: لَوْ بَلِيَ الْمُصْحَفُ أَوِ انْدَرَسَ دُفِنَ نَصًّا، ذَكَرَ أَحْمَدُ أَنَّ أَبَا الْجَوْزَاءِ بَلِيَ لَهُ مُصْحَفٌ فَحَفَرَ لَهُ فِي مَسْجِدِهِ فَدَفَنَهُ، وَفِي الْبُخَارِيِّ أَنَّ الصَّحَابَةَ حَرَّقَتْهُ لَمَّا جَمَعُوهُ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ذَلِكَ لِتَعْظِيمِهِ وَصِيَانَتِهِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ أَبَا بَكْرِ بْنَ أَبِي دَاوُدَ رَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ: دَفَنَ عُثْمَانُ الْمَصَاحِفَ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ، وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ طَاوسٍ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بَأْسًا أَنْ تُحْرَقَ الْكُتُبُ، وَقَالَ: إِنَّ الْمَاءَ وَالنَّارَ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ[374].

(373) الفتاوى الهندية 5 / 322، وابن عابدين 1 / 119، وتفسير القرطبي 1 / 54.
(374) فتاوى ابن تيمية 2 / 599، وكشاف القناع 1 / 137.

تَفْسِيرٌ

التَّعْرِيفُ:

– التَّفْسِيرُ فِي اللُّغَةِ: الْكَشْفُ وَالإِظْهَارُ وَالتَّوْضِيحُ.

وَفِي الاِصْطِلاَحِ: لاَ يَخْرُجُ عَنِ الْمَعْنَى اللُّغَوِيّ، وَغَلَبَ عَلَى تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَالْمُرَادُ بِهِ، كَمَا قَالَ الْجُرْجَانِيّ: تَوْضِيحُ مَعْنَى الآيَةِ، وَشَأْنِهَا، وَقِصَّتِهَا، وَالسَّبَبِ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ، بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلاَلَةً ظَاهِرَةً(375)

الأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ:

أ – التَّأْوِيلُ:

– التَّأْوِيلُ مَصْدَرُ أَوَّلَ.

(375) القاموس المحيط، والمصباح المنير، والتعريفات للجرجاني ص 87.

يُقَالُ: أَوَّلَ الْكَلاَمَ تَأْوِيلاً: دَبَّرَهُ وَقَدَّرَهُ وَفَسَّرَهُ، وَفِي الاِصْطِلاَحِ: صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ مَعْنَاهُ الظَّاهِرِ إِلَى مَعْنَى يَحْتَمِلُهُ إِذَا كَانَ الْمُحْتَمَلُ الَّذِي يَرَاهُ مُوَافِقًا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِثْلُ قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾[376] إِنْ أَرَادَ بِهِ إِخْرَاجَ الطَّيْرِ مِنَ الْبَيْضَةِ

كَانَ تَفْسِيرًا، وَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْمُؤْمِنِ مِنَ الْكَافِرِ، أَوِ الْعَالِمِ مِنَ الْجَاهِلِ كَانَ تَأْوِيلاً[377].

وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ أَنَّ التَّفْسِيرَ أَعَمُّ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ التَّفْسِيرِ فِي الأَلْفَاظِ وَمُفْرَدَاتِهَا، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ التَّأْوِيلِ فِي الْمَعَانِي وَالْجُمَلِ.

وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ التَّأْوِيلُ فِي الْكُتُبِ الإِلَهِيَّةِ.

أَمَّا التَّفْسِيرُ فَيُسْتَعْمَلُ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا.

وَقَالَ قَوْمٌ: مَا وَقَعَ مُبَيَّنًا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَمُعَيَّنًا فِي صَحِيحِ السُّنَّةِ سُمِّيَ تَفْسِيرًا، لأَنَّ مَعْنَاهُ قَدْ ظَهَرَ، وَلَيْسَ لأَحَدٍ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ بِاجْتِهَادٍ وَلاَ غَيْرِهِ، بَلْ يَحْمِلُهُ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي وَرَدَ لاَ يَتَعَدَّاهُ، وَالتَّأْوِيلُ مَا اسْتَنْبَطَهُ الْعُلَمَاءُ الْعَالِمُونَ بِمَعَانِي الْخِطَابِ، الْمَاهِرُونَ بِآلاَتِ الْعُلُومِ.

قَالَ الْمَاتُرِيدِيُّ: التَّفْسِيرُ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ اللَّفْظِ هُوَ هَذَا، وَالشَّهَادَةُ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ عَنَى بِاللَّفْظِ هَذَا الْمَعْنَى، فَإِنْ قَامَ دَلِيلٌ مَقْطُوعٌ بِهِ فَصَحِيحٌ، وَإِلاَّ فَتَفْسِيرٌ بِالرَّأْيِ، وَهُوَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ.

---

(376) سورة الأنعام / 95.

(377) التعريفات للجرجاني ص 72.

وَالتَّأْوِيلُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الاِحْتِمَالاَتِ بِدُونِ الْقَطْعِ وَالشَّهَادَةِ عَلَى اللَّهِ[378]

ب – الْبَيَانُ:

3 – الْبَيَانُ: إِظْهَارُ الْمُتَكَلِّمِ الْمُرَادَ لِلسَّامِعِ، وَهُوَ

أَعَمُّ مِنَ التَّفْسِيرِ، لِشُمُولِهِ – عَدَا بَيَانَ التَّفْسِيرِ – كُلًّا مِنْ بَيَانِ التَّغْيِيرِ، وَبَيَانِ التَّقْرِيرِ، وَبَيَانِ الضَّرُورَةِ، وَبَيَانِ التَّبْدِيلِ[379].

حُكْمُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ:

– لاَ خِلاَفَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي جَوَازِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِمَعْنَى اللُّغَةِ، لِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ[380].

وَقَالَ السُّيُوطِيُّ: قَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ التَّفْسِيرَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، وَأَجَلُّ الْعُلُومِ الثَّلاَثَةِ الشَّرْعِيَّةِ (أَيْ: التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ) وَقَالَ: – نَقْلاً عَنِ الأُصْفَهَانِيِّ – أَشْرَفُ صِنَاعَةٍ يَتَعَاطَاهَا الإِنْسَانُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ.

(378) الإتقان للسيوطي 2 / 173، والكليات 2 / 14 . 15.

(379) التعريفات للجرجاني.

(380) كتاب الفروع للمقدسي 1 / 556، وكشاف القناع 1 / 433.

كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى حَظْرِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالرَّأْيِ مِنْ غَيْرِ لُغَةٍ وَلاَ نَقْلٍ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾[381] وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[382] وَالْمُرَادُ مِنْهُ التَّفْسِيرُ بِالرَّأْيِ مِنْ غَيْرِ لُغَةٍ، وَلاَ نَقْلٍ[383].

أَقْسَامُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ:

– قَسَّمَ الْعُلَمَاءُ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ إِلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ:

أ – مَا لاَ سَبِيلَ إِلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ، وَحَجَبَ عِلْمَهُ عَنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ، وَمِنْهُ أَوْقَاتُ وُقُوعِ الأُمُورِ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ أَنَّهَا كَائِنَةٌ، مِثْلُ وَقْتِ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَوَقْتِ نُزُولِ عِيسَى، وَوَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا الْقِسْمُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ بِالتَّأْوِيلِ.

ب – مَا خَصَّ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ بِعِلْمِ تَأْوِيلِهِ دُونَ سَائِرِ أُمَّتِهِ، وَيَحْتَاجُ الْعِبَادُ إِلَى تَفْسِيرِهِ لِأُمُورِ دِينِهِمْ، وَدُنْيَاهُمْ، فَلاَ سَبِيلَ لَهُمْ أَيْضًا إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ إِلاَّ بِبَيَانِ الرَّسُولِ ﷺ لَهُمْ تَأْوِيلَهُ.

---

(381) سورة الأعراف / 33.

(382) حديث: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» أخرجه الترمذي (5 / 199 ط الحلبي) من حديث ابن عباس، وفي أحد رواته ضعف كما في التهذيب لابن حجر (6 / 94 . 95).

(383) الإتقان للسيوطي 2 / 175.

ج – مَا كَانَ عِلْمُهُ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَذَلِكَ عِلْمُ تَأْوِيلِ عَرَبِيَّتِهِ وَإِعْرَابِهِ، فَلاَ يُوصَلُ إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ إِلاَّ مِنْ قِبَلِهِمْ(384).

طُرُقُ التَّفْسِيرِ:

– قَالَ السُّيُوطِيُّ:

قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَنْ أَرَادَ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ طَلَبَهُ أَوَّلاً مِنَ الْقُرْآنِ نَفْسِهِ، فَمَا أُجْمِلَ مِنْهُ فِي مَكَانٍ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَمَا اخْتُصِرَ فِي مَكَانٍ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ.

فَإِنْ أَعْيَاهُ ذَلِكَ طَلَبَهُ مِنَ السُّنَّةِ، فَإِنَّهَا شَارِحَةٌ لِلْقُرْآنِ، وَمُبَيِّنَةٌ لَهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رضي الله عنه: كُلُّ مَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مِمَّا فَهِمَهُ مِنَ الْقُرْآنِ.(385)

لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾(386).

وَقَالَ عليه الصلاة والسلام: «أَلاَ إِنِّي قَدْ أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ».(387)

---

(384) تفسير الطبري 1 / 92 . 93.

(385) الإتقان 2 / 157.

(386) سورة النساء / 105.

(387) حديث: «ألا إني قد أوتيت القرآن ومثله معه...» أخرجه أبو داود (5 / 10 تحقيق عزت عبيد دعاس) من حديث المقدام بن معد يكرب، وإسناده صحيح.

وَقَالُوا: فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي الْقُرْآنِ، وَلاَ فِي السُّنَّةِ مَا يُوَضِّحُ الْمَعْنَى، يُرْجَعُ إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِهِ، فَإِنَّهُمْ أَدْرَى بِذَلِكَ لِمَا شَاهَدُوهُ مِنَ الْقَرَائِنِ وَالأَحْوَالِ عِنْدَ نُزُولِهِ، وَلِمَا اخْتَصُّوا بِهِ مِنَ الْفَهْمِ الصَّحِيحِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَقَدْ قَالَ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ: إِنَّ الصَّحَابِيَّ الَّذِي شَهِدَ الْوَحْيَ وَالتَّنْزِيلَ، فَأَخْبَرَ عَنْ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي كَذَا وَكَذَا، فَإِنَّهُ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ.(388)

وَقَالَ صَاحِبُ كَشَّافِ الْقِنَاعِ: يَلْزَمُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِ الصَّحَابِيِّ لأَنَّهُمْ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ، وَحَضَرُوا التَّأْوِيلَ.

فَتَفْسِيرُهُ أَمَارَةٌ ظَاهِرَةٌ.

وَإِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ مَا يُخَالِفُ الْقِيَاسَ فَهُوَ تَوْقِيفٌ.

وَقَالَ الْقَاضِي، وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَنَابِلَةِ: إِنْ قُلْنَا: إِنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ لَزِمَ قَبُولُ تَفْسِيرِهِ، وَإِلاَّ فَإِنَّ نَقْلَ كَلاَمِ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ صَيَّرَ إِلَيْهِ، وَإِنْ فَسَّرَهُ اجْتِهَادًا أَوْ قِيَاسًا عَلَى كَلاَمِ الْعَرَبِ لَمْ يَلْزَمْ قَبُولُ تَفْسِيرِهِ(389).

– أَمَّا تَفْسِيرُ التَّابِعِيِّ فَلاَ يَلْزَمُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ، لأَنَّهُ لَيْسَ حُجَّةً بِالاِتِّفَاقِ، وَنُقِلَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ: يَلْزَمُ الرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِ التَّابِعِيِّ فِي التَّفْسِيرِ، وَغَيْرِهِ.

---

(388) الإتقان 2 / 157، ومعرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص20 نشر المكتبة العلمية.

(389) كشاف القناع 1 / 434، والفروع 1 / 558.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: إِذَا جَاءَ عَنِ الرَّجُلِ مِنَ التَّابِعِينَ لاَ يُوجَدُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَقْلٌ لاَ يَلْزَمُ الأَخْذُ بِهِ.

وَقَالَ الْمَرْوِيُّ: يُنْظَرُ مَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ يُؤْخَذُ وُجُوبًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَنِ الصَّحَابَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَنِ التَّابِعِينَ، وَقَالَ الْقَاضِي: يُمْكِنُ حَمْلُ هَذَا الْقَوْلِ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ، وَقَوَاعِدُ الْمَذَاهِبِ الأُخْرَى لاَ تَأْبَى ذَلِكَ.(390)

تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ:

– ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى جَوَازِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ، وَقَالُوا: لِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ.

قَالَ الْغَزَالِيُّ: ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا لاَ تَفْهَمُهُ الْعَرَبُ.

فَإِنْ قِيلَ: الْعَرَبُ إِنَّمَا تَفْهَمُ مِنْ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾(391) وَ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾(392) الْجِهَةَ، وَالاِسْتِقْرَارَ.

وَقَدْ أُرِيدَ بِهِ غَيْرُهُ فَهُوَ مُتَشَابِهٌ.

قُلْنَا هَيْهَاتَ، فَإِنَّ هَذِهِ كِنَايَاتٌ، وَاسْتِعَارَاتٌ يَفْهَمُهَا الْمُؤْمِنُونَ مِنَ الْعَرَبِ الْمُصَدِّقُونَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَأَنَّهَا مُؤَوَّلَةٌ تَأْوِيلاَتٌ تُنَاسِبُ تَفَاهُمَ الْعَرَبِ.(393)

---

(390) المصادر السابقة، والمستصفى للغزالي 1 / 161 . 274.

(391) سورة الأنعام / 18.

(392) سورة طه / 5.

(393) المستصفى 1 / 107.

وَهُنَاكَ مَنْ يَرَى إِثْبَاتَ هَذِهِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا، مَعَ الْتِزَامِ التَّنْزِيهِ.

وَالتَّفْصِيلُ فِي عِلْمِ الْعَقِيدَةِ.

وَقَالَ الطَّبَرِيُّ: وَفِي حَثِّ اللَّهِ تَعَالَى عِبَادَهُ عَلَى الاِعْتِبَارِ بِمَا فِي آيِ الْقُرْآنِ مِنَ الْمَوَاعِظِ، وَالْبَيَانَاتِ فِي قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾[394] وَمَا أَشْبَهَهَا مِنْ آيِ الْقُرْآنِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عِبَادَهُ، وَحَثَّهُمْ فِيهَا عَلَى الاِعْتِبَارِ بِأَمْثَالِ آيِ الْقُرْآنِ وَالاِتِّعَاظِ بِهِ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَةَ تَأْوِيلِ مَا لَمْ يُحْجَبْ عَنْهُمْ تَأْوِيلُهُ مِنْ آيِهِ، لأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يُقَالَ – لِمَنْ لاَ يَفْهَمُ مَا يُقَالُ لَهُ، وَلاَ يَعْقِلُ تَأْوِيلَهُ –: اعْتَبِرْ بِمَا لاَ فَهْمَ لَكَ بِهِ، وَلاَ مَعْرِفَةَ مِنَ الْقَوْلِ وَالْبَيَانِ وَالْكَلاَمِ عَلَى مَعْنَى الأَمْرِ بِأَنْ يَفْهَمَهُ، وَيَفْقَهَهُ ثُمَّ يَتَدَبَّرَهُ، وَيَعْتَبِرَ بِهِ.

فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَمُسْتَحِيلٌ أَمْرُهُ بِتَدَبُّرِهِ وَهُوَ جَاهِلٌ عَنْ مَعْنَاهُ.

ثُمَّ قَالَ: وَإِذَا صَحَّ هَذَا فَقَدْ فَسَدَ قَوْلُ مَنْ أَنْكَرَ تَفْسِيرَ الْمُفَسِّرِينَ فِي كُتُبِ اللَّهِ، مَا لَمْ يَحْجُبِ اللَّهُ تَأْوِيلَهُ عَنْ خَلْقِهِ[395].

وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ النَّهْيَ عَنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُتَشَابِهِ مِنْهُ لاَ إِلَى جَمِيعِهِ لأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ حُجَّةً عَلَى الْخَلْقِ، فَلَوْ لَمْ يَجُزِ التَّفْسِيرُ لَمْ تَكُنِ الْحُجَّةُ بَالِغَةً.

---

(394) سورة ص / 129.

(395) مقدمة تفسير الطبري ص 82 . 83.

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، جَازَ لِمَنْ عَرَفَ لُغَاتِ الْعَرَبِ وَأَسْبَابَ النُّزُولِ أَنْ يُفَسِّرَهُ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ وُجُوهَ اللُّغَةِ فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُفَسِّرَهُ إِلاَّ بِمِقْدَارِ مَا سَمِعَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْحِكَايَةِ، لاَ عَلَى وَجْهِ التَّفْسِيرِ، وَلَوْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ مِنَ الآيَةِ كَذَا – وَهُوَ لاَ يَعْرِفُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ، وَلَمْ يَسْمَعْ فِيهِ شَيْئًا، فَلاَ يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ، وَهُوَ الَّذِي نَهَى عَنْهُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: لاَ يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِلُغَاتِ الْعَرَبِ(396).

شُرُوطُ الْمُفَسِّرِ لِلْقُرْآنِ، وَآدَابُهُ:

– يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يُفَسِّرُ الْقُرْآنَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِلُغَةِ الْعَرَبِ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِهَا، فَبِالْعِلْمِ بِهَا يُعْرَفُ شَرْحُ مُفْرَدَاتِ الأَلْفَاظِ، وَمَدْلُولاَتِهَا حَسَبَ الْوَضْعِ وَالاِسْتِعْمَالِ.

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ مُجَاهِدٍ: (لاَ يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ: أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِلُغَاتِ الْعَرَبِ).

(396) الإتقان للسيوطي 2 / 181.

وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالنَّحْوِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَتَغَيَّرُ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلاَفِ الإِعْرَابِ، وَبِالصَّرْفِ لِأَنَّ بِهِ يَعْرِفُ أَبْنِيَةَ الْكَلِمَاتِ وَاشْتِقَاقَاتِهَا، لِأَنَّ الاِسْمَ إِذَا كَانَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ مَادَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ اخْتَلَفَ مَعْنَاهُ بِاخْتِلاَفِهَا.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَعْرِفَ عُلُومَ الْبَلاَغَةِ: الْمَعَانِيَ، وَالْبَيَانَ، وَالْبَدِيعَ، لِأَنَّهُ بِهَذِهِ الْعُلُومِ يَعْرِفُ خَوَاصَّ تَرَاكِيبِ الْكَلاَمِ مِنْ جِهَةِ إِفَادَتِهَا الْمَعْنَى، وَخَوَاصَّهَا مِنْ حَيْثُ اخْتِلاَفُهَا، حَسَبَ وُضُوحِ الدَّلاَلَةِ، وَخَفَائِهَا، وَتَحْسِينِ الْكَلاَمِ، كَمَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأُصُولِ الْفِقْهِ، إِذْ بِهِ يَعْرِفُ وُجُوهَ الاِسْتِدْلاَلِ عَلَى الأَحْكَامِ، وَطُرُقَ الاِسْتِنْبَاطِ، وَأَنْ يَعْلَمَ أَسْبَابَ النُّزُولِ، إِذْ بِهِ يَعْرِفُ مَعْنَى الآيَةِ الْمُنَزَّلَةِ فِيهِ بِحَسَبِ مَا أُنْزِلَتْ.

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ يَعْرِفَ النَّاسِخَ، وَالْمَنْسُوخَ لِيَعْلَمَ الْمُحْكَمَ مِنْ غَيْرِهِ، وَالأَحَادِيثَ الْمُبَيِّنَةَ لِتَفْسِيرِ الْمُجْمَلِ، وَالْمُبْهَمِ.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُفَسِّرِ صِحَّةُ الاِعْتِقَادِ، وَلُزُومُ السُّنَّةِ، وَأَلاَّ يُتَّهَمَ بِإِلْحَادٍ، وَلاَ هَوًى، لِأَنَّهُ لاَ يُؤْتَمَنُ عَلَى الدُّنْيَا مَنْ كَانَ مَغْمُوصًا فِي دِينِهِ

فَكَيْفَ يُؤْتَمَنُ عَلَى الدِّينِ، ثُمَّ هُوَ لاَ يُؤْتَمَنُ فِي الدِّينِ عَلَى الإِخْبَارِ عَنْ عَالِمٍ، فَكَيْفَ يُؤْتَمَنُ فِي الإِخْبَارِ عَنْ أَسْرَارِ اللَّهِ؟ وَكَذَلِكَ لاَ يُؤْتَمَنُ إِذَا كَانَ مُتَّهَمًا بِإِلْحَادٍ أَنْ يَبْغِيَ الْفِتْنَةَ وَيَغُرَّ النَّاسَ بِلَيِّهِ، وَخِدَاعِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَّهَمًا بِهَوَى لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يَحْمِلَهُ هَوَاهُ عَلَى مَا يُوَافِقُ بِدْعَتَهُ(397)

وَعَدَّ السُّيُوطِيُّ عِلْمَ الْمَوْهِبَةِ قَالَ: وَهُوَ عِلْمٌ يُورِثُهُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِحَدِيثِ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَّثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»(398).

10 – وَنَقَلَ السُّيُوطِيُّ عَنْ أَبِي طَالِبٍ الطَّبَرِيِّ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اعْتِمَادُ الْمُفَسِّرِ عَلَى النَّقْلِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ عَنِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ عَاصَرَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَأَنْ يَتَجَنَّبَ الْمُحْدَثَاتِ – أَيِ الأَقْوَالَ الْمُبْتَدَعَةَ – وَإِذَا تَعَارَضَتْ أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، وَأَمْكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَهَا فَعَلَ.

وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ بَيْنَهَا رَدَّ الأَمْرَ إِلَى مَا ثَبَتَ فِيهِ السَّمْعُ.

---

(397) الإتقان 2 / 180 . 181.

(398) حديث: «من عمل بما علم ورثه الله علم مالم يعلم» أخرجه أبو نعيم في الحلية (10 / 15 ط السعادة) ثم قال: ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى بن مريم عليه السلام فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم فوضع هذا الإسناد عليه لسهولته وقربه وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَمْعًا، وَكَانَ لِلِاسْتِدْلَالِ طَرِيقٌ إِلَى تَقْوِيَةِ أَحَدِهِمَا رَجَّحَ مَا قَوِيَ الِاسْتِدْلَالِ فِيهِ، إِذَا كَانَ مِمَّا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ صَحِيحِهِ مِنْ ضَعِيفِهِ بِطُرُقِ الِاسْتِدْلَالِ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا لاَ تَفْهَمُهُ الْعَرَبُ[399] أَمَّا مَا لاَ يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ بِطُرُقِ الِاسْتِدْلَالِ وَلاَ نَقْلَ فِيهِ فَلاَ سَبِيلَ إِلَى تَفْسِيرِهِ.

وَعَامَّةُ هَذَا النَّوْعِ مِمَّا لاَ فَائِدَةَ فِيهِ، وَلاَ حَاجَةَ بِنَا إِلَى مَعْرِفَتِهِ كَلَوْنِ كَلْبِ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، وَاسْمِهِ، وَالْبَعْضُ الَّذِي ضُرِبَ بِهِ الْمَيِّتُ مِنَ الْبَقَرَةِ، وَاسْمُ الْغُلاَمِ الَّذِي قَتَلَهُ صَاحِبُ مُوسَى عليه السلام، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلاَ يَنْبَغِي أَنْ نَشْغَلَ أَنْفُسَنَا بِذَلِكَ[400].

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُفَسِّرُ سَلِيمَ الْمَقْصِدِ فِيمَا يَقُولُ، لِيَلْقَى التَّسْدِيدَ مِنَ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[401] وَقَالَ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[402]

مَسُّ الْمُحْدِثِ كُتُبَ التَّفْسِيرِ وَحَمْلُهُ لَهَا:

11 – يَجُوزُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ لِلْمُحْدِثِ مَسُّ كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا آيَاتٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَحَمْلُهَا وَالْمُطَالَعَةُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ جُنُبًا، قَالُوا: لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّفْسِيرِ: مَعَانِي الْقُرْآنِ،

---

(399) الإتقان 2 / 176، والبرهان في علوم القرآن للزركشي 2 / 175، والمستصفى 1 / 107.
(400) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص 13، 14.
(401) سورة العنكبوت / 69.
(402) سورة البقرة / 282.

لاَ تِلاَوَتُهُ، فَلاَ تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ.

وَصَرَّحَ الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّ الْجَوَازَ مَشْرُوطٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ التَّفْسِيرُ أَكْثَرَ مِنَ الْقُرْآنِ لِعَدَمِ الإِْخْلاَلِ بِتَعْظِيمِهِ حِينَئِذٍ، وَلَيْسَ هُوَ فِي مَعْنَى الْمُصْحَفِ.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْحَنَفِيَّةُ، فَأَوْجَبُوا الْوُضُوءَ لِمَسِّ كُتُبِ التَّفْسِيرِ.(403)

قَطْعُ سَارِقِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ:

– اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي قَطْعِ سَارِقِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ، فَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ وَأَبُو ثَوْرٍ إِلَى وُجُوبِ الْقَطْعِ بِسَرِقَتِهَا إِذَا تَمَّتْ شُرُوطُ الْقَطْعِ.

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى عَدَمِ الْقَطْعِ عَلَى تَفْصِيلٍ.

(403) حاشية الدسوقي 1 / 125، ومغني المحتاج 1 / 27، وروض الطالب 2 / 62، والمغني 1 / 148، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص 46.

تَجْوِيدٌ

التَّعْرِيفُ:

– التَّجْوِيدُ لُغَةً: تَصْيِيرُ الشَّيْءِ جَيِّدًا.

وَالْجَيِّدُ: ضِدُّ الرَّدِيءِ، يُقَالُ: جَوَّدَ فُلاَنٌ كَذَا: أَيْ فَعَلَهُ جَيِّدًا، وَجَوَّدَ الْقِرَاءَةَ: أَيْ أَتَى بِهَا بَرِيئَةً مِنَ الرَّدَاءَةِ فِي النُّطْقِ[404].

وَاصْطِلاَحًا: إِعْطَاءُ كُلِّ حَرْفٍ حَقَّهُ وَمُسْتَحَقَّهُ.

وَالْمُرَادُ بِحَقِّ الْحَرْفِ: الصِّفَةُ الذَّاتِيَّةُ الثَّابِتَةُ لَهُ كَالشِّدَّةِ وَالاِسْتِعْلاَءِ، وَالْمُرَادُ بِمُسْتَحَقِّ الْحَرْفِ: مَا يَنْشَأُ عَنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ اللاَّزِمَةِ كَالتَّفْخِيمِ، فَإِنَّهُ نَاشِئٌ عَنْ كُلٍّ مِنَ الاِسْتِعْلاَءِ وَالتَّكْرِيرِ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ فِي الْحَرْفِ حَالَ سُكُونِهِ وَتَحْرِيكِهِ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ فَقَطْ، وَلاَ يَكُونُ فِي حَالِ الْكَسْرِ[405].

وَهَذَا كُلُّهُ بَعْدَ إِخْرَاجِ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ.

---

(404) لسان العرب، وطيبة النشر في القراءات العشر لمحمد بن محمد بن الجزري المتوفى 833 هـ ص 36.

(405) المقدمة الجزرية وشرحها لزكريا الأنصاري ولعلي القارئ ص 21، ونهاية القول المفيد للشيخ محمد بن مكي بن نصر ص 11، والإتقان للسيوطي 1 / 100.

وَاعْتَبَرَهُ بَعْضُهُمْ غَيْرَ دَاخِلٍ فِي تَعْرِيفِ التَّجْوِيدِ، لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ لِحُصُولِ أَصْلِ الْقِرَاءَةِ، لَكِنْ قَالَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ الْقَارِيُّ: وَلاَ يَخْفَى أَنَّ إِخْرَاجَ الْحَرْفِ مِنْ مَخْرَجِهِ أَيْضًا دَاخِلٌ فِي تَعْرِيفِ التَّجْوِيدِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي كِتَابِ التَّمْهِيدِ،(406) أَيْ لِأَنَّ الْمُعَرَّفَ هُوَ الْقِرَاءَةُ الْمُجَوَّدَةُ، وَلَيْسَ مُطْلَقَ الْقِرَاءَةِ، وَتَجْوِيدُ الْقِرَاءَةِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ بِإِخْرَاجِ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ.

قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: التَّجْوِيدُ: إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حُقُوقَهَا وَتَرْتِيبَهَا مَرَاتِبَهَا، وَرَدُّ الْحَرْفِ إِلَى مَخْرَجِهِ وَأَصْلِهِ وَإِلْحَاقُهُ بِنَظِيرِهِ، وَتَصْحِيحُ لَفْظِهِ وَتَلْطِيفُ النُّطْقِ بِهِ عَلَى حَالِ صِيغَتِهِ وَكَمَالِ هَيْئَتِهِ، مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلاَ تَعَسُّفٍ وَلاَ إِفْرَاطٍ وَلاَ تَكَلُّفٍ(407).

الأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ:

أ – التِّلاَوَةُ، وَالأَدَاءُ، وَالْقِرَاءَةُ:

– التِّلاَوَةُ اصْطِلاَحًا: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ مُتَتَابِعًا كَالأَجْزَاءِ وَالأَسْدَاسِ.

أَمَّا الأَدَاءُ فَهُوَ: الأَخْذُ عَنِ الشُّيُوخِ بِالسَّمَاعِ مِنْهُمْ أَوِ الْقِرَاءَةِ بِحَضْرَتِهِمْ.

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَهِيَ أَعَمُّ مِنَ التِّلاَوَةِ وَالأَدَاءِ(408).

---

(406) شرح المقدمة الجزرية للشيخ علي القاري ص 21.

(407) النشر لمحمد بن محمد بن الجزري 1 / 212.

(408) شرح المقدمة الجزرية للقاضي زكريا الأنصاري، وكشاف مصطلحات الفنون 1 / 171، وشرح مسلم الثبوت 2 / 15 .16.

وَلاَ يَخْفَى أَنَّ التَّجْوِيدَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى هَذِهِ الأَلْفَاظِ الثَّلاَثَةِ، فَهُوَ أَخَصُّ مِنْهَا جَمِيعِهَا.

ب – التَّرْتِيلُ:

– التَّرْتِيلُ لُغَةً: مَصْدَرُ رَتَّلَ، يُقَالُ: رَتَّلَ فُلاَنٌ كَلاَمَهُ: إِذَا أَتْبَعَ بَعْضَهُ بَعْضًا عَلَى مُكْثٍ وَتَفَهُّمٍ مِنْ غَيْرِ عَجَلٍ.

وَاصْطِلاَحًا: هُوَ رِعَايَةُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَحِفْظُ الْوُقُوفِ.

وَرُوِيَ نَحْوُهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حَيْثُ قَالَ: التَّرْتِيلُ تَجْوِيدُ الْحُرُوفِ وَمَعْرِفَةُ الْوُقُوفِ(409).

فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّجْوِيدِ: أَنَّ التَّرْتِيلَ وَسِيلَةٌ مِنْ وَسَائِلِ التَّجْوِيدِ، وَأَنَّ التَّجْوِيدَ يَشْمَلُ مَا يَتَّصِلُ بِالصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ لِلْحُرُوفِ، وَمَا يَلْزَمُ عَنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ، أَمَّا التَّرْتِيلُ فَيَقْتَصِرُ عَلَى رِعَايَةِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَضَبْطِ الْوُقُوفِ لِعَدَمِ الْخَلْطِ بَيْنَ الْحُرُوفِ فِي الْقِرَاءَةِ السَّرِيعَةِ، وَلِذَلِكَ أَطْلَقَ الْعُلَمَاءُ (التَّرْتِيلَ) عَلَى مَرْتَبَةٍ مِنْ مَرَاتِبِ الْقِرَاءَةِ مِنْ حَيْثُ إِتْمَامُ الْمَخَارِجِ وَالْمُدُودِ، وَهُوَ يَأْتِي بَعْدَ مَرْتَبَةِ (التَّحْقِيقِ) وَأَدْنَى مِنْهُمَا مَرْتَبَةٌ وُسْطَى تُسَمَّى (التَّدْوِيرَ) ثُمَّ (الْحَدْرَ) وَهُوَ الْمَرْتَبَةُ الأَخِيرَةُ(410).

(409) التعريفات للجرجاني.

(410) شرح طيبة النشر ص 35، وشرح الجزرية للأنصاري ص 20.

الْحُكْمُ الإِجْمَالِيُّ:

– لاَ خِلاَفَ فِي أَنَّ الاِشْتِغَالَ بِعِلْمِ التَّجْوِيدِ فَرْضُ كِفَايَةٍ[411]

أَمَّا الْعَمَلُ بِهِ، فَقَدْ ذَهَبَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ عُلَمَاءِ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ إِلَى أَنَّ الأَخْذَ بِجَمِيعِ أُصُولِ التَّجْوِيدِ وَاجِبٌ يَأْثَمُ تَارِكُهُ، سَوَاءٌ أَكَانَ مُتَعَلِّقًا بِحِفْظِ الْحُرُوفِ – مِمَّا يُغَيِّرُ مَبْنَاهَا أَوْ يُفْسِدُ مَعْنَاهَا – أَمْ تَعَلَّقَ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَوْرَدَهُ الْعُلَمَاءُ فِي كُتُبِ التَّجْوِيدِ، كَالإِدْغَامِ وَنَحْوِهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ فِي النَّشْرِ نَقْلاً عَنِ الإِمَامِ نَصْرٍ الشِّيرَازِيِّ: حُسْنُ الأَدَاءِ فَرْضٌ فِي الْقِرَاءَةِ، وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَتْلُوَ الْقُرْآنَ حَقَّ تِلاَوَتِهِ[412].

وَذَهَبَ الْمُتَأَخِّرُونَ إِلَى التَّفْصِيلِ بَيْنَ مَا هُوَ (وَاجِبٌ شَرْعِيٌّ) مِنْ مَسَائِلِ التَّجْوِيدِ، وَهُوَ مَا يُؤَدِّي تَرْكُهُ إِلَى تَغْيِيرِ الْمَبْنَى أَوْ فَسَادِ الْمَعْنَى، وَبَيْنَ مَا هُوَ (وَاجِبٌ صِنَاعِيٌّ) أَيْ أَوْجَبَهُ أَهْلُ ذَلِكَ الْعِلْمِ لِتَمَامِ إِتْقَانِ الْقِرَاءَةِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي كُتُبِ التَّجْوِيدِ مِنْ مَسَائِلَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، كَالإِدْغَامِ وَالإِخْفَاءِ إِلَخْ.

فَهَذَا النَّوْعُ لاَ يَأْثَمُ تَارِكُهُ عِنْدَهُمْ.

---

(411) نهاية القول المفيد ص 7، وشرح الجزرية للقاري ص 19.

(412) النشر 1 / 211.

قَالَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ الْقَارِيُّ بَعْدَ بَيَانِهِ أَنَّ مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَصِفَاتِهَا، وَمُتَعَلِّقَاتِهَا مُعْتَبَرَةٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: فَيَنْبَغِي أَنْ تُرَاعَى جَمِيعُ قَوَاعِدِهِمْ وُجُوبًا فِيمَا يَتَغَيَّرُ بِهِ الْمَبْنَى وَيَفْسُدُ الْمَعْنَى، وَاسْتِحْبَابًا فِيمَا يَحْسُنُ بِهِ اللَّفْظُ وَيُسْتَحْسَنُ بِهِ النُّطْقُ حَالَ الأَدَاءِ.

ثُمَّ قَالَ عَنِ اللَّحْنِ الْخَفِيِّ الَّذِي لاَ يَعْرِفُهُ إِلاَّ مَهَرَةُ الْقُرَّاءِ: لاَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ فَرْضَ عَيْنٍ يَتَرَتَّبُ الْعِقَابُ عَلَى قَارِئِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ حَرَجٍ عَظِيمٍ(413).

وَلَمَّا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ فِي مَنْظُومَتِهِ فِي التَّجْوِيدِ، وَفِي الطَّيِّبَةِ أَيْضًا:.

وَلَمَّا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ فِي مَنْظُومَتِهِ فِي التَّجْوِيدِ، وَفِي الطَّيِّبَةِ أَيْضًا:

وَالأَخْـذُ بِالتَّجْوِيـدِ حَتْمٌ لاَزِمُ

مَـنْ لَمْ يُجَـوِّدِ الْـقُـرْآنَ آثِمُ

قَالَ ابْنُهُ أَحْمَدُ فِي شَرْحِهَا:

(413) شرح الجزرية للشيخ علي القاري ص 20، ونهاية القول المفيد ص 25.

ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ بِهِ كِتَابَهُ الْمَجِيدَ، وَوَصَلَ مِنْ نَبِيِّهِ ﷺ مُتَوَاتِرًا بِالتَّجْوِيدِ.

وَكَرَّرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزَرِيِّ هَذَا التَّقْيِيدَ بِالْقُدْرَةِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ(414).

وَيَدُلُّ لِذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيُتَعْتِعُ فِيهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ»(415)

وَقَدِ اعْتَبَرَ ابْنُ غَازِيٍّ فِي شَرْحِهِ لِلْجَزَرِيَّةِ(416)

مِنَ الْوَاجِبِ الصِّنَاعِيِّ: كُلُّ مَا كَانَ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ مِنَ الْوُجُوهِ الْمُخْتَارَةِ لِكُلِّ قَارِئٍ مِنَ الْقُرَّاءِ الْمَشْهُورِينَ، حَيْثُ يَرَى بَعْضُهُمُ التَّفْخِيمَ وَيَرَى غَيْرُهُ التَّرْقِيقَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ، فَهَذَا لاَ يَأْثَمُ تَارِكُهُ، وَلاَ يَتَّصِفُ بِالْفِسْقِ.

وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ جِهَةِ الْوَقْفِ، فَإِنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَى الْقَارِئِ الْوَقْفُ عَلَى مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ بِحَيْثُ لَوْ تَرَكَهُ يَأْثَمُ، وَلاَ يَحْرُمُ الْوَقْفُ عَلَى كَلِمَةٍ بِعَيْنِهَا إِلاَّ إِذَا كَانَتْ مُوهِمَةً وَقَصَدَهَا، فَإِنِ اعْتَقَدَ الْمَعْنَى الْمُوهِمَ لِلْكُفْرِ

---

(414) شرح الطيبة لأحمد بن محمد بن الجزري المتوفى 859 وهو ولد مصنف الجزرية والطيبة والنشر ص 36.

(415) حديث: «الماهر بالقرآن مع السفرة...» أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له (فتح الباري 8 / 691 ط السلفية، وصحيح مسلم 1 / 550 ط الحلبي).

(416) نهاية القول المفيد ص 25 . 26 نقلا عن شرح الجزرية لابن غازي.

كَفَرَ – وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ – كَأَنْ وَقَفَ عَلَى قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي) دُونَ قَوْلِهِ: (أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا)، أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: (وَمَا مِنْ إِلَهٍ) دُونَ (إِلاَّ اللَّهُ).

أَمَّا قَوْلُ عُلَمَاءِ الْقِرَاءَةِ: الْوَقْفُ عَلَى هَذَا وَاجِبٌ، أَوْ لاَزِمٌ، أَوْ حَرَامٌ، أَوْ لاَ يَحِلُّ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى الْوُجُوبِ أَوِ التَّحْرِيمِ فَلاَ يُرَادُ مِنْهُ مَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، مِمَّا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ عَكْسُهُ، بَلِ الْمُرَادُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَقِفَ عَلَيْهِ لِمَعْنًى يُسْتَفَادُ مِنَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ، أَوْ لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ مِنَ الْوَصْلِ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، أَوْ لاَ يَنْبَغِي الْوَقْفُ عَلَيْهِ وَلاَ الابْتِدَاءُ بِمَا بَعْدَهُ، لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى أَوْ رَدَاءَةِ التَّلَفُّظِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُمْ: لاَ يُوقَفُ عَلَى كَذَا، مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لاَ يَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ صِنَاعَةً، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِ حَرَامٌ أَوْ مَكْرُوهٌ، بَلْ خِلاَفُ الأَوْلَى، إِلاَّ إِنْ تَعَمَّدَ قَاصِدًا الْمَعْنَى الْمُوهِمَ[417].

ثُمَّ تَطَرَّقَ ابْنُ غَازِيٍّ إِلَى حُكْمِ تَعَلُّمِ التَّجْوِيدِ بِالنِّسْبَةِ لِمُرِيدِ الْقِرَاءَةِ، فَقَرَّرَ عَدَمَ وُجُوبِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَلَى شَيْخٍ مُتْقِنٍ، وَلَمْ يَتَطَرَّقِ اللَّحْنُ إِلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ عِلْمِيَّةٍ بِمَسَائِلِهِ، وَكَذَلِكَ عَدَمُ وُجُوبِ تَعَلُّمِهِ عَلَى الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ الَّذِي لاَ يَتَطَرَّقُ اللَّحْنُ إِلَيْهِ، بِأَنْ كَانَ طَبْعُهُ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالتَّجْوِيدِ، فَإِنَّ تَعَلُّمَ هَذَيْنِ لِلأَحْكَامِ أَمْرٌ صِنَاعِيٌّ.

---

(417) نهاية القول المفيد نقلا عن ابن غازي ص 26.

أَمَّا مَنْ أَخَلَّ بِشَيْءٍ مِنَ الأَحْكَامِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ عَرَبِيًّا فَصِيحًا، فَلاَ بُدَّ فِي حَقِّهِ مِنْ تَعَلُّمِ الأَحْكَامِ وَالأَخْذِ بِمُقْتَضَاهَا مِنْ أَفْوَاهِ الْمَشَايِخِ(418).

قَالَ الإِمَامُ الْجَزَرِيُّ فِي النَّشْرِ: وَلاَ شَكَّ أَنَّ الأُمَّةَ كَمَا هُمْ مُتَعَبَّدُونَ بِفَهْمِ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِقَامَةِ حُدُودِهِ، كَذَلِكَ هُمْ مُتَعَبَّدُونَ بِتَصْحِيحِ أَلْفَاظِهِ وَإِقَامَةِ حُرُوفِهِ عَلَى الصِّفَةِ الْمُتَلَقَّاةِ مِنْ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ وَالْمُتَّصِلَةِ بِالنَّبِيِّ ﷺ(419).

مَا يَتَنَاوَلُهُ التَّجْوِيدُ مِنْ أُمُورٍ:

5 – التَّجْوِيدُ عِلْمٌ مِنْ عُلُومِ الْقُرْآنِ، وَلَكِنَّهُ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ تِلْكَ الْعُلُومِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْقُرْآنِ بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ، لِحَاجَتِهِمْ إِلَى تِلاَوَةِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا أُنْزِلَ، حَسْبَمَا نُقِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَهُوَ إِمَّا أَنْ يُحَصَّلَ بِالتَّعَلُّمِ لِمَسَائِلِهِ، أَوْ يُؤْخَذَ بِالتَّلَقِّي مِنْ أَفْوَاهِ الْعُلَمَاءِ، وَلاَ بُدَّ فِي الْحَالَيْنِ مِنَ التَّمْرِينِ وَالتَّكْرَارِ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: لَيْسَ بَيْنَ التَّجْوِيدِ وَتَرْكِهِ إِلاَّ رِيَاضَةٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ بِفَكِّهِ.

---

(418) نهاية القول المفيد ص 26.

(419) النشر للجزري 1 / 210، والإتقان للسيوطي 1 / 100.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْجَزَرِيّ: لاَ أَعْلَمُ سَبَبًا لِبُلُوغِ نِهَايَةِ الإِتْقَانِ وَالتَّجْوِيدِ وَوُصُولِ غَايَةِ التَّصْحِيحِ وَالتَّسْدِيدِ مِثْلَ رِيَاضَةِ الأَلْسُنِ وَالتَّكْرَارِ عَلَى اللَّفْظِ الْمُتَلَقَّى مِنْ فَمِ الْمُحْسِنِ.

وَيَشْتَمِلُ عِلْمُ التَّجْوِيدِ عَلَى أَبْحَاثٍ كَثِيرَةٍ أَهَمُّهَا:

أ – مَخَارِجُ الْحُرُوفِ، لِلتَّوَصُّلِ إِلَى إِخْرَاجِ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ الصَّحِيحِ.

ب – صِفَاتُ الْحُرُوفِ، مِنْ جَهْرٍ وَهَمْسٍ مَعَ مَعْرِفَةِ الْحُرُوفِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي الصِّفَةِ.

ج – التَّفْخِيمُ وَالتَّرْقِيقُ وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ مِنْ أَحْكَامٍ لِبَعْضِ الْحُرُوفِ كَالرَّاءِ وَاللاَّمِ.

د – أَحْوَالُ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ.

هـ – الْمَدُّ وَالْقَصْرُ وَأَنْوَاعُ الْمَدِّ.

و – الْوَقْفُ وَالاِبْتِدَاءُ وَالْقَطْعُ وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ مِنْ أَحْكَامٍ.

ز – أَحْكَامُ الاِبْتِدَاءِ بِالْقِرَاءَةِ، مِنْ تَعَوُّذٍ وَبَسْمَلَةٍ وَأَحْكَامِ خَتْمِ الْقُرْآنِ وَآدَابِ التِّلاَوَةِ.

وَمَوْطِنُ تَفْصِيلِ ذَلِكَ هُوَ كُتُبُ عِلْمِ التَّجْوِيدِ، وَكَذَلِكَ كُتُبُ الْقِرَاءَاتِ فِي آخِرِ أَبْحَاثِهَا كَمَا فِي مَنْظُومَةِ حِرْزِ الأَمَانِي لِلشَّاطِبِيّ، أَوْ فِي أَوَائِلِهَا كَمَا فِي «الطَّيِّبَةِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْجَزَرِيّ، وَفِي بَعْضِ الْمُطَوَّلاَتِ مِنْ كُتُبِ عُلُومِ الْقُرْآنِ كَالْبُرْهَانِ لِلزَّرْكَشِيّ، وَالإِتْقَانِ لِلسُّيُوطِيّ.

مَا يُخِلُّ بِالتَّجْوِيدِ، وَحُكْمُهُ:

– يَقَعُ الإِخْلاَلُ بِالتَّجْوِيدِ إِمَّا فِي أَدَاءِ الْحُرُوفِ، وَإِمَّا فِيمَا يُلاَبِسُ الْقِرَاءَةَ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الْمُخَالِفَةِ لِكَيْفِيَّةِ النُّطْقِ الْمَأْثُورَةِ.

فَالنَّوْعُ الأَوَّلُ يُسَمَّى (اللَّحْنَ) أَيِ الْخَطَأَ وَالْمَيْلَ عَنِ الصَّوَابِ، وَهُوَ نَوْعَانِ: جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ.

وَاللَّحْنُ الْجَلِيُّ: خَطَأٌ يَطْرَأُ عَلَى الأَلْفَاظِ فَيُخِلُّ بِعُرْفِ الْقِرَاءَةِ، سَوَاءٌ أَخَلَّ بِالْمَعْنَى أَمْ لَمْ يُخِلَّ.

وَسُمِّيَ جَلِيًّا لأَنَّهُ يُخِلُّ إِخْلاَلاً ظَاهِرًا يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقُرْآنِ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ يَكُونُ فِي مَبْنَى الْكَلِمَةِ كَتَبْدِيلِ حَرْفٍ بِآخَرَ، أَوْ فِي حَرَكَتِهَا بِتَبْدِيلِهَا إِلَى حَرَكَةٍ أُخْرَى أَوْ سُكُونٍ، سَوَاءٌ أَتَغَيَّرَ الْمَعْنَى بِالْخَطَأِ فِيهَا أَمْ لَمْ يَتَغَيَّرْ.

وَهَذَا النَّوْعُ يَحْرُمُ عَلَى مَنْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى تَلاَفِيهِ، سَوَاءٌ أَوْهَمَ خَلَلَ الْمَعْنَى أَوِ اقْتَضَى تَغْيِيرَ الإِعْرَابِ.

وَأَمَّا اللَّحْنُ الْخَفِيُّ: فَهُوَ خَطَأٌ يَطْرَأُ عَلَى اللَّفْظِ، فَيُخِلُّ بِعُرْفِ الْقِرَاءَةِ وَلاَ يُخِلُّ بِالْمَعْنَى.

وَسُمِّيَ خَفِيًّا لأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقُرْآنِ

وَأَهْلُ التَّجْوِيدِ.

وَهُوَ يَكُونُ فِي صِفَاتِ الْحُرُوفِ[420] وَهَذَا اللَّحْنُ الْخَفِيُّ قِسْمَانِ:

(420) نهاية القول المفيد ص 22 . 24، والإتقان للسيوطي 1 / 100.

أَحَدُهُمَا: لاَ يَعْرِفُهُ إِلاَّ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ كَتَرْكِ الإِخْفَاءِ، وَهُوَ لَيْسَ بِفَرْضِ عَيْنٍ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ عِقَابٌ كَمَا سَبَقَ، بَلْ فِيهِ خَوْفُ الْعِتَابِ وَالتَّهْدِيدِ(421).

وَالثَّانِي: لاَ يَعْرِفُهُ إِلاَّ مَهَرَةُ الْقُرَّاءِ كَتَكْرِيرِ الرَّاءَاتِ وَتَغْلِيظِ اللاَّمَاتِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا، وَمُرَاعَاةُ مِثْلِ هَذَا مُسْتَحَبَّةٌ تَحْسُنُ فِي حَالِ الأَدَاءِ.

وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ الإِخْلاَلِ فَهُوَ مَا يَحْصُلُ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ عَنِ الْحَدِّ الْمَنْقُولِ مِنْ أَوْضَاعِ التِّلاَوَةِ، سَوَاءٌ فِي أَدَاءِ الْحَرْفِ أَوِ الْحَرَكَةِ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ، وَسَبَبُ الإِخْلاَلِ الْقِرَاءَةُ بِالأَلْحَانِ الْمُطْرِبَةِ الْمُرَجِّعَةِ كَتَرْجِيعِ الْغِنَاءِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِمَا فِيهِ مِنْ إِخْرَاجِ التِّلاَوَةِ عَنْ أَوْضَاعِهَا الصَّحِيحَةِ، وَتَشْبِيهِ الْقُرْآنِ بِالأَغَانِي الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا الطَّرَبُ(422).

وَاسْتَدَلُّوا لِمَنْعِ ذَلِكَ بِحَدِيثِ عَابِسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَادِرُوا بِالْمَوْتِ سِتًّا: إِمْرَةَ السُّفَهَاءِ، وَكَثْرَةَ الشُّرَطِ، وَبَيْعَ الْحُكْمِ، وَاسْتِخْفَافًا بِالدَّمِ، وَقَطِيعَةَ الرَّحِمِ، وَنَشْئًا يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ

(421) أي في حق القادر على ذلك.
(422) نهاية القول المفيد ص 24.

يُقَدِّمُونَهُ يُغَنِّيهِمْ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُمْ فِقْهًا»[423].

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيُّ: وَالْمُرَادُ بِلُحُونِ الْعَرَبِ: الْقِرَاءَةُ بِالطَّبْعِ وَالسَّلِيقَةِ كَمَا جُبِلُوا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلاَ نَقْصٍ، وَالْمُرَادُ بِلُحُونِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْكَبَائِرِ: الأَنْغَامُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنْ عِلْمِ الْمُوسِيقَى، وَالأَمْرُ فِي الْخَبَرِ مَحْمُولٌ عَلَى النَّدْبِ، وَالنَّهْيُ عَلَى الْكَرَاهَةِ إِنْ حَصَلَتِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى صِحَّةِ أَلْفَاظِ الْحُرُوفِ، وَإِلاَّ فَعَلَى التَّحْرِيمِ[424].

قَالَ الرَّافِعِيُّ: الْمَكْرُوهُ أَنْ يُفَرِّطَ فِي الْمَدِّ وَفِي إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ، حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنَ الْفَتْحَةِ أَلِفٌ وَمِنَ الضَّمَّةِ وَاوٌ...

إِلَخْ قَالَ النَّوَوِيُّ: الصَّحِيحُ أَنَّ الإِفْرَاطَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ حَرَامٌ يَفْسُقُ بِهِ الْقَارِئُ وَيَأْثَمُ بِهِ الْمُسْتَمِعُ، لأَنَّهُ عَدَلَ بِهِ عَنْ مَنْهَجِهِ الْقَوِيمِ، وَهَذَا مُرَادُ الشَّافِعِيِّ بِالْكَرَاهَةِ.

وَقَدْ أَوْرَدَ عُلَمَاءُ التَّجْوِيدِ نَمَاذِجَ مِنْ ذَلِكَ، فَمِنْهَا مَا يُسَمَّى بِالتَّرْقِيصِ، وَالتَّحْزِينِ، وَالتَّرْعِيدِ، وَالتَّحْرِيفِ، وَالْقِرَاءَةِ بِاللِّينِ وَالرَّخَاوَةِ فِي الْحُرُوفِ، وَالنَّقْرِ بِالْحُرُوفِ وَتَقْطِيعِهَا.[425]..

---

(423) حديث عابس أخرجه أحمد من طريق شريك عن أبي اليقظان ابن عمير. والحديث صحيح بشواهده. (مسند أحمد بن حنبل 3 / 494، و 6 / 22 ط الميمنية، والمستدرك 3 / 443 نشر دار الكتاب العربي، وزاد المعاد بتحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط 1 / 491 نشر مؤسسة الرسالة).

(424) شرح الجزرية للأنصاري ص 21.

(425) شرح الجزرية للأنصاري وللقاري ص 22، ونهاية القول المفيد ص 19 . 20.

وَتَفْصِيلُ الْمُرَادِ بِذَلِكَ فِي مَرَاجِعِهِ، وَمِنْهَا شُرُوحُ الْجَزَرِيَّةِ، وَنِهَايَةُ الْقَوْلِ الْمُفِيدِ، وَقَدْ أَوْرَدَ أَبْيَاتًا فِي ذَلِكَ مِنْ مَنْظُومَةٍ لِلإِمَامِ عَلَمِ الدِّينِ السَّخَاوِيِّ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ شَرْحِهَا قَوْلَهُ: فَكُلُّ حَرْفٍ لَهُ مِيزَانٌ يُعْرَفُ بِهِ مِقْدَارُ حَقِيقَتِهِ، وَذَلِكَ الْمِيزَانُ هُوَ مَخْرَجُهُ وَصِفَتُهُ، وَإِذَا خَرَجَ عَنْ مَخْرَجِهِ مُعْطًى مَا لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ الْعَدْلِ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ وَلاَ تَفْرِيطٍ فَقَدْ وُزِنَ بِمِيزَانِهِ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ التَّجْوِيدِ[426].

وَسَبِيلُ ذَلِكَ التَّلَقِّي مِنْ أَفْوَاهِ الْقُرَّاءِ الْمُتْقِنِينَ.

(426) الإتقان للسيوطي 1 / 102، ونهاية القول المفيد ص 20.

تِلاَوَةٌ

التَّعْرِيفُ:

– التِّلاَوَةُ: مِنْ تَلاَ بِمَعْنَى قَرَأَ، وَيَأْتِي هَذَا الْفِعْلُ بِمَعْنَى تَبِعَ[427].

وَفِي الاِصْطِلاَحِ: التِّلاَوَةُ الْقِرَاءَةُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾[428] وَفُسِّرَ قوله تعالى: ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاَوَتِهِ﴾[429] بِاتِّبَاعِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، بِتَحْلِيلِ حَلاَلِهِ وَتَحْرِيمِ حَرَامِهِ وَالْعَمَلِ بِمَا تَضَمَّنَهُ[430].

الأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ:

أ – التَّرْتِيلُ:

– التَّرْتِيلُ: لُغَةً التَّمَهُّلُ يُقَالُ: رَتَّلْتُ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً أَيْ: تَمَهَّلْتُ فِي الْقِرَاءَةِ وَلَمْ أَعْجَلِ[431].

وَفِي الاِصْطِلاَحِ: التَّأَنِّي فِي الْقِرَاءَةِ وَالتَّمَهُّلُ

---

(427) المصباح، والقاموس، مادة: «تلو».

(428) سورة آل عمران / 164، وانظر تفسير القرطبي (4 / 264).

(429) سورة البقرة / 121.

(430) تفسير القرطبي 2 / 86.

(431) المصباح مادة: «رتل».

وَتَبْيِينُ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ تَشْبِيهًا بِالثَّغْرِ الْمُرَتَّلِ(432)

وَالنِّسْبَةُ بَيْنَ التَّرْتِيلِ وَالتِّلاَوَةِ (بِمَعْنَى الْقِرَاءَةِ): أَنَّ التِّلاَوَةَ أَعَمُّ، وَالتَّرْتِيلُ أَخَصُّ، فَكُلُّ تَرْتِيلٍ تِلاَوَةٌ وَلاَ عَكْسَ.

ب – التَّجْوِيدُ:

– التَّجْوِيدُ: إِعْطَاءُ كُلِّ حَرْفٍ حَقَّهُ وَمُسْتَحَقَّهُ، وَالْمُرَادُ بِحَقِّ الْحَرْفِ، الصِّفَةُ الذَّاتِيَّةُ الثَّابِتَةُ لَهُ، كَالشِّدَّةِ وَالاِسْتِعْلاَءِ

وَالْمُرَادُ بِمُسْتَحَقِّ الْحَرْفِ، مَا يَنْشَأُ عَنِ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ اللاَّزِمَةِ، كَالتَّفْخِيمِ وَغَيْرِهِ.

وَهُوَ أَخَصُّ مِنَ التِّلاَوَةِ.

(ر: تَجْوِيدٌ).

ج – الْحَدْرُ:

– الْحَدْرُ هُوَ: الإِسْرَاعُ فِي الْقِرَاءَةِ.

فَهُوَ أَخَصُّ مِنَ التِّلاَوَةِ أَيْضًا.

الْحُكْمُ الإِجْمَالِيُّ:

(432) تفسير القرطبي 1 / 17 دار الكتب.

– الْمُسْلِمُونَ مُتَعَبَّدُونَ بِفَهْمِ مَعَانِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَتَطْبِيقِ أَحْكَامِهِ وَإِقَامَةِ حُدُودِهِ، وَهُمْ مُتَعَبَّدُونَ كَذَلِكَ بِتَصْحِيحِ أَلْفَاظِهِ وَإِقَامَةِ حُرُوفِهِ عَلَى الصِّفَةِ الْمُتَلَقَّاةِ مِنْ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ عَدَّ الْعُلَمَاءُ الْقِرَاءَةَ بِغَيْرِ تَجْوِيدٍ لَحْنًا، فَقَسَّمُوا اللَّحْنَ إِلَى جَلِيٍّ وَخَفِيٍّ.

فَاللَّحْنُ: خَلَلٌ يَطْرَأُ عَلَى الأَلْفَاظِ فَيُخِلُّ، إِلاَّ أَنَّ الْجَلِيَّ يُخِلُّ إِخْلاَلاً ظَاهِرًا يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الإِعْرَابِ، وَالْخَفِيُّ يُخِلُّ إِخْلاَلاً يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ وَأَئِمَّةُ الأَدَاءِ الَّذِينَ تَلْقَوْهُ مِنْ أَفْوَاهِ الْعُلَمَاءِ وَضَبَطُوهُ مِنْ أَلْفَاظِ أَهْلِ الأَدَاءِ(433).

وَالْفُقَهَاءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فِي الصَّلاَةِ رُكْنٌ، لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾(434) وَإِنِ اخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِ الْفَاتِحَةِ لِهَذِهِ الْفَرِيضَةِ.

وَيُسْتَحَبُّ الإِكْثَارُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَتِلاَوَتِهِ خَارِجَ الصَّلاَةِ.

قَالَ تَعَالَى مُثْنِيًا عَلَى مَنْ كَانَ ذَلِكَ دَأْبَهُ: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾(435) وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «لاَ حَسَدَ إِلاَّ فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ الْكِتَابَ وَقَامَ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ

(433) الإتقان 1 / 100 ط مصطفى الحلبي.
(434) سورة المزمل / 20.
(435) سورة آل عمران / 113.

النَّهَارِ»[436] وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا»[437].

وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: يَقُولُ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ وَذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِي السَّائِلِينَ، وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ»[438].

آدَابُ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ:

– يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الْأَذْكَارِ، وَقَدْ «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا عَلَى طُهْرٍ»[439].

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: لَكِنْ تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ لِلْمُحْدِثِ حَدَثًا أَصْغَرَ لِأَنَّهُ صَحَّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ مَعَ الْحَدَثِ»[440].

---

(436) حديث: «لا حسد إلا على اثنتين: رجل آتاه الكتاب وقام به آناء الليل». أخرجه البخاري (الفتح 9 / 73 . 77 السلفية).

(437) حديث: «من قرأ حرفا من كتاب الله، فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها» أخرجه الترمذي (5 / 175 ط الحلبي) وقال: «حسن صحيح».

(438) الإتقان 1 / 104، والتبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص7 وما بعدها.

وحديث: «يقول الربمن شغله القرآن...» أخرجه الترمذي (5 / 184 ط الحلبي) وحسنه.

(439) حديث: «إني كرهت أن أذكر اللهإلا على طهر» أخرجه أبو داود (1 / 23 تحقيق عزت عبيد دعاس) وصححه ابن حبان (2 / 88 الإحسان ط دار الكتب العلمية).

(440) حديث: «كان يقرأ مع الحدث..» لم نعثر عليه في كتب السنن والآثار بهذا اللفظ إلا أنه يستدل عليه بحديث عائشة: كان يذكر الله على كل أحيانه. أخرجه مسلم (1 / 282 ط الحلبي)، وأورده البخاري معلقا، وقال العيني: أراد البخاري بإيراد

وَإِذَا كَانَ يَقْرَأُ فَعَرَضَتْ لَهُ رِيحٌ أَمْسَكَ عَنِ الْقِرَاءَةِ حَتَّى يَتِمَّ خُرُوجُهَا، وَأَمَّا الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ فَتَحْرُمُ عَلَيْهِمَا الْقِرَاءَةُ، وَيَجُوزُ لَهُمَا النَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ وَإِمْرَارُهُ عَلَى الْقَلْبِ، وَلَمْ يَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنُبِ بَأْسًا، وَبِهِ قَالَ الطَّبَرِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ(441).

وَأَمَّا مُتَنَجِّسُ الْفَمِ فَتُكْرَهُ لَهُ الْقِرَاءَةُ، وَقِيلَ تَحْرُمُ كَمَسِّ الْمُصْحَفِ بِالْيَدِ النَّجِسَةِ، وَتُسَنُّ الْقِرَاءَةُ فِي مَكَانٍ نَظِيفٍ وَأَفْضَلُهُ الْمَسْجِدُ، وَكَرِهَ قَوْمٌ الْقِرَاءَةَ فِي الْحَمَّامِ وَالطَّرِيقِ، وَعِنْدَ النَّوَوِيِّ أَنَّهُ لاَ تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ فِيهِمَا، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ فِي الْحَشِّ (بَيْتِ الْخَلاَءِ) وَفِي بَيْتِ الرَّحَا وَهِيَ تَدُورُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ الْقَارِئُ مُسْتَقْبِلاً الْقِبْلَةَ فِي خُشُوعٍ وَوَقَارٍ مُطْرِقًا رَأْسَهُ، وَيُسَنُّ أَنْ يَسْتَاكَ تَعْظِيمًا وَتَطْهِيرًا، وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهْ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا وَالْبَزَّارُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْهُ ﷺ مَرْفُوعًا: «إِنَّ أَفْوَاهَكُمْ طُرُقٌ لِلْقُرْآنِ فَطَيِّبُوهَا بِالسِّوَاكِ»(442) وَلَوْ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ وَعَادَ عَنْ قُرْبٍ فَمُقْتَضَى اسْتِحْبَابِ التَّعَوُّذِ إِعَادَةُ السِّوَاكِ أَيْضًا، وَيُسَنُّ التَّعَوُّذُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾(443) يَعْنِي إِذَا أَرَدْتَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ.

هذا وبما ذكره في الباب الاستدلال على جواز قراءة الجنب والحائض لأن الذكر أعم من أن يكون بالقرآن أو بغيره (عمدة القاري 3 / 274 ط المنيرية).

(441) عمدة القاري 3 / 274 ط المنيرية.

(442) حديث: «إن أفواهكم طرق للقرآن فطيبوها بالسواك» أخرجه ابن ماجه (1 / 106 ط الحلبي) عن علي موقوفا، وقال البوصيري: «إسناده ضعيف»، وأخرجه مرفوعا البزار بألفاظ مقاربة كما في كشف الأستار (1 / 242 ط الرسالة)، وقال الهيثمي: رجاله ثقات. المجمع (2 / 99 . ط القدسي).

(443) سورة النحل / 98.

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى وُجُوبِ التَّعَوُّذِ لِظَاهِرِ الأَمْرِ فَإِنْ كَانَ يَقْرَأُ وَهُوَ مَاشٍ فَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ وَعَادَ إِلَى الْقِرَاءَةِ كَانَ حَسَنًا إِعَادَةُ التَّعَوُّذِ.

وَصِفَتُهُ الْمُخْتَارَةُ: (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) وَكَانَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ يَزِيدُونَ بَعْدَ لَفْظِ الْجَلاَلَةِ: السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، وَعَنْ حَمْزَةَ أَسْتَعِيذُ وَنَسْتَعِيذُ وَاسْتَعَذْتُ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ لِمُطَابَقَةِ لَفْظِ الْقُرْآنِ، وَهُنَاكَ صِيَغٌ أُخْرَى لِلاِسْتِعَاذَةِ(444).

قَالَ الْحَلْوَانِيُّ فِي جَامِعِهِ: لَيْسَ لِلاِسْتِعَاذَةِ حَدٌّ يُنْتَهَى إِلَيْهِ، مَنْ شَاءَ زَادَ وَمَنْ شَاءَ نَقَصَ، وَفِي النَّشْرِ لاِبْنِ الْجَزَرِيِّ: الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ الْجَهْرُ بِهَا، وَقِيلَ: يُسِرُّ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: فِيمَا عَدَا الْفَاتِحَةَ، وَقَدْ أَطْلَقُوا اخْتِيَارَ الْجَهْرِ بِهَا، وَقَيَّدَهُ أَبُو شَامَةَ بِقَيْدٍ لاَ بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَةِ مَنْ يَسْمَعُهُ، قَالَ: لأَنَّ فِي الْجَهْرِ بِالتَّعَوُّذِ إِظْهَارَ شِعَارِ الْقِرَاءَةِ، كَالْجَهْرِ بِالتَّلْبِيَةِ وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْجَهْرِ أَنَّ السَّامِعَ يُنْصِتُ لِلْقِرَاءَةِ مِنْ أَوَّلِهَا لاَ يَفُوتُهُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَإِذَا أَخْفَى التَّعَوُّذَ لَمْ يَعْلَمِ السَّامِعُ بِهَا إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يَفُوتَهُ مِنَ الْمَقْرُوءِ شَيْءٌ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلاَةِ وَخَارِجِهَا.

---

(444) الإتقان ص 104 . 105، والبرهان في علوم القرآن 1 / 459 . 460 نشر دار المعرفة، وانظر مصطلح استعاذة ف 11 . 4 / 8.

والتبيان في آداب حملة القرآن ص 39 و 44.

قَالَ: وَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِي الْمُرَادِ بِإِخْفَاءِ الاِسْتِعَاذَةِ، فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الإِسْرَارُ فَلاَ بُدَّ مِنَ التَّلَفُّظِ وَإِسْمَاعِ نَفْسِهِ، وَقِيلَ: الْكِتْمَانُ بِأَنْ يَذْكُرَهَا بِقَلْبِهِ بِلاَ تَلَفُّظٍ، قَالَ: وَإِذَا قَطَعَ الْقِرَاءَةَ إِعْرَاضًا أَوْ بِكَلاَمٍ أَجْنَبِيٍّ وَلَوْ رَدًّا لِلسَّلاَمِ اسْتَأْنَفَهَا، وَإِذَا كَانَ الْكَلاَمُ بِالْقِرَاءَةِ فَلاَ.

قَالَ: وَهَلْ هِيَ سُنَّةُ كِفَايَةٍ أَوْ عَيْنٍ حَتَّى لَوْ قَرَأَ جَمَاعَةٌ جُمْلَةً، فَهَلْ يَكْفِي اسْتِعَاذَةُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَالتَّسْمِيَةِ عَلَى الأُكْلِ أَوْ لاَ؟ لَمْ أَرَ فِيهِ نَصًّا، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ اعْتِصَامُ الْقَارِئِ وَالْتِجَاؤُهُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ، فَلاَ يَكُونُ تَعَوُّذُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَافِيًا عَنْ آخَرَ[445].

الْبَسْمَلَةُ:

– وَمِنْ آدَابِ التِّلاَوَةِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى قِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرَ بَرَاءَةٌ، لِأَنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا آيَةٌ، فَإِذَا أَخَلَّ بِهَا كَانَ تَارِكًا لِبَعْضِ الْخَتْمَةِ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ، فَإِنْ قَرَأَ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ اسْتُحِبَّ لَهُ أَيْضًا، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ الْعَبَّادِيُّ.

قَالَ الْقُرَّاءُ: وَيَتَأَكَّدُ عِنْدَ قِرَاءَةِ نَحْوِ: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[446] ﴿وَهُوَ الَّذِي

(445) البرهان في علوم القرآن 1 / 460، والإتقان 1 / 105، وانظر مصطلح (إسرار) ف 16 . 4 / 172.
(446) سورة فصلت / 47.

أَنْشَأَ جَنَّاتٍ ﴾[447] كَمَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ بَعْدَ الاِسْتِعَاذَةِ مِنَ الْبَشَاعَةِ وَإِيهَامِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى الشَّيْطَانِ، قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيّ: وَالاِبْتِدَاءُ بِالآْيِ وَسَطَ «بَرَاءَةٌ» قَلَّ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ، وَقَدْ صَرَّحَ بِالْبَسْمَلَةِ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ، وَرَدَّ عَلَيْهِ الْجَعْبَرِيُّ[448].

النِّيَّةُ:

– لاَ تَحْتَاجُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ إِلَى نِيَّةٍ كَسَائِرِ الأَْذْكَارِ، إِلاَّ إِذَا نَذَرَهَا خَارِجَ الصَّلاَةِ، فَلاَ بُدَّ مِنْ نِيَّةِ النَّذْرِ أَوِ الْفَرْضِ[449].

التَّرْتِيلُ:

– يُسَنُّ التَّرْتِيلُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾[450] وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «أَنَّهَا نَعَتَتْ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا»[451].

---

(447) سورة الأنعام / 141.

(448) البرهان في علوم القرآن 1 / 460، والإتقان 1 / 105 . 106، وانظر النشر في القراءات العشر 1 / 259.

(449) الإتقان 1 / 105 . 106.

(450) سورة المزمل / 4.

(451) حديث: أم سلمة أنها نعتت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم. أخرجه أبو داود (4 / 294 تحقيق عزت عبيد دعاس) والحاكم (1 / 231 . 232 ط دائرة المعارف العثمانية)؛ وصححه ووافقه الذهبي.

وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ كَانَتْ مَدًّا، ثُمَّ قَرَأَ بِسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ يَمُدُّ اللَّهَ، وَيَمُدُّ الرَّحْمَنَ، وَيَمُدُّ الرَّحِيمَ»[452].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلاً قَالَ لَهُ: إِنِّي أَقْرَأُ الْمُفَصَّلَ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ: هَذًّا كَهَذِّ الشِّعْرِ (يَعْنِي الإِسْرَاعَ بِالْقِرَاءَةِ) إِنَّ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، وَلَكِنْ إِذَا وَقَعَ فِي الْقَلْبِ فَرَسَخَ فِيهِ نَفَعَ[453].

وَأَخْرَجَ الآجُرِّيُّ فِي حَمَلَةِ الْقُرْآنِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَالَ: لاَ تَنْثُرُوهُ نَثْرَ الدَّقَلِ (أَيِ التَّمْرِ) وَلاَ تَهُذُّوهُ كَهَذِّ الشِّعْرِ، قِفُوا عِنْدَ عَجَائِبِهِ، وَحَرِّكُوا بِهِ الْقُلُوبَ، وَلاَ يَكُونُ هَمُّ أَحَدِكُمْ آخِرَ السُّورَةِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى كَرَاهَةِ الإِفْرَاطِ فِي الإِسْرَاعِ، قَالُوا: وَقِرَاءَةُ جُزْءٍ بِتَرْتِيلٍ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ جُزْأَيْنِ فِي قَدْرِ ذَلِكَ الزَّمَانِ بِلاَ تَرْتِيلٍ.

وَيُسْتَحَبُّ التَّرْتِيلُ لِلتَّدَبُّرِ، لأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الإِجْلاَلِ وَالتَّوْقِيرِ وَأَشَدُّ تَأْثِيرًا فِي الْقَلْبِ، وَلِهَذَا يُسْتَحَبُّ التَّرْتِيلُ لِلأَعْجَمِيِّ الَّذِي لاَ يَفْهَمُ مَعْنَى الْقُرْآنِ.

---

(452) حديث أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم. أخرجه البخاري (الفتح 9 / 91 ط السلفية).

(453) حديث: قول ابن مسعود هذا كهذ الشعر. عن أبي وائل. شقيق بن سلمة. جاء رجل إلى ابن مسعود فقال: قرأت المفصل الليلة في ركعة. فقال: هذا كهذ الشعر. أخرجه البخاري (الفتح 2 / 255 ط السلفية)، ومسلم (1 / 564. ط الحلبي).

وَاخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ، هَلِ الأَفْضَلُ التَّرْتِيلُ وَقِلَّةُ الْقِرَاءَةِ، أَمِ السُّرْعَةُ مَعَ كَثْرَتِهَا؟ وَأَحْسَنَ بَعْضُ الأَئِمَّةِ فَقَالَ: إِنَّ ثَوَابَ قِرَاءَةِ التَّرْتِيلِ أَجَلُّ قَدْرًا، وَثَوَابُ الْكَثْرَةِ أَكْثَرُ عَدَدًا، لأَنَّ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ.

وَكَمَالُ التَّرْتِيلِ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: تَفْخِيمُ أَلْفَاظِهِ، وَالإِبَانَةُ عَنْ حُرُوفِهِ، وَأَلاَّ يُدْغَمَ حَرْفٌ فِي حَرْفٍ مِمَّا لَيْسَ حَقُّهُ الإِدْغَامَ، وَقِيلَ هَذَا أَقَلُّهُ، وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَقْرَأَهُ عَلَى مَنَازِلِهِ إِنْ تَهْدِيدًا لَفَظَ بِهِ لَفْظَ التَّهْدِيدِ، أَوْ تَعْظِيمًا لَفَظَ بِهِ عَلَى التَّعْظِيمِ[454].

التَّدَبُّرُ:

– تُسَنُّ الْقِرَاءَةُ بِالتَّدَبُّرِ وَالتَّفَهُّمِ، فَهُوَ الْمَقْصُودُ الأَعْظَمُ، وَالْمَطْلُوبُ الأَهَمُّ، وَبِهِ تَنْشَرِحُ الصُّدُورُ، وَتَسْتَنِيرُ الْقُلُوبُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾[455] وَقَالَ: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[456] وَصِفَةُ ذَلِكَ أَنْ يَشْغَلَ قَلْبَهُ بِالتَّفَكُّرِ فِي مَعْنَى مَا يَلْفِظُ بِهِ فَيَعْرِفُ مَعْنَى كُلِّ آيَةٍ، وَيَتَأَمَّلُ الأَوَامِرَ وَالنَّوَاهِيَ، وَيَعْتَقِدُ قَبُولَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا قَصَّرَ عَنْهُ فِيمَا مَضَى اعْتَذَرَ وَاسْتَغْفَرَ، وَإِذَا مَرَّ بِآيَةِ رَحْمَةٍ اسْتَبْشَرَ وَسَأَلَ، أَوْ عَذَابٍ أَشْفَقَ وَتَعَوَّذَ، أَوْ تَنْزِيهٍ نَزَّهَ وَعَظَّمَ، أَوْ دُعَاءٍ تَضَرَّعَ وَطَلَبَ[457].

---

(454) النشر في القراءات العشر 1 / 207 وما بعدها، والإتقان 1 / 106، والتبيان ص 48.

(455) سورة ص / 29.

(456) سورة محمد / 24.

(457) الإتقان ص106، والبرهان في علوم القرآن 1 / 455، والتبيان في آداب حملة القرآن ص 45.

تَكْرِيرُ الآيَةِ:

– لاَ بَأْسَ بِتَكْرِيرِ الآيَةِ وَتَرْدِيدِهَا، رَوَى النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ بِآيَةٍ يُرَدِّدُهَا حَتَّى أَصْبَحَ: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾»[458].

الْبُكَاءُ عِنْدَ التِّلاَوَةِ:

– يُسْتَحَبُّ الْبُكَاءُ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالتَّبَاكِي لِمَنْ لاَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَالْحُزْنُ وَالْخُشُوعُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾[459]

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ حَدِيثُ «قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَفِيهِ فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ»[460].

وَعَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ بِحُزْنٍ فَإِذَا قَرَأْتُمُوهُ فَابْكُوا، فَإِنْ لَمْ تَبْكُوا فَتَبَاكُوا»[461]

تَحْسِينُ الصَّوْتِ:

---

(458) سورة المائدة / 118.

وحديث: «قام بآية يرددها حتى أصبح...» أخرجه ابن أبي شيبة (2 / 477 نشر الدار السلفية)، والحاكم (1 / 241 ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وانظر الإتقان 1 / 107 والتبيان في آداب حملة القرآن ص46.

(459) سورة الإسراء / 109.

(460) حديث: «قراءة ابن مسعود...» أخرجه البخاري (الفتح 9 / 94 ط السلفية).

(461) حديث: «إن هذا القرآن نزل بحزن» أخرجه ابن ماجه (1 / 424 ط الحلبي) من حديث سعد بن أبي وقاص،

=

- يُسْتَحَبُّ تَحْسِينُ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ وَتَزْيِينُهَا لِحَدِيثِ ابْنِ حِبَّانَ وَغَيْرِهِ، «وَزَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»(462).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْقِرَاءَةُ بِالأَلْحَانِ لاَ بَأْسَ بِهَا، وَفِي رِوَايَةِ الرَّبِيعِ الْجِيزِيِّ: إِنَّهَا مَكْرُوهَةٌ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: فَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَيْسَتْ عَلَى قَوْلَيْنِ: بَلِ الْمَكْرُوهُ أَنْ يُفَرِّطَ فِي الْمَدِّ وَفِي إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ، حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنَ الْفَتْحَةِ أَلِفٌ، وَمِنَ الضَّمَّةِ وَاوٌ، وَمِنَ الْكِسْرَةِ يَاءٌ، أَوْ يُدْغِمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الإِدْغَامِ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ إِلَى هَذَا الْحَدِّ فَلاَ كَرَاهَةَ، وَقَالَ فِي زَوَائِدِ الرَّوْضَةِ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ الإِفْرَاطَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ حَرَامٌ، يُفَسَّقُ بِهِ الْقَارِئُ، وَيَأْثَمُ الْمُسْتَمِعُ غَيْرِ الْمُسْتَنْكِرِ، لأَنَّهُ عَدَلَ بِهِ عَنْ نَهْجِهِ الْقَوِيمِ، قَالَ: وَهَذَا مُرَادُ الشَّافِعِيِّ بِالْكَرَاهَةِ.

وَفِيهِ حَدِيثٌ «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونَ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ وَأَهْلِ الْفِسْقِ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ بَعْدِي قَوْمٌ يُرَجِّعُونَ بِالْقُرْآنِ تَرْجِيعَ الْغِنَاءِ، وَالرَّهْبَانِيَّةِ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، مَفْتُونَةً قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبُ مَنْ يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ»(463).

= وقال البوصيري في الزوائد: «في إسناده أبو رافع، اسمه إسماعيل بن رافع، ضعيف متروك»، والإتقان 1 / 107 والتبيان في آداب حملة القرآن ص47.

(462) حديث: «زينوا القرآن بأصواتكم» أخرجه أبو داود (2 / 155 . تحقيق عزت عبيد دعاس) من حديث البراء بن عازب، والدارقطني في الإفراد من حديث ابن عباس بإسناد حسن، كذا في الفتح لابن حجر (13 / 519 ط السلفية).

(463) حديث: «أقرءوا القرآن بلحون العرب». أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (7 / 169 ط القدسي) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه راو لم يسم وبقية أيضا».

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَيُسْتَحَبُّ طَلَبُ الْقِرَاءَةِ مِنْ حَسَنِ الصَّوْتِ، وَالإِصْغَاءُ إِلَيْهَا لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَلاَ بَأْسَ بِاجْتِمَاعِ الْجَمَاعَةِ فِي الْقِرَاءَةِ وَلاَ بِإِدَارَتِهَا، وَهِيَ أَنْ يَقْرَأَ بَعْضُ الْجَمَاعَةِ قِطْعَةً ثُمَّ الْبَعْضُ قِطْعَةً بَعْدَهَا[464].

تَفْخِيمُ التِّلاَوَةِ:

– تُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِالتَّفْخِيمِ لِحَدِيثِ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ بِالتَّفْخِيمِ»[465]

قَالَ الْحَلِيمِيُّ: وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَقْرَؤُهُ عَلَى قِرَاءَةِ الرِّجَالِ، وَلاَ يُخْضِعُ الصَّوْتَ فِيهِ كَكَلاَمِ النِّسَاءِ، قَالَ: وَلاَ يَدْخُلُ فِي هَذَا كَرَاهَةُ الإِمَالَةِ الَّتِي هِيَ اخْتِيَارُ بَعْضِ الْقُرَّاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ نَزَلَ بِالتَّفْخِيمِ، فَرُخِّصَ مَعَ ذَلِكَ فِي إِمَالَةِ مَا تَحْسُنُ إِمَالَتُهُ[466].

---

(464) الإتقان 1 / 107، والتبيان في آداب حملة القرآن ص61.

(465) حديث: «أنزل القرآن بالتفخيم» أخرجه الحاكم (2 / 231 ط دائرة المعارف العثمانية) من حديث زيد بن ثابت، وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله: لا والله، العوفي . يعني محمد بن عبد العزيز . مجمع على ضعفه، وبكار . يعني ابن عبد الله . ليس بعمدة والحديث واه منكر.

(466) الإتقان 107 وما بعدها، والبرهان في علوم القرآن 1 / 467.

الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ:

– وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ بِاسْتِحْبَابِ الْجَهْرِ بِالْقُرْآنِ، وَأُخْرَى بِاسْتِحْبَابِ الإِخْفَاءِ، فَمِنَ الأَوَّلِ حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ:– «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ»(467)

وَمِنَ الثَّانِي حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيُّ: «الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ، وَالْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ»(468)

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الإِخْفَاءَ أَفْضَلُ، حَيْثُ خَافَ الرِّيَاءَ، أَوْ تَأَذَّى مُصَلُّونَ أَوْ نِيَامٌ بِجَهْرِهِ، وَالْجَهْرُ أَفْضَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ لأَنَّ الْعَمَلَ فِيهِ أَكْثَرُ، وَلأَنَّ فَائِدَتَهُ تَتَعَدَّى إِلَى السَّامِعِينَ، وَلأَنَّهُ يُوقِظُ قَلْبَ الْقَارِئِ وَيَجْمَعُ هَمَّهُ إِلَى الْفِكْرِ، وَيَصْرِفُ سَمْعَهُ إِلَيْهِ، وَيَطْرُدُ النَّوْمَ وَيَزِيدُ فِي النَّشَاطِ، وَيَدُلُّ لِهَذَا الْجَمْعِ حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ «اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَسَمِعَهُمْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ فَكَشَفَ السِّتْرَ وَقَالَ: أَلاَ إِنَّ كُلَّكُمْ مُنَاجٍ لِرَبِّهِ، فَلاَ يُؤْذِيَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلاَ يَرْفَعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ»(469)

---

(467) حديث: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت» أخرجه البخاري (الفتح 13 / 518 ط السلفية)، ومسلم (1 / 545 ط الحلبي) من حديث أبي هريرة.

(468) حديث: «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة» أخرجه الترمذي (5 / 180 ط الحلبي) من حديث عقبة بن عامر، وحسنه.

(469) حديث: «ألا إن كلكم مناج لربه» أخرجه أبو داود (2 / 83 تحقيق عزت عبيد دعاس) وصححه ابن

=

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُسْتَحَبُّ الْجَهْرُ بِبَعْضِ الْقِرَاءَةِ وَالإِسْرَارُ بِبَعْضِهَا؛ لأَنَّ الْمُسِرَّ قَدْ يَمَلُّ فَيَأْنَسُ بِالْجَهْرِ، وَالْجَاهِرُ قَدْ يَكِلُّ فَيَسْتَرِيحُ بِالإِسْرَارِ(470).

الْمُفَاضَلَةُ بَيْنَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْمُصْحَفِ وَقِرَاءَتِهِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ:

– لِلْفُقَهَاءِ فِي الْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْمُصْحَفِ، وَقِرَاءَتِهِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ، ثَلاَثَةُ اتِّجَاهَاتٍ:

أ – أَنَّ الْقِرَاءَةَ مِنَ الْمُصْحَفِ أَفْضَلُ لأَنَّ النَّظَرَ فِيهِ عِبَادَةٌ فَتَجْتَمِعُ الْقِرَاءَةُ وَالنَّظَرُ.

بِهَذَا قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالْغَزَالِيُّ.

رَوَى الطَّبَرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ عَوْنٍ الْمَكِّيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «قِرَاءَةُ الرَّجُلِ فِي غَيْرِ الْمُصْحَفِ أَلْفُ دَرَجَةٍ، وَقِرَاءَتُهُ فِي الْمُصْحَفِ تُضَاعَفُ عَلَى ذَلِكَ أَلْفَيْ دَرَجَةٍ»(471).

وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «النَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ عِبَادَةٌ، وَنَظَرُ الْوَلَدِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ عِبَادَةٌ»(472).

= عبد البر كما في شرح الزرقاني على موطأ مالك (1 / 138 ط المكتبة التجارية الكبرى).

(470) الإتقان ص 107. 108، والبرهان في علوم القرآن 1 / 463، 464.

(471) حديث: «قراءة الرجل في غير المصحف...» أورده الهيثمي في المجمع (7 / 165 ط القدسي). وقال: رواه الطبراني وفيه أبو سعيد بن عون، وثقه ابن معبد في رواية وضعفه في أخرى، وبقية رجاله ثقات.

(472) حديث: «النظر في المصحف عبادة، ونظر الولد إلى

=

– يَرَى أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقِرَاءَةِ التَّدَبُّرُ لقوله تعالى: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾[473] وَالْعَادَةُ تَشْهَدُ أَنَّ النَّظَرَ فِي الْمُصْحَفِ يُخِلُّ بِهَذَا الْمَقْصُودِ فَكَانَ مَرْجُوحًا.

ج – قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الأَذْكَارِ: إِنْ كَانَ الْقَارِئُ مِنْ حِفْظِهِ يَحْصُلُ لَهُ مِنَ التَّدَبُّرِ وَالتَّفَكُّرِ وَجَمْعِ الْقَلْبِ أَكْثَرُ مِمَّا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الْمُصْحَفِ، فَالْقِرَاءَةُ مِنَ الْحِفْظِ أَفْضَلُ، وَإِنِ اسْتَوَيَا فَمِنَ الْمُصْحَفِ أَفْضَلُ.

قَالَ وَهُوَ مُرَادُ السَّلَفِ[474].

قَطْعُ الْقُرْآنِ لِمُكَالَمَةِ النَّاسِ:

– يُكْرَهُ قَطْعُ الْقِرَاءَةِ لِمُكَالَمَةِ أَحَدٍ، قَالَ الْحَلِيمِيُّ: لِأَنَّ كَلاَمَ اللَّهِ لاَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْثَرَ عَلَيْهِ كَلاَمُ غَيْرِهِ، وَأَيَّدَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِمَا فِي الصَّحِيحِ كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ، وَكُرِهَ أَيْضًا الضَّحِكُ وَالْعَبَثُ وَالنَّظَرُ إِلَى مَا يُلْهِي[475].

= الوالدين عبادة» أخرجه ابن أبي الفرائي كما في اللآلئ للسيوطي (1 / 346 نشر دار المعرفة)، وفي إسناده محمد بن زكريا الغلابي، وهو متهم بالوضع، كذا في ميزان الاعتدال للذهبي (3 / 550 ط الحلبي).

(473) سورة ص / 29.

(474) البرهان في علوم القرآن 1 / 461 . 463، والإتقان ص 108.

(475) البرهان في علوم القرآن 1 / 464، والإتقان 1 / 109.

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِالْعَجَمِيَّةِ:

– لاَ يَجُوزُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِالْعَجَمِيَّةِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ أَمْ لاَ فِي الصَّلاَةِ أَمْ خَارِجَهَا.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَجُوزُ مُطْلَقًا، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ يَجُوزُ لِمَنْ لاَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ، لَكِنْ فِي شَرْحِ الْبَزْدَوِيِّ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، وَوَجْهُ الْمَنْعِ أَنَّهُ يَذْهَبُ إِعْجَازُهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ، وَعَنِ الْقَفَّالِ: أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْفَارِسِيَّةِ لاَ تُتَصَوَّرُ، قِيلَ لَهُ فَإِذًا لاَ يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُفَسِّرَ الْقُرْآنَ، قَالَ: لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ هُنَاكَ يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ بِبَعْضِ مُرَادِ اللَّهِ وَيَعْجِزَ عَنِ الْبَعْضِ، أَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَهُ بِالْفَارِسِيَّةِ فَلاَ يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ بِجَمِيعِ مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ التَّرْجَمَةَ إِبْدَالُ لَفْظَةٍ بِلَفْظَةٍ تَقُومُ مَقَامَهَا، وَذَلِكَ غَيْرُ مُمْكِنٍ بِخِلاَفِ التَّفْسِيرِ[476].

الْقِرَاءَةُ بِالشَّوَاذِّ:

– نَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِالشَّاذِّ، لَكِنْ ذَكَرَ مَوْهُوبُ الْجَزَرِيُّ جَوَازَهَا فِي غَيْرِ الصَّلاَةِ قِيَاسًا عَلَى رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى[477].

---

(476) الإتقان 1 / 109، والبرهان في علوم القرآن 1 / 464 وما بعدها، والتبيان ص 52.

(477) البرهان في علوم القرآن 1 / 467، والإتقان 1 / 109.

تَرْتِيبُ الْقِرَاءَةِ:

– الأَوْلَى أَنْ يَقْرَأَ الْقَارِئُ عَلَى تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ، لأَنَّ تَرْتِيبَهُ لِحِكْمَةٍ، فَلاَ يُتْرَكُ التَّرْتِيبُ إِلاَّ فِيمَا وَرَدَ فِيهِ الشَّرْعُ، كَصَلاَةِ صُبْحِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَ ﴿الم تَنْزِيلُ﴾، وَ ﴿هَلْ أَتَى﴾ وَنَظَائِرِهِ، فَلَوْ فَرَّقَ السُّوَرَ أَوْ عَكَسَهَا جَازَ وَتَرَكَ الأَفْضَلَ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ السُّورَةِ مِنْ آخِرِهَا إِلَى أَوَّلِهَا.

فَمُتَّفَقٌ عَلَى مَنْعِهِ، لأَنَّهُ يُذْهِبُ بَعْضَ نَوْعِ الإِعْجَازِ وَيُزِيلُ حِكْمَةَ التَّرْتِيبِ.

لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَنْكُوسًا؟ قَالَ: ذَاكَ مَنْكُوسُ الْقَلْبِ، وَأَمَّا خَلْطُ سُورَةٍ بِسُورَةٍ فَإِنَّ تَرْكَهُ مِنَ الآدَابِ، لِمَا أَخْرَجَ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِبِلاَلٍ: يَا بِلاَلُ قَدْ سَمِعْتُكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ وَمِنْ هَذِهِ السُّورَةِ.

قَالَ: كَلاَمٌ طَيِّبٌ يَجْمَعُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ كُلُّكُمْ قَدْ أَصَابَ»[478].

وَأُخْرِجَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: إِذَا ابْتَدَأْتَ فِي سُورَةٍ فَأَرَدْتَ أَنْ تَتَحَوَّلَ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا فَتَحَوَّلْ إِلاَّ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَإِذَا ابْتَدَأْتَ بِهَا فَلاَ تَتَحَوَّلْ عَنْهَا حَتَّى تَخْتِمَهَا.

وَقَدْ نَقَلَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ قِرَاءَةِ آيَةٍ آيَةٍ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ.

---

(478) حديث: «قال لبلال: قد سمعتك يا بلال وأنت تقرأ من هذه السورة...» أخرجه أبو داود (2 / 82 تحقيق عزت عبيد دعاس) من حديث أبي هريرة وإسناده حسن.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَأَحْسَنُ مَا يُحْتَجُّ بِهِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا التَّأْلِيفَ لِكِتَابِ اللَّهِ مَأْخُوذٌ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَخْذُهُ عَنْ

جِبْرِيلَ، فَالأَوْلَى لِلْقَارِئِ أَنْ يَقْرَأَهُ عَلَى التَّأْلِيفِ الْمَنْقُولِ(479).

اسْتِمَاعُ التِّلاَوَةِ:

– يُسَنُّ الإِسْتِمَاعُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَتَرْكُ اللَّغَطِ وَالْحَدِيثِ لِحُضُورِ الْقِرَاءَةِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾(480)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ: وَالاِشْتِغَالُ عَنِ السَّمَاعِ بِالتَّحَدُّثِ بِمَا لاَ يَكُونُ أَفْضَلَ مِنَ الاِسْتِمَاعِ، سُوءُ أَدَبٍ عَلَى الشَّرْعِ، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لاَ بَأْسَ بِالتَّحَدُّثِ لِلْمَصْلَحَةِ(481).

السُّجُودُ لِلتِّلاَوَةِ:

– فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ آيَةً فِيهَا السُّجُودُ: فِي الأَعْرَافِ، وَالرَّعْدِ، وَالنَّحْلِ، وَالإِسْرَاءِ، وَمَرْيَمَ، وَالْحَجِّ، وَفِيهَا سَجْدَتَانِ فِي بَعْضِ الْمَذَاهِبِ، وَفِي الْفُرْقَانِ، وَالنَّمْلِ، وَالسَّجْدَةِ ﴿الم تَنْزِيلُ﴾ وَ ﴿ص﴾

(479) البرهان في علوم القرآن 1 / 468 وما بعدها، والإتقان 1 / 109، والتبيان ص 53 وما بعدها

(480) سورة الأعراف / 204.

(481) الإتقان ص 110، والبرهان في علوم القرآن 1 / 475.

وَفُصِّلَتْ، وَالنَّجْمِ، وَالانْشِقَاقِ، وَاقْرَأْ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ آخِرَ الْحِجْرِ، وَالسُّجُودُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِقِرَاءَةِ آيَاتِ السَّجْدَةِ مَسْنُونٌ، وَوَاجِبٌ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ(482).

(482) المرجع السابق، ومراقي الفلاح ص 260.

المراجع والمصادر

1- آثار ابن باديس.

المؤلف: عبد الحميد محمد بن باديس المحقق: عمار طالبي

الناشر: دار ومكتبة الشركة الجزائرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1388هـ

2- آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي.

المؤلف: محمد بن بشير بن عمر المحقق: أحمد طالب الإبراهيمي

الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1997م

3- آداب البحث والمناظرة.

المؤلف: محمد الأمين الشنقيطي المحقق: سعود بن عبد العزيز العريفي

الناشر: دار عالم الفوائد- مجمع الفقه الإسلامي بجدة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1426هـ

4- آكام المرجان في أحكام الجان.

المؤلف: محمد بن عبد الله الشبلي المحقق: إبراهيم محمد الجمل

الناشر: مكتبة القرآن- مصر الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

5- أحاديث معلة ظاهرها الصحة.

المؤلف: مقبل بن هادي الوادعي المحقق: بدون

الناشر: دار الآثار- اليمن الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1421هـ

6- أحكام أهل الذمة.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: يوسف البكري، وشاكر العاروري

الناشر: رمادى للنشر- الدمام الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

7- أحكام الأضحية والذكاة (مطبوع ضمن كتاب الصيد الثمين في رسائل ابن عثيمين).

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار الثقة للنشر والتوزيع- مكة المكرمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

8- أحكام القرآن.

المؤلف: أحمد بن علي الجصاص المحقق: محمد صادق القمحاوي

الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1405هـ

9- أحكام القرآن.

المؤلف: علي بن محمد الكيا الهراسي المحقق: موسى علي، وعزة عطية

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1405هـ

10– أحكام القرآن.

المؤلف: أحمد بن علي الجصاص المحقق: عبد السلام محمد شاهين

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

11– أحكام القرآن.

المؤلف: محمد بن عبد الله ابن العربي المحقق: محمد عبد القادر عطا

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1424هـ

12– أحكام القرآن.

المؤلف: عبد المنعم بن عبد الرحيم ابن الفرس المحقق: طه بوسريح، ومنجية السوايحي، وصلاح الدين بو عفيف

الناشر: دار ابن حزم– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1427هـ

13– أحكام القرآن الكريم.

المؤلف: أحمد بن محمد الطحاوي المحقق: سعد الدين أونال

الناشر: مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي– استانبول الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ– 1418هـ

14– أحكام القرآن للشافعي.

المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي المحقق: عبد الغني عبد الخالق

الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1414هـ

15– أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار.

المؤلف: محمد بن عبد الله الأزرقي المحقق: علي عمر

الناشر: مكتبة الثقافة الدينية الطبعة: الأولى سنة الطبع: بدون

16– أدب الدنيا والدين.

المؤلف: علي بن محمد الماوردي المحقق: بدون

الناشر: دار مكتبة الحياة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1986م

17– أدب الكاتب.

المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة المحقق: محمد الدالي

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

18- أساس البلاغة.

المؤلف: محمود بن عمر الزمخشري المحقق: محمد باسل عيون السود

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

19- أسباب نزول القرآن.

المؤلف: علي بن أحمد الواحدي المحقق: ماهر ياسين الفحل

الناشر: دار الميمان- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1426هـ

20- أسد الغابة.

المؤلف: علي بن محمد ابن الأثير المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1409هـ

21- أسرار البلاغة.

المؤلف: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المحقق: محمود محمد شاكر

الناشر: مطبعة المدني- القاهرة، دار المدني- جدة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

22- أسرار التكرار في القرآن= البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان.

المؤلف: محمود بن حمزة الكرماني المحقق: عبد القادر أحمد عطا

الناشر: دار الفضيلة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

23- أسرار ترتيب القرآن= تناسق الدُّرر في تناسب السُّور.

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المحقق: مرزوق علي إبراهيم

الناشر: دار الفضيلة- مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 2002م

24- أسنى المطالب في شرح روض الطالب.

المؤلف: زكريا بن محمد الأنصاري المحقق: بدون

الناشر: دار الكتاب الإسلامي الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

25- أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم كأنك تراها.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: مكتبة المعارف- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1427هـ

26- أصول السرخسي.

المؤلف: محمد بن أحمد السرخسي المحقق: بدون

الناشر: دار المعرفة- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

27- أصول الفقه.

المؤلف: محمد بن مفلح المقدسي المحقق: فهد بن محمد السَّدَحَان

الناشر: مكتبة العبيكان– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

28– أصول الفقه= إجابة السائل شرح بغية الآمل.

المؤلف: محمد بن إسماعيل الصنعاني المعروف بالأمير المحقق: حسين السياغي، وحسن الأهدل

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1986م

29– أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن.

المؤلف: محمد الأمين الشنقيطي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1415هـ

30– أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

المؤلف: محمد بن طاهر المقدسي، ابن القيسراني المحقق: محمود محمد محمود، السيد يوسف

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

31– أعلام الحديث= شرح صحيح البخاري.

المؤلف: حَمْد بن محمد الخطابي المحقق: محمد بن سعد آل سعود

الناشر: جامعة أم القرى– مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

32– أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة.

المؤلف: حافظ بن أحمد الحكمي المحقق: حازم القاضي

الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد– السعودية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1422هـ

33– أمالي ابن الحاجب.

المؤلف: عثمان بن عمر ابن الحاجب المحقق: فخر صالح سليمان قدارة

الناشر: دار عمار– الأردن، دار الجيل– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1409هـ

34– أمالي ابن الشجري.

المؤلف: هبة الله بن علي ابن الشجري المحقق: محمود محمد الطناحي

الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

35– أمالي القالي.

المؤلف: إسماعيل بن القاسم القالي المحقق: محمد عبد الجواد الأصمعي

الناشر: دار الكتب المصرية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1344هـ

36- أمالي المرتضى= غرر الفوائد ودرر القلائد.

المؤلف: علي بن الحسين المرتضى المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم

الناشر: دار إحياء الكتب العربية- مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1373هـ

37- أمراض القلب وشفاؤها.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: بدون

الناشر: المطبعة السلفية- القاهرة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1399هـ

38- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل.

المؤلف: محمد بن أبي بكر الرازي المحقق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودى

الناشر: دار عالم الكتب- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

39- أنوار البروق في أنواء الفروق.

المؤلف: أحمد بن إدريس القرافي المحقق: بدون

الناشر: دار إحياء الكتب العربية- مصر الطبعة: بدون سنة الطبع: 1347هـ

40- أنوار الربيع في أنواع البديع.

المؤلف: علي بن أحمد بن معصوم المحقق: شاكر هادي شكر

الناشر: مطبعة النعمان– النجف الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1388هـ– 1389هـ

41– أنوار التنزيل وأسرار التأويل= تفسير البيضاوي.

المؤلف: عبد الله بن عمر البيضاوي المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي

الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

42– أهوال القبور.

المؤلف: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي المحقق: عاطف صابر شاهين

الناشر: دار الغد الجديد– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1426هـ

43– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

المؤلف: عبد الله بن يوسف ابن هشام المحقق: بركات يوسف هبود

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

44– إبطال الحيل.

المؤلف: عبيد الله بن محمد العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة المحقق: زهير الشاويش

الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1403هـ

45- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام.

المؤلف: محمد بن علي ابن دقيق العيد المحقق: بدون

الناشر: مطبعة السنة المحمدية الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

46- إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر.

المؤلف: علي بن محمد ابن القطان المحقق: إدريس الصمدي

الناشر: دار القلم- دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1433هـ

47- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري.

المؤلف: أحمد بن محمد القسطلاني المحقق: بدون

الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية- مصر الطبعة: السابعة سنة الطبع: 1323هـ

48- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم = تفسير أبي السعود.

المؤلف: محمد بن محمد أبو السعود العمادي المحقق: بدون

الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

49- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول.

المؤلف: محمد بن علي الشوكاني المحقق: محمد حسن إسماعيل

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

50– إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه.

المؤلف: إسماعيل بن عمر ابن كثير المحقق: بهجة يوسف أبو الطيب

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

51– إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1399هـ

52– إزالة الإشكال عن آية بورك من في النار.

المؤلف: منصور بن حمد العيدي المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1440هـ

53– إصلاح المساجد من البدع والعوائد.

المؤلف: محمد جمال الدين القاسمي المحقق: محمد ناصر الدين الألباني

الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت الطبعة: الخامسة سنة الطبع: 1403هـ

54– إصلاح المنطق.

المؤلف: يعقوب بن إسحاق ابن السكيت المحقق: محمد مرعب

الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

55– إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة.

المؤلف: أحمد بن أبي بكر البوصيري المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي

الناشر: دار الوطن– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

56– إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين.

المؤلف: محمد مرتضى الزبيدي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

57– إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة.

المؤلف: أحمد ابن حجر العسقلاني المحقق: زهير بن ناصر الناصر

الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف– المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

58– إتحاف ذوي الألباب في قوله تعالى: {يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب}.

المؤلف: مرعي بن يوسف الكرمي المحقق: حازم خنفر

الناشر: منشورات منتديات كل السلفيين الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1433هـ

59- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر.

المؤلف: أحمد بن محمد البناء المحقق: أنس مهرة

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1427هـ

60- إظهار الحق.

المؤلف: محمد رحمت الله الهندي المحقق: محمد خليل ملكاوي

الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

61- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين.

المؤلف: عثمان (البكري) بن محمد الدمياطي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

62- إعراب القرآن.

المؤلف: أحمد بن محمد النحاس المحقق: عبد المنعم خليل إبراهيم

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

63- إعراب القرآن الكريم.

المؤلف: أحمد عبيد الدعاس، وأحمد محمد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم المحقق: بدون

الناشر: دار المنير، دار الفارابي- دمشق الطبعة: بدون سنة الطبع: 1425هـ

64- إعراب القرآن وبيانه.

المؤلف: محيي الدِّين بن أحمد درويش المحقق: بدون

الناشر: دار الإرشاد للشؤون الجامعية- حمص، دار اليمامة- دمشق- بيروت، دار ابن كثير- دمشق- بيروت الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1415هـ

65- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم.

المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه المحقق: بدون

الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة: بدون سنة الطبع: 1360هـ

66- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي.

المؤلف: عبد الله بن الحسين العكبري المحقق: عبد الحميد هنداوي

الناشر: مؤسسة المختار – مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

67- إعلام الموقعين عن رب العالمين.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: محمد عبد السلام إبراهيم

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1411هـ

68– إعلام الموقعين عن رب العالمين.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: مشهور بن حسن، وأحمد عبد الله

الناشر: دار ابن الجوزي– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

69– إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: محمد حامد الفقي

الناشر: مكتبة المعارف– الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

70– إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم.

المؤلف: عياض بن موسى اليحصبى المحقق: يحيى إسماعيل

الناشر: دار الوفاء– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

71– إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع.

المؤلف: أحمد بن علي المقريزي المحقق: محمد عبد الحميد النميسي

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

72- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد.

المؤلف: لمحمد بن إبراهيم ابن الوزير المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1987م

73- إيجاز البيان عن معاني القرآن.

المؤلف: محمود بن أبي الحسن النيسابوري المحقق: حنيف بن حسن القاسمي

الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

74- إيضاح الوقف والابتداء.

المؤلف: محمد بن القاسم ابن الأنباري المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان

الناشر: مجمع اللغة العربية- دمشق الطبعة: بدون سنة الطبع: 1390هـ

75- اجتماع الجيوش الإسلامية.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: عواد عبد الله المعتق

الناشر: مطابع الفرزدق التجارية- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

76- اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: زائد بن أحمد النشيري

الناشر: دار عالم الفوائد– مكة المكرمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1431هـ

77– اختصار علوم الحديث.

المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير المحقق: أحمد محمد شاكر

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: بدون

78– اختلاف الأئمة العلماء.

المؤلف: يحيى بن محمد ابن هبيرة المحقق: السيد يوسف أحمد

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

79– اختلاف الفقهاء = اختلاف العلماء.

المؤلف: محمد بن نصر المروزي المحقق: محمد طاهر حكيم

الناشر: أضواء السلف– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

80– اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى.

المؤلف: عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المحقق: جسم الفهيد الدوسري

الناشر: مكتبة دار الأقصى– الكويت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406هـ

81– ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب.

المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي المحقق: رجب عثمان محمد

الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

82– اشتقاق أسماء الله.

المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المحقق: عبد رب الحسين المبارك

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1406هـ

83– اعتقادات فرق المسلمين والمشركين.

المؤلف: محمد بن عمر الرازي المحقق: علي سامي النشار

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

84– اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: ناصر عبد الكريم العقل

الناشر: دار عالم الكتب– بيروت الطبعة: السابعة سنة الطبع: 1419هـ

85– الآحاد والمثاني.

المؤلف: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم المحقق: باسم فيصل الجوابرة

الناشر: دار الراية– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1411هـ

86- الآحاد والمثاني.

المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم الضحاك المحقق: باسم فيصل الجوابرة

الناشر: الناشر: دار الراية – الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1411هـ

87- الآداب الشرعية والمنح المرعية.

المؤلف: محمد بن مفلح المقدسي المحقق: بدون

الناشر: عالم الكتب الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

88- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير.

المؤلف: الحسين بن إبراهيم الجورقاني المحقق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي

الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع – الرياض الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1422هـ

89- الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية.

المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي المحقق: محمد إسحاق إبراهيم

الناشر: دار الراية– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

90- الأحاديث المختارة.

المؤلف: ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش

الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1420هـ

91- الأحاديث المختارة = المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

المؤلف: محمد بن عبد الواحد المقدسي المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش

الناشر: دار خضر– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1420هـ

92- الأحكام السلطانية.

المؤلف: علي بن محمد الماوردي المحقق: بدون

الناشر: دار الحديث– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

93- الأحكام الشرعية الكبرى.

المؤلف: عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المحقق: حسين بن عكاشة

الناشر: مكتبة الرشد– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

94- الأدب المفرد.

المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي

الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1409هـ

95- الأدب المفرد.

المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1409هـ

96- الأذكار.

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: بدون

الناشر: مكتبة المؤيد الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

97- الأذكار.

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: عبد القادر الأرنؤوط

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

98- الأربعون العشارية السامية مما وقع لشيخنا من الأخبار العالية.

المؤلف: عبد الرحيم بن الحسين العراقي المحقق: بدر عبد الله البدر

الناشر: دار ابن حزم- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

99- الأزمنة والأمكنة.

المؤلف: أحمد بن محمد المرزوقي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

100– الأساس في التفسير.

المؤلف: سعيد حوَّى المحقق: بدون

الناشر: دار السلام– القاهرة الطبعة: السادسة سنة الطبع: 1424هـ

101– الأسماء والصفات.

المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي المحقق: عبد الله بن محمد الحاشدي

الناشر: مكتبة السوادي– جدة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

102– الأصنام.

المؤلف: هشام بن محمد الكلبي المحقق: أحمد زكي باشا

الناشر: دار الكتب المصرية– القاهرة الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 2000م

103– الأضداد.

المؤلف: محمد بن القاسم ابن الأنباري المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم

الناشر: المكتبة العصرية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1407هـ

104– الأغاني.

المؤلف: علي بن الحسين الأصبهاني المحقق: بدون

الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

105– الأفعال.

المؤلف: علي بن جعفر ابن القَطَّاع المحقق: بدون

الناشر: عالم الكتب– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1403هـ

106– الأم.

المؤلف: محمد بن إدريس الشافعي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: الأولى والثانية سنة الطبع: 1400هـ، 1403هـ

107– الأمالي المطلقة.

المؤلف: أحمد ابن حجر العسقلاني المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي

الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

108– الأمالي– الجزء الأول.

المؤلف: عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران المحقق: عادل بن يوسف العزازي

الناشر: دار الوطن – الرياض الطبعة: الأولي سنة الطبع: 1418هـ

109- الأمالي- الجزء الثاني.

المؤلف: عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران المحقق: أحمد بن سليمان

الناشر: دار الوطن - الرياض الطبعة: الأولي سنة الطبع: 1420هـ

110- الأمثال.

المؤلف: أبو عُبَيد القاسم بن سلَّام المحقق: عبد المجيد قطامش

الناشر: دار المأمون للتراث- دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1400هـ

111- الأموال.

المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام المحقق: خليل محمد هراس

الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

112- الأموال.

المؤلف: حميد بن مخلد ابن زنجويه المحقق: شاكر ذيب فياض

الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406هـ

113- الأموال.

المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلَّام المحقق: خليل محمد هراس

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

114- الأموال.

المؤلف: حميد بن مخلد، ابن زنجويه المحقق: شاكر ذيب فياض

الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية -السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406هـ

115- الأنساب.

المؤلف: عبد الكريم بن محمد السمعاني المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1382هـ

116- الأوائل.

المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم الضحاك المحقق: محمد بن ناصر العجمي

الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

117- الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف.

المؤلف: محمد بن إبراهيم بن المنذر المحقق: مجموعة من المحققين

الناشر: دار الفلاح– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1430هـ

118– الإبانة الكبرى= الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة.

المؤلف: عبيد الله بن محمد ابن بَطَّة العُكْبَري المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري

الناشر: دار الراية– الرياض الطبعة: طبعات مختلفة سنة الطبع: 1415هـ، 1418هـ، 1426هـ

119– الإبانة عن أصول الديانة.

المؤلف: علي بن إسماعيل الأشعري المحقق: فوقية حسين محمود

الناشر: دار الأنصار– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1397م

120– الإبانة عن معاني القراءات.

المؤلف: مكي بن أبي طالب القيسي المحقق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي

الناشر: دار نهضة مصر الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

121– الإجماع.

المؤلف: محمد بن إبراهيم بن المنذر المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد

الناشر: دار المسلم– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

122– الإجماع في التفسير.

المؤلف: محمد بن عبد العزيز الخضيري المحقق: علي سليمان العبيد

الناشر: دار الوطن– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

123– الإجماع في التفسير جمعًا ودراسة.

المؤلف: عمار بن محمد الجماعي المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي– الدمام الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

124– الإحكام في أصول الأحكام.

المؤلف: علي بن محمد الآمدي المحقق: عبد الله بن غديان، وعلي الصالحي، وعبد الرزاق عفيفي

الناشر: مؤسسة النور– الرياض (صوَّره المكتب الإسلامي) الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1387هـ

125– الإحكام في أصول الأحكام.

المؤلف: علي بن أحمد ابن حزم المحقق: أحمد محمد شاكر

الناشر: دار الآفاق الجديدة– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

126- الإخلاص والنية.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: إياد خالد الطباع

الناشر: دار البشائر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

127- الإخنائية= الرد على الإخنائي.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: أحمد بن مونس العنزي

الناشر: دار الخراز- جدة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

128- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير.

المؤلف: محمد بن محمد أبو شَهبة المحقق: بدون

الناشر: مكتبة السنة- القاهرة الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1408هـ

129- الإشراف على مذاهب العلماء.

المؤلف: محمد بن إبراهيم بن المنذر المحقق: صغير أحمد الأنصاري

الناشر: مكتبة مكة الثقافية- رأس الخيمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

130- الإصابة في تمييز الصحابة.

المؤلف: أحمد بن حجر العسقلاني المحقق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

131– الإتقان في علوم القرآن.

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم

الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: بدون سنة الطبع: 1394هـ

132– الإعجاز والإيجاز.

المؤلف: عبد الملك بن محمد الثعالبي المحقق: بدون

الناشر: مكتبة القرآن– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

133– الإفصاح عن معاني الصحاح.

المؤلف: يحيى بن هُبَيرة الذهلي المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد

الناشر: دار الوطن– الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: 1417هـ

134– الإقناع.

المؤلف: محمد بن إبراهيم بن المنذر المحقق: عبد الله بن عبد العزيز الجبرين

الناشر: بدون الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

135– الإقناع في القراءات السبع.

المؤلف: أحمد بن علي ابن الباذِش المحقق: بدون

الناشر: دار الصحابة للتراث– طنطا الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

136– الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل.

المؤلف: موسى بن أحمد الحجاوي المحقق: عبد اللطيف محمد السبكي

الناشر: دار المعرفة– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

137– الإقناع في مسائل الإجماع.

المؤلف: علي بن محمد ابن القطان المحقق: حسن فوزي الصعيدي

الناشر: الفاروق الحديثة– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

138– الإقناع في مسائل الإجماع.

المؤلف: علي بن محمد بن القطان المحقق: فاروق حمادة

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– قطر الطبعة: بدون سنة الطبع: 1432هـ

139– الإكليل في استنباط التنزيل.

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المحقق: سيف الدين عبد القادر الكاتب

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1401هـ

140- الإكليل في المتشابه والتأويل.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد الشيمي شحاته

الناشر: دار الإيمان- الإسكندرية الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

141- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.

المؤلف: عبد الرحمن بن محمد الأنباري المحقق: بدون

الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

142- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف.

المؤلف: علي بن سليمان المرداوي المحقق: عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو

الناشر: دار هجر- القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

143- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف.

المؤلف: علي بن سليمان المرداوي المحقق: بدون

الناشر: دار إحياء التراث العربي الطبعة: الثانية سنة الطبع: بدون

144- الإيضاح في علوم البلاغة.

المؤلف: محمد بن عبد الرحمن القزويني المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي

الناشر: دار الجيل– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: بدون

145– الإيمان.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد ناصر الدين الألباني

الناشر: المكتب الإسلامي– الأردن الطبعة: الخامسة سنة الطبع: 1416هـ

146– الإيمان الأوسط.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمود أبو سن

الناشر: دار طيبة– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

147– الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته.

المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلَّام المحقق: محمد ناصر الدين الألباني

الناشر: مكتبة المعارف– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

148– الاختيارات الفقهية.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: علي بن محمد البعلي

الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1397هـ

149– الاختيارات الفقهية لابن تيمية.

المؤلف: علي بن محمد ابن اللحام المحقق: بدون

الناشر: دار المعرفة– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1397هـ

150– الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار.

المؤلف: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر المحقق: سالم عطا، ومحمد معوض

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

151– الاستغاثة في الرد على البكري.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: عبد الله بن دجين السهلي

الناشر: مكتبة دار المنهاج– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1426هـ

152– الاستقامة.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد رشاد سالم

الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود– المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1403هـ

153– الاستيعاب في بيان الأسباب.

المؤلف: سليم بن عيد الهلالي، ومحمد بن موسى آل نصر المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

154- الاستيعاب في معرفة الأصحاب.

المؤلف: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر المحقق: علي محمد البجاوي

الناشر: دار الجيل- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

155- الاعتصام.

المؤلف: إبراهيم بن موسى الشاطبي المحقق: سليم بن عيد الهلالي

الناشر: دار ابن عفان- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

156- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث.

المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي المحقق: أحمد عصام الكاتب

الناشر: دار الآفاق الجديدة- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1401هـ

157- الاقتراح في بيان الاصطلاح.

المؤلف: محمد بن علي ابن دقيقِ العيد المحقق: بدون

الناشر: دار الباز- مكة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1406هـ

158- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار.

المؤلف: يحيى بن أبي الخير العمراني المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف

الناشر: أضواء السلف– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

159– الانتصار للقرآن.

المؤلف: محمد بن الطيب الباقلاني المحقق: محمد عصام القضاة

الناشر: دار الفتح– عَمَّان، دار ابن حزم– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

160– الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث.

المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير المحقق: أحمد محمد شاكر

الناشر: دار ابن الجوزي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1435هـ

161– البحر الرائق شرح كنز الدقائق.

المؤلف: زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم المحقق: بدون

الناشر: دار الكتاب الإسلامي الطبعة: الثانية سنة الطبع: بدون

162– البحر الزخار= مسند البزار.

المؤلف: أحمد بن عمرو البزار المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، و وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق

الناشر: مكتبة العلوم والحكم– المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1988م– 2009م

163- البحر المحيط في أصول الفقه.

المؤلف: محمد بن عبد الله الزركشي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتبي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

164- البحر المحيط في التفسير= تفسير أبي حيان.

المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي المحقق: صدقي محمد جميل

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1420هـ

165- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد= تفسير ابن عجيبة.

المؤلف: أحمد بن محمد ابن عجيبة المحقق: أحمد عبد الله القرشي

الناشر: حسن عباس زكي- القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1419هـ

166- البداية والنهاية.

المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير المحقق: علي شيري

الناشر: دار إحياء التراث العربي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

167- البداية والنهاية.

المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي

الناشر: دار هجر– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

168– البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير.

المؤلف: عمر بن علي ابن الملقن المحقق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال

الناشر: دار الهجرة– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

169– البديع في البديع.

المؤلف: عبد الله بن محمد المعتز بالله المحقق: بدون

الناشر: دار الجيل الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

170– البديع في نقد الشعر.

المؤلف: أسامة بن مرشد ابن منقذ المحقق: أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد

الناشر: الجمهورية العربية المتحدة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

171– البرهان فى تناسب سور القرآن.

المؤلف: أحمد بن إبراهيم الغرناطي المحقق: محمد شعباني

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– المغرب الطبعة: بدون سنة الطبع: 1410هـ

172- البرهان في علوم القرآن.

المؤلف: محمد بن عبد الله الزركشي المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم

الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1376هـ

173- البصائر والذخائر.

المؤلف: أبو حيان علي بن محمد التوحيدي المحقق: وداد القاضي

الناشر: دار صادر- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

174- البعث والنشور.

المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري

الناشر: مكتبة دار الحجاز- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

175- البلاغة العربية.

المؤلف: عبد الرحمن حَبَنَّكَة الميداني المحقق: بدون

الناشر: دار القلم- دمشق، الدار الشامية-بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

176- البلاغة الواضحة: البيان، المعاني، البديع.

المؤلف: علي الجارم، ومصطفى أمين المحقق: بدون

الناشر: دار المعارف– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1999م

177– البلدانيات.

المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي المحقق: حسام بن محمد القطان

الناشر: دار العطاء– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

178– البناية شرح الهداية.

المؤلف: محمود بن أحمد العيني المحقق: أيمن صالح شعبان

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

179– البيان في مذهب الإمام الشافعي.

المؤلف: يحيى بن أبي الخير العمراني المحقق: قاسم محمد النوري

الناشر: دار المنهاج– جدة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

180– البيان والتبيُّن.

المؤلف: عمرو بن بحر الجاحظ المحقق: بدون

الناشر: دار ومكتبة الهلال– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1423هـ

181- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة.

المؤلف: محمد بن أحمد بن رشد المحقق: محمد حجي، وسعيد أعراب، وأحمد الحبابي، وأحمد الشرقاوي، ومحمد العرايشي

الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1408هـ

182- الثقات.

المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم المحقق: السيد شرف الدين أحمد

الناشر: دار الفكر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1395هـ

183- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه= صحيح البخاري.

المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر

الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

184- الجامع لأحكام القرآن= تفسير القرطبي.

المؤلف: محمد بن أحمد القرطبي المحقق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش

الناشر: دار الكتب المصرية– القاهرة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1384هـ

185– الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

المؤلف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي المحقق: د. محمود الطحان

الناشر: مكتبة المعارف – الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: 1403هـ

186– الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، مع فوائد نحوية هامة.

المؤلف: محمود بن عبد الرحيم صافي المحقق: بدون

الناشر: دار الرشيد– دمشق، مؤسسة الإيمان– بيروت الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1418هـ

187– الجزء فيه تفسير القرآن ليحيى بن يمان ونافع بن أبي نعيم القارئ ومسلم بن خالد الزنجي وعطاء الخراساني برواية أبي جعفر الترمذي.

المؤلف: محمد بن أحمد الترمذي المحقق: حكمت بشير ياسين

الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

188– الجمل في النحو.

المؤلف: الخليل بن أحمد الفراهيدي المحقق: فخر الدين قباوة

الناشر: بدون الطبعة: الخامسة سنة الطبع: 1416هـ

189- الجنى الداني في حروف المعاني.

المؤلف: حسن بن قاسم المرادي المحقق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

190- الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: علي بن حسن، وعبد العزيز بن إبراهيم، وحمدان بن محمد

الناشر: دار العاصمة- السعودية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1419هـ

191- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: دار المعرفة- المغرب الطبعة: بدون سنة الطبع: 1418هـ

192- الجواهر الحسان في تفسير القرآن= تفسير الثعالبي.

المؤلف: عبد الرحمن بن محمد الثعالبي المحقق: محمد معوض، وعادل عبد الموجود

الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418 هـ

193- الجوع.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: محمد خير رمضان

الناشر: دار ابن حزم– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

194– الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي (وهو شرح مختصر المزني).

المؤلف: علي بن محمد الماوردي المحقق: محمد معوض، وعادل عبد الموجود

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

195– الحبائك في أخبار الملائك.

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المحقق: محمد السعيد زغلول

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1405هـ

196– الحجة في القراءات السبع.

المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه المحقق: عبد العال سالم مكرم

الناشر: دار الشروق– بيروت الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1401هـ

197– الحجة في بيان المحجة.

المؤلف: إسماعيل بن محمد الأصبهاني، الملقب بقِوَام السُّنة المحقق: محمد بن ربيع المدخلي، ومحمد أبو رحيم

الناشر: دار الراية– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1411هـ

198– الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي صلى الله عليه وسلم: بُعثت بالسيف بين يدي الساعة.

المؤلف: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي المحقق: عبد القادر الأرناؤوط

الناشر: دار المأمون– دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1990م

199– الحلل الإبريزية من التعليقات البازية على صحيح البخاري.

المؤلف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز المحقق: عبد الله بن مانع الروقي

الناشر: دار التدمرية – الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1428هـ

200– الحيوان.

المؤلف: عمرو بن بحر الجاحظ المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1424هـ

201– الحُجَّة للقراء السبعة.

المؤلف: الحسن بن أحمد الفارسي المحقق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي

الناشر: دار المأمون للتراث– دمشق الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1413هـ

202- الخلاصة في تدبر القرآن الكريم.

المؤلف: خالد بن عثمان السبت المحقق: بدون

الناشر: دار الحضارة، مركز تدبر- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1437هـ

203- الخلافيات.

المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي المحقق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال

الناشر: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

204- الدر الفريد وبيت القصيد.

المؤلف: محمد بن أيدمر المستعصمي المحقق: كامل سلمان الجبوري

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

205- الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار.

المؤلف: محمد بن علي الحصكفي المحقق: عبد المنعم خليل إبراهيم

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

206- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

المؤلف: أحمد بن يوسف السمين الحلبي المحقق: أحمد محمد الخراط

الناشر: دار القلم- دمشق الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

207- الدر المنثور في التفسير بالمأثور.

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

208- الدراري المضية شرح الدرر البهية.

المؤلف: محمد بن علي الشوكاني المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

209- الدراية في تخريج أحاديث الهداية.

المؤلف: أحمد ابن حجر العسقلاني المحقق: بدون

الناشر: مكتبة الفيصلية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

210- الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية.

المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي المحقق: أشرف بن عبد المقصود

الناشر: أضواء السلف– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

211– الدرر السنية في الأجوبة النجدية.

المؤلف: علماء نجد الأعلام المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

الناشر: بدون الطبعة: السادسة سنة الطبع: 1417هـ

212– الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع.

المؤلف: أحمد بن إسماعيل الكوراني المحقق: سعيد بن غالب المجيدي

الناشر: الجامعة الإسلامية– المدينة المنورة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1429هـ

213– الدعاء.

المؤلف: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني المحقق: مصطفى عبد القادر عطا

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

214– الدعوات الكبير.

المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي المحقق: بدر بن عبد الله البدر

الناشر: غراس للنشر والتوزيع – الكويت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1430هـ

215– الدعوات الكبير.

المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي المحقق: بدر بن عبد الله البدر

الناشر: دار غراس– الكويت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 2009م

216– الديات.

المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم الضحاك المحقق: بدون

الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية – كراتشي الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

217– الذخيرة.

المؤلف: أحمد بن إدريس القرافي المحقق: محمد حجي، وسعيد أعراب، ومحمد بو خبزة

الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1994م

218– الذريعة إلى مكارم الشريعة.

المؤلف: الحسين بن محمد الراغب الأصفهانى المحقق: أبو اليزيد أبو زيد العجمي

الناشر: دار السلام– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1428هـ

219– الرحلة في طلب الحديث.

المؤلف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي المحقق: نور الدين عتر

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1395هـ

220- الرد على الجهمية.

المؤلف: عثمان بن سعيد الدارمي المحقق: بدر بن عبد الله البدر

الناشر: دار ابن الأثير- الكويت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1416هـ

221- الرد على الجهمية والزنادقة.

المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل المحقق: صبري بن سلامة شاهين

الناشر: دار الثبات الطبعة: الأولى سنة الطبع: بدون

222- الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: علي بن محمد العمران

الناشر: دار عالم الفوائد- مكة المكرمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1429هـ

223- الرد على المنطقيّين.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: بدون

الناشر: دار المعرفة- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

224- الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب.

المؤلف: محمد بن محمود البابرتي المحقق: ضيف الله العمري، وترحيب الدوسري

الناشر: مكتبة الرشد ناشرون الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1426هـ

225- الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: بدون

الناشر: مطبعة المدني، المؤسسة السعودية- القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1403هـ

226- الرسالة التبوكية = زاد المهاجر إلى ربه.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: محمد جميل غازي

الناشر: مكتبة المدني- جدة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

227- الرقة والبكاء.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: محمد خير رمضان يوسف

الناشر: دار ابن حزم- بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1419هـ

228- الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية لابن هشام.

المؤلف: عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي المحقق: عمر عبد السلام السلامي

الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

229- الرُّوح (في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدَّلائل من الكتاب والسُّنة).

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

230– الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي.

المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني

الناشر: دار الطلائع الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

231– الزاهر في معاني كلمات الناس.

المؤلف: محمد بن القاسم ابن الأنباري المحقق: حاتم صالح الضامن

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

232– الزهد.

المؤلف: وكيع بن الجراح الرؤاسي المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي

الناشر: مكتبة الدار– المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1404هـ

233– الزهد.

المؤلف: هنَّاد بن السَّري بن مصعب المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي

الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي– الكويت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406هـ

234– الزهد.

المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجِستاني المحقق: ياسر بن ابراهيم، وغنيم بن عباس

الناشر: دار المشكاة– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

235– الزهد.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: ياسين محمد السَّوَّاس

الناشر: دار ابن كثير– دمشق، بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

236– الزهد.

المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل المحقق: محمد عبد السلام شاهين

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

237– الزهد.

المؤلف: أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي المحقق: منذر سليم الدومي

الناشر: دار أطلس– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

238– الزهد.

المؤلف: عبد الله بن المبارك الحنظلي المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

239– الزهد والرقائق.

المؤلف: عبد الله بن المبارك ونعيم بن حماد المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

240– الزهد والورع والعبادة.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: حماد سلامة، ومحمد عويضة

الناشر: مكتبة المنار– الأردن الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

241– الزهر النضر في حال الخضر.

المؤلف: أحمد ابن حجر العسقلاني المحقق: صلاح مقبول أحمد

الناشر: مجمع البحوث الإسلامية– جوغابائي نيودلهي– الهند الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

242– الزواجر عن اقتراف الكبائر.

المؤلف: أحمد بن حجر الهيتمي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

243- السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير.

المؤلف: علي بن أحمد العزيزي المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

244- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير= تفسير الشربيني.

المؤلف: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني المحقق: بدون

الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية)- القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1285هـ

245- السنة.

المؤلف: أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم المحقق: محمد ناصر الدين الألباني

الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1400هـ

246- السنة.

المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم الضحاك المحقق: محمد ناصر الدين الألباني

الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1400هـ

247- السنن الصغير.

المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي

الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية – كراتشي –باكستان الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

248– السنن الصغير.

المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي

الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية– كراتشي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

249– السنن الكبرى.

المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي المحقق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1411هـ

250– السنن الكبرى.

المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي المحقق: حسن عبد المنعم شلبي وأشرف عليه: شعيب الأرناؤوط

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421 هـ

251– السنن الكبرى.

المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي المحقق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي

الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية – القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1432هـ

252– السنن الكبرى.

المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي المحقق: بدون

الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1344هـ

253– السنن الكبرى.

المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي المحقق: بدون

الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية– الهند الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1344هـ

254– السنن الكبرى.

المؤلف: أحمد بن شعيب النسائي المحقق: عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1411هـ

255– السيرة النبوية.

المؤلف: عبد الملك بن هشام الحِميري المحقق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي

الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده– مصر الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1375هـ

256– السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار.

المؤلف: محمد بن علي الشوكاني المحقق: محمود إبراهيم زايد

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1405هـ

257– الشرح الكبير (مع حاشية الدسوقي).

المؤلف: أحمد الدردير العدوي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

258– الشرح الكبير على متن المقنع.

المؤلف: عبد الرحمن ابن قدامة المقدسي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

259– الشرح الممتع على زاد المستقنع.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ– 1428هـ

260– الشريعة.

المؤلف: محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري المحقق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي

الناشر: دار الوطن – الرياض الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1420هـ

261– الشعر والشعراء.

المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة المحقق: بدون

الناشر: دار الحديث– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1423هـ

262– الشفا بتعريف حقوق المصطفى (مذيلًا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء للشمني).

المؤلف: عياض بن موسى اليحصبي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون سنة الطبع: 1409هـ

263– الشمائل المحمدية.

المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي أبو عيسى المحقق: سيد عباس الجليمي

الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1412هـ

264– الصارم المسلول على شاتم الرسول.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد

الناشر: الحرس الوطني السعودي الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

265– الصبر والثواب عليه.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: محمد خير رمضان

الناشر: دار ابن حزم– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

266– الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية.

المؤلف: إسماعيل بن حماد الجوهري المحقق: أحمد عبد الغفور عطار

الناشر: دار العلم للملايين– بيروت الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1407هـ

267– الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين.

المؤلف: مقبل بن هادي الوادعي المحقق: بدون

الناشر: مكتبة دار القدس– صنعاء الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1411هـ

268– الصحيح المسند من أسباب النزول.

المؤلف: مقبل بن هادي الوادعي المحقق: بدون

الناشر: مكتبة ابن تيمية– القاهرة الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1408هـ

269– الصحيح المسند من أسباب النزول.

المؤلف: مقبل بن هادي الوادعي المحقق: بدون

الناشر: دار ابن حزم الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1415هـ

270– الصحيح المسند من دلائل النبوة.

المؤلف: مقبل بن هادي الوادعي المحقق: بدون

الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1424هـ

271– الصفدية.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد رشاد سالم

الناشر: مكتبة ابن تيمية– مصر الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1406هـ

272– الصلاة وأحكام تاركها.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: مكتبة الثقافة– المدينة المنورة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

273- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: علي بن محمد الدخيل الله

الناشر: دار العاصمة- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

274- الضعفاء الكبير.

المؤلف: محمد بن عمرو العقيلي المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي

الناشر: المكتبة العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1404هـ

275- الضعفاء الكبير.

المؤلف: محمد بن عمرو العقيلي المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي

الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1404هـ

276- الضياء اللامع من الخطب الجوامع.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

277- الطبقات الكبرى.

المؤلف: محمد بن سعد بن منيع المحقق: محمد عبد القادر عطا

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410 هـ

278– الطبقات الكبرى.

المؤلف: محمد بن سعد بن منيع المحقق: إحسان عباس

الناشر: دار صادر– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1968م

279– الطبقات الكبرى.

المؤلف: محمد بن سعد المحقق: إحسان عباس

الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1387هـ

280– الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز.

المؤلف: يحيى بن حمزة العلوي المحقق: عبد الحميد هنداوي

الناشر: المكتبة العصرية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

281– الطرق الحكمية في السياسة الشرعية.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: مكتبة دار البيان الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

282- التاج والإكليل لمختصر خليل.

المؤلف: محمد بن يوسف بن المواق المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

283- التاريخ الكبير.

المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري المحقق: بدون

الناشر: دار الباز – مكة المكرمة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

284- التاريخ الكبير.

المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري المحقق: محمد عبد المعيد خان

الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

285- التبصرة.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406هـ

286- التبصرة.

المؤلف: علي بن محمد اللخمي المحقق: أحمد عبد الكريم نجيب

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– قطر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1432هـ

287– التبصرة في القراءات السبع.

المؤلف: مكي بن أبي طالب القيسي المحقق: محمد غوث الندوي

الناشر: الدار السلفية– الهند الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1402هـ

288– التبيان في آداب حملة القرآن.

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: محمد الحجار

الناشر: دار ابن حزم– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1414هـ

289– التبيان في أقسام القرآن.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: محمد حامد الفقي

الناشر: دار المعرفة– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

290– التبيان في أيمان القرآن.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: عبد الله بن سالم البطاطي

الناشر: دار عالم الفوائد– مكة المكرمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1429هـ

291– التبيان في إعراب القرآن.

المؤلف: عبد الله بن الحسين العكبري المحقق: علي محمد البجاوي

الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

292- التبيان في البيان.

المؤلف: الحسين بن عبد الله الطيبي المحقق: عبد الستار حسين مبروك

الناشر: جامعة الأزهر- كلية اللغة العربية الطبعة: بدون سنة الطبع: 1397هـ

293- التبيان في تفسير غريب القرآن.

المؤلف: أحمد بن محمد ابن الهائم المحقق: ضاحي عبد الباقي محمد

الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

294- التبيان في تفسير غريب القرآن.

المؤلف: أحمد بن محمد ابن الهائم المحقق: بدون

الناشر: دار الصحابة للتراث- طنطا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1992م

295- التجريد.

المؤلف: أحمد بن محمد القدوري المحقق: محمد سراج، وعلي جمعة

الناشر: دار السلام- القاهرة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1427هـ

296- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه.

المؤلف: علي بن سليمان المرداوي المحقق: عبد الرحمن الجبرين، وعوض القرني، وأحمد السراح

الناشر: مكتبة الرشد- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

297- التحرير والتنوير = تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد.

المؤلف: محمد الطاهر بن عاشور المحقق: بدون

الناشر: الدار التونسية للنشر- تونس الطبعة: بدون سنة الطبع: 1984م

298- التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل.

المؤلف: أحمد بن عمار المهدوي المحقق: محمد زياد، وفرح نصري

الناشر: إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1435هـ

299- التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار.

المؤلف: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي المحقق: بشير محمد عيون

الناشر: مكتبة المؤيد- الطائف، دار البيان- دمشق الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1409هـ

300- التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد بن عودة السعوي

الناشر: مكتبة العبيكان– الرياض الطبعة: السادسة سنة الطبع: 1421هـ

301– التذكرة الحمدونية.

المؤلف: محمد بن الحسن بن حمدون المحقق: إحسان عباس، وبكر عباس

الناشر: دار صادر– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

302– التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة.

المؤلف: محمد بن أحمد القرطبي المحقق: الصادق بن محمد بن إبراهيم

الناشر: مكتبة دار المنهاج– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

303– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل.

المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي المحقق: حسن هنداوي

الناشر: دار القلم– دمشق، دار كنوز إشبيليا– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ– 1445هـ

304– الترغيب في فضائل الأعمال.

المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد ابن شاهين المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

305- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك.

المؤلف: عمر بن أحمد ابن شاهين المحقق: محمد حسن إسماعيل

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

306- الترغيب والترهيب.

المؤلف: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري المحقق: مصطفى محمد عمارة

الناشر: مصطفى البابي الحلبي- مصر (وصوَّرتها دار إحياء التراث العربي- بيروت) الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1388هـ

307- الترغيب والترهيب.

المؤلف: إسماعيل بن محمد الأصبهاني، الملقب بقِوَام السُّنة المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان

الناشر: دار الحديث- القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

308- الترغيب والترهيب.

المؤلف: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري المحقق: إبراهيم شمس الدين

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

309- التسعينية.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد بن إبراهيم العجلان

الناشر: مكتبة المعارف- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

310- التسهيل لعلوم التنزيل= تفسير ابن جزي.

المؤلف: محمد بن ابن جُزَي المحقق: عبد الله الخالدي

الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

311- التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام.

المؤلف: عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي المحقق: محمود ربيع

الناشر: مكتبة الأزهر الكبرى- مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1356هـ

312- التعريفات.

المؤلف: علي بن محمد الجرجاني المحقق: جماعة من العلماء

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1403هـ

313- التعريفات الفقهية.

المؤلف: محمد المجددي البركتي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

314– التفسير البسيط.

المؤلف: علي بن أحمد الواحدي المحقق: مجموعة محققين

الناشر: عمادة البحث العلمي– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1430هـ

315– التفسير البياني للقرآن الكريم.

المؤلف: عائشة محمد بنت الشاطئ المحقق: بدون

الناشر: دار المعارف– القاهرة الطبعة: السابعة سنة الطبع: بدون

316– التفسير القرآني للقرآن.

المؤلف: عبد الكريم يونس الخطيب المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر العربي– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

317– التفسير المظهري.

المؤلف: المظهري محمد ثناء الله المحقق: غلام نبي التونسي

الناشر: مكتبة الرشدية– باكستان الطبعة: بدون سنة الطبع: 1412هـ

318- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج.

المؤلف: وهبة بن مصطفى الزحيلي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر المعاصر- دمشق الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1418هـ

319- التفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم.

المؤلف: نخبة من علماء التفسير وعلوم القرآن المحقق: مصطفى مسلم

الناشر: جامعة الشارقة- الإمارات الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1431هـ

320- التفسير الوسيط = الوسيط في تفسير القرآن المجيد.

المؤلف: علي بن أحمد الواحدي المحقق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وأحمد صيرة، وأحمد الجمل، وعبد الرحمن عويس

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

321- التفسير الوسيط للقرآن الكريم.

المؤلف: محمد سيد طنطاوي المحقق: بدون

الناشر: دار نهضة مصر- القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1997م- 1998م

322- التفسير من سنن سعيد بن منصور.

المؤلف: سعيد بن منصور الجوزجاني المحقق: سعد بن عبد الله آل حميد

الناشر: دار الصميعي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

323- التقرير والتحبير.

المؤلف: محمد بن محمد ابن أمير حاج المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1403هـ

324- التمثيل والمحاضرة.

المؤلف: عبد الملك بن محمد الثعالبي المحقق: عبد الفتاح محمد الحلو

الناشر: الدار العربية للكتاب الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1401هـ

325- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.

المؤلف: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر المحقق: سعيد أعراب، ومصطفى العلوي، ومحمد البكري، ومحمد التائب، ومحمد الفلاح، وعبد الله بن الصديق، وعمر الجيدي، ومحمد بو خبزة

الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1387هـ

326- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه.

المؤلف: عبد الله بن عبد العزيز البكري المحقق: دار الكتب والوثائق القومية– مركز تحقيق التراث

الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية– القاهرة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 2000 م

327– التنوير شرح الجامع الصغير.

المؤلف: محمد بن إسماعيل الصنعاني المعروف بالأمير المحقق: محمد إسحاق إبراهيم

الناشر: مكتبة دار السلام– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1432هـ

328– التوحيد.

المؤلف: محمد بن عبد الوهاب النجدي المحقق: أحمد بن علي القفيلي

الناشر: مكتبة عباد الرحمن– مصر، مكتبة العلوم والحكم– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1429هـ

329– التوحيد (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب الجزء الأول).

المؤلف: محمد بن عبد الوهاب النجدي المحقق: عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد وغيره

الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود– الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

330– التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل.

المؤلف: محمد بن إسحاق بن خزيمة المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان

الناشر: مكتبة الرشد– الرياض الطبعة: الخامسة سنة الطبع: 1414هـ

331– التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد.

المؤلف: محمد بن إسحاق ابن منده المحقق: علي بن محمد الفقيهي

الناشر: الجامعة الإسلامية– المدينة المنورة (صوَّرته مكتبة العلوم والحكم– المدينة المنورة)

الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1405هـ

332– التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

المؤلف: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب المحقق: بدون

الناشر: دار طيبة– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1404هـ

333– التوضيح لشرح الجامع الصحيح.

المؤلف: عمر بن علي ابن الملقن المحقق: خالد الرباط، وجمعة فتحي

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– قطر الطبعة: بدون سنة الطبع: 1429هـ

334– التوقيف على مهمات التعاريف.

المؤلف: محمد عبد الرؤوف المناوي المحقق: بدون

الناشر: عالم الكتب– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

335– التيسير بشرح الجامع الصغير.

المؤلف: محمد عبد الرؤوف المناوي المحقق: بدون

الناشر: مكتبة الإمام الشافعي– الرياض الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1408هـ

336– العدة في أصول الفقه.

المؤلف: أبو يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء المحقق: أحمد بن علي بن سير

الناشر: بدون الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1410هـ

337– العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير.

المؤلف: محمد الأمين الشنقيطي المحقق: خالد بن عثمان السبت

الناشر: دار عالم الفوائد– مكة المكرمة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1426هـ

338– العرش.

المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي المحقق: محمد بن خليفة التميمي

الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– المدينة المنورة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1424هـ

339– العزيز شرح الوجيز = الشرح الكبير.

المؤلف: عبد الكريم بن محمد الرافعي المحقق: علي عوض، وعادل عبد الموجود

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

340– العظمة.

المؤلف: أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني المحقق: رضاء الله ابن محمد المباركفوري

الناشر: دار العاصمة– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

341– العقد الفريد.

المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد ربه المحقق: مفيد قميحة، عبد المجيد الترحيني

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1404هـ

342– العقود.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد حامد الفقي، وناصر الدين الألباني

الناشر: مكتبة السنة المحمدية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1386هـ

343- العلل.

المؤلف: عبدالرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي المحقق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي

الناشر: مطابع الحميضي - الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1427هـ

344- العلل الكبير.

المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي أبو عيسى المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي

الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

345- العلل الكبير (ترتيب أبي طالب القاضي).

المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي المحقق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود الصعيدي

الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

346- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: إرشاد الحق الأثري

الناشر: إدارة ترجمان السنة– باكستان الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

347– العلل المتناهية في الأحاديث الواهية.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المحقق: إرشاد الحق الأثري

الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1401هـ

348– العلل الواردة في الأحاديث النبوية.

المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني المحقق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ومحمد بن صالح بن محمد الدباسي

الناشر: دار طيبة – الرياض، دار ابن الجوزي – الدمام الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1405هـ– 1427هـ

349– العلل لابن أبي حاتم.

المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس المحقق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية سعد الحميد، وخالد الجريسي

الناشر: مؤسسة الجريسي– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1427هـ

350– العلل ومعرفة الرجال– رواية عبد الله.

المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل المحقق: وصي الله بن محمد عباس

الناشر: دار الخاني– الرياض الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1422هـ

351– العلل ومعرفة الرجال– رواية عبدالله بن أحمد.

المؤلف: أحمد بن حنبل المحقق: وصي الله بن محمد عباس

الناشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني – بيروت، الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

352– العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها.

المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي المحقق: أشرف بن عبد المقصود

الناشر: مكتبة أضواء السلف– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

353– العمدة في محاسن الشعر وآدابه.

المؤلف: الحسن بن رشيق القيرواني المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد

الناشر: دار الجيل الطبعة: الخامسة سنة الطبع: 1401هـ

354– العناية شرح الهداية (مطبوع بهامش «فتح القدير» للكمال ابن الهمام).

المؤلف: محمد بن محمود البابرتي المحقق: بدون

الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده– مصر (صوَّرته دار الفكر) الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1389هـ

355– العنوان في القراءات السبع.

المؤلف: إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري المحقق: زهير زاهد، وخليل العطية

الناشر: عالم الكتب– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1405هـ

356– العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم.

المؤلف: محمد بن إبراهيم ابن الوزير المحقق: شعيب الأرنؤوط

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1415هـ

357– العيال= النفقة على العيال.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: نجم عبد الرحمن خلف

الناشر: دار ابن القيم– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

358– العين.

المؤلف: الخليل بن أحمد الفراهيدي المحقق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي

الناشر: دار ومكتبة الهلال الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

359- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية (مع حاشية العبادي، والشربيني).

المؤلف: زكريا بن محمد الأنصاري المحقق: بدون

الناشر: المطبعة الميمنية الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

360- الغريبين في القرآن والحديث.

المؤلف: أحمد بن محمد الهروي المحقق: أحمد فريد المزيدي

الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

361- الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل.

المؤلف: عبد القادر بن موسى الجيلاني المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

362- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع.

المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم العراقي المحقق: محمد تامر حجازي

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

363- الفائق في غريب الحديث والأثر.

المؤلف: محمود بن عمر الزمخشري المحقق: علي البجاوي، وأبو الفضل إبراهيم

الناشر: دار المعرفة– لبنان الطبعة: الثانية سنة الطبع: بدون

364– الفردوس بمأثور الخطاب.

المؤلف: شيرويه بن شهردار الديلميّ المحقق: السعيد بن بسيوني زغلول

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406 هـ

365– الفروسية.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية المحقق: مشهور بن حسن بن سلمان

الناشر: دار الأندلس– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

366– الفروع (ومعه: «تصحيح الفروع» للمرداوي).

المؤلف: محمد بن مفلح بن مفرج المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت، دار المؤيد– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

367– الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق.

المؤلف: أحمد بن إدريس القرافي المحقق: بدون

الناشر: عالم الكتب الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

368– الفروق اللغوية.

المؤلف: الحسن بن عبد الله العسكري المحقق: محمد إبراهيم سليم

الناشر: دار العلم والثقافة– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

369– الفصل في الملل والأهواء والنحل.

المؤلف: علي بن أحمد ابن حزم المحقق: بدون

الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

370– الفصول في الأصول.

المؤلف: أحمد بن علي الجصاص المحقق: بدون

الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1414هـ

371– الفتاوى الحديثية.

المؤلف: أحمد بن حجر الهيتمي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

372– الفتاوى الكبرى.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد عطا، ومصطفى عطا

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

373- الفتاوى الهندية.

المؤلف: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البرهانبوري البلخي المحقق: بدون

الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق- مصر (صوَّرتها دار الفكر بيروت وغيرُها) الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1310هـ

374- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني).

المؤلف: أحمد البنا الساعاتي المحقق: بدون

الناشر: دار إحياء التراث العربي الطبعة: الثانية سنة الطبع: بدون

375- الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني.

المؤلف: محمد بن علي الشوكاني المحقق: محمد صبحي حلاق

الناشر: مكتبة الجيل الجديد- صنعاء الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

376- الفتح القدسي في آية الكرسي.

المؤلف: إبراهيم بن عمر البقاعي المحقق: سعود بن عبد الله الفنيسان

الناشر: مكتبة الرشد- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

377- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية = حاشية الجمل على الجلالين.

المؤلف: سليمان بن عمر الجمل المحقق: بدون

الناشر: المطبعة الشرفية العامرة- مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1303هـ

378- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية = حاشية الجمل على الجلالين.

المؤلف: سليمان بن عمر الجمل المحقق: بدون

الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت (مصوَّرة) الطبعة: بدون سنة الطبع: 1377هـ

379- الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية.

المؤلف: محمد بن علان الصديقي المحقق: بدون

الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

380- الفقه الإسلامي وأدلته.

المؤلف: وهبة بن مصطفى الزحيلي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر- دمشق الطبعة: الرابعة المنقحة المعدلة سنة الطبع: بدون

381- الفقيه والمتفقه.

المؤلف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي المحقق: عادل بن يوسف العزازي

الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1421هـ

382– الفقيه والمتفقه.

المؤلف: أحمد بن علي الخطيب المحقق: عادل بن يوسف الغرازي

الناشر: دار ابن الجوزي– السعودية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1421هـ

383– الفوائد.

المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي

الناشر: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

384– الفوائد.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1393هـ

385– الفوائد السنية في شرح الألفية.

المؤلف: محمد بن عبد الدائم البرماوي المحقق: عبد الله رمضان موسى

الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

386– الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية.

المؤلف: نعمة الله بن محمود علوان المحقق: بدون

الناشر: دار ركابي– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

387– الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية.

المؤلف: عبد القاهر بن طاهر البغدادي المحقق: بدون

الناشر: دار الآفاق الجديدة– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1977م

388– القاموس المحيط.

المؤلف: محمد بن يعقوب الفيروزابادى المحقق: محمد نعيم العرقسُوسي

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الثامنة سنة الطبع: 1426هـ

389– القبس في شرح موطأ مالك بن أنس.

المؤلف: محمد بن عبد الله ابن العربي المحقق: محمد عبد الله ولد كريم

الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1992م

390– القدر.

المؤلف: جعفر بن محمد الفِرْيابي المحقق: عبد الله بن حمد المنصور

الناشر: أضواء السلف الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

391- القرآن ونقض مطاعن الرهبان.

المؤلف: صلاح عبد الفتاح الخالدي المحقق: بدون

الناشر: دار القلم- دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1428هـ

392- القواعد الأصولية المؤثرة في فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المؤلف: ناصر بن علي الغامدي المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الدرر السنية- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

393- القواعد الحسان لتفسير القرآن.

المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي المحقق: بدون

الناشر: مكتبة الرشد- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

394- القواعد النورانية الفقهية.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد حامد الفقي

الناشر: مكتبة السنة المحمدية- القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1370هـ

395- القواعد والأصول وتطبيقات التدبر.

المؤلف: خالد بن عثمان السبت المحقق: بدون

الناشر: دار الحضارة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1437هـ

396- القوافي.

المؤلف: سعيد بن مسعدة الأخفش (الأوسط) المحقق: أحمد راتب النفاخ

الناشر: دار الأمانة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1394هـ

397- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع.

المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي المحقق: بشير محمد عيون

الناشر: مكتبة المؤيد الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

398- القول السديد شرح كتاب التوحيد.

المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي المحقق: المرتضى الزين أحمد

الناشر: مجموعة التحف النفائس الدولية الطبعة: الثالثة سنة الطبع: بدون

399- القول المحمود في تنزيه داود عليه السلام.

المؤلف: تقي الدين السبكي الشافعي المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

400- القول المفيد على كتاب التوحيد.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي– الدمام الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1424هـ

401– الكاشف عن حقائق السنن = شرح الطِّيبي على مشكاة المصابيح.

المؤلف: الحسين بن عبد الله الطيبي المحقق: عبد الحميد هنداوي

الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز–مكة المكرمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

402– الكافي الشافِ في تخريج أحاديث الكشاف (مطبوع مع الكشاف).

المؤلف: أحمد ابن حجر العسقلاني المحقق: بدون

الناشر: دار الريان للتراث– القاهرة، دار الكتاب العربي– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1407هـ

403– الكافي في فقه أهل المدينة.

المؤلف: يوسف بن عبد الله بن عبد البر المحقق: محمد أحيد ولد ماديك

الناشر: مكتبة الرياض الحديثة– السعودية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1400هـ

404– الكافي في فقه الإمام أحمد.

المؤلف: عبد الله بن أحمد ابن قدامة المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

405– الكامل في الضعفاء.

المؤلف: عبدالله بن عدي بن عبدالله المحقق: يحيى مختار غزاوي

الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1409هـ

406– الكامل في الضعفاء.

المؤلف: عبد الله بن عدي بن الجرجاني المحقق: يحيى مختار غزاوي

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1409هـ

407– الكامل في التاريخ.

المؤلف: علي بن محمد ابن الأثير المحقق: عمر عبد السلام تدمري

الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

408– الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها.

المؤلف: يوسف بن علي الهُذَلي المحقق: جمال بن السيد الشايب

الناشر: مؤسسة سما الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1428هـ

409– الكامل في اللغة والأدب.

المؤلف: محمد بن يزيد المبرد المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم

الناشر: دار الفكر العربي– القاهرة الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1417هـ

410– الكبائر.

المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان

الناشر: مكتبة الفرقان– الإمارات الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1424هـ

411– الكرم والجود وسخاء النفوس.

المؤلف: محمد بن الحسين البُرْجُلاني المحقق: عامر حسن صبري

الناشر: دار ابن حزم – بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1412هـ

412– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل= تفسير الزمخشري (ومعه: «الانتصاف من الكشاف» لابن المنير السكندري، و«الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» لابن حجر العسقلاني).

المؤلف: محمود بن عمر الزمخشري المحقق: مصطفى حسين أحمد

الناشر: دار الريان للتراث– القاهرة، دار الكتاب العربي– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1407هـ

413- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (وهو شرح كتاب التبصرة في القراءات).

المؤلف: مكي بن أبي طالب القيسي المحقق: محيي الدين رمضان

الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1401هـ

414- الكشف والبيان عن تفسير القرآن= تفسير الثعلبي.

المؤلف: أحمد بن محمد الثعلبي المحقق: أبو محمد بن عاشور

الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

415- الكتاب.

المؤلف: عمرو بن عثمان سيبويه المحقق: عبد السلام محمد هارون

الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1408هـ

416- الكفاية في علم الرواية.

المؤلف: أحمد بن علي الخطيب المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي

الناشر: المكتبة العلمية- المدينة المنورة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

417- الكلم الطيب.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: السيد الجميلي

الناشر: دار الفكر اللبناني– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

418– الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية.

المؤلف: أيوب بن موسى الكفوي المحقق: عدنان درويش، ومحمد المصري

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

419– الكنز الثمين في سؤالات ابن سنيد لابن عثيمين.

المؤلف: فهد بن عبد الله بن السنيد المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

420– الكنز الثمين في سؤالات ابن سنيد لابن عثيمين.

المؤلف: فهد بن عبد الله بن السنيد المحقق: بدون

الناشر: الدار العالمية الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

421– الكنى والأسماء.

المؤلف: محمد بن أحمد بن حماد الدولابي المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي

الناشر: دار ابن حزم – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421 هـ

422- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري.

المؤلف: محمد بن يوسف الكرماني المحقق: بدون

الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1401هـ

423- الكوكب الوهاج والروض البهَّاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.

المؤلف: محمد الأمين الهَرَري المحقق: لجنة من العلماء برئاسة هاشم محمد مهدي

الناشر: دار المنهاج، دار طوق النجاة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1430هـ

424- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح.

المؤلف: محمد بن عبد الدائم البِرْماوي المحقق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب

الناشر: دار النوادر- سوريا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1433هـ

425- اللباب في علوم الكتاب= تفسير ابن عادل.

المؤلف: عمر بن علي بن عادل المحقق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

426- المبدع شرح المقنع.

المؤلف: إبراهيم بن محمد بن مفلح المحقق: بدون

الناشر: دار عالم الكتب– الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: 1423هـ

427– المبسوط.

المؤلف: محمد بن أحمد السرخسي المحقق: خليل محيي الدين الميس

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

428– المبسوط.

المؤلف: محمد بن أحمد السرخسي المحقق: جمع من أفاضل العلماء

الناشر: مطبعة السعادة– مصر (صوَّرته دار المعرفة– بيروت) الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

429– المبسوط في القراءات العشر.

المؤلف: أحمد بن الحسين النيسابوري المحقق: سبيع حمزة حاكيمي

الناشر: مجمع اللغة العربية– دمشق الطبعة: بدون سنة الطبع: 1981م

430– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر.

المؤلف: نصر الله بن محمد ابن الأثير المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد

الناشر: المكتبة العصرية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1420هـ

431– المجالسة وجواهر العلم.

المؤلف: أحمد بن مروان الدينوري المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان

الناشر: جمعية التربية الإسلامية– البحرين، دار ابن حزم– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1419هـ

432– المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي).

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

433– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

المؤلف: عبد الحق بن غالب بن عطية المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

434– المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة– دراسة الأسباب رواية ودراية.

المؤلف: خالد بن سليمان المزيني المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي– الدمام الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1427هـ

435– المحصول.

المؤلف: محمد بن عمر الرازي المحقق: طه جابر العلواني

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1418هـ

436- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها.

المؤلف: عثمان بن جني الموصلي المحقق: علي النجدي، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي

الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- مصر الطبعة: بدون سنة الطبع: 1386هـ-1389هـ

437- المحكم والمحيط الأعظم.

المؤلف: علي بن إسماعيل بن سِيدَه المحقق: عبد الحميد هنداوي

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

438- المحلى.

المؤلف: علي بن أحمد بن حزم المحقق: أحمد محمد شاكر

الناشر: دار الجيل الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

439- المحلى بالآثار.

المؤلف: علي بن أحمد بن حزم المحقق: عبد الغفار سليمان البنداري

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

440- المخصص.

المؤلف: علي بن إسماعيل بن سِيدَه المحقق: خليل إبراهم جفال

الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

441- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

المؤلف: علي بن محمد ابن اللحام المحقق: محمد مظهربقا

الناشر: جامعة الملك عبد العزيز- مكة المكرمة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

442- المختصر في تفسير القرآن الكريم.

المؤلف: جماعة من علماء التفسير المحقق: مركز تفسير للدراسات القرآنية

الناشر: بدون الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1436هـ

443- المدخل إلى السنن الكبرى.

المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي المحقق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي

الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

444- المدونة الكبرى.

المؤلف: عبد السلام بن سعيد (سحنون) المحقق: زكريا عميرات

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

445– المذكر والمؤنث.

المؤلف: محمد بن القاسم الأنباري المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة

الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– مصر الطبعة: بدون سنة الطبع: 1401 هـ

446– المسائل البصريات.

المؤلف: الحسن بن أحمد الفارسي المحقق: محمد الشاطر أحمد

الناشر: مطبعة المدني الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1405هـ

447– المساعد على تسهيل الفوائد.

المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل المحقق: محمد كامل بركات

الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر– دمشق، دار المدني– جدة) الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1400هـ– 1405هـ

448– المسالك في شرح موطأ مالك.

المؤلف: محمد بن عبد الله ابن العربي المحقق: محمد السليماني، وعائشة السليماني

الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1428هـ

449- المستدرك.

المؤلف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم المحقق: مصطفى عبد القادر عطا

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1411هـ

450- المستدرك.

المؤلف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم المحقق: بدون

الناشر: دار التأصيل الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1435 هـ

451- المستدرك على الصحيحين.

المؤلف: محمد بن عبدالله الحاكم المحقق: مصطفى عبد القادر عطا

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1411هـ

452- المستدرك على الصحيحين.

المؤلف: محمد بن عبد الله الحاكم المحقق: عبد السلام بن محمد علوش

الناشر: دار المعرفة- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1427هـ

453- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم

الناشر: بدون الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

454- المستصفى.

المؤلف: محمد بن محمد الغزالي المحقق: محمد عبد السلام عبد الشافي

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

455- المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها = صحيح ابن حبان.

المؤلف: محمد بن حبان البُسْتي المحقق: محمد سونمز، وخالص دمير

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1433هـ

456- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير.

المؤلف: أحمد بن محمد الفيومي المحقق: بدون

الناشر: المكتبة العلمية- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

457- المصفى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: حاتم صالح الضامن

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1418هـ

458- المصنف.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة المحقق: كمال يوسف الحوت

الناشر: مكتبة الرشد- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

459- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية.

المؤلف: أحمد ابن حجر العسقلاني المحقق: غنيم بن عباس، وياسر إبراهيم

الناشر: دار الوطن- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

460- المطلع على ألفاظ المقنع.

المؤلف: محمد بن أبي الفتح البعلي المحقق: محمود الأرناؤوط، وياسين الخطيب

الناشر: مكتبة السوادي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

461- المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح.

المؤلف: عبد المؤمن بن خلف الدمياطي المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش

الناشر: مكتبة النهضة الحديثة- مكة المكرمة الطبعة: الخامسة سنة الطبع: 1414هـ

462- المتفق والمفترق.

المؤلف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي المحقق: محمد صادق الحامدي

الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417 هـ

463- المعجم.

المؤلف: أحمد بن محمد ابن الأعرابي المحقق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني

الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

464- المعجم.

المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن المقرئ المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد

الناشر: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

465- المعجم.

المؤلف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي المحقق: إرشاد الحق الأثري

الناشر: إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

466- المعجم الأوسط.

المؤلف: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني

الناشر: دار الحرمين – القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1415هـ

467- المعجم الأوسط.

المؤلف: سليمان بن أحمد الطبراني المحقق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني

الناشر: دار الحرمين- القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1415هـ

468- المعجم الصغير.

المؤلف: سليمان بن أحمد الطبراني المحقق: محمد شكور محمود

الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، دار عمار- عمان الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1405هـ

469- المعجم الصغير.

المؤلف: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير

الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، دار عمار -عمان الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1405هـ

470- المعجم الكبير.

المؤلف: سليمان بن أحمد الطبراني المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي

الناشر: دار إحياء التراث العربي الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1983م

471- المعجم الكبير.

المؤلف: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي

الناشر: دار إحياء التراث العربي الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1403هـ

472- المعجم الوسيط.

المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار) المحقق: بدون

الناشر: دار الدعوة- استانبول الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

473- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي.

المؤلف: أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي المحقق: د. زياد محمد منصور

الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

474- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم.

المؤلف: موهوب بن أحمد الجواليقي المحقق: أحمد محمد شاكر

الناشر: مطبعة دار الكتب الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1389هـ

475- المعرفة والتاريخ.

المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي المحقق: أكرم ضياء العمري

الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1401هـ

476- المعرفة والتاريخ.

المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي المحقق: أكرم ضياء العمري

الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1401هـ

477- المغرب في ترتيب المعرب.

المؤلف: ناصر بن عبد السيد المطرزي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتاب العربي الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

478- المغني.

المؤلف: عبد الله بن أحمد ابن قدامة المحقق: طه الزيني، ومحمود فايد، وعبد القادر عطا، ومحمود غانم

الناشر: مكتبة القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1388هـ-1389هـ

479- المفاتيح في شرح المصابيح.

المؤلف: الحسين بن محمود المُظْهِري المحقق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب

الناشر: دار النوادر (وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية- الكويت) الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1433هـ

480- المفردات في غريب القرآن.

المؤلف: الحسين بن محمد الراغب الأصفهانى المحقق: صفوان عدنان الداودي

الناشر: دار القلم- دمشق، الدار الشامية-بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

481- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام.

المؤلف: جواد علي المحقق: بدون

الناشر: دار الساقي الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1422هـ

482- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم.

المؤلف: أحمد بن عمر القرطبي المحقق: محيي الدين مستو، وأحمد السيد، ويوسف بديوي، ومحمود بزال

الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب- دمشق، بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

483- المقاصد الحسنة.

المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي المحقق: محمد عثمان الخشت

الناشر: دار الكتب العربي الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1414هـ

484- المقدمات الممهدات.

المؤلف: محمد بن أحمد بن رُشد المحقق: محمد حجي

الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

485– المقدمات الممهدات.

المؤلف: محمد بن أحمد بن رُشد المحقق: محمد حجي

الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

486– المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى.

المؤلف: محمد بن محمد الغزالي المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي

الناشر: الجفان والجابي– قبرص الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

487– المقصد لتلخيص ما في المرشد.

المؤلف: زكريا بن محمد الأنصاري المحقق: شريف أبو العلا العدوي

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422 هـ

488– المقتضب.

المؤلف: محمد بن يزيد المبرِّد المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة

الناشر: عالم الكتب– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

489- المكتفى في الوقف والابتدا.

المؤلف: عثمان بن سعيد الداني المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان

الناشر: دار عمار الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

490- الملل والنحل.

المؤلف: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الحلبي الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

491- المنار المُنيف في الصحيح والضعيف.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: عبد الفتاح أبو غدة

الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1390هـ

492- المنثور في القواعد الفقهية.

المؤلف: محمد بن عبد الله الزركشي المحقق: تيسير فائق أحمد

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الكويت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1405هـ

493- المنتخب من غريب كلام العرب.

المؤلف: علي بن الحسن الهُنائي، الملقب بكُراع النمل المحقق: محمد بن أحمد العمري

الناشر: جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

494- المنتقى.

المؤلف: عبدالله بن علي بن الجارود المحقق: عبدالله عمر البارودي

الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

495- المنتقى.

المؤلف: عبدالله بن علي بن الجارود المحقق: عبدالله عمر البارودي

الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

496- المنتقى شرح الموطأ.

المؤلف: سليمان بن خلف الباجي المحقق: بدون

الناشر: مطبعة السعادة– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1332هـ

497- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج= شرح النووي على مسلم.

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: بدون

الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1392هـ

498- المنهاج في شعب الإيمان.

المؤلف: الحسين بن الحسن الحَلِيمي المحقق: حلمي محمد فودة

الناشر: دار الفكر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1399هـ

499- المهذب في اختصار السنن الكبير.

المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي المحقق: ياسر بن إبرهيم محمد

الناشر: دار الوطن الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

500- المهذب في فقه الإمام الشافعي.

المؤلف: إبراهيم بن علي الشيرازي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

501- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري.

المؤلف: الحسن بن بشر الآمدي المحقق: السيد أحمد صقر، وعبد الله المحارب

الناشر: دار المعارف، مكتبة الخانجي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1994 م

502- الموافقات.

المؤلف: إبراهيم بن موسى الشاطبي المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان

الناشر: دار ابن عفان– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

503– المواهب الربانية من الآيات القرآنية.

المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي المحقق: عمر بن عبد الله المقبل

الناشر: دار الحضارة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1432هـ

504– الموسوعة الفقهية الكويتية.

المؤلف: مجموعة من العلماء والباحثين المحقق: بدون

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– الكويت الطبعة: الأولى والثانية سنة الطبع: 1404هـ– 1427هـ

505– الموضوعات.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: نور الدين شكري بوياحيلار

الناشر: أضواء السلف الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

506– الموضوعات.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان

الناشر: المكتبة السلفية – المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1386 هـ– 1388هـ

507- الموطأ.

المؤلف: مالك بن أنس المحقق: د.محمد مصطفى الأعظمي

الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي الطبعة: الأولى

سنة الطبع: 1425 هـ

508- الموطأ.

المؤلف: مالك بن أنس الأصبحي المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1406 هـ

509- الموطأ.

المؤلف: مالك بن أنس الأصبحي المحقق: محمد مصطفى الأعظمي

الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية– أبو ظبي الطبعة: الأولى

سنة الطبع: 1425هـ

510- الموطأ.

المؤلف: مالك بن أنس المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1406 هـ

511- الموطأ- رواية أبي مصعب الأزهري.

المؤلف: مالك بن أنس المحقق: بشار عواد معروف - محمود خليل

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1412 هـ

512- الموطأ- رواية محمد بن الحسن الشيباني.

المؤلف: مالك بن أنس المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف

الناشر: المكتبة العلمية الطبعة: الثانية سنة الطبع: بدون

513- الميسر في شرح مصابيح السنة.

المؤلف: فضل الله بن حسن التُّورِبِشْتي المحقق: عبد الحميد هنداوي

الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز- السعودية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1429هـ

514- المُعْلِم بفوائد مسلم.

المؤلف: محمد بن علي المازَري المحقق: محمد الشاذلي النيفر

الناشر: الدار التونسية، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1988م-1991م

515- الناسخ والمنسوخ.

المؤلف: هبة الله بن سلامة المقري المحقق: زهير الشاويش، ومحمد كنعان

الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1404هـ

516- الناسخ والمنسوخ.

المؤلف: أحمد بن محمد النَّحَّاس المحقق: محمد عبد السلام محمد

الناشر: مكتبة الفلاح- الكويت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

517- الناسخ والمنسوخ.

المؤلف: قتادة بن دعامة السدوسي المحقق: حاتم صالح الضامن

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1418هـ

518- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن.

المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلَّام المحقق: محمد بن صالح المديفر

الناشر: مكتبه الرشد- الرياض الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1418هـ

519- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

المؤلف: محمد بن حزم المحقق: عبد الغفار سليمان البنداري

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406هـ

520- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

المؤلف: محمد بن عبد الله ابن العربي المحقق: عبد الكبير العلوي المدغري

الناشر: مكتبة الثقافة الدينية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

521- الناسخ والمنسوخ- وتنزيل القرآن بمكة والمدينة.

المؤلف: محمد بن مسلم بن بن شِهاب الزهري- رواية: أبي عبد الرحمن السلمي المحقق: حاتم صالح الضامن

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1418هـ

522- النحو الوافي.

المؤلف: عباس حسن المحقق: بدون

الناشر: دار المعارف الطبعة: الخامسة عشرة سنة الطبع: بدون

523- النشر في القراءات العشر.

المؤلف: محمد بن محمد ابن الجزري المحقق: علي محمد الضباع

الناشر: المطبعة التجارية الكبرى (صوَّرته دار الكتب العلمية ببيروت) الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

524- النكت الشنيعة في بيان الخلاف بين الله تعالى والشيعة- رسالة تبحث في مخالفات الشيعة للقرآن.

المؤلف: إبراهيم الحيدري البغدادي المحقق: عبد العزيز بن صالح المحمود

الناشر: مكتبة الإمام البخاري- مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1428هـ

525- النهاية في غريب الحديث والأثر.

المؤلف: المبارك بن محمد ابن الأثير المحقق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي

الناشر: المكتبة العلمية- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1399هـ

526- النُّبوَّات.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان

الناشر: أضواء السلف- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

527- النُّكت والعيون= تفسير الماوردي.

المؤلف: علي بن محمد الماوردي المحقق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

528- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه.

المؤلف: مكي بن أبي طالب القيسي المحقق: بدون

الناشر: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية– الشارقة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1429هـ

529– الهداية شرح بداية المبتدي.

المؤلف: علي بن أبي بكر المرغيناني المحقق: بدون

الناشر: المكتبة الإسلامية الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

530– الهداية في شرح بداية المبتدي.

المؤلف: علي بن أبي بكر المرغيناني المحقق: طلال يوسف

الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

531– الوابل الصيب من الكلم الطيب.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: سيد إبراهيم

الناشر: دار الحديث– القاهرة الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1999م

532– الوافي بالوفيات.

المؤلف: خليل بن أيبك الصفدي المحقق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى

الناشر: دار إحياء التراث– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1420هـ

533- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

المؤلف: علي بن أحمد الواحدي المحقق: صفوان عدنان داودي

الناشر: دار القلم- دمشق، الدار الشامية-بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

534- الوسيط في تفسير القرآن المجيد.

المؤلف: علي بن أحمد الواحدي المحقق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وأحمد صيرة، وأحمد الجمل، وعبد الرحمن عويس

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

535- الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل.

المؤلف: أحمد بن محمد الخلال المحقق: سيد كسروي حسن

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

536- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن.

المؤلف: محمود بن أبي الحسن الغزنوي المحقق: سعاد بنت صالح بابقي

الناشر: جامعة أم القرى- مكة المكرمة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1419هـ

537- بحر العلوم= تفسير السمرقندي.

المؤلف: نصر بن محمد السمرقندي المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

538- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع.

المؤلف: أبو بكر بن مسعود الكاساني المحقق: بدون

الناشر: مطبعة شركة المطبوعات العلمية- مصر، مطبعة الجمالية- مصر (صوَّرته: دار الكتب العلمية ببيروت، وغيرُها) الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1327هـ-1328هـ

539- بدائع الفوائد.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

540- بداية المجتهد ونهاية المقتصد.

المؤلف: محمد بن أحمد ابن رُشد الحفيد المحقق: بدون

الناشر: دار الحديث- القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1425هـ- 2004م

541- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز.

المؤلف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المحقق: محمد علي النجار

الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– القاهرة الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1416هـ

542– بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة.

المؤلف: عبد المتعال الصعيدي المحقق: بدون

الناشر: مكتبة الآداب– القاهرة الطبعة: السابعة عشرة سنة الطبع: 1426هـ

543– بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث.

المؤلف: علي بن أبي بكر الهيثمي المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري

الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

544– بغية الطلب في تاريخ حلب.

المؤلف: عمر بن أحمد ابن العديم المحقق: سهيل زكار

الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

545– بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: موسى الدويش

الناشر: مكتبة العلوم والحكم– المدينة المنورة الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1415هـ

546– بلاغة الكلمة في التعبير القرآني.

المؤلف: فاضل صالح السامرائي المحقق: بدون

الناشر: شركة العاتك– القاهرة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1427هـ

547– بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب.

المؤلف: محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني المحقق: محمد مظهر بقا

الناشر: دار المدني– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406هـ

548– بيان المعاني.

المؤلف: عبد القادر بن ملّا العاني المحقق: بدون

الناشر: مطبعة الترقي– دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1382هـ

549– بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام.

المؤلف: علي بن محمد بن القطان المحقق: الحسين آيت سعيد

الناشر: دار طيبة– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

550– بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: يحيى الهنيدي، ورشيد حسن، وأحمد حقي، ومحمد اللاحم، وسليمان الغفيص، وعبد الرحمن اليحيى، ومحمد البريدي، وراشد الطيار

الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1426هـ

551– جامع الأصول في أحاديث الرسول.

المؤلف: المبارك بن محمد ابن الأثير المحقق: عبد القادر الأرنؤوط

الناشر: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان الطبعة: بدون سنة الطبع: 1389هـ– 1392هـ

552– جامع البيان عن تأويل آي القرآن= تفسير الطبري.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: أحمد محمد شاكر، محمود محمد شاكر

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

553– جامع البيان عن تأويل آي القرآن= تفسير الطبري.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي– بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر

الناشر: دار هجر– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

554– جامع البيان في تفسير القرآن= تفسير الإيجي.

المؤلف: محمد بن عبد الرحمن المحقق: عبد الحميد هنداوي

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

555– جامع الرسائل.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد رشاد سالم

الناشر: دار العطاء– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

556– جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم.

المؤلف: عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المحقق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: السابعة سنة الطبع: 1422هـ

557– جامع المسائل.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد عُزير شمس

الناشر: دار عالم الفوائد الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

558– جامع بيان العلم وفضله.

المؤلف: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر المحقق: أبو الأشبال الزهيري

الناشر: دار ابن الجوزي– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

559- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط

الناشر: دار العروبة- الكويت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1407هـ

560- جلباب المرأة المسلمة.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: دار السلام الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1423هـ

561- جمال القراء وكمال الإقراء.

المؤلف: علي بن محمد السخاوي المحقق: مروان العطية، ومحسن خرابة

الناشر: دار المأمون للتراث- دمشق، بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

562- جمال القراء وكمال الإقراء.

المؤلف: علي بن محمد السخاوي المحقق: عبد الحق عبد الدايم

الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

563- جمهرة الأمثال.

المؤلف: الحسن بن عبد الله العسكري المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

564– جمهرة اللغة.

المؤلف: محمد بن الحسن بن دُرَيد المحقق: رمزي منير بعلبكي

الناشر: دار العلم للملايين– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1987م

565– جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر.

المؤلف: محمود محمد شاكر المحقق: عادل سليمان جمال

الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 2003م

566– جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع.

المؤلف: أحمد بن إبراهيم الهاشمي المحقق: يوسف الصميلي

الناشر: المكتبة العصرية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

567– حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: مطبعة المدني– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

568– حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن).

المؤلف: محمد بن عبد الهادي السندي المحقق: بدون

الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية– حلب الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1406هـ

569– حاشية السندي على مسند الإمام أحمد بن حنبل.

المؤلف: محمد بن عبد الهادي السندي المحقق: طارق عوض الله

الناشر: دار المأثور الطبعة: بدون سنة الطبع: 1431هـ

570– حاشية السيوطي على سنن النسائي.

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المحقق: بدون

الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية– حلب الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1406هـ

571– حاشية السِّندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه.

المؤلف: محمد بن عبد الهادي السندي المحقق: بدون

الناشر: دار الجيل– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

572– حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي = عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوي.

المؤلف: أحمد بن محمد الخفاجي المحقق: بدون

الناشر: دار صادر– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

573– حاشية الصاوي على الشرح الصغير للدردير= بلغة السالك لأقرب المسالك.

المؤلف: أحمد بن محمد الصاوي المحقق: بدون

الناشر: دار المعارف الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

574– حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح.

المؤلف: أحمد بن محمد الطحطاوي المحقق: بدون

الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1318هـ

575– حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني.

المؤلف: علي بن أحمد العدوي المحقق: يوسف البقاعي

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1414هـ

576– حاشية العدوي على شرح مختصر خليل للخرشي.

المؤلف: علي بن أحمد العدوي المحقق: بدون

الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق– مصر (صورتها دار الفكر– بيروت) الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1317هـ

577- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع.

المؤلف: حسن بن محمد العطار المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

578- حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (ومعه حاشية ابن التمجيد).

المؤلف: إسماعيل بن محمد الحنفي المحقق: عبد الله محمود عمر

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

579- حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح.

المؤلف: أحمد بن محمد الطحطاوي المحقق: بدون

الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية- القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1318هـ

580- حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي.

المؤلف: محي الدين شيخ زاده المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

581- حجة القراءات.

المؤلف: عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة المحقق: سعيد الأفغاني

الناشر: دار الرسالة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

582- حراسة الفضيلة.

المؤلف: بكر بن عبد الله أبو زيد المحقق: بدون

الناشر: دار العاصمة- الرياض الطبعة: الحادية عشرة سنة الطبع: 1426هـ

583- حسن التنبه لما ورد في التشبه.

المؤلف: محمد بن محمد الغزي المحقق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب

الناشر: دار النوادر- سوريا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1432هـ

584- حلية الأولياء.

المؤلف: أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني المحقق: بدون

الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1405هـ

585- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.

المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المحقق: بدون

الناشر: مطبعة السعادة- مصر (صوَّرته عدَّة دور نشر) الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1394هـ

586- حماسة الخالديين (الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين).

المؤلف: محمد بن هاشم الخالدي، وسعيد بن هاشم الخالدي المحقق: محمد علي دقة

الناشر: وزارة الثقافة– الجمهورية العربية السورية الطبعة: بدون سنة الطبع: 1995م

587– حياة الحيوان الكبرى.

المؤلف: محمد بن موسى الدميري المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1424هـ

588– خزانة الأدب وغاية الأرب = شرح بديعية تقديم أبي بكر.

المؤلف: أبو بكر ابن حِجَّة الحموي المحقق: عصام شقيو

الناشر: دار ومكتبة الهلال– بيروت، دار البحار– بيروت الطبعة: الأخيرة سنة الطبع: 2004م

589– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب.

المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي المحقق: عبد السلام محمد هارون

الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1418هـ

590– خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني.

المؤلف: محمد محمد أبو موسى المحقق: بدون

الناشر: مكتبة وهبة– القاهرة الطبعة: السابعة سنة الطبع: بدون

591– خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام.

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: حسين إسماعيل الجمل

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

592– خلق أفعال العباد.

المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري المحقق: عبد الرحمن عميرة

الناشر: دار المعارف السعودية– الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

593– خلق الإنسان بين الطب والقرآن.

المؤلف: محمد علي البار المحقق: بدون

الناشر: الدار السعودية الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1403هـ

594– درء تعارض العقل والنقل= موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.

المؤلف: أحمد بن عبد السلام ابن تيمية المحقق: عبد اللطيف عبد الرحمن

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1417هـ

595– دراسات لأسلوب القرآن الكريم.

المؤلف: محمد عبد الخالق عضيمة المحقق: بدون

الناشر: دار الحديث– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

596– درة التنزيل وغرة التأويل.

المؤلف: محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي المحقق: محمد مصطفى آيدين

الناشر: جامعة أم القرى– مكة المكرمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

597– درج الدرر في تفسير الآي والسور.

المؤلف: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المحقق: وليد الحسين، وإياد القيسي

الناشر: مجلة الحكمة– بريطانيا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1429هـ

598– دستور العلماء= جامع العلوم في اصطلاحات الفنون.

المؤلف: عبد النبي الأحمد نكري المحقق: حسن هاني فحص

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

599– دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب.

المؤلف: محمد الأمين الشنقيطي المحقق: بدون

الناشر: مكتبة ابن تيمية– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

600- دلائل النبوة.

المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي المحقق: عبد المعطي قلعجي

الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، دار الريان للتراث القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

601- دلائل النبوة.

المؤلف: أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني المحقق: د. محمد رواس قلعه جي، وعبد البر عباس

الناشر: دار النفائس- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1406هـ

602- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة.

المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي المحقق: عبد المعطي قلعجي

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، دار الريان للتراث- القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

603- دليل البلاغة القرآنية- سورة الفاتحة والبقرة وآل عمران.

المؤلف: محمد بن سعد الدبل المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1431هـ

604- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين.

المؤلف: محمد علي بن محمد بن علان المحقق: خليل مأمون شيحا

الناشر: دار المعرفة- بيروت الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1425هـ

605- ديوان الإمام الشافعي.

المؤلف: محمد بن إدريس الشافعي المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي

الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1405هـ

606- ديوان العرجي.

المؤلف: عبد الله بن عمر بن عمرو المحقق: سجيع جميل الجبيلي

الناشر: دار صادر- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1998م

607- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر.

المؤلف: عبد الرحمن بن محمد ابن خَلْدون المحقق: خليل شحادة

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1408هـ

608- ديوان المتنبي.

المؤلف: أحمد بن حسين المتنبي المحقق: بدون

الناشر: دار بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1403هـ

609- ديوان النابغة الذبياني.

المؤلف: زياد بن معاوية الذبياني المحقق: محمد الطاهر ابن عاشور

الناشر: الشركة التونسية، الشركة الوطنية- الجزائر الطبعة: بدون سنة الطبع: 1976م

610- ديوان النمر بن تولب.

المؤلف: النمر بن تولب العكلي المحقق: محمد نبيل طريفي

الناشر: دار صادر- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 2000م

611- ديوان امرِئ القيس.

المؤلف: امرؤ القيس بن حجر الكندي المحقق: عبد الرحمن المصطاوي

الناشر: دار المعرفة- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1425هـ

612- ديوان زهير بن أبي سُلْمى.

المؤلف: زهير بن أبي سلمى المحقق: علي حسن فاعور

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

613- ذم الهوى.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: مصطفى عبد الواحد

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

614- ذيل طبقات الحنابلة.

المؤلف: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

الناشر: مكتبة العبيكان- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

615- رؤية الله.

المؤلف: علي بن عمر الدارقطني المحقق: إبراهيم العلي، وأحمد الرفاعي

الناشر: مكتبة المنار- الأردن الطبعة: بدون سنة الطبع: 1411هـ

616- رد المحتار على الدر المختار= حاشية ابن عابدين.

المؤلف: محمد أمين بن عمر بن عابدين المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1412هـ

617- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب.

المؤلف: علي بن إسماعيل الأشعري المحقق: عبد الله شاكر الجنيدي

الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– المدينة المنورة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1413هـ

618– رسالة ابن القيم إلى أحد إخوانه.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: عبد الله بن محمد المديفر

الناشر: مطابع الشرق الأوسط– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

619– رسالة الحجاب (مطبوع مع رسالة الدماء الطبيعية للنساء).

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

620– رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز= تفسير الرسعني.

المؤلف: عبد الرازق بن رزق الله الرسعني المحقق: عبد الملك بن عبدالله بن دهيش

الناشر: مكتبة الأسدي– مكة المكرمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1429هـ

621– روائع التفسير= الجامع لتفسير الإمام ابن رجب.

المؤلف: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد

الناشر: دار العاصمة– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

622- روح البيان.

المؤلف: إسماعيل حقي الخلوتي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

623- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني= تفسير الألوسي.

المؤلف: محمود بن عبد الله الألوسي المحقق: علي عبد الباري عطية

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

624- روضة الطالبين وعمدة المفتين.

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: زهير الشاويش

الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1412هـ

625- روضة المحبين ونزهة المشتاقين.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1403هـ

626- رياض الصالحين.

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: محمد ناصر الدين الألباني

الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1404هـ

627– رياض الصالحين.

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: شعيب الأرنؤوط

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1419هـ

628– زاد المسير في علم التفسير.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: عبد الرزاق المهدي

الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

629– زاد المعاد في هَدْي خير العباد.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت، مكتبة المنار الإسلامية– الكويت الطبعة: السابعة والعشرون سنة الطبع: 1415هـ

630– زهرة التفاسير.

المؤلف: محمد بن أحمد أبو زهرة المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر العربي الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

631- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام.

المؤلف: محمد بن إسماعيل الصنعاني المعروف بالأمير المحقق: بدون

الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي- مصر الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1379هـ

632- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد.

المؤلف: محمد بن يوسف الصالحي المحقق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

633- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: مكتبة المعارف- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: بدون

634- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: دار المعارف- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: بدون

635- سنن أبي داود.

المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد

الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

636- سنن أبي داود.

المؤلف: سليمان بن الأشعث السجستاني المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد

الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

637- سنن ابن ماجه.

المؤلف: محمد بن يزيد أبو عبدالله ابن ماجه القزويني المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

638- سنن ابن ماجه.

المؤلف: محمد بن يزيد ابن ماجه المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

639- سنن الدارقطني.

المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني المحقق: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

640- سنن الدارقطني.

المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني المحقق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني

الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1386هـ

641- سنن الدارقطني.

المؤلف: علي بن عمر الدارقطني المحقق: السيد عبد الله هاشم

الناشر: دار المعرفة– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1386هـ

642- سنن الدارقطني.

المؤلف: علي بن عمر الدارقطني المحقق: علي معوض، وعادل عبد الموجود

الناشر: دار المعرفة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

643- سنن الدارقطني.

المؤلف: علي بن عمر الدارقطني المحقق: شعيب الأرنؤوط، وحسن شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

644- سنن الدارمي.

المؤلف: عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي المحقق: حسين سليم أسد الداراني

الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412 هـ

645- سنن الدارمي.

المؤلف: عبد الله بن عبدالرحمن الدارمي المحقق: فواز زمرلي، وخالد السبع

الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

646- سنن الدارمي.

المؤلف: عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي المحقق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي

الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

647- سنن الترمذي.

المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي أبو عيسى المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون

الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

648- سنن الترمذي.

المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون

الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

649– سنن الترمذي.

المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي المحقق: أحمد بن محمد شاكر

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

650– سنن النسائي.

المؤلف: أحمد بن شعيب النسائي المحقق: عبد الفتاح أبو غدة

الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية– حلب الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1406هـ

651– سنن النسائي.

المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي المحقق: عبدالفتاح أبو غدة

الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1406هـ

652– سنن سعيد بن منصور.

المؤلف: سعيد بن منصور أبو عثمان المحقق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

الناشر: دار الصميعي – الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

653- سنن سعيد بن منصور.

المؤلف: سعيد بن منصور الخراساني المحقق: سعد بن عبد الله آل حميد

الناشر: دار العصيمي- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

654- سير أعلام النبلاء.

المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1405هـ

655- سيرة ابن إسحاق.

المؤلف: محمد بن إسحاق بن يسار المحقق: محمد حميد الله

الناشر: معهد الدراسات والأبحاث للتعريف الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

656- سيرة ابن إسحاق= المبتدأ والمبعث والمغازي.

المؤلف: محمد بن إسحاق بن يسار المحقق: محمد حميد الله

الناشر: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

657- شأن الدعاء.

المؤلف: حمد بن محمد الخطابي المحقق: أحمد يوسف الدقاق

الناشر: دار الثقافة العربية– دمشق، بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1412هـ

658– شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال.

المؤلف: عز الدين بن عبد السلام السلمي المحقق: أحمد فريد المزيدي

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

659– شرح أسماء الله الحسنى.

المؤلف: عبد السلام بن عبد الرحمن الإشبيلي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

660– شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة.

المؤلف: هبة الله بن الحسن اللالكائي المحقق: أحمد بن سعد الغامدي

الناشر: دار طيبة– السعودية الطبعة: الثامنة سنة الطبع: 1423هـ

661– شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك.

المؤلف: محمد بن محمد ابن مالك المحقق: محمد باسل عيون السود

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

662– شرح الأربعين النووية.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار الثريا– الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

663– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

المؤلف: علي بن محمد الأُشْمُوني المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

664– شرح الزرقاني على مختصر خليل (ومعه حاشية البناني: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني).

المؤلف: عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المحقق: عبد السلام محمد أمين

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

665– شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك.

المؤلف: محمد بن عبد الباقي الزرقاني المحقق: طه عبد الرؤوف سعد

الناشر: مكتبة الثقافة الدينية– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

666– شرح الزركشي على مختصر الخرقي.

المؤلف: محمد بن عبد الله الزركشي المحقق: بدون

الناشر: دار العبيكان الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

667- شرح السنة.

المؤلف: الحسين بن مسعود البغوي المحقق: شعيب الأرنؤوط، وزهير الشاويش

الناشر: المكتب الإسلامي- دمشق الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1403هـ

668- شرح الشفا للقاضي عياض.

المؤلف: علي بن سلطان الملا القاري المحقق: عبد الله محمد الخليلي

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

669- شرح التصريح على التوضيح= التصريح بمضمون التوضيح في النحو.

المؤلف: خالد بن عبد الله الأزهري المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

670- شرح العقيدة الأصفهانية.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد بن رياض الأحمد

الناشر: المكتبة العصرية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

671- شرح العقيدة الأصفهانية.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: حسين محمد مخلوف

الناشر: دار الكتب الإسلامية الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

672- شرح العقيدة السفارينية= الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار الوطن- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1426هـ

673- شرح العقيدة الطحاوية.

المؤلف: محمد ابن أبي العز الحنفي المحقق: شعيب الأرنؤوط، وعبد الله التركي

الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت الطبعة: العاشرة سنة الطبع: 1417هـ

674- شرح العقيدة الواسطية.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: سعد فواز الصميل

الناشر: دار ابن الجوزي- الرياض الطبعة: الخامسة سنة الطبع: 1419هـ

675- شرح العقيدة الواسطية.

المؤلف: محمد خليل هراس المحقق: علوي بن عبد القادر السقاف

الناشر: الدرر السنية – الظهران الطبعة: الثامنة سنة الطبع: 1436هـ

676- شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: صالح بن محمد الحسن

الناشر: مكتبة الحرمين– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

677– شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات.

المؤلف: محمد بن القاسم الأنباري المحقق: عبد السلام محمد هارون

الناشر: دار المعارف– مصر الطبعة: الخامسة سنة الطبع: بدون

678– شرح القصيدة النونية.

المؤلف: محمد خليل هرَّاس المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1415هـ

679– شرح القصيدة النونية.

المؤلف: محمد خليل هرَّاس المحقق: بدون

الناشر: الفاروق الحديثة– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

680– شرح الكافية الشافية.

المؤلف: محمد بن عبد الله بن مالك المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي

الناشر: جامعة أم القرى– مكة المكرمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1402هـ

681- شرح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1435هـ

682- شرح الكوكب المنير.

المؤلف: محمد بن أحمد ابن النجار المحقق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد

الناشر: مكتبة العبيكان الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1418هـ

683- شرح المفضليات (مطبوع مع ديوان المفضليات).

المؤلف: القاسم بن محمد الأنباري المحقق: كارلوس يعقوب لايَل

الناشر: مطبعة الآباء اليسوعيين- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1920م

684- شرح ثلاثة الأصول.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار الثريا- الرياض الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1424هـ

685- شرح ديوان الحماسة.

المؤلف: أحمد بن محمد المرزوقي المحقق: غريد الشيخ

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

686– شرح ديوان المتنبي.

المؤلف: علي بن أحمد الواحدي المحقق: ياسين الأيوبي، وقصي الحسين

الناشر: دار الرائد العربي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

687– شرح ديوان المتنبي.

المؤلف: عبد الرحمن البرقوقي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتاب العربي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1986م

688– شرح رياض الصالحين.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار الوطن– الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: 1426هـ

689– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

المؤلف: محمد بن عبد المنعم الجَوجَري المحقق: نواف بن جزاء الحارثي

الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

690- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

المؤلف: عبد الله بن يوسف ابن هشام المحقق: عبد الغني الدقر

الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

691- شرح صحيح البخاري.

المؤلف: علي بن خلف ابن بطال المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم

الناشر: مكتبة الرشد- السعودية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1423هـ

692- شرح صحيح البخاري.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: قسم التحقيق والبحث العلمي بالمكتبة الإسلامية

الناشر: النبلاء للكتاب- المغرب، المكتبة الإسلامية- القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1428هـ

693- شرح صحيح مسلم.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: قسم التحقيق والبحث العلمي بالمكتبة الإسلامية

الناشر: النبلاء للكتاب- المغرب، المكتبة الإسلامية- القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1429هـ

694- شرح تسهيل الفوائد.

المؤلف: محمد بن عبد الله ابن مالك المحقق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي

الناشر: هجر للطباعة والنشر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

695- شرح تنقيح الفصول.

المؤلف: أحمد بن إدريس القرافي المحقق: طه عبد الرؤوف سعد

الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1393هـ

696- شرح عمدة الفقه (كتاب الصيام).

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: زائد بن أحمد النشيري

الناشر: دار الأنصاري الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

697- شرح عمدة الفقه (من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة).

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: خالد بن علي المشيقح

الناشر: دار العاصمة- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

698- شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج).

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: سعود صالح العطيشان

الناشر: مكتبة العبيكان– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

699– شرح قواعد الإعراب.

المؤلف: محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده المحقق: إسماعيل إسماعيل مروة

الناشر: دار الفكر المعاصر– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

700– شرح قواعد الإعراب لابن هشام.

المؤلف: حمد بن مصطفى شيخ زاده المحقق: إسماعيل إسماعيل مروة

الناشر: دار الفكر المعاصر– بيروت، دار الفكر– دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

701– شرح كتاب سيبويه.

المؤلف: الحسن بن عبد الله السيرافي المحقق: أحمد مهدلي، وعلي سيد

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 2008م

702– شرح مختصر الروضة.

المؤلف: سليمان بن عبد القوي الصرصري المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

703– شرح مختصر الطحاوي.

المؤلف: أحمد بن علي الجصاص المحقق: عصمت الله عنايت الله، وسائد بكداش، ومحمد خان، وزينب فلاتة

الناشر: دار البشائر الإسلامية، دار السراج الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1431هـ

704- شرح مختصر التحرير.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: بدون سنة الطبع: 1434هـ

705- شرح مختصر خليل للخرشي ومعه حاشية العدوي.

المؤلف: محمد بن عبد الله الخرشي المحقق: بدون

الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق- مصر (صورته دار الفكر- بيروت) الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1317هـ

706- شرح مراقي السعود = نثر الورود.

المؤلف: محمد الأمين الشنقيطي المحقق: علي بن محمد العمران

الناشر: دار عالم الفوائد الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

707- شرح مسائل الجاهلية لمحمد بن عبد الوهاب.

المؤلف: صالح بن فوزان الفوزان المحقق: بدون

الناشر: دار العاصمة– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

708– شرح مسند الشافعي.

المؤلف: عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي المحقق: وائل محمد بكر

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– قطر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1428هـ

709– شرح مشكل الآثار.

المؤلف: أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي المحقق: شعيب الأرناؤوط

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

710– شرح مشكل الآثار.

المؤلف: أحمد بن محمد الطحاوي المحقق: شعيب الأرنؤوط

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

711– شرح مشكِل الوسيط.

المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح المحقق: عبد المنعم خليفة بلال

الناشر: دار كنوز إشبيليا– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1432هـ

712- شرح مصابيح السنة للإمام البغوي.

المؤلف: محمد بن عز الدين ابن الملَك المحقق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب

الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية- الكويت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1433هـ

713- شرح معاني الآثار.

المؤلف: أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي المحقق: محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق

الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414 هـ

714- شرح معاني الآثار.

المؤلف: أحمد بن محمد الطحاوي المحقق: محمد زهري، ومحمد جاد الحق

الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

715- شرح مقدمة التفسير لابن تيمية.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار الوطن- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

716- شرح مقدمة التفسير لابن تيمية.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: عبد الله بن محمد الطيار

الناشر: دار الوطن- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

717- شرح منتهى الإرادات= دقائق أولي النهى لشرح المنتهى.

المؤلف: منصور بن يونس البُهُوتى المحقق: بدون

الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

718- شرح نظم الورقات.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي الطبعة: بدون سنة الطبع: 1425هـ

719- شعب الإيمان.

المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي المحقق: محمد السعيد بسيوني زغلول

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

720- شعب الإيمان.

المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي المحقق: محمد السعيد زغلول

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

721– شعب الإيمان.

المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد

الناشر: الدار السلفية– بومباي بالهند، مكتبة الرشد– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

722– شعب الإيمان.

المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي المحقق: د.عبد العلي عبد الحميد حامد وأشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند

الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع – الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

723– شفاء العليل في مسائل القضاء والقدَر والحِكمة والتعليل.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: دار المعرفة– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1398هـ

724– شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم.

المؤلف: نشوان بن سعيد الحميري المحقق: حسين العمري، ومطهر الإرياني، ويوسف عبد الله

الناشر: دار الفكر المعاصر– بيروت، دار الفكر– دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

725– صحيح ابن حبان.

المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم المحقق: شعيب الأرناؤوط

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1414هـ

726– صحيح ابن حبان (بترتيب علي بن بلبان: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان).

المؤلف: محمد بن حبان البستي المحقق: شعيب الأرناؤوط

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1414هـ

727– صحيح ابن خزيمة.

المؤلف: محمد بن إسحاق بن خزيمة المحقق: محمد مصطفى الأعظمي

الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1390هـ

728– صحيح ابن خزيمة.

المؤلف: محمد بن إسحاق بن خزيمة المحقق: د.محمد مصطفى الأعظمي

الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1390هـ

729– صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: دار الصديق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

730- صحيح البخاري.

المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري المحقق: محب الدين الخطيب

الناشر: المكتبة السلفية- القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1400هـ

731- صحيح البخاري.

المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري المحقق: محب الدين الخطيب

الناشر: المكتبة السلفية - القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1400هـ

732- صحيح الجامع الصغير.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: زهير الشاويش

الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1408هـ

733- صحيح الترغيب والترهيب.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: مكتبة المعارف الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

734- صحيح سنن أبي داود.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

735- صحيح سنن ابن ماجه.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

736- صحيح سنن الترمذي.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: زهير الشاويش

الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

737- صحيح سنن النسائي.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

738- صحيح مسلم.

المؤلف: مسلم بن الحجاج النيسابوري المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر: دار إحياء الكتب العربية– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1374هـ

739– صحيح مسلم.

المؤلف: مسلم بن الحجاج النيسابوري المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي

الناشر: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1374هـ

740– صحيح موارد الظمآن.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: دار الصميعي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

741– صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة.

المؤلف: علوي بن عبد القادر السَّقَّاف المحقق: بدون

الناشر: الدرر السنية– الظهران الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1432هـ

742– صفة الجنة.

المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المحقق: علي رضا عبد الله

الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

743- صفة الجنة وما أعد الله لأهلها من النعيم.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: عبد الرحيم أحمد العساسلة

الناشر: دار البشير، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

744- صفة الصفوة.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: أحمد بن علي

الناشر: دار الحديث- القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1421هـ

745- صفة النار.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: محمد خير رمضان

الناشر: دار ابن حزم- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

746- صفة النفاق وذم المنافقين.

المؤلف: جعفر بن محمد الفِرْيابي المحقق: عبيد الله المصري الأثري

الناشر: دار الصحابة للتراث- مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

747- صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم كأنك تراها.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: مكتبة المعارف– الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

748– صفوة البيان لمعاني القرآن.

المؤلف: حسنين محمد مخلوف المحقق: بدون

الناشر: لجنة الاحتفالات بمقدم القرن الخامس عشر الهجري– الإمارات الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1402هـ

749– صيد الخاطر.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: حسن المساحي سويدان

الناشر: دار القلم– دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

750– ضعيف الأدب المفرد.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: دار الصديق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

751– ضعيف الجامع الصغير.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: زهير الشاويش

الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1408هـ

752- ضعيف الترغيب والترهيب.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: مكتبة المعارف الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

753- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة.

المؤلف: عبد الرحمن حبنكة الميداني المحقق: بدون

الناشر: دار القلم- دمشق الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1414هـ

754- طبقات الحنابلة.

المؤلف: محمد بن محمد ابن أبي يعلى المحقق: محمد حامد الفقي

الناشر: دار المعرفة- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

755- طبقات الشافعية الكبرى.

المؤلف: عبد الوهاب بن علي السبكي المحقق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو

الناشر: دار هجر- القاهرة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1413هـ

756- طبقات الشافعيين.

المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير المحقق: أحمد عمر هاشم، ومحمد زينهم

الناشر: مكتبة الثقافة الدينية– مصر الطبعة: بدون سنة الطبع: 1413هـ

757– طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها.

المؤلف: أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني المحقق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1412هـ

758– طرح التثريب في شرح التقريب.

المؤلف: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وأكمله ابنه أحمد المحقق: علي البولاقي وآخرون

الناشر: جمعية النشر والتأليف الأزهرية– مصر (صوَّرته عدة دور نشر) الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

759– طريق الهجرتين وباب السعادتين.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: دار السلفية– القاهرة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1394هـ

760– طلبة الطلبة.

المؤلف: عمر بن محمد النسفي المحقق: بدون

الناشر: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى– بغداد الطبعة: بدون سنة الطبع: 1311هـ

761- تأويل مختلف الحديث.

المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة المحقق: محمد الأصغر

الناشر: بدون الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

762- تأويل مختلف الحديث.

المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة المحقق: محمد زهري النجار

الناشر: دار الجيل – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1393هـ

763- تأويل مشكل القرآن.

المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة المحقق: إبراهيم شمس الدين

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

764- تأويلات أهل السنة = تفسير الماتريدي.

المؤلف: محمد بن محمد الماتريدي المحقق: مجدي باسلوم

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1426هـ

765- تاج العروس من جواهر القاموس.

المؤلف: محمد مرتضى الزَّبِيدي المحقق: مجموعة من المحققين

الناشر: دار الهداية الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

766- تاريخ أصبهان (أخبار أصبهان).

المؤلف: أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني المحقق: سيد كسروي حسن

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

767- تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان.

المؤلف: أحمد بن عبد الله الأصبهاني المحقق: سيد كسروي حسن

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

768- تاريخ ابن أبي خيثمة (التاريخ الكبير).

المؤلف: ابن أبي خيثمة المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

769- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام.

المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي المحقق: عمر عبد السلام التدمري

الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1413هـ

770- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام.

المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي المحقق: بشار عواد معروف

الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

771– تاريخ الطبري.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

772– تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك).

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

773– تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك).

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: بدون

الناشر: دار التراث – بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1387 هـ

774– تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك (ومعه صلة تاريخ الطبري).

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: بدون

الناشر: دار التراث– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1387هـ

775- تاريخ الطبري= تاريخ الأمم والملوك.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: دار الكتب العلمية- بيروت

الناشر: بدون الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

776- تاريخ المدينة.

المؤلف: عمر بن شبة البصري المحقق: فهيم محمد شلتوت

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: 1399 هـ

777- تاريخ المدينة.

المؤلف: عمر بن شبة المحقق: فهيم محمد شلتوت

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: 1399هـ

778- تاريخ بغداد.

المؤلف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

779- تاريخ بغداد.

المؤلف: أحمد بن علي الخطيب المحقق: مصطفى عبدالقادر عطا

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

780– تاريخ بغداد = تأريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها ووارديها.

المؤلف: أحمد بن علي الخطيب المحقق: بشار عواد معروف

الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

781– تاريخ جرجان.

المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني المحقق: محمد عبد المعيد خان

الناشر: عالم الكتب – بيروت الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1407هـ

782– تاريخ دمشق.

المؤلف: علي بن الحسن ابن عساكر المحقق: عمرو بن غرامة العمروي

الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: بدون سنة الطبع: 1415هـ

783– تاريخ دمشق = تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها.

المؤلف: علي بن الحسن المعروف بابن عساكر المحقق: عمرو بن غرامة العمروي

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ-1421هـ

784- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (مع حاشية الشلبي).

المؤلف: عثمان بن علي الزيلعي المحقق: بدون

الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1313هـ

785- تثبيت دلائل النبوة.

المؤلف: عبد الجبار بن أحمد الهمذاني المحقق: بدون

الناشر: دار المصطفى- مصر الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

786- تحبير التيسير في القراءات العشر.

المؤلف: محمد بن محمد ابن الجزري المحقق: أحمد محمد مفلح

الناشر: دار الفرقان- الأردن الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

787- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد.

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني المحقق: بدون

الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1392هـ

788- تحرير ألفاظ التنبيه.

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: عبد الغني الدقر

الناشر: دار القلم– دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

789– تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن.

المؤلف: عبد العظيم ابن أبي الإصبع العدواني المحقق: حفني محمد شرف

الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1433هـ

790– تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة.

المؤلف: عبد الله بن عمر البيضاوي المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– الكويت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1433هـ

791– تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي.

المؤلف: محمد عبد الرحمن المباركفوري المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

792– تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب.

المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي المحقق: سمير المجذوب

الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1403هـ

793- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.

المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن المِزّي المحقق: عبد الصمد شرف الدين

الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الدار القيّمة- بومباي الهند الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1403هـ

794- تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب.

المؤلف: سليمان بن محمد البُجَيْرَمي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون سنة الطبع: 1415هـ

795- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين.

المؤلف: محمد بن علي الشوكاني المحقق: بدون

الناشر: دار القلم- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1984م

796- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج.

المؤلف: عمر بن علي ابن الملقن المحقق: عبد الله بن سعاف اللحياني

الناشر: دار حراء- مكة المكرمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406هـ

797- تحفة المحتاج في شرح المنهاج (وحواشي الشرواني والعبادي).

المؤلف: أحمد ابن حجر الهيتمي المحقق: لجنة من العلماء

الناشر: المكتبة التجارية الكبرى الطبعة: بدون سنة الطبع: 1357هـ

798- تحفة المودود بأحكام المولود.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: عبد القادر الأرناؤوط

الناشر: مكتبة دار البيان- دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1391هـ

799- تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة.

المؤلف: خليل بن كيكلدي العلائي المحقق: عبد الرحيم محمد القشقري

الناشر: دار العاصمة- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

800- تخريج الكشاف.

المؤلف: عبد الله بن يوسف الزيلعي المحقق: سلطان فهد الطبيشي

الناشر: دار ابن خزيمة- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

801- تذكرة الأريب في تفسير الغريب.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: طارق فتحي السيد

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

802- ترتيب الأمالي الخميسية.

المؤلف: يحيى بن الحسين الشجري المحقق: محمد حسن إسماعيل

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

803- تشنيف المسامع بجمع الجوامع.

المؤلف: محمد بن عبد الله الزركشي المحقق: سيد عبد العزيز، وعبد الله ربيع

الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

804- تتمة أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي.

المؤلف: عطية محمد سالم المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1415هـ

805- تعظيم قدر الصلاة.

المؤلف: محمد بن نصر المَرْوَزي المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي

الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406هـ

806- تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم

الناشر: أضواء السلف– الرياض الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1415هـ

807– تفسير آيات أَشكلت على كثير من العلماء.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: عبد العزيز بن محمد الخليفة

الناشر: مكتبة الرشد– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

808– تفسير آيات من القرآن الكريم (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الخامس).

المؤلف: محمد بن عبد الوهاب النجدي المحقق: محمد بلتاجي

الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود– الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

809– تفسير أسماء الله الحسنى.

المؤلف: إبراهيم بن السري الزجاج المحقق: أحمد يوسف الدقاق

الناشر: دار الثقافة العربية الطبعة: بدون سنة الطبع: 1395هـ

810– تفسير أسماء الله الحسنى.

المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي المحقق: عبيد بن علي العبيد

الناشر: الجامعة الإسلامية– المدينة المنورة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1421هـ

811- تفسير ابن أبي حاتم.

المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي المحقق: أسعد محمد الطيب

الناشر: المكتبة العصرية – صيدا الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

812- تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير.

المؤلف: عبد الحميد محمد بن باديس المحقق: أحمد شمس الدين

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

813- تفسير ابن عرفة.

المؤلف: محمد بن محمد ابن عرفة المحقق: جلال الأسيوطي

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 2008م

814- تفسير الثعلبي.

المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي المحقق: أبو محمد بن عاشور

الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

815- تفسير الثوري.

المؤلف: سفيان بن سعيد الثوري المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1403هـ

816– تفسير الجلالين.

المؤلف: جلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي المحقق: بدون

الناشر: دار الحديث– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: بدون

817– تفسير الراغب الأصفهاني– المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة.

المؤلف: الحسين بن محمد الأصفهاني المحقق: محمد عبد العزيز بسيوني

الناشر: كلية الآداب– جامعة طنطا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

818– تفسير الراغب الأصفهاني– من أول سورة آل عمران– وحتى الآية 113 من سورة النساء.

المؤلف: الحسين بن محمد الأصفهاني المحقق: عادل بن علي الشِّدِي

الناشر: دار الوطن– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

819– تفسير الراغب الأصفهاني– من الآية 114 من سورة النساء– وحتى آخر سورة المائدة.

المؤلف: الحسين بن محمد الأصفهاني المحقق: هند بنت محمد سردار

الناشر: كلية الدعوة وأصول الدين– جامعة أم القرى الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

820– تفسير الشعراوي – الخواطر.

المؤلف: محمد متولي الشعراوي المحقق: بدون

الناشر: مطابع أخبار اليوم الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

821- تفسير الطبري.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: أحمد محمد شاكر

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

822- تفسير القرآن = تفسير ابن المنذر.

المؤلف: محمد بن إبراهيم بن المنذر المحقق: سعد بن محمد السعد

الناشر: دار المآثر- المدينة النبوية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

823- تفسير القرآن = تفسير السمعاني.

المؤلف: منصور بن محمد السمعاني المحقق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس

الناشر: دار الوطن- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

824- تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار.

المؤلف: محمد رشيد رضا المحقق: بدون

الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: بدون سنة الطبع: 1990 م

825- تفسير القرآن العزيز = تفسير ابن أبي زَمَنِين.

المؤلف: محمد بن عبد الله ابن أبي زَمَنِين المحقق: حسين بن عكاشة، ومحمد الكنز

الناشر: الفاروق الحديثة- مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

826- تفسير القرآن العظيم = تفسير ابن أبي حاتم.

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المحقق: أسعد محمد الطيب

الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز- السعودية الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1419هـ

827- تفسير القرآن العظيم = تفسير ابن كثير.

المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير المحقق: سامي بن محمد سلامة

الناشر: دار طيبة- الرياض الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1420هـ

828- تفسير القرآن الكريم- الفاتحة والبقرة.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

829- تفسير القرآن الكريم- جزء الذاريات.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار الثريا– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

830– تفسير القرآن الكريم– جزء عم.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: فهد بن ناصر السليمان

الناشر: دار الثريا– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

831– تفسير القرآن الكريم– سورة آل عمران.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1426هـ

832– تفسير القرآن الكريم– سورة الأحزاب.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

833– تفسير القرآن الكريم– سورة الأنعام.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1433هـ

834– تفسير القرآن الكريم– سورة الحديد.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار الثريا– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

835– تفسير القرآن الكريم– سورة الروم.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

836– تفسير القرآن الكريم– سورة الزخرف.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

837– تفسير القرآن الكريم– سورة الزمر.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

838– تفسير القرآن الكريم– سورة السجدة.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

839- تفسير القرآن الكريم- سورة الشعراء.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

840- تفسير القرآن الكريم- سورة الشورى.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1437هـ

841- تفسير القرآن الكريم- سورة الصافات.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار الثريا- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

842- تفسير القرآن الكريم- سورة العنكبوت.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

843- تفسير القرآن الكريم- سورة الفرقان.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

844- تفسير القرآن الكريم- سورة القصص.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

845- تفسير القرآن الكريم- سورة الكهف.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

846- تفسير القرآن الكريم- سورة المائدة.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1432هـ

847- تفسير القرآن الكريم- سورة النساء.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1430هـ

848- تفسير القرآن الكريم- سورة النمل.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

849- تفسير القرآن الكريم- سورة النور.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

850- تفسير القرآن الكريم- سورة النور.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

851- تفسير القرآن الكريم- سورة سبأ.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

852- تفسير القرآن الكريم- سورة ص.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار الثريا- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

853- تفسير القرآن الكريم- سورة غافر.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1437هـ

854- تفسير القرآن الكريم- سورة فاطر.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

855- تفسير القرآن الكريم- سورة فصلت.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1437هـ

856- تفسير القرآن الكريم- سورة لقمان.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

857- تفسير القرآن الكريم- سورة يس.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار الثريا– الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

858– تفسير المراغي.

المؤلف: أحمد بن مصطفى المراغي المحقق: بدون

الناشر: مصطفى البابى الحلبي– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1365هـ

859– تفسير الموطأ.

المؤلف: عبد الرحمن بن مروان القَنَازِعي المحقق: عامر حسن صبري

الناشر: دار النوادر– بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1429هـ

860– تفسير سورة النور.

المؤلف: محمد الأمين الشنقيطي المحقق: بدون

الناشر: دار المجتمع– جدة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

861– تفسير عبد الرزاق.

المؤلف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني المحقق: محمود محمد عبده

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

862- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم.

المؤلف: محمد بن فتوح الحَمِيدي المحقق: زبيدة محمد سعيد

الناشر: مكتبة السنة- القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

863- تفسير مقاتل بن سليمان.

المؤلف: مقاتل بن سليمان البلخى المحقق: عبد الله محمود شحاته

الناشر: دار إحياء التراث- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

864- تفسير يحيى بن سلام.

المؤلف: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة المحقق: هند شلبي

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

865- تقريب التدمرية.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

866- تقريب التهذيب.

المؤلف: أحمد ابن حجر العسقلاني المحقق: محمد عوامة

الناشر: دار الرشيد– سوريا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406هـ

867– تقريب الوصول إلى علم الأصول (مطبوع مع: الإشارة في أصول الفقه).

المؤلف: محمد بن أحمد ابن جُزَي المحقق: محمد حسن إسماعيل

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

868– تلبيس إبليس.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

869– تلخيص العلل المتناهية.

المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي المحقق: ياسر إبراهيم محمد

الناشر: مكتبة الرشد– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

870– تلخيص كتاب الاستغاثة= الرد على البكري.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد علي عجال

الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية– المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

871– تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم.

المؤلف: خليل بن كيكلدي العلائي المحقق: علي معوض، وعادل عبد الموجود

الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

872– تلوين الخطاب.

المؤلف: أحمد بن سليمان بن كمال باشا المحقق: عبد الخالق بن مساعد الزهراني

الناشر: الجامعة الاسلامية– المدينة المنورة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1421هـ

873– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد= شرح التسهيل.

المؤلف: محمد بن يوسف، ناظر الجيش المحقق: علي فاخر، وجابر البراجة، وإبراهيم العجمي، وجابر المبارك، وعلي السنوسي، ومحمد نزال

الناشر: دار السلام– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1428هـ

874– تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين.

المؤلف: نصر بن محمد السمرقندي المحقق: يوسف علي بديوي

الناشر: دار ابن كثير– دمشق، بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1421هـ

875– تهذيب الآثار (الجزء المفقود).

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: علي رضا بن عبد الله

الناشر: دار المأمون للتراث– دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

876– تهذيب الآثار – الجزء المفقود.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا

الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / سوريا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

877– تهذيب الآثار – مسند ابن عباس.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: محمود بن محمد شاكر

الناشر: مطبعة المدني – القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

878– تهذيب الآثار – مسند علي بن أبي طالب.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: محمود بن محمد شاكر

الناشر: مطبعة المدني – القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

879– تهذيب الآثار – مسند عمر.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: محمود بن محمد شاكر

الناشر: مطبعة المدني – القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

880– تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: محمود محمد شاكر

الناشر: مطبعة المدني– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

881– تهذيب الأسماء واللغات.

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

882– تهذيب الكمال في أسماء الرجال.

المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي المحقق: بشار عواد معروف

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1400هـ

883– تهذيب اللغة.

المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري المحقق: محمد عوض مرعب

الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 2001م

884– تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته (حاشية مع كتاب عون المعبود للعظيم آبادي).

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1415هـ

885– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.

المؤلف: حسن بن قاسم المرادي المحقق: عبد الرحمن علي سليمان

الناشر: دار الفكر العربي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1428هـ

886– توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم= شرح نونية ابن القيم: الكافية الشافية.

المؤلف: أحمد بن إبراهيم ابن عيسى المحقق: زهير الشاويش

الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1406هـ

887– توضيح مقاصد العقيدة الواسطية.

المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر البراك المحقق: بدون

الناشر: دار التدمرية الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1432هـ

888– تيسير البيان لأحكام القرآن.

المؤلف: محمد ابن نور الدين الموزعي المحقق: عبد المعين الحرش

الناشر: دار النوادر– سوريا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1433هـ

889- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنَّان = تفسير السعدي.

المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق

الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

890- تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن.

المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي المحقق: بدون

الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

891- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي.

المؤلف: محمد بن عبد الله ابن العربي المحقق: صدقي جميل العطار

الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون سنة الطبع: 1415هـ

892- عالم الملائكة الأبرار.

المؤلف: عمر بن سليمان الأشقر المحقق: بدون

الناشر: مكتبة الفلاح- الكويت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1403هـ

893- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: دار ابن كثير– دمشق، بيروت، مكتبة دار التراث– المدينة المنورة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1409هـ

894– عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح.

المؤلف: أحمد بن علي السبكي المحقق: عبد الحميد هنداوي

الناشر: المكتبة العصرية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

895– علم العَروض والقافية.

المؤلف: عبد العزيز عتيق المحقق: بدون

الناشر: دار النهضة العربية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

896– علوم البلاغة: البيان، المعاني، البديع.

المؤلف: أحمد بن مصطفى المراغي المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

897– عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ.

المؤلف: أحمد بن يوسف السمين المحقق: محمد باسل عيون السود

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

898– عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير= مختصر تفسير القرآن العظيم.

المؤلف: أحمد بن محمد شاكر المحقق: بدون

الناشر: دار الوفاء– مصر الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1426هـ

899– عمدة القاري شرح صحيح البخاري.

المؤلف: محمود بن أحمد العيني المحقق: بدون

الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

900– عمل اليوم والليلة.

المؤلف: أحمد بن محمد بن إسحاق ابن السني المحقق: كوثر البرني

الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن – جدة / بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

901– عمل اليوم والليلة.

المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي المحقق: د. فاروق حمادة

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1406هـ

902- عون المعبود شرح سنن أبي داود.

المؤلف: محمد شمس الحق العظيم آبادي المحقق: بدون

الناشر: المكتبة السلفية- المدينة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1388هـ

903- عون المعبود شرح سنن أبي داود.

المؤلف: محمد شمس الحق العظيم آبادي المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان

الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1421هـ

904- عيون الأخبار.

المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1418هـ

905- غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني (من أول سورة النجم إلى آخر سورة الناس).

المؤلف: أحمد بن إسماعيل الكوراني المحقق: محمد مصطفي كوكصو

الناشر: جامعة صاقريا، كلية العلوم الاجتماعية- تركيا الطبعة: بدون سنة الطبع: 1428 هـ

906- غرائب التفسير وعجائب التأويل= تفسير الكرماني.

المؤلف: محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المحقق: بدون

الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

907– غريب الحديث.

المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة المحقق: عبد الله الجبوري

الناشر: مطبعة العاني– بغداد الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1397هـ

908– غريب الحديث.

المؤلف: حمد بن محمد الخطابي المحقق: عبد الكريم الغرباوي، وعبد القيوم عبد رب النبي

الناشر: دار الفكر– دمشق الطبعة: بدون سنة الطبع: 1402هـ

909– غريب الحديث.

المؤلف: أبو عُبَيد القاسم بن سلَّام المحقق: حسين محمد شرف

الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1404هـ

910– غريب الحديث.

المؤلف: إبراهيم بن إسحاق الحربي المحقق: سليمان إبراهيم محمد العايد

الناشر: جامعة أم القرى– مكة المكرمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1405هـ

911– غريب الحديث.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: عبد المعطي أمين القلعجي

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1405هـ

912– غريب القرآن.

المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة المحقق: السيد أحمد صقر

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1398هـ

913– غريب القرآن = نزهة القلوب.

المؤلف: محمد بن عُزير السِّجِسْتاني المحقق: محمد أديب جمران

الناشر: دار قتيبة– سوريا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

914– غوامض الأسماء المبهمة والأحاديث المسندة في القرآن.

المؤلف: عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي المحقق: هيثم عياش

الناشر: دار الفكر العربي– دار الوسام الطبعة: بدون سنة الطبع: 1988م

915– فصول الآداب ومكارم الأخلاق المشروعة.

المؤلف: علي بن عقيل البغدادي المحقق: عبد السلام بن سالم السحيمي

الناشر: مكتبة أضواء السلف– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

916- فضائل الصحابة.

المؤلف: أحمد بن حنبل المحقق: د. وصي الله محمد عباس

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1403هـ

917- فضائل القرآن.

المؤلف: محمد بن أيوب ابن الضريس المحقق: غزوة بدير

الناشر: دار الفكر – دمشق – سورية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

918- فضائل القرآن.

المؤلف: جعفر بن محمد الفريابي المحقق: يوسف عثمان فضل الله

الناشر: مكتبة الرشد، الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

919- فضائل القرآن.

المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام المحقق: مروان العطية وآخرون

الناشر: دار ابن كثير –دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

920- فضائل القرآن.

المؤلف: جعفر بن محمد المستغفري المحقق: أحمد بن فارس السلوم

الناشر: دار ابن حزم– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1428هـ

921– فضائل القرآن.

المؤلف: جعفر بن محمد الفِرْيابي المحقق: يوسف عثمان جبريل

الناشر: مكتبة الرشد– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

922– فضائل القرآن.

المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلَّام المحقق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين

الناشر: دار ابن كثير– دمشق، بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

923– فضائل القرآن.

المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير المحقق: أبو إسحاق الحويني

الناشر: مكتبة ابن تيمية– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

924– فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة.

المؤلف: محمد بن أيوب ابن الضُّرَيس المحقق: غزوة بدير

الناشر: دار الفكر– دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

925– فضل قيام الليل والتهجد.

المؤلف: محمد بن الحسين الآجُرِّي المحقق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني

الناشر: دار الخضيري– المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

926– فتاوى أركان الإسلام.

المؤلف: محمد بن صالح ابن عثيمين المحقق: فهد بن ناصر السليمان

الناشر: دار الثريا– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

927– فتاوى السبكي.

المؤلف: علي بن عبد الكافي السبكي المحقق: بدون

الناشر: دار المعرفة– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

928– فتاوى اللجنة الدائمة– المجموعة الأولى.

المؤلف: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء المحقق: أحمد بن عبد الرزاق الدويش

الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء– الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

929– فتاوى نور على الدرب.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: بدون

الناشر: دار القاسم– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

930- فتاوى نور على الدرب.

المؤلف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز المحقق: بدون

الناشر: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1429هـ

931- فتح الباري.

المؤلف: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد

الناشر: دار ابن الجوزي- الدمام الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1422هـ

932- فتح الباري شرح صحيح البخاري.

المؤلف: أحمد ابن حجر العسقلاني المحقق: بدون

الناشر: دار المعرفة- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1379هـ

933- فتح الباري شرح صحيح البخاري.

المؤلف: أحمد ابن حجر العسقلاني المحقق: محب الدين الخطيب

الناشر: المكتبة السلفية الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1407هـ

934- فتح الباري شرح صحيح البخاري.

المؤلف: عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المحقق: محمود بن شعبان، ومجدي بن عبد الخالق، وإبراهيم بن إسماعيل، وآخرون

الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية– المدينة النبوية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

935– فتح البيان في مقاصد القرآن.

المؤلف: صديق حسن خان القِنَّوجي المحقق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري

الناشر: المكتبة العصرية– صيدا الطبعة: بدون سنة الطبع: 1412هـ

936– فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن.

المؤلف: زكريا بن محمد الأنصاري المحقق: محمد علي الصابوني

الناشر: دار القرآن الكريم– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1403هـ

937– فتح الرحمن في تفسير القرآن= تفسير العليمي.

المؤلف: عبد الرحمن بن محمد العليمي المحقق: نور الدين طالب

الناشر: دار النوادر (إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– قطر) الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1430هـ

938- فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن.

المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي المحقق: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر

الناشر: دار الفضيلة- الجزائر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1430هـ

939- فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير.

المؤلف: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

940- فتح القدير.

المؤلف: محمد بن علي الشوكاني المحقق: بدون

الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب- دمشق- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

941- فتح القدير (ومعه تكملته: «نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار»، و«شرح العناية على الهداية» للبابرتي).

المؤلف: محمد بن عبد الواحد ابن الهمام المحقق: بدون

الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده– مصر (صوّرته دار الفكر بيروت)

الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1389هـ

942– فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير.

المؤلف: محمد بن علي الشوكاني المحقق: سيد إبراهيم

الناشر: دار زمزم– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

943– فتح المجيد شرح كتاب التوحيد.

المؤلف: عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ المحقق: محمد حامد الفقي

الناشر: مطبعة السنة المحمدية– القاهرة الطبعة: السابعة سنة الطبع: 1377هـ

944– فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: صبحي بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي

الناشر: المكتبة الإسلامية– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1427هـ

945– فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب= حاشية الطِّيبي على الكشاف.

المؤلف: الحسين بن عبد الله الطيبي المحقق: إياد الغوج، وجميل عطا، ومحمد عبد الرحيم

الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1434هـ

946- فقه اللباس والزينة.

المؤلف: القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية المحقق: علوي بن عبد القادر السقاف

الناشر: الدرر السنية- الظهران الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1438هـ

947- فقه اللغة وسر العربية.

المؤلف: عبد الملك بن محمد الثعالبي المحقق: عبد الرزاق المهدي

الناشر: إحياء التراث العربي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

948- فهم القرآن ومعانيه.

المؤلف: الحارث بن أسد المحاسبي المحقق: حسين القوتلي

الناشر: دار الكندي، دار الفكر- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1398هـ

949- فوائد مستنبطة من سورة يوسف عليه السلام.

المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي المحقق: أشرف بن عبد المقصود

الناشر: أضواء السلف- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

950- فيض القدير شرح الجامع الصغير.

المؤلف: عبد الرؤوف المناوي المحقق: بدون

الناشر: المكتبة التجارية الكبرى– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1356هـ

951– قرى الضيف.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: عبد الله بن حمد المنصور

الناشر: أضواء السلف– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418 هـ

952– قضاء الأرب في أسئلة حلب.

المؤلف: علي بن عبد الكافي السبكي المحقق: محمد عالم الأفغاني

الناشر: المكتبة التجارية– مكة المكرمة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1413هـ

953– قضاء الحوائج.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: مجدي السيد إبراهيم

الناشر: مكتبة القرآن – القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

954– قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان.

المؤلف: أحمد بن علي القلقشندي المحقق: إبراهيم الأبياري

الناشر: دار الكتاب المصري– دار الكتاب اللبناني الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1402هـ

955– قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن.

المؤلف: مرعي بن يوسف الكرمي المحقق: سامي عطا حسن

الناشر: دار القرآن الكريم– الكويت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1404هـ

956– قواطع الأدلة في الأصول.

المؤلف: منصور بن محمد السمعاني المحقق: محمد حسن إسماعيل

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

957– قواعد الأحكام في مصالح الأنام.

المؤلف: عبد العزيز بن عبد السلام السلمي المحقق: طه عبد الرؤوف سعد

الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1414هـ

958– قواعد التفسير جمعًا ودراسة.

المؤلف: خالد بن عثمان السبت المحقق: بدون

الناشر: دار ابن عفان الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

959– كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.

المؤلف: محمد بن علي التهانوي المحقق: علي دحروج

الناشر: مكتبة لبنان ناشرون– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1996م

960- كشاف القناع عن متن الإقناع.

المؤلف: منصور بن يونس البهوتي المحقق: هلال مصيلحي

الناشر: مكتبة النصر الحديثة- الرياض (صوَّرته: دار الفكر ببيروت، ودار عالم الكتب ببيروت)

الطبعة: بدون سنة الطبع: 1388هـ

961- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي.

المؤلف: عبد العزيز بن أحمد البخاري المحقق: بدون

الناشر: دار الكتاب الإسلامي الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

962- كشف المشكل من حديث الصحيحين.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: علي حسين البواب

الناشر: دار الوطن- الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

963- كشف المعاني في المتشابه من المثاني.

المؤلف: محمد بن إبراهيم ابن جماعة المحقق: عبد الجواد خلف

الناشر: دار الوفاء- المنصورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

964- كشف الأستار عن زوائد البزار.

المؤلف: علي بن أبي بكر الهيثمي المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1399 هـ

965– كتاب مناهل العرفان للزرقاني– دراسة وتقويم.

المؤلف: خالد بن عثمان السبت المحقق: بدون

الناشر: دار ابن عفان الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

966– كُنَّاشة النوادر.

المؤلف: عبد السلام محمد هارون المحقق: بدون

الناشر: مكتبة الخانجي الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1405هـ

967– لباب التأويل في معاني التنزيل= تفسير الخازن.

المؤلف: علي بن محمد بن إبراهيم الخازن المحقق: محمد علي شاهين

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

968– لسان العرب.

المؤلف: محمد بن مكرم ابن منظور المحقق: بدون

الناشر: دار صادر– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1414هـ

969- لطائف الإشارات = تفسير القشيري.

المؤلف: عبد الكريم بن هوازن القشيري المحقق: إبراهيم البسيوني

الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الثالثة سنة الطبع: بدون

970- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف.

المؤلف: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي المحقق: بدون

الناشر: دار ابن حزم الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

971- لقاء الباب المفتوح.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: عبد الله بن محمد الطيار

الناشر: دار الوطن- الرياض الطبعة: طبعات متعددة سنة الطبع: سنوات متعددة

972- لقط المرجان في أحكام الجان.

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي المحقق: مصطفى عاشور

الناشر: مكتبة القرآن- القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

973- لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح.

المؤلف: عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي المحقق: تقي الدين الندوي

الناشر: دار النوادر– دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1435هـ

974– لمعة الاعتقاد.

المؤلف: عبد الله بن أحمد ابن قدامة المحقق: بدون

الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد– السعودية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1420هـ

975– لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية.

المؤلف: محمد بن أحمد السفاريني المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها– دمشق الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1402هـ

976– مباحث التفسير (وهو استدركات وتعليقات على تفسير الكشف والبيان للثعلبي).

المؤلف: أحمد بن محمد ابن المظفر المحقق: حاتم بن عابد القرشي

الناشر: كنوز إشبيليا– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1430هـ

977– مباحث في إعجاز القرآن.

المؤلف: مصطفى مسلم المحقق: بدون

الناشر: دار القلم– دمشق الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1426هـ

978- مجابو الدعوة.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: زياد حمدان

الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت – لبنان الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413 هـ

979- مجاز القرآن.

المؤلف: أبو عبيدة معمر بن المثنى المحقق: محمد فواد سزگين

الناشر: مكتبة الخانجى- القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1381هـ

980- مجالس ثعلب.

المؤلف: أحمد بن يحيى ثعلب المحقق: عبد السلام محمد هارون

الناشر: دار المعارف- مصر الطبعة: الثانية سنة الطبع: بدون

981- مجلة المنار.

المؤلف: مجموعة من المؤلفين المحقق: محمد رشيد رضا وغيره

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

982- مجمع الأمثال.

المؤلف: أحمد بن محمد الميداني المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد

الناشر: دار المعرفة– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

983– مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر.

المؤلف: داماد أفندي عبد الرحمن شيخي زاده المحقق: خليل عمران المنصور

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

984– مجمع الأنهُر في شرح ملتقى الأبحُر (وبهامشه: «الدر المنتقى في شرح المُلتقَى» للعلاء الحصكفي).

المؤلف: داماد أفندي عبد الرحمن شيخي زاده المحقق: أحمد بن عثمان القره حصاري

الناشر: دار الطباعة العامرة– تركيا (صوَّرته دار إحياء التراث العربي– بيروت) الطبعة: بدون سنة الطبع: 1328هـ

985– مجمع الزوائد.

المؤلف: علي بن أبي بكر الهيثمي المحقق: بدون

الناشر: مؤسسة المعارف الطبعة: بدون سنة الطبع: 1406هـ

986– مجمل اللغة.

المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء المحقق: زهير عبد المحسن سلطان

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1406هـ

987– مجموع الفتاوى.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

الناشر: بدون الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1398هـ

988– مجموع الفتاوى.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: أنور الباز، وعامر الجزار

الناشر: دار الوفاء الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1426هـ

989– مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي.

المؤلف: عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المحقق: طلعت بن فؤاد الحلواني

الناشر: الفاروق الحديثة– مصر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

990– مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز (مجموع فتاوى ومقالات متنوعة).

المؤلف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز المحقق: محمد بن سعد الشويعر

الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء– السعودية الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

991– مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين.

المؤلف: محمد بن صالح العثيمين المحقق: فهد بن ناصر السليمان

الناشر: دار الوطن، دار الثريا الطبعة: بدون سنة الطبع: 1413هـ

992- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة.

المؤلف: عبد العزيز بن باز المحقق: محمد بن سعد الشويعر

الناشر: دار القاسم- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

993- مجموعة الرسائل والمسائل.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: بدون

الناشر: لجنة التراث العربي الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

994- مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول).

المؤلف: محمد بن عبد الوهاب التميمي المحقق: إسماعيل بن محمد الأنصاري

الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

995- محاسن التأويل= تفسير القاسمي.

المؤلف: محمد جمال الدين القاسمي المحقق: محمد باسل عيون السود

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

996– مختار الصحاح.

المؤلف: محمد بن أبي بكر الرازي المحقق: يوسف الشيخ محمد

الناشر: المكتبة العصرية– الدار النموذجية– بيروت الطبعة: الخامسة سنة الطبع: 1420هـ

997– مختصر الأحكام (مستخرج الطوسي على جامع الترمذي).

المؤلف: الحسن بنُ عَليِّ بن نَصْر الطُّوْسِي المحقق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي

الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

998– مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة.

المؤلف: محمد بن محمد ابن الموصلي المحقق: سيد إبراهيم

الناشر: دار الحديث– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

999– مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية.

المؤلف: محمد بن علي البعلي المحقق: محمد حامد الفقي

الناشر: دار ابن القيم– الدمام الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1406هـ

1000– مختصر القدوري.

المؤلف: أحمد بن محمد القدوري المحقق: كامل محمد محمد

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

1001– مختصر فقه الحج.

المؤلف: القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية المحقق: علوي بن عبد القادر السقاف

الناشر: الدرر السنية– الظهران الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1002– مختصر فقه الصلاة.

المؤلف: القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية المحقق: علوي بن عبد القادر السقاف

الناشر: الدرر السنية– الظهران الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1436هـ

1003– مختصر فقه الطهارة.

المؤلف: القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية المحقق: علوي بن عبد القادر السقاف

الناشر: الدرر السنية– الظهران الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1435هـ

1004– مختصر منهاج القاصدين.

المؤلف: أحمد بن عبد الرحمن ابن قدامة المحقق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط

الناشر: مكتبة دار البيان– دمشق الطبعة: بدون سنة الطبع: 1398هـ

1005- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي

الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1416هـ

1006- مدارك التنزيل وحقائق التأويل= تفسير النسفي.

المؤلف: عبد الله بن أحمد النسفي المحقق: يوسف علي بديوي

الناشر: دار الكلم الطيب- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

1007- مدخل إلى دراسة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

المؤلف: زغلول النجار المحقق: بدون

الناشر: دار المعرفة- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1430هـ

1008- مذكرة في أصول الفقه.

المؤلف: محمد الأمين الشنقيطي المحقق: بدون

الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة الطبعة: الخامسة سنة الطبع: 2001م

1009- مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد= تفسير الجاوي.

المؤلف: محمد بن عمر الجاوي المحقق: محمد أمين الصناوي

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1417هـ

1010– مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع.

المؤلف: عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي المحقق: بدون

الناشر: دار الجيل– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

1011– مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع.

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المحقق: عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر

الناشر: دار المنهاج– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1426هـ

1012– مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات.

المؤلف: علي بن أحمد ابن حزم المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1013– مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح.

المؤلف: حسن بن عمار الشرنبلالي المحقق: نعيم زرزور

الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

1014– مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح.

المؤلف: عبيد الله بن محمد المباركفوري المحقق: بدون

الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية– بنارس الهند الطبعة: الثالثة

سنة الطبع: 1404هـ

1015– مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح.

المؤلف: علي بن سلطان الملا القاري المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

1016– مساوئ الأخلاق.

المؤلف: محمد بن جعفر الخرائطي المحقق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي

الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، جدة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

1017– مستخرج أبي عوانة.

المؤلف: يعقوب بن إسحاق أبو عوانة المحقق: فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية

الناشر: الجامعة الإسلامية – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1435هـ

1018– مسند أبي عوانة.

المؤلف: يعقوب بن إسحاق الإسفراييني المحقق: بدون

الناشر: دار المعرفة– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1019– مسند أبي عوانة.

المؤلف: يعقوب بن إسحاق أبو عوانة المحقق: بدون

الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1020– مسند أبي يعلى.

المؤلف: أحمد بن علي الموصلي المحقق: حسين سليم أسد

الناشر: دار المأمون للتراث– دمشق الطبعة: بدون سنة الطبع: 1404هـ

1021– مسند أبي يعلى.

المؤلف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي المحقق: حسين سليم أسد

الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق الطبعة: بدون سنة الطبع: 1404هـ

1022– مسند أحمد.

المؤلف: أحمد بن حنبل المحقق: شعيب الأرناؤوط

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

1023– مسند أحمد.

المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل المحقق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، وعادل مرشد، وإبراهيم الزّيبق، ومحمد رضوان العرقسوسي، وكامل الخراط

الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421هـ

1024– مسند أحمد.

المؤلف: أحمد بن حنبل المحقق: شعيب الأرناؤوط

الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1025– مسند أحمد.

المؤلف: أحمد بن حنبل المحقق: أحمد شاكر

الناشر: دار المعارف – مصر الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1391هـ

1026– مسند إسحاق بن راهويه.

المؤلف: إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه المحقق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي

الناشر: مكتبة الإيمان – المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

1027– مسند ابن الجعد.

المؤلف: علي بن الجَعْد الجَوْهَري المحقق: عامر أحمد حيدر

الناشر: مؤسسة نادر – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

1028– مسند ابن عباس.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: محمود محمد شاكر

الناشر: مطبعة المدني– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1029– مسند ابن عباس.

المؤلف: محمد بن جرير الطبري المحقق: محمود محمد شاكر

الناشر: مطبعة المدني – القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1030– مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم.

المؤلف: أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني المحقق: نظر محمد الفاريابي

الناشر: مكتبة الكوثر – الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

1031– مسند البزار.

المؤلف: أحمد بن عمرو بن عبدالخالق أبو بكر البزار المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله

الناشر: مؤسسة علوم القرآن – بيروت، مكتبة العلوم والحكم – المدينة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1409هـ

1032– مسند البزار.

المؤلف: أحمد بن عمرو البزار المحقق: محفوظ الرحمن زين الله

الناشر: مؤسسة علوم القرآن– بيروت، مكتبة العلوم والحكم– المدينة الطبعة: بدون سنة الطبع: 1409هـ

1033– مسند البزار.

المؤلف: أحمد بن عمرو بن عبدالخالق أبو بكر البزار المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي

الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1430هـ

1034– مسند الحارث.

المؤلف: الحارث بن محمد ابن أبي أسامة المحقق: حسين أحمد صالح الباكري

الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية– المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1413هـ

1035– مسند الحميدي.

المؤلف: عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي المحقق: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ

الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

1036– مسند الحميدي.

المؤلف: عبد الله بن الزبير الحميدي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، مكتبة المتنبي– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1037– مسند الحميدي.

المؤلف: عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، مكتبة المتنبي –القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1038– مسند الروياني.

المؤلف: محمد بن هارون الرُّوياني المحقق: أيمن علي أبو يماني

الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

1039– مسند الشاشي.

المؤلف: الهيثم بن كليب الشاشي المحقق: د.محفوظ الرحمن زين الله

الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

1040- مسند الشافعي.

المؤلف: محمد بن إدريس الشافعي المحقق: بدو

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1400هـ

1041- مسند الشافعي – ترتيب سنجر.

المؤلف: محمد بن إدريس الشافعي المحقق: ماهر ياسين فحل

الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع – الكويت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

1042- مسند الشافعي- ترتيب السندي.

المؤلف: محمد بن إدريس الشافعي المحقق: السيد يوسف علي، الزواوي الحسني، السيد عزت العطار الحسيني، ومحمد زاهد بن الحسن الكوثري

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1370هـ

1043- مسند الشاميين.

المؤلف: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1405هـ

1044- مسند الشهاب.

المؤلف: محمد بن سلامة القضاعي المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1407هـ

1045– مسند الطيالسي.

المؤلف: سليمان بن داود أبو داود الطيالسي المحقق: محمد عبدالمحسن التركي

الناشر: دار هجر – القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

1046– مسند الطيالسي.

المؤلف: سليمان بن داود الطيالسي المحقق: محمد عبد المحسن التركي

الناشر: دار هجر– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

1047– مسند عبد الله بن المبارك.

المؤلف: عبد الله بن المبارك المحقق: صبحي البدري السامرائي

الناشر: مكتبة المعارف – الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

1048– مسند عبد بن حميد.

المؤلف: أبو محمد عبد الحميد بن حميد المحقق: مصطفى العدوي

الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1423هـ

1049- مسند عبد بن حميد.

المؤلف: عبد بن حميد بن نصر المحقق: مصطفى العدوي

الناشر: دار بلنسية الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1423هـ

1050- مشارق الأنوار على صحاح الآثار.

المؤلف: عياض بن موسى اليحصبي المحقق: بدون

الناشر: المطبعة المولوية- فاس (صوَّرته المكتبة العتيقة بتونس مع دار التراث بالقاهرة) الطبعة: بدون سنة الطبع: 1328هـ-1332هـ

1051- مشكل إعراب القرآن.

المؤلف: مكي بن أبي طالب القيسي المحقق: حاتم صالح الضامن

الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1405هـ

1052- مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي.

المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي المحقق: محمد بن عبد الله السريع

الناشر: دار العاصمة – الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1431هـ

1053- مصابيح الجامع.

المؤلف: محمد بن أبي بكر الدماميني المحقق: نور الدين طالب

الناشر: دار النوادر– سوريا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1430هـ

1054– مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور.

المؤلف: إبراهيم بن عمر البقاعي المحقق: بدون

الناشر: مكتبة المعارف– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

1055– مصنف ابن أبي شيبة.

المؤلف: عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة المحقق: محمد عوامة

الناشر: دار القبلة– السعودية، مؤسسة علوم القرآن– سوريا الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1427هـ

1056– مصنف ابن أبي شيبة.

المؤلف: عبدالله بن محمد أبو بكر أبي شيبة المحقق: محمد عوامة

الناشر: رقما الجزء والصفحة يتوافقان مع طبعة الدار السلفية الهندية القديمة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1057– مصنف عبد الرزاق.

المؤلف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي

الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1403هـ

1058– مصنف عبدالرزاق.

المؤلف: عبدالرزاق بن همام أبو بكر الصنعاني المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي

الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1403هـ

1059– مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى.

المؤلف: مصطفى بن سعد الرحيباني المحقق: بدون

الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1415هـ

1060– مطالع الأنوار على صحاح الآثار.

المؤلف: إبراهيم بن يوسف ابن قُرْقُول المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– قطر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1433هـ

1061– معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول.

المؤلف: حافظ بن أحمد الحكمي المحقق: عمر بن محمود

الناشر: دار ابن القيم– الدمام الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1410هـ

1062- معالم السنن.

المؤلف: حمد بن محمد الخطابي المحقق: عبد السلام عبد الشافي

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1416هـ

1063- معالم السنن (شرح سنن أبي داود).

المؤلف: حمد بن محمد الخطابي المحقق: بدون

الناشر: المطبعة العلمية- حلب الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1351هـ

1064- معالم التنزيل في تفسير القرآن= تفسير البغوي.

المؤلف: الحسين بن مسعود البغوي المحقق: عبد الرزاق المهدي

الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1420هـ

1065- معانى القرآن.

المؤلف: سعيد بن مسعدة الأخفش (الأوسط) المحقق: هدى محمود قراعة

الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1411هـ

1066- معاني القرآن.

المؤلف: أحمد بن محمد النحاس المحقق: محمد علي الصابوني

الناشر: جامعة أم القرى- مكة المكرمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

1067- معاني القرآن.

المؤلف: يحيى بن زياد الفراء المحقق: أحمد النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح الشلبي

الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة الطبعة: الأولى سنة الطبع: بدون

1068- معاني القرآن وإعرابه.

المؤلف: إبراهيم بن السري الزجاج المحقق: عبد الجليل عبده شلبي

الناشر: عالم الكتب- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

1069- معاني القراءات.

المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري المحقق: بدون

الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

1070- معجم ابن الأعرابي.

المؤلف: أحمد بن محمد ابن الأعرابي المحقق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني

الناشر: دار ابن الجوزي- السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

1071- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب.

المؤلف: ياقوت بن عبد الله الحموي المحقق: إحسان عباس

الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1414هـ

1072- معجم البلدان.

المؤلف: ياقوت بن عبد الله الحموي المحقق: بدون

الناشر: دار صادر- بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1995م

1073- معجم الشيوخ.

المؤلف: علي بن الحسن ابن عساكر المحقق: د. وفاء تقي الدين

الناشر: دار البشائر – دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421 هـ

1074- معجم الشيوخ.

المؤلف: محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي المحقق: د. عمر عبد السلام تدمري

الناشر: مؤسسة الرسالة،دار الإيمان بيروت، طرابلس الطبعة: بدون سنة الطبع: 1405هـ

1075- معجم الصحابة.

المؤلف: عبد الباقي بن قانع البغدادي المحقق: صلاح بن سالم المصراتي

الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1418هـ

1076– معجم الصحابة.

المؤلف: عبد الله بن محمد البغوي المحقق: محمد الأمين الجكني

الناشر: مكتبة دار البيان – الكويت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421 هـ

1077– معجم الصحابة.

المؤلف: عبد الله بن محمد البغوي المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني

الناشر: مكتبة دار البيان– الكويت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1421 هـ

1078– معجم الفروق اللغوية (يحوي كتاب أبي هلال العسكري، وجزءًا من من كتاب «فروق اللغات» لنور الدين بن نعمة الله الجزائري).

المؤلف: الحسن بن عبد الله العسكري المحقق: بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي

الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي– قم الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

1079– معجم اللغة العربية المعاصرة.

المؤلف: أحمد مختار عمر وفريقه المحقق: بدون

الناشر: عالم الكتب– القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1429هـ

1080- معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة).

المؤلف: أحمد رضا المحقق: بدون

الناشر: دار مكتبة الحياة- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1377هـ- 1380هـ

1081- معرفة السنن والآثار.

المؤلف: أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي

الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي بباكستان، دار الوعي حلب، دار قتيبة دمشق

الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

1082- معرفة السنن والآثار.

المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي

الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي- باكستان، دار الوعي- حلب، دار قتيبة- دمشق الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1412هـ

1083- معرفة الصحابة.

المؤلف: أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني المحقق: عادل بن يوسف العزازي

الناشر: دار الوطن للنشر - الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

1084- معرفة الصحابة.

المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المحقق: عادل بن يوسف العزازي

الناشر: دار الوطن للنشر- الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

1085- معترك الأقران في إعجاز القرآن= إعجاز القرآن ومعترك الأقران.

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المحقق: أحمد شمس الدين

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

1086- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

المؤلف: عبد الله بن يوسف ابن هشام المحقق: مازن المبارك، ومحمد حمد الله

الناشر: دار الفكر- دمشق الطبعة: السادسة سنة الطبع: 1985م

1087- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج.

المؤلف: محمد الخطيب الشربيني المحقق: علي معوض، وعادل عبد الموجود

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1415هـ

1088- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج.

المؤلف: محمد الخطيب الشربيني المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1089– مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني.

المؤلف: محمد بن محمود الكرماني المحقق: عبد الكريم مصطفى مدلج

الناشر: دار ابن حزم– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

1090– مفاتيح التفسير.

المؤلف: أحمد سعد الخطيب المحقق: بدون

الناشر: دار التدمرية– الرياض الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1431هـ

1091– مفاتيح الغيب = التفسير الكبير= تفسير الرازي.

المؤلف: محمد بن عمر فخر الدين الرازي المحقق: بدون

الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1420هـ

1092– مفتاح الأفكار للتأهب لدار القرار.

المؤلف: عبد العزيز بن محمد السلمان المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1093– مفتاح العلوم.

المؤلف: يوسف بن أبي بكر السكاكي المحقق: نعيم زرزور

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1407هـ

1094– مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1095– مقاييس اللغة.

المؤلف: أحمد بن فارس القزويني المحقق: عبد السلام محمد هارون

الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون سنة الطبع: 1399هـ

1096– مكارم الأخلاق.

المؤلف: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني المحقق: أحمد شمس الدين

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1409هـ

1097– مكارم الأخلاق.

المؤلف: محمد بن جعفر الخرائطي المحقق: أيمن عبد الجابر البحيري

الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

1098- مكارم الأخلاق.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: مجدي السيد إبراهيم

الناشر: مكتبة القرآن – القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1099- مكارم الأخلاق.

المؤلف: عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا المحقق: مجدي السيد إبراهيم

الناشر: مكتبة القرآن- القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1100- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل.

المؤلف: أحمد بن إبراهيم الغرناطي المحقق: عبد الغني محمد علي الفاسي

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1101- ملخص فقه العبادات.

المؤلف: القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية المحقق: علوي بن عبد القادر السقاف

الناشر: الدرر السنية- الظهران الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1437هـ

1102- من بلاغة التصوير بالحركة في القرآن الكريم- دراسة في البيان الحاكي.

المؤلف: يوسف بن عبد الله الأنصاري المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1103- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا.

المؤلف: أحمد بن عبد الكريم الأشموني المحقق: شريف أبو العلا العدوي

الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1422هـ

1104- مناقب الإمام أحمد.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي

الناشر: دار هجر- مصر الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1409هـ

1105- مناهج الجدل في القرآن الكريم.

المؤلف: زاهر عواض الألمعي المحقق: بدون

الناشر: بدون الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1400هـ

1106- مناهل العرفان في علوم القرآن.

المؤلف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني المحقق: بدون

الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة: الثالثة سنة الطبع: بدون

1107- منح الجليل شرح مختصر خليل.

المؤلف: محمد بن أحمد عليش المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1409هـ

1108– منتهى الإرادات.

المؤلف: محمد بن أحمد ابن النجار المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1419هـ

1109– منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية.

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية المحقق: محمد رشاد سالم

الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1406هـ

1110– منهاج الطالبين وعمدة المفتين.

المؤلف: يحيى بن شرف النووي المحقق: عوض قاسم أحمد

الناشر: دار الفكر– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1425هـ

1111– موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر.

المؤلف: أحمد ابن حجر العسقلاني المحقق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي

الناشر: مكتبة الرشد– الرياض الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1414هـ

1112- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل.

المؤلف: محمد بن محمد الحطاب الرُّعيني المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: الثالثة سنة الطبع: 1412هـ

1113- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل.

المؤلف: محمد بن محمد الحطاب الرُّعيني المحقق: زكريا عميرات

الناشر: دار عالم الكتب الطبعة: بدون سنة الطبع: 1423هـ

1114- موجز البلاغة.

المؤلف: محمد الطاهر ابن عاشور المحقق: وائل حافظ خلف

الناشر: دار الخلفاء الراشدين- الإسكندرية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1442هـ

1115- موجز البلاغة.

المؤلف: محمد الطاهر ابن عاشور المحقق: بدون

الناشر: المطبعة التونسية- تونس الطبعة: الأولى سنة الطبع: بدون

1116- موسوعة الأخلاق.

المؤلف: القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية المحقق: علوي بن عبد القادر السقاف

الناشر: الدرر السنية– الظهران الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1117– موضح أوهام الجمع والتفريق.

المؤلف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي

الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1407هـ

1118– ميزان الاعتدال.

المؤلف: محمد بن أحمد الذهبي المحقق: علي محمد البجاوي

الناشر: دار المعرفة– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1119– ناسخ الحديث ومنسوخه.

المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد ابن شاهين المحقق: سمير بن أمين الزهيري

الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1408هـ

1120– ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه.

المؤلف: هبة الله بن عبد الرحيم ابن البارزي المحقق: حاتم صالح الضامن

الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الرابعة سنة الطبع: 1418هـ

1121– نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار.

المؤلف: محمود بن أحمد العيني المحقق: ياسر بن إبراهيم

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– قطر الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1429هـ

1122– نسب قريش.

المؤلف: مصعب بن عبد الله الزبيري المحقق: ليفي بروفنسال

الناشر: دار المعارف– القاهرة الطبعة: الثالثة سنة الطبع: بدون

1123– نصب الراية لأحاديث الهداية.

المؤلف: عبد الله بن يوسف الزيلعي المحقق: إدارة البحث العلمي

الناشر: دار الحديث الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1124– نتائج الفكر في النحو.

المؤلف: عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيلي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: بدون سنة الطبع: 1412هـ

1125– نظم الدرر في تناسب الآيات والسور.

المؤلف: إبراهيم بن عمر البِقاعي المحقق: بدون

الناشر: دار الكتاب الإسلامي– القاهرة الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1126- نفائس الأصول في شرح المحصول.

المؤلف: أحمد بن إدريس القرافي المحقق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض

الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

1127- نقد الشعر.

المؤلف: قدامة بن جعفر البغدادي المحقق: بدون

الناشر: مطبعة الجوائب- قسطنطينية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1302هـ

1128- نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام.

المؤلف: محمد بن علي الكَرَجي القصَّاب المحقق: علي التويجري، وإبراهيم الجنيدل، وشايع الأسمري

الناشر: دار القيم، دار ابن عفان الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1424هـ

1129- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج.

المؤلف: محمد بن أحمد الرملي المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر- بيروت الطبعة: الأخيرة سنة الطبع: 1404هـ

1130- نواسخ القرآن= ناسخ القرآن ومنسوخه.

المؤلف: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي المحقق: محمد أشرف علي المليباري

الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– المدينة المنورة الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1423هـ

1131– نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار.

المؤلف: محمد بن علي الشوكاني المحقق: بدون

الناشر: دار الفكر الطبعة: الثانية سنة الطبع: 1403هـ

1132– هجر المبتدع.

المؤلف: بكر بن عبد الله أبو زيد المحقق: بدون

الناشر: دار ابن الجوزي– السعودية الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1133– هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى.

المؤلف: محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية المحقق: محمد أحمد الحاج

الناشر: دار القلم– دمشق، الدار الشامية– بيروت الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1416هـ

1134– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المحقق: عبد الحميد هنداوي

الناشر: المكتبة التوفيقية– مصر الطبعة: بدون سنة الطبع: بدون

1135– ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن.

المؤلف: محمد بن عبد الواحد المطرز الباوَرْدي، غلام ثعلب المحقق: محمد بن يعقوب التركستاني

الناشر: مكتبة العلوم والحكم– السعودية الطبعة: الأولى سنة الطبع: 1423هـ

مصادر تعليقات أئمة التفسير الخمسة والطبعات المعتمدة منها:

١ – «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، محمد بن جرير الطبري؛ أشـــرف على تحقيقه: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي – دار عالم الكتب: الرياض، ط ١، ١٤٢٤ هـــ – ٢٠٠٣ م، ٢٦ مج.

٢ – «المحرر الوجيز في تفســـير الكتاب العزيز»، عبد الحق بن غالب ابن عطية؛ تحقيق: جماعة من المحققين – نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ١٤٢٨ هـــ –٢٠٠٧ م، ط ٢، ٨ مج.

٣ – «تفسـير شـيخ الإسـلام ابن تيمية»، جمع: إياد بن عبد اللطيف القيسـي، طبعة دار ابن الجوزي: الدمام، ط ١، ١٤٣٢ هـ، ٧ مج.

٤ – «بدائع التفسـير الجامع لما فسـره الإمام ابن القيم»، جمع: يسـري السـيد محمد؛ مراجعة: صالح بن أحمد الشامي، طبعة دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤٢٧ هـ، ٣ مج.

٥ – «تفســير القرآن العظيم»، إسماعيل بن عمر ابن كثير؛ تحقيق: جماعة من المحققين، دار عالم الكتب: الرياض، مؤسسة قرطبة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث: القاهرة، ١٤٢١ هـــ – ٢٠٠٠ م، ١٥ مج.

– عند النقل من طبعة أخرى للكتاب غير الطبعة المعتمدة يُنصّ على ذلك.

– طبعات أخرى من بعض الكتب السابقة:

– «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، عبد الحق بن غالب ابن عطية؛ تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية: بيروت، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م، ٦ مج.

– «تفسير القرآن العظيم»، إسماعيل بن عمر ابن كثير؛ تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة: الرياض، ط ٢، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م، ٨ مج.

تمَّ بحمدِ الله تعالى

«الْمُغْنِي فِي التَّفْسِيرِ»

الفهرس

"هَذِهِ مُسْوَدَّةُ نُسْخَةٍ إِلِكْتُرُونِيَّةٍ، جَمِيعُ حُقُوقِهَا مَحْفُوظَةٌ لِلْمُؤَلِّفِ.

لَا يُسْمَحُ بِنَشْرِهَا أَوْ تَدَاوُلِهَا إِلَّا بِإِذْنٍ كِتَابِيٍّ صَرِيحٍ مِنَ الْمُؤَلِّفِ."

نسخة إلكترونية

المُغْنِي فِي التَّفْسِيرِ

المُحَرِّرُ الجَامِعُ لِتَفَاسِيرِ السَّلَفِ

[تَهْذِيبُ التَّفْسِيرِ المُحَرَّرِ لِلدُّرَرِ السَّنِيَّةِ]

[مُطَرَّزًا بِحَاشِيَةٍ مِنْ تَحْرِيرَاتٍ وَتَرْجِيحَاتٍ وَتَعْلِيقَاتِ عُيُونِ تَفَاسِيرِ المُحَقِّقِينَ فِي التَّفْسِيرِ:

{ابْنِ جَرِيرٍ، وَابْنِ عَطِيَّةَ، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَابْنِ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ، وَابْنِ كَثِيرٍ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى}

كَتَبَهُ وَاعْتَنَى بِهِ

د/ هَانِي بْن عَبْده

د/ آلَاء رِضَا